الثقافة الجديدة



260



الثقافة الجديدة

رئيس التحرير : د . غانم حمدون

المواد المنشورة تعبر عن آراء أصحابها

260

العددان 10، 11 السنة 40 تموز - أيلول 1994

فهرست

قضايامعاصرة

مناقشات

أدب وفن

ستينية الصكار: ملف

الغلافان وبقية لوحات الخط كلها للصكار
وصفت المواد في الصفحات 160 - 173
بأنواع مختلفة من حروف الصكار الطباعية

من المحرر

على مدار السنوات الاربع الماضية انشغلت المجلة بالنكبة الجديدة، التي حلت بالوطن، عما يكتنفه من تحولات جوهرية في عالم اليوم. ونحاول ، ابتداء من العدد الحالي، تلافي هذا القصور بتناول عدد من الظواهر الاساسية: كيف انتصر رأس المال المالي؟ اي دور متعاظم تلعب اليابان في محيطها الآسيوي؟ هل عفا الدهر على مقولة «الامبريالية» ليصح الحديث عن «ما بعد الامبريالية»؟ كيف تحول خطاب «العالم الثالث» من المطالبة في السبعينات بـ «نظام اقتصادي دولي جديد» الى التسليم باستحقاقات «النظام العالمي الجديد»؟ اية مشاكل تواجه النموذج الاشتراكي- الديمقراطي بأوربا ، وبالتحديد في السويد؟ (جدير بالاشارة ان الانتخابات السويدية تمخضت عن فوز غير حاسم للحزب الاشتراكي- الديمقراطي الذي كان في المعارضة خلال السنوات الاخيرة) واخيراً يتضمن ملف العدد قراءة لتقرير صندوق النقد الدولي لعام ١٩٩٣ عن اتجاهات تطور الاقتصاد في العالم.

لكن ما يتصدر العدد هو قراءة د. سلم علي في سياسة اميركا تجاه العراق. ولا يخفى ان الآراء تتباين داخل المعارضة العراقية بشأن هذه السياسة كما تتباين الاستنتاجات التي تبنى على استقرائها. وما دامت حروب الدكتاتورية، الخارجية والداخلية، قد دولّت القضية العراقية فان من الضروري استمرار الحوار حول سياسة «القوة الاعظم» في عالم اليوم تجاه بلادنا. ولأن

هذه السياسة تنطلق بالدرجة الاولى من المصالح الاقتصادية الستراتيجية، تدعو الحاجة الى التعرف على الانعكاسات الخارجية لتطور الوضع الاقتصادي في اميركا، خاصة ما يتعلق بشؤون النفط الذي تفاقم اعتماد اقتصادنا عليه، وباتت المصالح النفطية، السعودية والاميركية، عاملا اساسياً في بقاء العقوبات الاقتصادية على العراق حسبما يرى عدد من الباحثين والسياسيين. وقد اغتنمنا فرصة الزيارة التي قام بها الاقتصادي العراقي المغترب د. عباس النصراوي الى لندن لاجراء مقابلة معه تلقي اضواء على هذه الشؤون.

منذ تبني برلمان كردستان العراق خيار الفدرالية تزايد الاهتمام بالتعرف على تجارب الفدرالية في بلدان اخرى. ويستعرض لنا د. نوري الطالباني تجارب سويسرا، اميركا، يوغسلافيا والهند.

لا تكتمل دراسة الكل الا بالتعرف على اجزائه. والصابئة من اقليات عراقنا التي تمتد جذورها الى حضارة وادي الرافدين العريقة. ويعرفنا عزيز سباهي على تاريخهم وواقعهم من خلال الفصل الختامي لكتاب ألفه مؤخراً عن الصابئة.

في باب المناقشات ثلاث مساهمات بشأن المؤتمر الخامس للحزب الشيوعي العراقي وتطبيقات النهج الذي رسمه. وهناك مناقشة مستفيضة لرأي حول اصلاح اللغة الكردية سبق لاحد الكتاب ان نشره في المجلة. وما زلنا نأمل ان يتواصل الحوار بمساهمات اخرى حول «بيان المثقف الجديد» الذي كانت المجلة قد نشرته في العدد ٢٥٦ نظرا لاهمية الطروحات التي تضمنها بشأن الدور الاجتماعي والسياسي للمثقف في عصرنا. وللأسف، وردتنا مساهمتان بعد غلق تحرير هذا العدد. وسننظر في نشرهما ضمن العدد القادم.

ولئن يتصدر المجلة تنبيه ان ما ينشر انما يعبر عن آراء الكتاب، نجد من الضروري التأكيد مجدداً ان اسرة التحرير إذ تنشر بعض المواد، تختلف احيانا مع كاتبيها من حيث النبرة والمفردات، وأحيانا اخرى من حيث الطروحات التي تتضمنها تلك المواد.

في باب «ادب وفن» تحتفي المجلة بستينية الفنان محمد سعيد الصكار بنتاجات له وعنه. كما يتضمن العدد نصوصا ابداعية لعدد من الادباء، وعرضا لكتاب «صراع الحضارات». وكالعادة، هناك اعلانات عن «الاصدارات» الجديدة، وهي، حصراً، المؤلفات التي تهدى للمجلة.

ايلول ١٩٩٤

العقوبات أداة رئيسية في تنفيذ سياسة «الاحتواء المزدوج»

قراءة في السياسة الاميركية تجاه العراق

د. سلم علي

لا تزال اهداف السياسة الخارجية للادارة الامريكية في الشرق الاوسط وتجاه العراق خصوصا موضع جدل وتباين كبير في الاراء منذ صعود بيل كلينتون الى البيت الابيض في مطلع عام ١٩٩٣ اثر فوز الديمقراطيين وانتهاء عقد من هيمنة الجمهوريين.

ويحتل فهم جوانب هذه السياسة وأدوات تنفيذها اهمية استثنائية بالنسبة للمعارضة العراقية، خصوصا بعد التطورات البالغة الاهمية التي طرأت على القضية العراقية بعد حرب الخليج الثانية وما ترتب على نتائج تلك الحرب، ليس فقط على المستويين الداخلي والاقليمي، بل وأيضا على المستوى الدولي.

ومعلوم ان العديد من تنظيمات المعارضة انطلقت من تقييمها للنتائج المباشرة للحرب، بدءا من الانتصار العسكري لـ «التحالف الغربي» على نظام صدام وانتهاء بالسماح لقواته المدحورة بسحق انتفاضة آذار الشعبية، للتوصل الى استنتاجات وحيدة الجانب وتبسيطية اختزلت تعقيدات وتناقضات الواقع الدولي الجديد الذي نشأ في اعقاب انهيار المعسكر الاشتراكي وانتهاء الحرب الباردة، اختزلته الى الاقرار بالهيمنة المطلقة لواشنطن وحليفاتها وتحكمها بمصائر شعوب المنطقة، والانطلاق من ذلك في رسم خططها الآنية والمستقبلية تحت ستار الدعوة الى

ضرورة انتهاج سياسات واقعية. وتحولت مقولات مثل «تدويل القضية العراقية» و«الدور الحاسم للعامل الدولي» في تقرير مستقبل العراق الى اشاعة أوهام بشأن الاهداف الحقيقية لاستراتيجية الولايات المتحدة في عصر ما بعد الحرب الباردة.

ولتسليط الضوء على سياسة واشنطن ازاء الشرق الاوسط، وخصوصا تجاه العراق، نعرض في ما يلي مقتطفات ضافية من تقارير وتصريحات لمسؤولين بارزين في ادارة كلينتون قدمت في معاهد ومراكز دراسات متخصصة بشؤون الشرق الادنى.

ويشمل ذلك عرضا لمعالم السياسة الخارجية الاميركية وفلسفتها كما أُعلنت في ايلول (سبتمبر) ١٩٩٣ تحت عنوان «من الاحتواء الى التوسع»، اضافة الى عرض مبدأ «الاحتواء المزدوج» ازاء العراق وايران الذي تبنته ادارة كلينتون واعلنته في ايار (مايس) ١٩٩٣ بعد ما أُفيد بأنه اعادة تقويم شاملة لسياستها في الشرق الاوسط، ثم ما استجد على هذا الصعيد خلال الفترة الاخيرة.

«من الاحتواء الى التوسع»

لنبدأ بتقديم عرض لمضمون خطاب جامع ألقاه مستشار كلينتون لشؤون الأمن القومي انطوني ليك في ٩٣/٩/٢١ في جامعة جونز هوبكينز تحت عنوان «من الاحتواء الى التوسع» حدد فيه معالم السياسة الخارجية وفلسفتها، مركزا على ان العقيدة الاميركية الجديدة تقضي بدعم مجموعة «الدول الديمقراطية» ودعم حرية السوق في العالم وتوسيعها لتحل مكان عقيدة الاحتواء ضد الشيوعية بعد انهيار الاتحاد السوفياتي وأنظمة اوربا الشرقية.

قال ليك في خطابه، الذي لم يتطرق فيه الى النزاع العربي - الاسرائيلي او الى عملية السلام والاتفاق الفلسطيني - الاسرائيلي، ان «استراتيجية التوسع» الامريكية ترتكز الى أربعة عوامل، وهي:

* تقوية «الديمقراطيات» التي تعتمد الاقتصاد الحر اساسا لها.
* تقديم المساعدة لـ «الديمقراطيات» الجديدة ولاقتصاد السوق حيث امكن.
* مواجهة العدوان من قبل الدول المعادية للديمقراطية وللسوق الحر.
* المضي في دعم اجندة (جدول مهمات) انسانية، ليس بتقديم المساعدات فحسب بل ايضا عبر مساعدة الديمقراطية واقتصاد السوق في المناطق التي تواجه مشاكل انسانية.

لكن ليك لم يستطع اخفاء المعايير المزدوجة لسياسة واشنطن ونظامها العالمي الجديد بالرغم من تأكيده على عزم ادارة كلينتون على تقوية ما أسماه بـ «الديمقراطيات» القائمة على اساس اقتصاد السوق الحر. فقد اوضح ان الاستراتيجية الامريكية يجب ان تكون في الوقت نفسه

«واقعية»، مشيرا الى ان «المصالح الاميركية قد تتطلب في بعض الاحيان مصادقة دول غير ديمقراطية بل الدفاع عنها لأسباب تتعلق بالفائدة المشتركة».

من جهة اخرى، ذكر انه مع تقدم الديمقراطية واقتصاد السوق يجب توقع ردود فعل من الذين يمتلكون سلطة ذات مصدر غير شعبي. وقال: «عندما يجلس هؤلاء الحكام فوق دول تعتبر قوى اقليمية، مثل ايران والعراق، فقد يعمدون الى استعمال العنف والاساليب غير المشروعة بشكل يهدد الولايات المتحدة والديمقراطيات الاخرى». وان مثل هذه الدول «ذات القدرة على الارتداد» ستعمل على رعاية الارهاب والاتجار بأسلحة الدمار الشامل وتكنولوجيا الصواريخ الباليستية وستضطهد، على الاغلب، شعوبها وتزرع بذور الخلافات القومية وتهدد جيرانها.

ولاحظ ان مثل هذه الدول غالبا ما «تهترئ من الداخل اقتصاديا وروحيا. ومع استمرار ضعفها فأنها تصبح أشد يأسا وخطرا». وأضاف انه «عندما تبدأ اعمال هذه الدول في تهديد شعبنا وقواتنا مباشرة او تستهدف مصالحنا الحيوية علينا ان نكون مستعدين للرد بشكل حاسم ومنفرد كما فعلنا عندما حاول العراق اغتيال الرئيس السابق بوش»، وذلك في اشارة الى الضربة الصاروخية التي وُجّهت الى مقر مديرية المخابرات العامة في بغداد. وشدد على ضرورة المحافظة على القوى العسكرية لردع عدوان هذه الانظمة لالحاق الهزيمة بها اذا اقتضت الضرورة ذلك، اضافة الى العمل على عزلها دبلوماسيا وعسكريا واقتصاديا وتكنولوجيا.

وأكد في سياق خطابه ان واشنطن تحترم ما قدمه الاسلام للعالم منذ اكثر من ١٣٠٠ عام وتعرض «كل تعابير الصداقة لاولئك المؤمنين بالاسلام الذين يلتزمون السلام والتسامح. لكننا سنوفر كل مقاومة لمواجهة المتطرفين الذين يشوّهون العقائد الاسلامية ويسعون الى توسيع نفوذهم بالقوة».

«الاحتواء المزدوج»

هذا المبدأ لخّصه مارتن انديك، المساعد الخاص لكلينتون، مدير الشرق الادنى وجنوب آسيا في مجلس الامن القومي، في تقرير القاه في ندوة سنوية عقدها «معهد واشنطن لسياسة الشرق الادنى» (Washington Institute for Near East Policy) الذي كان انديك مديره حتى تعيينه مستشارا في ادارة كلينتون.

واثارت المحاضرة الاهتمام خصوصا لأنها حددت بوضوح السياسة التي توصلت اليها ادارة كلينتون (بعد مراجعتها لسياسة الادارة السابقة) تجاه العراق وايران، وجوهرها تطبيق مبدأ «الاحتواء المزدوج» عليهما باعتبارهما يشكلان خطرا متساويا على المصالح الامريكية في منطقة الشرق الاوسط.

وتقوم هذه السياسة على اساس «الاعتماد المتبادل» بين نصفي المنطقة: التهديد الايراني والعراقي في شرقها، والمفاوضات العربية - الاسرائيلية في غربها.

شخّص مارتن انديك في مقدمة محاضرته ان هناك ثلاثة تحديات رئيسية للمصالح الامريكية عند اجراء تقويم استراتيجي لمنطقة الشرق الاوسط عموما، وهي:

أولا: تحويل العملية السلمية التي ورثتها ادارة كلينتون (اي المفاوضات العربية - الاسرائيلية) الى «عملية لصنع السلام وتحقيق اختراق مبكر في مجال اتفاقات السلام».

ثانيا: المحافظة على موازنة القوة في الخليج التي ورثتها الادارة والتي تتسم بأن التهديد العسكري للمصالح الامريكية قد انخفض بدرجة كبيرة.

ثالثا: مواجهة الخطر الكامن لزعزعة الاستقرار في المنطقة والناجم عما وصفه انديك بـ «حركات عنفية تنكرت بأقنعة دينية وبدأت تتحدى الحكومات في انحاء العالم العربي». وأشار الى ان ظهور هذه الحركات جاء نتيجة الفراغ الذي خلّفه، حسب قوله، «انهيار الاتحاد السوفياتي وهزيمة العراق الذي تبعه انهيار الجبهة الرافضة الراديكالية في الشرق الاوسط».

ومضى قائلا: «ينبغي علينا الا نبسّط تحديا معقدا تطرحه الينابيع المختلفة، الاقليمية والوطنية، ويجب الا نرفض جميع الاصلاحيين الدينيين باعتبارهم متطرفين. لكن لا يمكننا في الوقت نفسه أن نتجاهل ان بعض المتطرفين الدينيين وجدوا، بلجوئهم الى العنف، العون من النظامين في ايران والسودان. ولذا فالتحدي الثالث أمامنا هو ان نساعد شعوب الشرق الاوسط وحكوماتها لمواجهة هذا التهديد الناشئ بالسعي الحثيث الى السلام من جهة، وباحتواء التطرف في انحاء المنطقة من جهة اخرى، وبالتمسك برؤيتنا، كبديل، للتطور السياسي الديمقراطي والتطور الحر لاقتصاد السوق».

الاعتماد المتبادل بين نصفي المنطقة

ولمواجهة هذه التحديات يقول انديك: «يبدأ توجهنا بفكرة الاعتماد المتبادل بين النصفين الشرقي والغربي للمنطقة: هكذا، باحتواء التهديدات القادمة من العراق وايران في الشرق سيؤثر في قدرتنا على دفع السلام بين اسرائيل وجيرانها العرب في الغرب، وبطريقة متشابهة يمكن لدفعنا السلام بين اسرائيل والعرب في الغرب ان يؤثر في قدرتنا على احتواء التهديدين من ايران والعراق في الشرق. ونجاحنا في الحقلين سيؤثر في قدرتنا على مساعدة الحكومات الصديقة في خلق حياة لشعوبها افضل من تلك التي يعرضها دعاة العنف».

وخلص انديك الى انه يمكن عرض سياسية ادارة كلينتون بايجاز بالآتي:

* «الاحتواء المزدوج» للعراق وايران في الشرق،
* دفع السلام العربي – الاسرائيلي في الغرب،
* بذل جهود نشطة لوقف انتشار اسلحة الدمار الشامل ودفع الرؤية لمنطقة اكثر ديمقراطية وازدهارا لجميع شعوب الشرق الاوسط.

الاحتواء في الشرق

ولتوضيح الدوافع التي تقف وراء تبني «الاحتواء المزدوج» ازاء العراق وايران، قال ان هذه السياسة «تُستمد من التقويم القائل ان النظامين العراقي والايراني معاديان للمصالح الامريكية في المنطقة. وعلى هذا لا نوافق على اننا يجب ان نواصل اللعبة القديمة لموازنة القوى، اي بتعزيز احدهما لموازنة الآخر. اننا نرفض هذا التوجه ليس فقط لأن الغزو العراقي للكويت اثبت افلاسه، بل ايضا لتقويمنا بذهن صاف للعداء الذي يضمره النظامان تجاه الولايات المتحدة وحلفائها في المنطقة، ولأننا لسنا بحاجة الى الاعتماد على احدهما لموازنة الآخر. ان التحالف الذي حارب صدام حسين ما زال معنا، وطالما استطعنا المحافظة على هذا التحالف وأبقينا وجودنا العسكري في المنطقة، وطالما نجحنا في تحجيم الطموحات العسكرية لايران والعراق، وطالما بقينا معتمدين على حلفائنا في المنطقة للمحافظة على موازنة القوى لمصلحتنا في الشرق الاوسط الاوسع، كانت لدينا الوسائل اللازمة لمواجهة النظامين العراقي والايراني، ولن نحتاج الى الاعتماد على احدهما لمواجهة الآخر.

الموقف من صدام والعقوبات

بالنسبة للموقف الامريكي من العراق كشف انديك بوضوح ما تعنيه بالملموس سياسة «الاحتواء المزدوج». فهي، وهذا المهم في الامر، تستهدف ضمان «الاّ يشكل نظام صدام حسين ثانية، أبدا، تهديدا لجيران العراق».

ويتضح ايضا من تقريره ان السبيل لتحقيق هذا الهدف هو، كما قال: «ببساطة، نريد ان يلتزم العراق التزاما كاملا تنفيذ جميع قرارات الامم المتحدة. (...) اننا ملتزمون ايضا اذعان العراق للقرار رقم ٦٨٨ الصادر عن مجلس الامن الذي يدعو النظام الى انهاء القمع ضد الشعب العراقي».

والملفت في محاضرة انديك تأكيده على انه «ينبغي ان يكون مفهوما الآن اننا نريد اذعان اي نظام في العراق. لن ترضينا اطاحة صدام حسين لكي نرفع العقوبات عن العراق. بل نريد ان

نقتنع بأن اي حكومة تخلفه ستلتزم التزاما كاملا تنفيذ قرارات الامم المتحدة».

وجدد تعهدات ادارته بأنها لا تسعى الى «المصالحة مع نظام صدام حسين ولا تتوقعها». وانها ستعمل على اثبات انه «نظام مجرم وخارج حظيرة المجتمع الدولي» عبر مواصلة الجهود لكشف تفاصيل جرائم الحرب والجرائم ضد الانسانية التي ارتكبها.

الموقف من المعارضة

وبعدما تبيّن بوضوح ان سياسة «الاحتواء المزدوج» لا تضع في جدول اعمالها اطاحة نظام صدام بل مواصلة تحجيمه وعزله ومنعه من تهديد جيرانه وعملية السلام (في النصف الغربي من منطقة الشرق الاوسط)، سلّط انديك الضوء على حقيقة موقف الادارة الامريكية من المعارضة العراقية، انسجاما مع هذه السياسة.

فقال: «اننا نقدم ايضا دعما اقوى للمؤتمر الوطني العراقي باعتباره بديلا ديمقراطيا عن نظام صدام حسين. لقد نجح المؤتمر في توسيع قاعدته العريضة لتضم ممثلين عن الجماعات الرئيسية الثلاث في العراق، الشيعية والسنية والكردية. وهو ملتزم، مثلما نحن ملتزمون، المحافظة على وحدة اراضي العراق والتقيد بالتزاماته الدولية. اننا نحض الآن الآخرين في المنطقة على ان يقدموا للمؤتمر الاعتراف والدعم الذي يستحقه».

ايران

انتقل انديك بعدئذ ليوضح سبل احتواء ما وصفه بـ «التهديد القادم من ايران»، قائلا انه «امر صعب، على رغم ان القيام به لا يقل ضرورة».

وبعد عرضه لطبيعة الاخطار التي تشكلها ايران على المصالح الغربية، اشار في المقابل الى المشاكل الاقتصادية التي تواجهها من جراء تزايد ديونها الخارجية المترتبة عليها والتضخم والبطالة، ملمحا الى ان هذه المصاعب يمكن ان تستخدم لممارسة ضغوط من اجل «تخفيف السلوك الايراني».

استنتاجات:

يمكن في ضوء ما تقدم ان نلخّص اهداف سياسة واشنطن الحالية في الشرق الاوسط وتجاه العراق وجدول اولوياتها كالاتي:

١- دفع المفاوضات العربية - الاسرائيلية وتحقيق اختراق مبكر بالتوصل الى اتفاقات سلام.

٢- احكام السيطرة على منطقة الخليج الحيوية ومنابع النفط وتعزيز الهيمنة والتفوق العسكري الذي تحقق في حرب الخليج باستكمال منظومة الامن الاقليمي.

٣- مواصلة السياسة الحالية باحتواء النظامين العراقي والايراني وتحجيمهما، للحفاظ على ميزان قوى لا يعيق مسار عملية السلام العربية - الاسرائيلية، وتحقيق اهدافها في اعادة رسم الخارطة السياسية للمنطقة وتحقيق هيمنة مطلقة.

٤- تشكل العقوبات اداة فعالة ورئيسية في تنفيذ سياسة «الاحتواء المزدوج» تجاه العراق. ومما له دلالاته تلميح انديك الى ان العقوبات ستبقى حتى بعد اطاحة صدام لضمان «اذعان اي نظام في العراق».

ولتنفيذ هذه السياسة، بقدر ما يتعلق الامر بالعراق، تسعى واشنطن الى:

١- ابقاء العقوبات الاقتصادية الدولية المفروضة منذ غزو الكويت.

٢- التطبيق الانتقائي لقرارات الامم المتحدة، بالتركيز على فرض القبول ببرنامج الرقابة بعيد الامد على ترسانة الاسلحة والتسلح، والتماهل في تطبيق القرار ٦٨٨ الخاص بمنع اعمال القمع ضد الشعب العراقي والرقابة على اوضاع حقوق الانسان، والاكتفاء باعلان التعاطف.

٣- الحفاظ على المؤسسة العسكرية العراقية، والابقاء على توازن مناسب في مواجهة ايران.

٤- احتواء المعارضة العراقية وتطويعها، والحؤول دون تفجر الاوضاع في الداخل (على غرار انتفاضة آذار) وتفادي احتمال مجيء بديل ديمقراطي حقيقي يمكن ان يزعزع الاستقرار في المنطقة، من وجهة نظر «المصالح الحيوية» لواشنطن. والسعي بدلا من ذلك، وفي صورة تدريجية هادئة، الى احلال بديل من داخل النظام الحاكم.

الآفاق/الاحتمالات:

يمكن تصور عدة احتمالات وسيناريوهات لتطور الوضع في العراق، والموقف الامريكي منها:

- تخلخل الوضع في الداخل، مما ينطوي على احتمالات تفجره بعواقب غير معروفة من شأنها ان تهدد بافلات السيطرة على الوضع .. آنذاك ستضطر واشنطن الى التعامل مع الوضع الجديد الناشئ بهدف احتوائه والتحكم في البديل المرتقب ومنع اي تدخلات او انعكاسات

اقليمية غير مرغوب فيها.

- استمرار تفاقم الازمة الداخلية تحت ضغط العقوبات وتزايد السخط والتذمر ليس على المستوى الشعبي فحسب بل وداخل مؤسسات النظام خاصة الجيش، مما قد يدفع بصدام وطغمته الى التفكير مجددا بمغامرة - قد تكون «داخلية» ضد هدف سهل نسبيا، مثل كردستان المحررة .. او هدف اصعب، ضد الكويت والسعودية (وهو اقل احتمالا). وهذه الاحتمالات ستضع التحالف الغربي وواشنطن في وضع محرج قد يضطرها الى التعجيل بتحرك للمجيء ببديل.

- استمرار النخر في تماسك التحالف الدولي حيال ابقاء العقوبات وشروط رفعها (تعمق التناقض بين الموقف الامريكي - البريطاني من جهة، وموقف روسيا وفرنسا والصين، من جهة اخرى) .. مما قد يدفع واشنطن (اذا لم تعد النظر جذريا في سياسة «الاحتواء المزدوج») الى طرح مطالب وشروط جديدة (حقوق الانسان، الارهاب ..الخ) تعيق رفع العقوبات على المدى القريب مع السماح برفع جزئي أو تدريجي للحظر النفطي يتماشى مع متطلبات الحفاظ على الثبات النسبي لاسعار النفط وعدم اضعافها.

خاتمة:

ان اهمية العامل الدولي في مرحلة ما بعد حرب الخليج، بالاخص ما يتعلق بالوضع في العراق وآفاق التغيير، يتطلب الدراسة الجدية والموضوعية لسياسة واشنطن الخارجية ومتابعة التطورات التي تطرأ عليها وانعكاساتها الاقليمية.

ويشار في هذا الصدد الى ان بعض اطراف المعارضة العراقية لجأ، بدلا من التعرف بدقة اكبر على اهداف هذه السياسة وآلية تنفيذها والتأثير المتبادل للعاملين الخارجي والداخلي فى ظل الحقائق الجيو-سياسية القائمة في منطقتي الخليج والشرق الاوسط، الى اعتماد تحليل يقود في التطبيق العملي الى تهميش والغاء دور العامل الداخلي واخضاعه للعامل الخارجي. وانعكس هذا بالتطبيق العملي في ارتهان هذه الاطراف لمشيئة العامل الخارجي (الدولي والاقليمي) والخضوع له ومصادرة القرار الوطني المستقل، وتكريس روح الترقب والانتظار السلبي بين جماهير الشعب، بدلا من توظيف العامل الخارجي والظروف الدولية المؤاتية التى اعقبت الحرب واهتزاز أركان النظام العراقي اثر هزيمته لتفعيل العامل الداخلي واستنهاض الجماهير استعدادا لجولة حاسمة مقبلة بالاستفادة من دروس انتفاضتها الباسلة في آذار ١٩٩١.

ايلول١٩٩٤

اقتصاد اميركا وانعكاساته الخارجية

قضايا النفط، العقوبات على العراق، التنمية

مقابلة مع د. عباس النصراوي

ث. ج: بودنا ان تستهل هذا اللقاء بالحديث عن موقع الاقتصاد الاميركي في الدورة الاقتصادية الحالية.

- يمكن القول انه منذ الحرب العالمية الثانية يتدرج الاقتصاد الاميركي دوريا بين انتعاش وركود، كما هي الحال في اى اقتصاد غير مخطط مركزياً. ونظرا لسعة الاقتصاد الاميركي بموارده البشرية والطبيعية والصناعية نجد ان تقلباته الدورية تتباين في المدى والعمق. فاحيانا تستمر مرحلة الانتعاش سنوات اكثر وتكون نسبة النمو عالية، وفي دورة اخرى يتقلص مدى الانتعاش ونسبة النمو. وهكذا الامر مع مرحلة الركود، فيتباين عمقه وامتداده الزمني. وعموما نلاحظ ان تذبذب الاقتصاد الاميركي لا يحصل بالدرجة التي كانت قبل الحرب العالمية الثانية، مثل ما حصل في الكساد العظيم الذي، ضرب اميركا والعالم الرأسمالي عموماً في اواخر العشرينات ولم يشف منه الاقتصاد حتى اندلاع الحرب. ذلك الكساد لا يوجد اتفاق بين الاقتصاديين على تفسير اسباب بلوغه تلك الشدة من حيث العمق والفترة الزمنية.

في السنة الاخيرة من ادارة الرئيس بوش اخذ الاقتصاد يخرج من مرحلة الركود التي بدأت في اواسط الثمانينات ويستمر الانتعاش في الوقت الحاضر، فينمو الاقتصاد بنسبة حوالي

٣٪. وتحتل المرتبة الاولى في النمو القطاعات المعتمدة على العلم والتكنولوجيا، مثل صناعة الكمبيوتر وبرامجه وقطاع الاعلام والفضاء والسلاح والسيارات.

ث. ج: لكن زوال «خطر» الخصم السوفيتي يستدعي تراجع صناعة السلاح، التي لعبت دوراً كبيراً في الاقتصاد الاميركي منذ الحرب العالمية الثانية؟

- الميزانية العسكرية لم تتقلص كثيراً في الواقع رغم انهيار الاتحاد السوفيتي. كان الناس يأملون جني الرفاه من وقف سباق التسلح بعد الحرب الباردة وذلك بتحويل الموارد من القطاع العسكري الى القطاعات الاجتماعية. لكن هذه الآمال لم تتحقق لان الحزبين الجمهوري والديمقراطي متفقان على ابقاء ضخامة ميزانية وزارة الدفاع. ومن العوامل التي تعيق تقليص الصناعة العسكرية مصالح اعضاء الكونغرس في المناطق التي توجد فيها صناعات عسكرية، لان اغلاقها يؤدي الى الانكماش والبطالة هناك. ولذلك لا يتحمس نوابها لتقليص التسلح، رغم معرفتهم ان بعض المنشآت العسكرية في مناطقهم لم تعد لها جدوى.

ث. ج: الم يحول بعض هذه المؤسسات من الانتاج العسكري كإنتاج الدبابات الى الانتاج المدني؟

- مثل هذا التحويل لم يحصل بدرجة تثير الانتباه حتى الآن. الدبابات مثلا كانت تصنعها شركات السيارات وانتاج هذه الشركات يتوقف على توقعاتها بشأن الطلب على السيارات.

ث. ج: الادارة الاميركية، وخاصة البنك الاحتياطي (المركزي) يسعى دوما الى التحكم بسير الاقتصاد بوسائل نقدية ومالية. فما هي حصيلة التجربة حتى الان؟

- في مرحلة الانكماش يسعى البنك الى زيادة حجم الطلب على السلع والخدمات عن طريق خفض سعر الفائدة تشجيعاً للاقتراض، وبالتالي زيادة الانفاق الاستهلاكي للجمهور وكذلك للاستثمار من قبل الشركات، وهكذا فان هذا البنك يعمل على توسيع عرض النقود كي يرتفع طلب السكان على السلع والخدمات، مما يساعد على انعاش الاقتصاد. وعندما ينطلق الاقتصاد في النمو بعدما يشتد الطلب نجد البنك الاحتياطي يميل الى رفع سعر الفائدة للحد من الاقتراض والحد بالتالي من النمو الذي يرافقه صعود التضخم. ومؤخراً عمد البنك بضع مرات الى رفع سعر الفائدة لهذا الغرض، وهذا ما تعارضه الاوساط العمالية المهتمة بتقليص البطالة اكثر من اهتمامها بالتضخم الذي لا يريده اصحاب رؤوس الاموال. ثم ان بقاء نسبة معينة من البطالة يضغط على اجور غير العاطلين.

ث. ج: هذا مفهوم، ولكن قد يسأل القارئ: لماذا يستغرق اخراج الاقتصاد من ركوده اربع او خمس سنوات بعواقبها الاجتماعية والسياسية المعروفة؟

- يتطلب اقبال الافراد والشركات على الاقتراض والانفاق مدة معينة لكي يتعزز التفاؤل بشأن

آفاق الوضع الاقتصادي. فما دام التشاؤم قائما فان الاقبال على القروض يبقى دون المستوى الذي يساعد على انعاش الاقتصاد.

ث. ج: هل هناك فرق جوهري في السياسة الاقتصادية بين ادارة الجمهوريين (ريغان-بوش) والادارة الديمقراطية (كلينتون)؟

- يجب القول اولاً ان البنك الاحتياطي مستقل رسمياً، دستورياً، عن الادارة الحكومية العليا. فرئيس البنك واعضاء مجلس ادارته ترشحهم الادارة ثم يخضعون لتصويت مجلس الشيوخ، وبعد الموافقة على تعيينهم يتمتعون بالحصانة طيلة انتدابهم. ونظريا يتصرف البنك باستقلال عن الادارة الاميركية ورئيسها. ولكن البنك في الواقع يتشاور مع الادارة في سياسته النقدية. فرئيس البنك يجتمع اسبوعياً مع وزير الخزانة ورئيس مجلس الاستشاريين الاقتصاديين للبيت الابيض، فيتداول الثلاثة حول وضع الاقتصاد بما يتوفر لديهم من معطيات، وعن هذا الطريق تؤثر الادارة على سياسة البنك. كما انها تحاول سد الشواغر بمؤيديها في مجلس ادارة البنك.

ث. ج: ترى ما مقدار الفرق بين سياسة الحزبين الجمهوري والديمقراطي بشأن معالجة تقلبات الاقتصاد؟

- الجمهوريون يركزون على القطاع المالي ويعلنون تخوفهم من التضخم، فهم يدعون الى ترك سير الاقتصاد الى فعل السوق، ومساعدة الشركات على النشاط والاستثمار. فهذا ينعش الاقتصاد ويزيد الطلب، بالتالي، على القوى العاملة. الحزب الديمقراطي لا يختلف في هذا الشأن عن الحزب الجمهوري. لكن الحزب الديمقراطي يعتمد على تأييد السكان الاقل دخلاً، لذلك فهو يدعو الى الاهتمام بهذه الفئات من العمال والفئات الاقل دخلاً من الطبقة الوسطى. فالرئيس جونسون، الديمقراطي، استحدث مؤسسات ووسائل لدعم مثل هذه الفئات. لكن ريغان، الجمهوري، عمل على الغاء وتقليص هذه المؤسسات والوسائل. بعد فوز الديمقراطيين والرئيس كلنتون، تحاول ادارته اعادة مثل هذه المؤسسات وعملت على تخفيف عبء الضرائب على ذوي الدخل الواطيء وزيادة الضرائب على الاغنياء. ويحاول كلنتون اقامة نظام صحي لسد حاجة حوالي ٣٠ مليون اميركي لا يسمح دخلهم الواطيء بالانتفاع من القطاع الخاص الصحي، اي انهم لا يتمتعون بضمان صحي منتظم. وهناك اجراءات اخرى اقل اهمية. وهذا التوجه يجابه معارضة الجمهوريين في مجلس الشيوخ مع العلم ان كلنتون لا يصنف ضمن الجناح اليساري في الحزب الديمقراطي الذي يتهمه باليمينية. لكنه في الواقع اقرب الى نهج الوسط في حزبه.

ث. ج: كما نعرف، للبطالة ابعاد اقتصادية - اجتماعية، وبالتالي سياسية. والبطالة الواسعة اصبحت ظاهرة مزمنة في اغلب البلدان المتقدمة اقتصادياً، وخاصة في اوربا. فآخر ما نشر ان عدد العاطلين يبلغ حوالي ٥٣ مليون شخص في البلدان الصناعية المتقدمة، فكيف تتطور في

اميركا؟

- بعد الحرب العالمية الثانية، جرى الحديث عن تقليص البطالة الى الصفر عن طريق السياسات الاقتصادية الكينزية. وليس ذلك بمعزل، طبعا، عن اعتبارات الصراع بين الرأسمالية والاشتراكية التي تضع القضاء على البطالة في اولويات سياستها. ولكن بمرور الوقت اخذ الساسة وعلماء الاقتصاد يسلمون ببقاء نسبة معينة من القوى العاملة عاطلة عن العمل، ويعتبرون ان البطالة بنسبة ٣٪ مثلاً هي ظاهرة «طبيعية»، قائلين ان للاقتصاد حركته الخاصة، فبعض الصناعات تذوي او تزول واخرى تنتعش او تنشأ، مما يؤدي الى انتقال العمالة من فرع الى آخر بعد مرورها بمرحلة من البطالة الوقتية. وهناك طبعاً البطالة الدورية التي تنشأ عن انكماش الاقتصاد وازمته. بمرور الزمن اخذ الساسة والاقتصاديون يسلمون بنسبة اعلى فاعلى من البطالة، تبلغ ٥٪ او ٦٪ من مجموع قوى العمل، حسب رأي بعض الاقتصاديين، علماً بان نسبة ٦٪ في اميركا تعني حوالي ستة ملايين عاطل. وهناك مشكلة الاحصائيات الرسمية التي تحاول عادة تمويه العدد الحقيقي للعاطلين، فهناك اعداد هائلة من الناس الذين يبحثون عن العمل مدة طويلة ثم ييأسون من ايجاده فيكفون عن البحث، وبالتالي لا يدخلون في احصاء العاطلين. ويميل بعض الاقتصاديين الى مضاعفة العدد الرسمي. وللبطالة جيوبها المتميزة في المجتمع الاميركي، فمعدلها مرتفع بين النساء وبين الشباب وبين الزنوج خاصة في المدن بحيث تصل عند السود الى اكثر من ٢٠٪ احيانا.

هناك نوعان من السياسات لتقليص نسبة البطالة. اولا السياسة الائتمانية والمالية التي تساعد على زيادة الطلب الاستهلاكي والاستثماري، كما اشرنا، وبالتالي ينتعش الاقتصاد ويرتفع الطلب على اليد العاملة. وهناك ايضا سياسة البرامج الخاصة الموجهة للفئات التي لا تنتفع من النمو الاقتصادي كالريفيين والمسنين والمعوقين والنساء والاقليات. فمثل هذه السياسات انتهجها الرئيسان الديمقراطيان روزفلت قبل الحرب وجونسون في الستينات وذلك لمكافحة الفقر والبطالة. ويمكن النظر الى بعض اجراءات الرئيس الحالي في ضوء هذا التوجه.

رغم كثرة وكثافة البحوث الاقتصادية الرامية الى التنبؤ والتحكم بسير الاقتصاد وبالتالي بمستوى البطالة ، بات معروفاً ان لكل دورة اقتصادية خصوصياتها. وعلى كل حال فان تقلبات الاقتصاد ملازمة للرأسمالية، ولا يمكن تجنبها الا بالتخطيط على مستوى الاقتصاد الوطني.

ث. ج: في بداية الثمانينات وصل الرقم الرسمي للبطالة حوالي ١٢ مليون. ومرحلة الركود الاقتصادي استمرت مدة طويلة نسبيا في عهد ريغان. وحتى الآن ما زال بضعة ملايين عاطلين عن العمل رغم الانتعاش الحالي. ثم ان هناك دراسات تقول ان الدخل الحقيقي لغالبية العاملين باجور قد مال الى الهبوط في السبعينات والثمانينات. ومع ذلك فان المعارضة للسياسات الاقتصادية الاجتماعية لم تتصاعد في اوساط العمال والفئات الوسطى المتضررة، فكيف نفسر ذلك؟

– اذا استبعدنا تأثير التضخم في خفض القيمة الشرائية للدولار وذلك باعتماد مستوى الاسعار لعام ١٩٨٢ سنحصل على تطور الدخل الحقيقي بالاسعار الثابتة أي باسعار ١٩٨٢، هنا، سنجد ان معدل الدخل الحقيقي (بالاسعار الثابتة) قد ارتفع في الصناعة الاميركية من ٢٦١ دولاراً اسبوعيا عام ١٩٥٩ الى ٣١٥ دولاراً عام ١٩٧٢، اي تضاعف تقريباً، لكنه مال بعد ذلك الى الهبوط حتى العام الماضي حين بلغ ٢٥٥ دولاراً فقط في الاسبوع، اي ان مستوى معيشة عمال الصناعة هو الآن اوطأ مما كان عليه قبل خمسة وثلاثين عاماً. فالزيادة الحاصلة في الدخل النقدي لهؤلاء، لم تواكب معدلات التضخم حتى الآن. وقد ادى ذلك الى اتساع فجوة الدخل بين الشريحة الثرية واغلبية السكان.

وينبغي عدم اغفال الدور الهائل لوسائل الاعلام الاميركية التي تملكها وتسيرها الشركات: وبالتالي فهي تنشر الوعي الذي يلائم مصالحها. فهي تعمل على تعزيز المحافظ في المجتمع الاميركي. اواخر الستينات والنصف الثاني من السبعينات نشطت المعارضة السياسية في الجامعات ضد الحرب الفيتنامية، لان الطلبة لم يرغبوا في ان يصبروا وقوداً لهذه الحرب التي لا يقرون اهدافها. ولم تشارك الطبقة العاملة في النشاط ضد الحرب.

ث. ج: بعد هذه اللمحة عن التطورات الاقتصادية واثارها الاجتماعية داخل اميركا، بودنا، قبل الانتقال الى شؤون النفط وهي اختصاصك الاكاديمي، التعرف بايجاز على انعكاسات تلك التطوات على علاقات اميركا الخارجية في سياق عملية الكوننة التي يشهدها العالم في الوقت الحاضر. ولنبدأ بواحد من ابرز تجليات هذه العلاقات نقصد مديونية اميركا. فمن المفارقات انها اكبر البلدان مديونية رغم انها القوة الاقتصادية الاكبر في العالم. فكيف تتطور هذه المديونية وما تأثيرها على الاقتصاد والسياسة الخارجية؟

– الدين العام الاميركي داخلي واجنبي، انه دين على الدولة للشركات والافراد الذين يمتلكون سندات حكومية تطرحها الدولة لسد العجز في الميزانية، وهناك مديونية اميركا للعالم الخارجي بسبب العجز المزمن في ميزان المدفوعات الاميركية. وقد بلغ الدين العام رقماً فلكياً بالفعل، اذ انه يقارب الاربعة تريليونات دولار (اي اربعة آلاف مليار دولار). لكن هذه المديونية كما يبدو لم تجعل الاقتصاد في وضع متأزم. فهي قبل كل شيء مديونية الاقتصاد الاضخم عالمياً، كما اشرتم، وهو اقتصاد متقدم جداً، وهو لذلك يتمتع بثقة الدائنين في الداخل والخارج. لذلك يظل تأثيرها محدودا نسبياً. الادارة الاميركية تسعى للحد من زيادة مديونيتها بتقليص العجز في الميزانية، وفي الميزان التجاري وميزان المدفوعات، خاصةً وان للميزان التجاري علاقة عضوية مع العمالة. فزيادة تصدير المنتجات الاميركية يعني زيادة الطلب على اليد العاملة التي تنتجها. والعكس صحيح.

ث. ج: لكن هذا المسعى يصطدم بمساعي الدول المنافسة. فهناك مثلا فائض هائل لليابان في الميزان التجاري مع اميركا. وهو موضع صراع بين الطرفين. وهناك العلاقات التجارية مع اوربا

الغربية التي يمضي الى امام اندماجها في الاتحاد الاوربي ليشكل كتلة عملاقة..

- صحيح، هناك اصطدام في المصالح بين الدول والكتل من الناحية التجارية فهي جميعاً تعمل، وفق المبدأ المركنتالي، لترجيح الصادرات على الواردات. وتنشأ نتيجة اصطدام المصالح التجارية والمالية صراعات وتوترات فيما بينها. شهدنا مؤخراً حملة في مجلس النواب وفي وسائل الاعلام ضد اليابان بسبب فائضها التجاري. وتبعت ذلك بضغوط دبلوماسية عليها ومطالبتها بفتح اسواقها اكثر للصادرات الاميركية. وهناك وعود من اليابان باتخاذ اجراءات تساعد على تقليص الفائض.

ث. ج: الا تعبر مثل هذه الحملة عن النزعة القومية الاميركية التي تتجلى في المواقف من اليابان وغيرها من البلدان؟ هناك استثمارات اميركية هائلة في اليابان. ونحن لم نسمع وجهة النظر اليابانية بهذه المشكلة. وماذا تفعل اليابان بفائض صادراتها؟

- درجة الحماية في اليابان ليست اعلى كثيراً من الحماية الاميركية. العجز التجاري يؤدي الى بطالة واثارة السخط الشعبي على الدول صاحبة الفائض التجاري. هذا هو احد عوامل الضجة الحالية ضد اليابان. ولكن البطالة تتأتى ايضا من هجرة رؤوس الاموال الاميركية الى الخارج بحثا عن بلدان تتميز بقلة اجور عمالها قياساً الى مستوى الاجور في اميركا. احد اهم الانتقادات الموجهة في اميركا ضد اتفاقية (النافتا) لاندماجها الاقتصادي مع كندا والمكسيك نابع من الخوف من منافسة العمالة فيها الرخيصة وهجرة رؤوس الاموال اليها.

ث. ج: كيف تتطور معالجة مثل هذه المشاكل في اطار التفاعل بين الاقطاب الاقتصادية العملاقة الثلاثة، وكذلك في الاطار الاوسع من خلال اجتماعات «السبعة الكبار» التي اساسها اقتصادي؟

- ليس بوسع اميركا السيطرة الاقتصادية الكاملة على العالم. العوامل الموضوعية تقود الى شكل من تقسيم العمل: اليابان يتوسع نفوذها الاقتصادي في جنوب شرق آسيا، الاتحاد الاوربي، وبالدرجة الاولى المانيا، يتزايد نفوذها في شرق اوربا وروسيا، اما اميركا فيستمر نفوذها الواسع في الامريكتين. لكن هذا التقسيم يصعب الحفاظ عليه. فالتوسع الياباني الهائل في آسيا يكون على حساب التوسع الاميركي فيها. فصادرات اميركا الى آسيا اعلى من صادراتها الى اوربا. اجتماعات السبعة الكبار لا اعتقد انها فعالة في تنسيق السياسات الاقتصادية، بل هي، حسب تصوري، من مخلفات التنسيق السياسي بين الدول الرأسمالية الكبرى خلال الحرب الباردة. ففي نهاية المطاف كل دولة تتصرف وفق مصالحها. فتوصيات اجتماعات رؤساء هذه الدول غير ملزمة لأي دولة.

ث. ج: قبل انهيار الاتحاد السوفيتي كان العالم بقطبين بالنسبة للبلدان النامية. وكان هذا الواقع يتيح لها مجالا للخيار في تنميتها، لكنه ظل خيارا محدودا بسبب محدودية القدرة

الاقتصادية السوفيتية من جهة وبسبب الارتباط العضوي لاقتصادات البلدان النامية باقتصاد المتربول، فضلاً عن العوامل الايديولوجية. الآن، بوجود ثلاث كتل اقليمية امام البلدان النامية، هل هناك مجال واسع للمناورة امام هذه البلدان؟ وكيف تنظر حاليا الى مقولات التحرر الاقتصادي، والاعتماد المتبادل والتبعية؟

–ارى تجزئة السؤال لنرى السلوك السياسي والاقتصادي لأي بلد تجاه الاقطاب الثلاثة. والتعميم صعب في هذه الحالة. الاعتماد المتبادل يفترض وجود طرفين متكافئين لكي تحصل المنفعة المتبادلة في علاقتهما، كما هي الحالة بين بلدين متقدمين. اما العلاقة الاقتصادية بين بلد نامي وآخر متقدم فهي، موضوعيا، علاقة تبعية. وتبعية البلدان النامية واقع موضوعي، يؤدي الى تحويل الموارد فيها الى البلدان المتقدمة. وهذه التبعية هي نتاج للنظام الاقتصادي الدولي في تطوره خلال القرنين الماضيين. والحد من تبعية البلد النامي رهن بسياسات حكومية، بمقدار نجاحها في اعادة توزيع المنفعة بين الطرفين المتعاملين تجارياً، وفي انتاج ستراتيجية للتنمية تخلخل ارتباطه البنيوي بالمركز وتمكنه من الافلات من قبضة المركز على مصير البلد النامي.

ث. ج: هناك آراء تقول ان مثل هذه الستراتيجية متعذرة التحقيق في عالم اليوم بالنسبة لبلد نام واحد، وحتى بالنسبة لمجموع البلدان النامية؟

– حقاً انها ستراتيجية صعبة التحقيق جدا، بالنسبة لبلد نام، ولكن الصعوبة تكون اقل لو تصرفت البلدان النامية على شكل كتلة، او كتل كبيرة. ولكن لا بد من العمل بهذا الاتجاه الصحيح. فهل نحن، مثلاً، بحاجة الى استيراد كل هذه السلع الاستهلاكية غير الضرورية.

ث. ج: معارضو مثل هذا التوجه يقولون انه يقود الى الدكتاتورية، فما ان تبدأ الدولة بتحديد ما يستلكه الناس حتى يستمر المسلسل الى الغاء حرياتهم العامة. فهم يربطون الديمقراطية برفع يد الدولة عن الاقتصاد.

– تقييد الاستيراد للسلع غير الضرورية، مثلاً، يمس خيارات جزء من السكان ويضيق خيارهم الاستهلاكي. ولكن اطلاق هذا الاستيراد هو جزء من السياسة التي تديم التخلف والتبعية. تدخّل الدولة في الحياة الاقتصادية يجب اخضاعه الى الممارسة الديمقراطية في السياسة. ولا ننسى ان تدخل الدولة في بلدان المركز كان له دور اساسي في تقدمها، خاصة في مراحله الاولى. المهم في هذا التدخل هو هدفه والوسائل المتبعة للاقتراب من الهدف.

خذ العراق على سبيل المثال. بين تموز ١٩٦٨ و ١٩٩٠ (عند غزو الكويت) تدفق الى الحكومة ما يقارب ٢٠٠ مليار دولار من ايرادات النفط. وهذا المبلغ يمثل حوالي ٩٨٪ من كل ايرادات النفط منذ بداية انتاجه سنة ١٩٣١ حتى ١٩٩٠. كانت هناك خيارات متعددة للتصرف بهذا المبلغ الهائل: مثلاً استثماره في الداخل لتنويع وتطوير الاقتصاد، او استثماره

في الخارج كما فعلت الكويت، او انفاقه على الشؤون العسكرية، او تستورد به سلع الاستهلاك والبذخ. وتعرفون كيف تبددت هذه الثروة الهائلة، وفوق ذلك بات العراق مدينا بحوالى ١٠٠ مليار دولار. فيصبح مجموع ما اهدر ٣٠٠ مليار دولار. فلو كانت السلطة بيد اخرى تتصرف تصرفا عقلانيا بهذه الثروة لاختلف وضع العراق اختلافاً كلياً.

ث. ج: هناك التنمية في كوريا الجنوبية وتايوان وهونغ كونغ وسنغافورا، وهي «البلدان الصناعية الجديدة» كما تسمى. فهل بوسع البلدان النامية الاخرى ان تحقق النجاح وفق هذا النموذج في الوقت الحاضر؟

- لكل من هذه البلدان ظروفه التاريخية الخاصة. واستفادت كلها من ظروف الحرب الباردة، فتلقت اشكال الدعم والاستثمارات الاميركية لمواجهة اتساع نفوذ الشيوعية. ولكن مجموع سكان هذه البلدان لا يزيد على حوالى ٢٪ من مجموع سكان البلدان النامية. فاهميتها النسبية ضئيلة. وفي تصوري لا يمكن تكرار تجربة اي بلد بحذافيرها، وذلك لاختلاف الظروف الداخلية وكذلك لان الغرب لم يعد يخشى من انفلات البلدان النامية من نفوذه بل يهمه اساساً ما يعود على شركاته من ارباح في هذه البلدان.

ث. ج: ننتقل الآن الي شؤون النفط الذي نعول عليه لاعادة اعمار العراق بعد كل ما حل به من دمار. وكما نعرف، يحتل النفط موقعا حاسما في سياسة اميركا الخارجية، باعتبارها مستهلكا ومنتجاً للنفط ولأن للشركات الاميركية حصة كبيرةً في الشركات المنتجة والمسوقة للنفط. فما هي العناصر الاساسية في سياستها النفطية؟

- موقف اميركا في هذا الشأن واضح وتعكسه تصريحات مسؤوليها وتقاريرها، منذ ١٩٥٥ حتي الآن يبرز جانبان لهذا الموقف: اولا، تدفق النفط دون انقطاع بأسعار معقولة. السؤال الذي يطرح نفسه: ما هو السعر المعقول؟ لاى طرف؟ بالطبع يقصدون المعقول من وجهة نظرهم وليس من وجهة نظر البلد المنتج للنفط. وحين يتجاوز السعر هذا المستوى «المعقول» فلا بد من التحرك في سبيل تخفيضه بمختلف الصيغ، بما فيها الحروب والانقلابات. اما الجانب الثاني للسياسة الاميركية منذ الاربعينات فهو ضرورة تغلغل الشركات النفطية الاميركية في الشرق الاوسط. وهذا واضح في دراسات وتقارير الكونغرس ووزارات الخارجية والتجارة والعدل والخ.

وينبع من الهدفين الاول والثاني هدف آخر: ان تحكم البلدان المنتجة للنفط حكومات مذعنة لسياسة اميركا النفطية، وتؤمن بالحرية الاقتصادية.

حتى الآن، كما يبدو، تحققت هذه الاهداف الثلاثة، رغم قيام ظروف شاذة بين فترة واخرى، مثل المقاطعة الوقتية بعد حرب تشرين ١٩٧٣، والثورة الايرانية، وحرب الخليج، وهذه «الازمات» الثلاث لم تغير من الاتجاه العام الذي ساد خلال الخمسين سنة الماضية. فلا بد من الاستنتاج بان السياسة النفطية الاميركية كانت ناجحة جداً.

اما تأثير الانتاج النفطي داخل اميركا على سياستها النفطية العالمية فيتجلى في حرصها علي ان لا يهبط السعر العالمي «المعقول» الى مستوى يؤدي الى خسارة الشركات المنتجة للنفط داخل اميركا، وبالتالي يؤدي الى توقفها عن النشاط في هذا القطاع الحيوي بالنسبة الى أمن اميركا الاقتصادي. ولا ننسى ان لهذه الشركات نفوذها ووسائلها للتأثير على سياسة الادارة الاميركية والكونغرس.

ث. ج: وفي ضوء سياسة اميركا النفطية ماذا تستطيع منظمة (اوبيك) ان تفعل لحماية مصالح اعضائها (البلدان المنتجة للنفط) اي لفرض السعر المعقول بالنسبة لمصالح هذه البلدان؟

- لكي تستطيع (اوبيك) حماية مصالح اعضائها لا بد من تنظيم انتاج اعضائها لتفادي التخمة في سوق النفط العالمية وبالتالي هبوط سعره والعوائد التي تعتمد عليها البلدان المنتجة لتمويل حاجاتها التنموية والاسهلاكية. ولم تنجح الاوبيك في اداء مهمتها لاسباب منها اولا ضعف التزام الاعضاء بحصص الانتاج المتفق عليها وتقلص حصة اوبيك من سوق النفط العالمية بدخول منتجين جدد من خارج اوبيك، مثل النرويج وبريطانيا وغيرهما. فضلاً عن ذلك عمدت البلدان المتقدمة، وهي المستهلك الاكبر للنفط، الى خزن احتياطي من النفط تفادياً لانقطاع الامدادات او لضغوط اوبيك.

حاليا امست اوبيك منظمة ضعيفة خاضعة للسيطرة السعودية، باعتباوها المنتج الاكبر ضمن اوبيك. كان للعراق وايران ثقل هام يساعد على توازن القوى داخل اوبيك. اما الآن فلم تعد لهما مثل هذه القوة. والسياسة النفطية السعودية لا تهمل بل عموما تأخذ بالاعتبار مواقف اميركا ومصالحها، فهناك تعاون وتنسيق بين الطرفين. ولا ينفي ذلك وجود اختلافات وتعارضات بينهما احياناً.

ث. ج: كيف يؤثر التنسيق الاميركي-السعودي على حظر تصدير النفط العراقي؟ وكيف تقيّم الآراء الشائعة في الصحافة حول احتمال انهيار اسعار النفط عند رفع الحظر وتدفق النفط العراقي من جديد الى الاسواق العالمية؟

- بالنسبة للسؤال الثاني، لا اعتقد ان سوق النفط العالمية ستتأثر كثيراً في الامد القصير اذا رفع الحظر عن تصدير النفط العراقي. يوجد هناك فائض في عرض النفط حالياً حتى بدون صادرات النفط العراقي. فينبغي للبلدان الاخرى خفض انتاجها بقدر ما يدخل السوق من انتاج العراق. وليس مضموننا استعادة العراق لحصته لما قبل الحرب وهي حوالى ١٤٪ من انتاج اوبيك. ما حصل بعد حرب الخليج الثانية هو استيلاء السعودية على حصة العراق بزيادة انتاجها اليومي من ٥ الى ٨ مليون برميل. فالثلاثة ملايين التي كان العراق يصدرها تقوم السعودية الآن بتصديرها وتحصل على عوائدها، فالى اي حد ستبدي السعودية استعدادها للتخلي عن هذه الغنيمة لصالح العراق؟ يحب الانتظار لنرى كيف ستتصرف السعودية لو رفع

الحظر عن تصدير النفط العراقي. اما في الوقت الحاضر فهي المستفيد الاكبر من استمرار الحظر، وهذا هو احد عوامل بقاء الحظر حتى الآن.

سيكون امام العراق عند رفع الحظر خياران. فاما ان يغرق السوق النفطي بتصدير كل حصته اليومية، هذا إذا سمح له بحرية التصرف، وهذا سيؤدي الى هبوط الاسعار والحاق الضرر بجميع اعضاء اوبيك، واما ان يضطر الى الانتظار ريثما تسمح اوبيك بعودة تدريجية للنفط العراقي الى الاسواق.

على الامد الطويل، تقول دراسات اوبيك ان العالم سيحتاج بحلول عام ٢٠١٠ الى ٨-٩ ملايين برميل اضافية من نفط اوبيك يومياً. فلو صحت هذه التنبؤات (المستندة على احتمال نمو الاقتصاد الدولي بين ٢-٣٪ سنوياً) فان حصة العراق يمكن ان ترتفع بنسبة ١٤٪ من هذه الزيادة. فلو نقبل بفرضية اوبيك هذه وزيادة الطلب خاصة من الصين والبلدان النامية فان الاسعار يجب ان ترتفع. ويمكن القول ان هذه التوقعات معقولة، لكنها غير مضمونة لكثرة العوامل التي تؤثر على الاقتصاد العالمي، وبالتالي على الطلب على النفط.

ث. ج: كيف ترى فرصة العراق للتنمية بعد كل الاهدار والدمار الذي حصل؟ ما هي الوصفة المقترحة لانهاض وتقدم العراق بعد زوال نظام صدام؟

- يمكن القول ان العراق ضاعت عليه ٣٠-٤٠ سنة من التنمية، اي انه بحاجة الى بضعة عقود للعودة الى ما كان عليه اقتصاده في الستينات. الدخل الاجمالي الحالي بمجموعه هو الآن بمستوى ما كان عليه في ١٩٦٠. ولكن عامذاك كان عدد السكان حوالى ٧ ملايين اما الآن فحوالي ٢١ مليون نسمة. هذه الارقام تجسد حجم الكارثة التي حلت بالعراق.

حتى لو فرضنا الغاء التعويضات والديون المترتبة على العراق، فانه بحاجة الى جهود وموارد هائلة من اجل اعادة التعمير. بعض المنشآت المهدمة يمكن اهمالها مثل المنشآت العسكرية التي لا حاجة اليها في عراق مسالم. الوضع الصحي والمعاشي والتربوي ينبغي ان تكون له الاولوية بعد الحرمان الطويل. يجب استثمار عوائد النفط من اجل تنويع الاقتصاد لتقليص اعتماده الذي تفاقم على النفط. وهذا يتطلب بالدرجة الاولى الاهتمام بالقطاع الزراعي، لاغراض متعددة منها خلق فرص جديدة للعمالة والحد من هجرة الفلاحين، وتوفير منتجات زراعية تحد من استيرادها ذلك لان العراق قبل غزو الكويت كان يستورد حوالي ثلاثة ارباع حاجته من الاغذية، وتقليص الفجوة في الدخل الفردي بين الريف والمدينة، واخيراً، وليس آخراً، تجهيز الصناعة بالمواد الاولية المحلية.

اما القطاع الصناعي فينبغي اولا ان يعتمد تطويره على توفر المواد الاولية محلياً للصناعات الجديدة. والتصنيع يجب ان يأخذ بنظر الاعتبار ضرورة امتصاص البطالة التي اصبحت مشكلة خطيرة. ان نجاح مثل هذه الستراتيجية يتطلب توفير الاستقرار والحكم الرشيد ورقابة ديمقراطية على السلطة واجهزتها.

ث. ج: اصبحت سياسة الخصخصة (مودة) عامة. فكيف تتصور الدور الذي يلعبه كل من القطاعين الخاص والحكومي في ستراتيجية التنمية التي تقترحها بعد زوال نظام صدام؟

– استناداً الى دروس تجربة التنمية خلال الخمسين سنة الماضية، يمكن الاستنتاج بان العراق بحاجة الى تعيين النشاطات التي ينبغي ان تكون للقطاع الحكومي، وعليه فان بقية النشاطات تترك للقطاع الخاص. وينبغي احترام هذا التقسيم للعمل بين القطاعين خلال التطبيق. بشكل عام نرى ان تكون قطاعات النفط والصناعات الثقيلة بعهدة قطاع الدولة وكذلك شبكة المواصلات والنقل العامة وخدمات الصحة والتعليم. اما الصناعات الخفيفة والخدمات الخاصة وتجارة المفرد والخ فهي المجال المناسب للقطاع الخاص. وإذا اصلحنا النظام الضريبي الذي لم يحظ بالاهتمام اللازم لوفرة ايرادات الدولة من النفط في السابق، فان بوسع الدولة ان تلعب دورا عقلانياً في اعادة توزيع الدخل، وتوفير الرعاية للفئات المحرومة. هناك ايضاً ضرورة لتطوير الاشكال الوسيطة بين القطاعين كالتعاونيات والمشاريع المشتركة بين الدولة والقطاع الخاص. ولابد من ترتيبات دستورية للحد من تصرف السلطة بالعوائد النفطية كأن يكون تخصيصها خاضعاً الى قرار برلماني. ومن جهة اخرى هناك ضرورة للتوزيع الجغرافي السليم للموارد ولمشاريع التنمية والخدمات العامة. ولا بد من تجسيد النظام الفيدرالي لكردستان في توجهات وستراتيجية التنمية، وفي السياسة الاقتصادية بصورة عامة.

هذه امور ينبغي ان تكون موضع اهتمام المعارضة وعلى جدول الحوار بينها للتوصل الى وفاق ما حول المستقبل الاقتصادي للبلد، يمكن ان يصاغ بشكل ميثاق. وهناك في ديار الغربة عدد غير قليل من المختصين الذين بوسعهم القيام بالدراسات المطلوبة وتقديم المشورة حول الستراتيجية الاقتصادية لعراق المستقبل.

بطاقة

– تخرج د. عباس النصراوي في كلية التجارة والاقتصاد ببغداد عام ١٩٥٣ وحصل على الدكتوراه في جامعة هارفرد عام ١٩٦٥

– يعمل في جامعة فيرمونت منذ ١٩٩٣، وفيها رقي الى رتبة استاذ، وعين بين ١٩٧٢-١٩٧٧ عميداً مشاركاً لكلية الآداب والعلوم فيها.

– نشرت له بالانكليزية خمسة كتب عن النفط والتنمية والاقتصاد العراقي بالاضافة الى بحوث في دوريات عديدة: وستصدر قريبا الترجمة العربية لآخر كتبه، وعنوانه: الاقتصاد العراقي: النفط، الحروب، خراب التنمية، والآفاق (١٩٥٠-٢٠١٠).

– عمل مستشارا للاوبيك، ولصندوق الاوبيك، واليونسكو، وصندوق الامم المتحدة للتنمية.

– وهو عضو في عدة روابط وجمعيات علمية، اميركية وعربية.

قضايا معاصرة

من النظام الاقتصادي الدولي الجديد الى النظام العالمي الجديد

د. محمد الأخضر بن حسين

نجد في الصحافة العالمية التي تعالج المشاكل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية استعمال مصطلحين. الأول هو مصطلح النظام (الاقتصادي) الدولي الجديد، والثاني «النظام العالمي الجديد». فهل لهما معنى واحد؟ أم لكل مصطلح معنى ومحتوى خاص؟

يرجع استعمال مصطلح النظام (الاقتصادي) الدولي الجديد بصفة مكثفة ومتواصلة في ميدان العلاقات الدولية خاصة، الى السبعينات لهذا القرن. أما المصطلح الآخر «النظام العالمي الجديد» فقد تكرر استعماله، في صحافة البلدان الرأسمالية المتطورة اثناء النصف الثاني للثمانينات وخاصة بعد التغييرات السريعة والواسعة التي حدثت في البنية السياسية في شرق أوروبا من جهة والحوادث التي تسارعت في العالم منها الحرب التي شنها العالم الرأسمالي وتابعوه ضد الشعب العراقي الشقيق.

يبدو إذن ان المرحلة التاريخية ومحتوى العلاقات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تسيطر في اطار مرحلة تاريخية ملموسة، والحوادث التي تبرز وتتحقق في اطار العلاقات بين الانظمة والدول، هذه الجوانب كلها تشارك في تحديد محتوى كل من المصطلحين، المشكل

المطروح إذن هو ليس في استعمال مصطلح بدلاً من الآخر في المعنى الاقتصادي السياسي الذي يعبر عنه مصطلح «النظام الدولي الجديد» الذي يختلف عن معنى المصطلح الآخر «النظام العالمي الجديد».

١- مميزات السبعينات وما قبلها وأسهامها في تحديد المحتوى الاقتصادي والسياسي لمصطلح «النظام الدولي الجديد»

منذ نهاية الحرب العالمية الثانية الى السبعينات تميز العالم بالسمات الآتية:

(أ) بعد نهاية الحرب العالمية الثانية تبرز مجموعة جديدة من دول تطمح الى تشييد مجتمع اشتراكي يرتكز خاصة على خبرة التشييد الاشتراكي للاتحاد السوفييتي بعد ثورة اكتوبر في ١٩١٧م.

قامت هذه البلدان بتشييد اقتصادي وإجتماعي يرتكز على علاقات ملكية لوسائل الانتاج تتنافى وعلاقات وسلوك الملكية الرأسمالية الخاصة وحققت هذه البلدان قاعدة اقتصادية مكّنتها من ان تصل تدريجياً الى متطلبات الثورة الصناعية التي عاشتها أوروبا الرأسمالية أثناء القرن التاسع عشر، وكان هذا النظام الاقتصادي الاجتماعي الذي يبحث عن تعميق أساليب نمو غير رأسمالي يساند البلدان التابعة للنظام الرأسمالي في كفاحها ضد العلاقات الاستغلالية المفروضة عليها من البلدان الرأسمالية المتطورة وخاصة من الشركات الاحتكارية، هذا بصفة ملخصة جداً دون ان ندخل في تفاصيل تقييم هذه التجربة الاجتماعية التي تكون مرجعاً لمن يريد ان يبحث ويفكر فيها دون ان يغلق أبواب التساؤلات.

(ب) فيما يخص الوضع الاقتصادي والاجتماعي لبلدان العالم الثالث فكان يختلف عن الصورة السابقة.

(ج) كان جزء من هذه البلدان يكافح حسب أساليب سلمية أو غير سلمية من أجل الحصول على الاستقلال السياسي.

(د) وجزء آخر مستقل سياسياً كان يعيش، ضمن السوق والنظام الرأسماليين المتطورين، صعوبات التنمية والنمو. وفي الستينات برز عدد كبير من البلدان التي حصلت على استقلالها السياسي، وبدأت تجابه مشاكل التنمية ومتطلبات المسؤولية تجاه شعوبها. وقد فتح الاستقلال السياسي لهذه البلدان آفاقاً جديدة للتنمية وامكانية اختيار طرق التنمية، وهذا كله كان مرتبطاً بطبيعة القوى السياسية التي كانت تشرف على السلطة وضغط وحركة الجماهير لهذه البلدان على تلك القوى.

لقد بينت الممارسة الاقتصادية ومتطلبات التنمية في هذه البلدان وجود العلاقات الاقتصادية الغير العادلة التي تفرضها البلدان الرأسمالية المتطورة على مجموعة البلدان النامية

بغض النظر عن اختياراتها السياسية واتجاهاتها التنموية. فقامت مجموعة من هذه البلدان بتأميمات عديدة أدت الى تكوين قطاع اقتصادي للدولة وهو كان من المنتظر ان يكون قاعدة للتراكم والمحرك لمواصلة التنمية. ولكن بكل اسف كانت العلاقات الاقتصادية المسيطرة والمفروضة من البلدان الرأسمالية الاحتكارية تكوّن حاجزاً بنيوياً لتنمية البلدان النامية. وأثناء السبعينات بدأت مجموعة من هذه البلدان مؤيدة من الكتلة الاشتراكية والاحزاب التقدمية الأوروبية تطالب بضرورة تحقيق عدالة اقتصادية في طار العلاقات الاقتصادية والسياسية الخارجية التي تربط النظام الرأسمالي المتطور والبلدان النامية التابعة له.

أما كتلة البلدان الرأسمالية فانها عاشت منذ نهاية الحرب العالمية الثانية الى السبعينات ازدهاراً اقتصادياً يتميز بمعدل نمو مرتفع متواصل، ولا سيما في البلدان الرأسمالية التي تهدمت اثناء الحرب الثانية وجددت بصفة واسعة قاعدتها التقنية والتكنولوجية وبدأت تبحث على توسيع الاسواق الخارجية والتي ستجدها في البلدان النامية التي تبحث عن وسائل مختلفة لتنميتها . هذا من جهة ومن جهة أخرى يلاحظ انتشار الرأسمالية الاحتكارية الى العلاقات الدولية حيث بدأت تبرز الشركات المتعددة الجنسية كوجه جديد لنمو الرأسمالية في إطار تدويل العلاقات الاقتصادية الخارجية بواسطة تحقيق متطلبات الثورة العلمية والتقنية كوسيلة لتطور القوى الانتاجية في هذا الجزء من العالم الذي لا زال يسيطر اقتصادياً على العالم بتفوقه التقني والتكنولوجي.

إذن منذ نهاية الحرب العالمية الثانية الى السبعينات تكونت ثلاثة تكتلات اقتصادية- سياسية تختلف عن بعضها البعض حسب معايير مختلفة منها الظروف التاريخية التي أدت الى بروز كل كتلة ووسائل الكفاح التي استعملت من اجل بروز كل مجموعة اقتصادية واهداف هذه المجموعات...

ولكن هذا لا يعني انه لا يوجد تقارب في بعض الاهداف ووسائل الكفاح بين بعض من دول العالم الثالث والكتلة الشرقية قبل التغيرات التي ستحدث اثناء وسط الثمانينات وبداية التسعينات. مثلاً كانت الكتلة الاشتراكية تؤيد الاهداف التحررية من السيطرة الاستعمارية لبلدان العالم الثالث وكفاحها من اجل تشييد اقتصاد متحرر من سيطرة الشركات المتعددة الجنسية ومطالب أخرى مرتبطة بالعلاقات الغير عادلة المفروضة من البلدان الرأسمالية المتطورة والتي تعرقل مشاريع تنمية عدد كبير أو اغلبية بلدان العالم الثالث.

هذه صورة ملخصة وعامة عن المجموعات الاقتصادية الاجتماعية التي تكونت بعد الحرب العالمية الثانية والتناقضات الاساسية التي توجد بين هذه المجموعات.

هناك تناقض بين الكتلة الاشتراكية والنظام الرأسمالي في قسمه المتطور خاصة، ومحتوى هذا التناقض يكمن في المشاريع الاجتماعية المختلفة والمتضادة التي يعبر عنها كل طرف في علاقته مع الآخر.

وهناك أيضاً تناقض بين جزء من البلدان النامية التي لم تكتف بنتائج الاستقلال السياسي

بل تسعى الى تشييد اقتصاد وطني متحرر من التبعية الاقتصادية وينظر الى ميكانزم السوق الرأسمالية للبلدان المتطورة كحاجز هام امام تحقيق هذه الاهداف وهذه المشاريع.

وتتركز هذه العلاقات بين المجموعات الثلاث المذكورة في وجود ثلاثة اقطاب محركة، ومعبرة عن تلك التناقضات المذكورة.

القطب الرأسمالي، القطب الاشتراكي وقطب البلدان النامية. وكل قطب يدخل في علاقات خاصة مع القطبين الآخرين وهكذا تتشكل قوى وتحرك كل المجموعات من خلال السياسات الاقتصادية والسياسات التنموية الخاصة بكل قطب.

اذن القطب الرأسمالي المتطور يدخل في علاقة تناقضية مع القطب الاشتراكي على اساس ان كل منهما ينفي الآخر بواسطة المشاريع الاجتماعية المتضادة. والقطب الرأسمالي المتطور يدخل في علاقة تناقضية مع قطب البلدان النامية الذي يعبر عن مصالح وأهداف هذه البلدان التي تبحث عن تحقيق مشاريعها الاقتصادية والاجتماعية ولا تحققها كلها لأنها تخضع الى علاقة سيطرة وعلاقات استغلالية من النظام الرأسمالي في قسمه الاحتكاري المتطور..

وهناك علاقات تناقضية متميزة حسب طبيعية السلطة المسيطرة في كل بلد نام مع القطب الاشتراكي، وهذا لأسباب عديدة ذاتية وكذلك موضوعية لأن اغلبية حكومات البلدان النامية لا زالت مصالحها مرتبطة بالنظام الرأسمالي المتطور ولا تنظر بارتياح كامل الى الآفاق الاشتراكية..

وهذا الموقف سيكون قاعدة لتوليد قوى ومواقف لا تشجع الكفاح من اجل انجاح متطلبات النظام الدولي الجديد، ومن المحتمل اننا سنرجع الى هذه النقطة ولو بصفة غير مباشرة عندما سنعالج مشكل النظام العالمي الجديد.

٢- نشوء أرضية لبروز ظواهر ومتطلبات النظام العالمي الجديد

تختلف هذه المرحلة عن السابقة بحوادث جديدة وهامة ستغير العلاقات الموجودة بين المجموعات الثلاث.

أ - تتميز هذه الفترة بحصول ركود اقتصادي عالمي اثناء السبعينات والثمانينات كانت نتائجه سلبية على كل المجموعات الاقتصادية والاجتماعية: انخفاض متواصل في معدلات ووتيرة النمو الاقتصادي، ارتفاع حجم البطالة مع تقليص استعمال الطاقات الانتاجية ونقص متواصل في معدلات الاستثمار مع ميل الى ارتفاع عمليات المضاربة المالية في البلدان الرأسمالية المتطورة خاصة.

ب - لم تسلم من هذا الوضع البلدان النامية التي نشاطها الاقتصادي مرتبط عضوياً بسير

النشاط الاقتصادي الرأسمالي وتأخذ الأزمة في هذه البلدان شكل أزمة الديون والمديونية التي تقضي على السياسة التنموية التي كانت تمارسها هذه البلدان قبل السبعينات. وفي نفس الوقت تبرز جوانب أخرى للأزمة التي لا تنحصر فقط في الجانب الاقتصادي، بل تمتد ايضاً الى الميدان السياسي والخلقي، ويلاحظ ايضاً اثناء هذه المرحلة الثانية وجود تفاوت كبير بين البلدان النامية كنتيجة للممارسة الاقتصادية اثناء المرحلة الأولى. بالتأكيد ان مجموعة هذه البلدان انتقلت الى مستوى اعلى ليس لتطور وانتشار العلاقات الرأسمالية فحسب بل ايضاً تطور لنمط معين من الرأسمالية..

هذه التفاوتات بين البلدان النامية والتشتت في أتجاهاتها سيخلق أمكانيات لشقها سياسياً من طرف مسؤولي استراتيجية البلدان الرأسمالية المتطورة.

ج ـ وأما حوادث الثمانينات في البلدان الو قعة في أوروبا الشرقية فهي تعبّر عن أزمة شاملة أدت الى تغير عميق في البنية السياسية في هذه البلدان والتراجع عن الاختيار الاشتراكي الذي كانت تنادي به منذ ١٩١٧م، فيما يخص الاتحادالسوفياتي، وبعد الحرب العالمية الثانية فيما يخص البلدان الشرقية الأخرى.

هذه هي الصورة العامة والملخصة لعلاقات القوى التي تكونت ولعبت دوراً هاماً في تحديد محتوى النظام الدولي الجديد من جهة والنظام العالمي الجديد من جهة أخرى.

المرحلة الأولى (نهاية الحرب العالمية الثانية الى السبعينات) هي مرحلة صعود مطالب القوى التقدمية في العالم ومحاولة محاصرة ا نظام الرأسمالي المسؤول الى درجة كبيرة عن المشاكل التي يواجهها الاختيار الاشتراكي والمشاكل السياسية والتنموية التى تواجهها البلدان النامية.

المرحلة الثانية من السبعينات الى التسعينات هي مرحلة تأزم العلاقات الدولية، وتراجع كبير عن الاختيارات التقدمية لاقسام عديدة أو مجموعات عديدة لا تنتمي الى البلدان الرأسمالية المتطورة.

والنتيجة لهذا الصراع المتواصل أثناء المرحلتين هي أخفاء مؤقت للتناقضات بين القطب الاشتراكي وقطب البلدان النامية من جهة وقطب النظام الرأسمالي المتطور من جهة أخرى.

وهذا يعني ان متطلبات النظام الاقتصادي الدولي الجديد قد حلت محلها «أوامر» النظام العالمي الجديد.

٣- فهم النظام الاقتصادي الدولي الجديد والنظام العالمي الجديد

كما سنلاحظ فان مطالب النظام الاقتصادي الدولي الجديد التي تعبر عن الكفاح الذي قام به بعض من دول العالم الثالث ضد النظام الرأسمالي وعلاقاته الاستغلالية كانت تعاكسها بصفة دائمة مواقف الدول الرأسمالية المتطورة ومؤسساتها.

ما هي المطالب الاساسية للنظام الدولي الجديد؟

(أ) تحكم البلدان النامية بثرواتها الطبيعية. وهذا يتطلب تأميمها والتحكم باسعارها.

(ب) الشروع في عملية تنمية منسقة ومدمجة تهدف الى تنمية كل طاقات القطاع الزراعي وتحقيق عملية تصنيعية عميقة ترتكز على تحويل المواد الطبيعية المنجمية والزراعية في البلد المعني.

(ج) تعبئة التضامن على الصعيد الدولي لتوفير الوسائل المالية والتكنولوجية من البلدان المتطورة الى البلدان النامية.

(د) تحقيق برنامج خاص لمساعدة الشعوب الفقيرة المعترف بها من الأمم المتحدة.

(هـ) ألغاء أو تخفيف الأعباء وتقليص الظواهر السلبية التي تؤثر على البلدان النامية وتقضي على المجهودات والتضحيات التي تقوم بها هذه البلدان من أجل تنميتها.

هذه هي المطالب الاساسية المختلفة، وجوهر هذه المطالب هو البحث عن ديمقراطية العلاقات الاقتصادية والسياسية الدولية خاصة تلك التي تربط البلدان النامية بالبلدان الرأسمالية المتطورة.

لقد رفضت الدول الرأسمالية المتطورة الاعتراف بهذه المطالب وخاصة عدم الاعتراف بالظروف الغير عادلة للمبادلة الرأسمالية الدولية وقيام هذه الدول بتأسيس «كارتيل» المستهلكين للطاقة وخلق علاقات وصاية على البلدان النامية التي تملك ثروات طبيعية وتهديد عدد من هذه البلدان بالغزو عسكرياً.

والاستنتاج هو أن المشكلة ليست فقط في محتوى أو معنى مفهومين، ولكن في العلاقات الاقتصادية والسياسية التي يعبر عنها كل مفهوم. وهذه العلاقات هي علاقات صراع بين قوى التقدم والتحرر من جهة وقوى الاستغلال والسيطرة من جهة أخرى.

وهذا يعني ان عالمنا هذا لم يتخلص بعد من خطر الاستعمار والسيطرة المباشرة على قواه الانتاجية وامكانياته التنموية. وهذا سيتضح لنا أكثر عندما نُعالج مفهوم النظام العالمي الجديد والسياسة الاقتصادية التي يحاول فرضها على البلدان النامية.

٤- ملامح النظام العالمي الجديد

النتيجة التي وصلنا اليها هي أن النظام العالمي الجديد ليس بجديد في الواقع لأنه يعبر عن سلوكات سياسية واقتصادية قديمة تقف ضد التحرر الاقتصادي والاجتماعي للبلدان النامية كلها.

المحتوى القديم للنظام العالمي الجديد: نكتشف هذا الجانب من جوانب محتوى هذا النظام عندما نرجع الى المواقف التي ميزت البلدان الرأسمالية المتطورة في تقييمها لمطالب شعوب

العالم الثالث بواسطة بعض من سلطاتها التي كانت تمثلها في المؤسسات الدولية، واذا قرأنا من جديد الفصل الخاص بالحقوق والواجبات الاقتصادية للدول فنلاحظ ان عدداً كبيراً من المواد الموجودة في هذا الفصل لا يُعترف بها من قبل ممثلي الدول الرأسمالية كالولايات المتحدة، انكلترا وفرنسا، مثل المادة الأولى التي تقول ان لكل بلد الحق في اختيار نظامه الاقتصادي الاجتماعي والثقافي والسياسي حسب أرادة شعبه بلا تدخل خارجي.. والمثل الآخر هو المادة الثانية التي تقول ان لكل دولة السيادة الحرة والكاملة والدائمة على كل ثرواتها ومواردها الطبيعية وأنشطتها الاقتصادية. هذا فضلاً عن عدم الاعتراف في الواقع بمحتوى المواد الرابعة والخامسة والسادسة والثامنة والتاسعة والعاشرة والمادة الثالثة عشرة في نقطتها الثالثة والمواد الخامسة عشرة، السادسة عشرة، والثامنة عشرة، التاسعة عشرة. وهذا يعني رفض مطالب أساسية للبلدان النامية لمواصلة عملية التنمية والكفاح ضد العلاقات الاستعمارية التي لازالت تمارس في أطار النظام الاقتصادي الدولي بين البلدان النامية والبلدان الرأسمالية المتطورة.

وتلخص هذه المطالب التي لم يعترف بها من النظام الرأسمالي كالآتي:

أ) عدم التمييز التجاري وحرية اختيار العلاقات الاقتصادية الخارجية.

ب) حرية تنظيم انتاج المواد الاولية من أجل تطور اقتصاد هذه البلدان.

ج) الأخذ بالاعتبار مصالح المنتجين للمواد الاولية ومستهلكيها.

د) إقامة علاقات أقتصادية دولية أكثر عقلانية وأكثر عدالة.

هـ) تشجيع التقدم الاقتصادي والاجتماعي في العالم وخاصة في البلدان النامية.

و) المشاركة الفعالة والكاملة في ايجاد حل للمشاكل الاقتصادية والمالية والنقدية، وهذا بأشراك المنظمات الدولية.

ح) اشراكها في مزايا التقدم العلمي وأكتشافات العلم والتكنولوجيا.

وهكذا فأن رفض أو عدم الاعتراف بهذه المطالب التي تهدف الى خلق ظروف عادية في العلاقات الاقتصادية والسياسية والعلمية بين البلدان النامية والبلدان الرأسالية المتطورة يعطينا فكرة واضحة عن معنى ومحتوى النظام العالمي الجديد.

وهذا الجانب من محتوى مصطلح النظام العالمي الجديد لا يكفي لتكوين صورة واضحة عن استراتيجية هذا النظام، استراتيجية استعمارية قديمة لم تعترف بالتحولات الجديدة التي حدثت في ذلك الوقت أو في المرحلة الأولى وستنقل مكونات هذه الاستراتيجية الى محتوى ومطالب هذا النظام عندما تبرز حوادث تاريخية جديدة تتركز في الاختفاء المؤقت لقطب المشروع الاشتراكي ولضعف وخلل القطب الآخر الذي يجمع ويُعبر عن التناقضات العديدة بين البلدان الرأسمالية المتطورة والبلدان النامية ذات الاتجاهات المختلفة.

فيبدو اذن ان محتوى النظام العالمي الجديد مكون من مواقف اقتصادية وسياسية قديمة ترتكز على سلوكات استعمارية لا تأخذ بالاعتبار المطالب الحيوية للبلدان النامية.. ولكن تحديد هذا المحتوى انطلاقاً فقط من المواقف والسلوكات السياسية والاقتصادية الماضية لا يكفي.

الظروف التاريخية المعاصرة وأسهامها في توضيح محتوى النظام العالمي الجديد

إضافة الى الاسباب التي تكلمنا عنها سابقاً والتي تحدد العلاقات الدولية بين الانظمة أو الكتل المختلفة أي كتلة الدول الشرقية، اذا صح المصطلح، وكتلة البلدان النامية التي ظهرت ضمنها مجموعات ذات مصالح متفاوتة واحياناً متناقضة، والبلدان الرأسمالية المتقدمة حيث برزت أكثر وأكثر منذ السبعينات تناقضات حادة بين الولايات المتحدة من جهة واليابان وألمانيا من جهة أخرى، تبلورت هذه التناقضات في التنافس الكبير بين الجهتين في التجارة الخارجية، في ميدان البحث والتقدم التكنولوجي وانتاجية العمل والمردودية والتنظيم العلمي للعمل. وتفوق اليابان وألمانيا في هذه الميادين الحساسة للتقدم الاقتصادي والتفوق على البلدان الرأسمالية الأخرى أدى الى تهميش نسبي للاقتصاد الأمريكي ، زاده تفاقماً الركود الاقتصادي في النظام الرأسمالي ككل، وتأثيره السلبي الكبير على الاقتصاد الامريكي الذي يبحث دون نجاح عن الحلول من أجل استرجاع تفوقه الاقتصادي على مجموعة البلدان الرأسمالية بعد الحرب العالمية الثانية الى الستينات.

أما الوضع الاقتصادي الداخلي للولايات المتحدة فهو يتميز بميزانية للنفقات العسكرية ثقيلة جداً ودين كبير الحجم وصعوبات ضريبية مزمنة وافقار سريع لعدد مرتفع من المواطنين (وعلى سبيل المثال أكثر من ٤٠ مليون مواطن يعيشون في الفقر وكل خامس طفل فقير) في هذا البلد الذي يملك موارد طبيعية ضخمة وله طاقات صناعية واقتصادية كبيرة اضافة الى المداخيل التي يحصل عليها بواسطة استغلاله للقوى البشرية والطبيعية لعدد مرتفع من بلدان العالم الثالث.

إذن يبرز النظام العالمي الجديد كمطلب لتحقيق مطامع الشركات المتعددة الجنسية الأمريكية التكوين أو الأصل، وكذلك مطامح المجمع العسكري الصناعي الأمريكي، والذي هدفه الاساس توطيد الصيغة ليس على البلدان النامية فحسب، بل كذلك على المجموعة المتطورة للنظام الرأسمالي، هذا بالاضافة الى محاولة التحكم ببلدان أوروبا الشرقية التي فقدت المبادرة التاريخية في المسعى لحل المشاكل والتناقضات الدولية حسب مقاييس التقدم والعدالة الاجتماعية.

ان محتوى النظام العالمي الجديد قد تجلى بشكل واضح بعد حرب الخليج. فاخذت الولايات المتحدة ترى «ضرورة اعادة التفكير في معني المصلحة القومية» في الظروف التاريخية الجديدة، حيث تبرز الولايات المتحدة باعتبارها القوة العالمية الوحيدة في نظام يتميز بالقطب الواحد «فبعد زوال الاتحاد السوفياتي من الساحة الدولية تحولت الولايات المتحدة الى قوة عسكرية

دولية وحيدة أو شبه وحيدة».

وسيستعمل هذا الوضع المتفوق الجديد في اطار العلاقات الدولية لخدمة مصالح سياسية واقتصادية.

والمصالح التي تلعب دوراً استراتيجياً في توطيد وتعميق هيمنة الرأسمال المالي المتطور والبلدان النامية تتجلى في المواد الاولية الحيوية لحركة الدورة الاقتصادية للرأسمال الكلي الامريكي والرأسمال العالمي الآخر. ويأتي في مقدمة هذه المواد النفط أو بالأدق المحروقات التي تحولت الى مادة أولية استراتيجية. ان الملكية الحقيقية لهذه المادة الخليجية هي بيد الرأسمال العالمي وعلى رأسه الرأسمال العالمي الأمريكي وتكون المحروقات مفتاح هذه الهيمنة للرأسمال الأمريكي تجاه الرأسمال الياباني أو الالماني أو تجاه رؤوس الاموال الاوروبية الأخرى.

وفي اطار متطلبات هذا النظام ظهرت جوانب جديدة وهي السيطرة المباشرة والتحكم من قبل الدولة الامريكية في المؤسسات الدولية بتوجيه نشاط هذه المؤسسات في اتجاه مصالح الرأسمال الامريكي والرأسمال العالمي الآخر، وامكانيات التدخل في شؤون البلدان النامية بحجة ما يسمى «حق التدخل في شؤون البلدان الأخرى» أو حجة «تطبيق الديمقراطية» أو مراعاة «حقوق الانسان».

وفي الوقت نفسه تقتل شعوباً، بمن فيها اطفال ونساء وشيوخ ابرياء تحت قنابل الرأسمال العالمي وعلى رأسه الرأسمال الأمريكي!

الرأسمال العالمي المتمثل في الرأسمال الدولي الامريكي يرفض رفضاً مطلقاً ان يشارك ممثلو البلدان النامية بأي صفة كانت في عملية توزيع مداخيل المواد الاولية الاستراتيجية، وهذا موقف استعماري بحت تعبر عنه بصفة واضحة ومباشرة متطلبات وميكانزمات النظام العالمي الجديد.

هذه هي الملامح الاساسية التي يتميز بها النظام العالمي الجديد ولكن في سير تحقيقه سيواجه هذا النظام صعوبات عديدة نذكر منها.

١ـ ستدخل في تناقض هذه الارضية الضيقة المفروضة من النظام والتي لا زالت مرتبطة بجذور وعلاقات استعمارية مع المتطلبات العميقة لتدويل العلاقات الاقتصادية وتكوين اقتصاد عالمي في ميادين عديدة لا تخضع مباشرة الى القوانين القومية الضيقة للبلدان الرأسمالية أو النظام الرأسمالي.

٢ـ ارادة الهيمنة التي يتميز بها هذا النظام ستلعب دوراً حاسماً في تعجيل الفرز بين سلطات البلدان النامية وابراز كتل جديدة ضمن هذه المجموع، وبدأت تظهر أكثر وأكثر بوادر هذه العملية حسب قطبين أساسيين.

٣ـ القطب الكمبرادوري الذي يخضع الى متطلبات النظام العالمي الجديد وأدماج أكثر وأكثر هذه البلدان في دورة الرأسمال المالي العالمي كما هو متحقق الآن، فيما يخص بلدان

الخليج، والقائمة في توسّع.

٤- القطب الوطني الذي يفضل تجمعات أخرى سيبحث عن طرق جديدة تتميز بتعميق الادماج الاقتصادي الاقليمي، رغم ان هذه البلدان ستطور علاقاتها مع النظام الرأسمالي.

٥- والعامل الذي سيلعب دوراً كبيراً في تحقيق وتعميق هذا الاتجاه يتوقف على مبادرات الجماهير وفهمها الذكي لما يقدمه من مجالات جديدة لتحقيق المطلب الديمقراطي كمطلب جديد سيفتح آفاقاً وأساليب أخري في فهم طبيعة السلطة وممارستها للحكم ومن الممكن أنها ستكون عملية بطيئة وطويلة المدى فيما يخص جني ثمارها.

٦- والجانب الآخر الجديد هو ان الوحدة التي تظهر أكثر فأكثر كمطلب للتجمع الاقليمي بواسطة سياسة أدماجية اقتصادية ستتخلص من المتطلبات القومية لتأخذ أبعاد جهوية في المعنى الجغرافي وخاصة سياسة مع أو ضد الارادة الاستعمارية القائمة في استراتيجية النظام العالمي الجديد.

نوفمبر (ت٢) ١٩٩١

قضايا معاصرة

انتصار راس المال المالي *

پول سويزي

الموضوع المعلن لهذا المؤتمر هو «الاتجاهات الجديدة في تركيا والعالم». لن احاول قول اي شيء حول الاتجاهات الجديدة في تركيا لجهلي بهذا الموضوع من جهة، ولكن، من جهة اخرى اكثر اهمية، بسبب كون تركيا جزءاً لا يتجزأ من من العالم، وخصوصا خلال هذه الفترة حيث ان "أم الاتجاهات" الجديدة هي كونية بطبيعتها. فبغية فهم ما يحدث في اي جزء من العالم، على المرء ان يبدأ مما يحدث في العالم اجمع. اذ لم تكن مقولة هيغل المأثورة بان «الحقيقة تكمن في المجموع» صحيحة وحيوية في يوم من الايام مثلما هي عليه الان.

في مقطع غالبا ما جرى اقتباسه، كُتب عام ١٩٣٦، قال جون مينارد كينز:

«قد لا يلحق المضاربون، شأنهم كالفقاعات، اي ضرر في مجرى النشاط الاقتصادي المتدفق. الا ان الوضع يغدو خطيرا عندما يصبح النشاط هو الفقاعة ضمن دوامة مجرى المضاربة. فعندما يصبح راسمال بلد من البلدان ناتجا عرضيا للمقامرة، فالارجح أن يكون الخلل قد حصل».

* هذه المادة كانت بالاصل محاضرة قدمت في مؤتمر نظمته جمعية خريجي كلية الاقتصاد في جامعة اسطنبول بتركيا في ٢١ نيسان ١٩٩٤. نشرتها مجلة Montly Review، حزيران ١٩٩٤.

لعل كينز كان يشير هنا الى الوضع القائم في اواخر العشرينات في الولايات المتحدة، البلد الراسمالي الاكثر تقدما. اما اليوم فان قوله كأنه نذير شوم بنبوءة تحققت بالكامل بعد أكثر من قرن -في الثمانينات والتسعينات - ليس فقط في الولايات المتحدة بل في العالم اجمع.

ان راس المال المالي، حالما يتحرر من دوره الاصلي كمساعد متواضع لاقتصاد حقيقي من الانتاج الموجه لتلبية الحاجات الانسانية، يصبح بالضرورة راسمالاً مضارباً لا يهمه سوى توسيع نفسه. ففي العصور المبكرة لم يحلم احد قط ان يكون بامكان راس المال المضارب، وهو ظاهرة قديمة قدم الراسمالية نفسها، النمو ليهيمن على الاقتصاد الوطني، ناهيك على العالم كله. الا ان ذلك ما حصل بالفعل.

هذا هو الواقع الذي نواجهه اليوم. ونحن نشاهد عواقبه الوخيمة من جميع الجوانب، من وجود ٣٥ مليون عاطل عن العمل في البلدان الراسمالية المتقدمة الى الفقر والحرمان المتفاقمين في العالم الثالث والى التدهور البيئي المنفلت في كل مكان.

المسألة هنا وما يحتاج في الواقع الى تفسير هو كيف حصل كل ذلك. لقد كان تراكم راس المال على الدوام القوة المحركة للنظام الراسمالي، وعلى هذا الاساس عاملته جميع مدارس التحليل الاقتصادي الرئيسية (الكلاسيكية والماركسية والكلاسيكية الجديدة). وعموما كان من المسلمات أن تراكم راس المال يضيف الى الثروة والى الدخل والى مستوى المعيشة في البلدان التي يحصل فيها هذا التراكم. وبالطبع، كان هناك على الدوام جانب اخر لعملية التراكم يتمثل في الذعر والانهيار الدوريين اللذين هي عرضة لهما، والمنافع المتفاوتة التي تجنيها الشرائح المختلفة من السكان، ... الخ. ولكن عموما كانت هذه العملية ولاتزال تعتبر حتمية وتتجاوز جوانبها الايجابية الجوانب السلبية الى حد كبير.

ليس هدفي الان ان اشكك بذلك حكما على عمل ونتائج تراكم راس المال من منظور تاريخه على مدى قرون. ما اريد ان اؤكده هو ان التغيرات الاخيرة، التي حدثت بجزئها الاكبر منذ الحرب العالمية الثانية، قد غيرت كثيرا من اشكال تراكم راس المال حتى لم يعد بوجه عام قوة ايجابية وحميدة بل امسى قوة مدمرة الى حد رهيب.

ان تاريخ الراسمالية، كما نعرفه اليوم، يبدأ مع الثورة الصناعية في النصف الثاني من القرن الثامن عشر. وكانت المؤسسات الصغيرة التي تعمل في اسواق تنافسية هي التي تسود الميدان. وقد فجّر التقدم التكنولوجي، الذي بدأ وانتشر من صناعات النسيج، ما اصبح بسرعة عملية من اعادة الانتاج والتوسع الذاتيين للتراكم وللنمو الاقتصادي. هذه العملية هي التي شكلت الاساس التجريبي empirical لاول علم اجتماعي حقيقي، الا وهو الاقتصاد السياسي الكلاسيكي.

في المراحل المبكرة للراسمالية الصناعية، كانت الاسواق ما تزال محلية الى حد كبير، الامر الذي لم يحد من حجمها فقط بل كان ايضا مثابة الكابح لسلوك المتنافسين. وفيما بعد، اي مع تطور وسائل النقل والاتصالات (قنوات وبواخر وسكك حديد وبرق)، نمت الاسواق نموا كبيرا

باحجامها وبلاشخصيتها impersonality وبضراوة المنافسة التي ولدتها. وبحلول النصف الثاني من القرن التاسع عشر، بلغ تراكم راس المال والنمو الاقتصادي درجة محمومة.

من جهة، كان ذلك رائعا. فالراسمالية كانت تعمل بالضبط ما هو متوقع منها. ولكن، من جهة اخرى تخص ربحية راس المال، فقد بدت الامور مختلفة. وكانت المشكلة ان الراسماليين، سعيا للتفوق على منافسيهم، راحوا في صناعة اثر اخرى يوسعون من طاقتهم الانتاجية الى حد ابعد كثيرا من تحقيق اقصى ربح ممكن، وفي حالات عديدة ابعد من تحقيق اي ربح على الاطلاق. وقد تساقطت اثر ذلك الشركات الضعيفة افواجا افواجا، ووجدت حتى المؤسسات الاقوى ان عليها الكفاح من اجل البقاء. وبالنسبة الى الولايات المتحدة، التي اصبحت تتنافس للفوز بموقع رائد في العالم الاراسمالي، ثمة رقم واحد يحكي قصتها. فقد بلغ الرقم القياسي لاسعار الجملة ١٨٥ نقطة في نهاية الحرب الاهلية عام ١٨٦٥ (باعتبار معدل اسعار ١٩١٠ – ١٩١٤= ١٠٠نقطة). وبحلول عام ١٨٩٠ انخفض هذا الرقم القياسي الى ٨٢ نقطة، او ما يمثل هبوطا نسبته ٥٧٪ خلال خمسة وعشرين سنة. وواجه كل من راس المال والعمل مأزق شديد: اذ بلغت حدة الاضطراب والعنف العماليين قمما جديدة؛ وكان الادب الاقتصادي خلال الفترة مليئا بالتشاؤم وبالتنبؤات الرهيبة.

في مثل هذه الاوضاع اتخذ التاريخ منعطفا حاسما. ففي جميع البلدان الصناعية المتقدمة، شهد العقدان الاخيران من القرن التاسع عشر عملية مكثفة من تركز وتمركز راس المال. اذ التهمت الشركات القوية الشركات الاضعف من خلال الدمج باشكال مختلفة من الاتحادات (الكارتل والترست والشركات القابضة والمؤسسات العملاقة) تستهدف القضاء على المنافسة الخانقة وفرض سيطرة اسعارها وسياساتها الانتاجية. وفي هذه الفترة ايضا، امتد نفوذ راسماليي البلدان الرئيسية، في سياق بحثهم المحموم عن اسواق اجنبية وعن مصادر ارخص للمواد الخام، الى استعمار او السيطرة على البلدان الاضعف في افريقيا وآسيا واميركا اللاتينية. وعند بداية القرن العشرين، تحول ما كان يمثل راسمالية صغيرة الحجم، وفي الاساس محلية التوجه، تحول الى امبريالية القرن العشرين الخاضعة للسيطرة الاحتكارية.

من المهم فهم دور التمويل في هذا التحول التاريخي. فحتى الربع الاخير من القرن التاسع عشر، كان للمصارف وللمتعاملين الاخرين براس المال النقدي وظيفتان رئيسيتان: تقديم القروض قصيرة الاجل الضرورية للحفاظ على دوران عجلة الصناعة والتجارة، من جهة، وتلبية المتطلبات طويلة الاجل للحكومات (وعلى الاخص تعبئة الجيوش وشن الحروب) وللمرافق الخاصة والعامة (القنوات والسكك الحديد ومنشآت المياه ...الخ) ولشركات التامين الكبيرة. بعد الحرب الاهلية (١٨٦١ – ١٨٦٥)، وفي سياق التمويل وتقديم المؤن لتلك الحرب تحققت ثروات لكثيرين. حوّل العديد من الراسماليين اهتمامهم وبشكل متزايد نحو الصناعة واصبحوا الممولين الاساسيين في مجمل عملية التركز وغالبا ما انتهوا الى حيازة، او السيطرة على، ممتلكات كبيرة في ما اصبح يدعى فيما بعد بالقمم المهيمنة للاقتصاد. في كل ذلك، اصبحت

سيرة جي بي مورجان، اشهر الممولين الاميركان، مضرب المثل، الذي نادرا ما يتكرر لشخص بمفرده. ولا بد من الاشارة الى الادب الواسع، التحليلي والفني، الذي اثاره التحول التاريخي للراسمالية. واستذكر هنا ثلاثة امثلة ساطعة: في الولايات المتحدة كتاب ثورستاين فيبلين «نظرية مؤسسة الاعمال» (١٩٠٤)؛ وفي المانيا كتاب رودولف هيلفيردينغ، «راس المال المالي» (١٩١٠)؛ وفي روسيا كتاب لينين «الامبريالية» (١٩١٧).

من وجهة نظرنا الراهنة المنطلقة من الاتجاهات الكونية الجديدة في نهاية القرن العشرين، من المهم فهم ان ما حدث قبل مائة سنة قد مهد الطريق للانتصار النهائي لراس المال المالي من دون ان يحقق هذا الانتصار. وخلال النصف الاول من القرن العشرين استمرت عملية تراكم راس المال في تركيزها على راس المال الصناعي، مثلما كانت عليه منذ بداية الثورة الصناعية. ولعب الممولون دورا اعظم كشركاء، وأحيانا شركاء مهيمنين، للراسماليين الصناعيين. وتشاركت المجموعتان في هدف تحقيق اقصى الارباح لراس المال الانتاجي (كالحديد والنفط والكيمياويات والمرافق العامة والورق ... الخ)، رغم صراعاتهم الكثيرة حول تقسيم الغنائم. وبالطبع كان هناك متخصصون كالمصرفيين التجاريين وسماسرة الاسهم والمتعاملين بالسندات الذين عاشوا في عالم مالي يغري دوما بالمضاربة التي يمكن، مثلما هو الحال طوال تاريخ الراسمالية، ان تكون لها حياة قائمة بذاتها تنجر اليها شرائح واسعة وتقود الى نتائج كارثية للعديد من الافراد. ولكن عموما بقي المال خاضعا الى الانتاج.

ضمن عملية تراكم راس المال نفسها حدث تغير هام في السنوات الاولى من القرن العشرين في اعقاب الفترة العاصفة من التركز والتمركز التي سبقتها. فقد طرأ على اسعار الجملة، التي كانت في هبوط مستمر منذ الحرب الاهلية كما لاحظنا، صعود دوري اواسط القرن ١٩ واستمرت فيما بعد باتجاه صاعد (بلغ ذروته في التضخم الكبير اثناء الحرب العالمية الاولى) واستمر في عشرينات القرن الحالي. امام حركة الاسعار هذه كان هناك تباطؤ في استثمار راس المال بعد ان تعلمت الشركات الاحتكارية الناشئة حديثا كيفية تعديل سياساتها الانتاجية وفقا للطاقة الاستيعابية لاسواقها. وقد لاحظ مؤرخو تلك الفترة عموما ان العقد الذي سبق الحرب كان يعاني من الركود مع وجود مستوى مرتفع للبطالة فترات انكماشية طويلة بشكل غير عادي مقابل فترات انتعاشية قصيرة.

من منظور ذلك الوقت يبدو واضحا ان بداية القرن العشرين قد كانت ايضا بداية لفترة طويلة من الركود شبيهة بتلك التي ميزت سنوات الثلاثينات. غير ان ما حال دون هذا الركود، قبل ذلك، هو الحرب العالمية الاولى. وبعد ذلك حصل انتعاش اقتصادي في اعقاب الحرب، وهو انتعاش تعزز بدوره بواسطة عدد من العوامل الخاصة: ابرزها الموجة الاولى من ثورة انتاج السيارات والمويجات التي اثارتها في الاقتصاد. غير ان قوى انكماشية عميقة الجذور كانت قد انزرعت في الاقتصاد الراسمالي خلال فترة التحول اواخر القرن التاسع عشر، قبل ان تطفو على السطح كعامل مهيمن في آلية عمل النظام الراسمالي. وقد ظهر ذلك في النهاية بشكل

الانهيار المالي المثير لعام ١٩٢٩ والذي مهد الطريق تدريجيا للكساد الكبير خلال سنوات الثلاثينات.

كان الكساد الكبير شيئا جديدا في تاريخ الراسمالية، تمثّل بعقد كامل لم يحصل فيه اي نمو اقتصادي على الاطلاق: فقد توقفت وببساطة عملية تراكم راس المال. ففي الولايات المتحدة، التي كانت بحلول ذلك الوقت البلد الراسمالي القائد، بلغت نسبة البطالة ٢٥٪ من اجمالي قوة العمل عام ١٩٣٣. وتعثرت مرحلة الانتعاش التي توقع لها اغلب الاقتصاديين ان تعود بعد الكساد ليتحقق الاستخدام الكامل، وذلك اعتمادا على التجارب السابقة، فلم تهبط نسبة البطالة عن ١٤٪ عام ١٩٣٧. واعقب ذلك حصول انكماش اقتصادي داخل الكساد. وارتفعت نسبة البطالة الى ١٩٪ عام ١٩٣٨، وبدا وكأن عقد الثلاثينات مقدر له ان يختتم بازمة عميقة ليس في الاقتصاد وحده بل المجتمع كله. وقد بدأ مشروع «العهد الجديد» لروزفلت، الذي بموجبه تم ادخال اصلاحات متأخرة جدا انقذت الملايين من المجاعة من خلال برامج الاغاثة العاجلة، بدأ يخسر التأييد، وبدا معه ولاول مرة في تاريخ الولايات المتحدة ان مستقبل الراسمالية نفسه اصبح موضوع شكوك جدية.

وبالطبع فان ما انهى هذه الفترة العصيبة هو الحرب العالمية الثانية. وحسبما قال جون كنيث غالبريث بذكاء فان الكساد الكبير لم ينته على الاطلاق، بل اندمج باقتصاد الحرب ليس الا. ففي السنوات الخمس ١٩٣٩ - ١٩٤٤ ارتفع الناتج القومي الاجمالي للبلاد بنحو ٧٥٪ واختفت البطالة فعليا. الا ان ذلك لم يكن جزءاً من المنطق الداخلي للنظام الراسمالي. فقد ظهر هذا المنطق في اجلى صوره في الكساد الكبير: اذ ان الحالة الطبيعية للنظام الراسمالي الناضج هي الركود. اما كون الحالة الحقيقية للبلدان الراسمالية المتقدمة لا تتسم بالركود فان البحث عن تفسيره يجب ان يتركز على القوى الخارجية غير الاقتصادية.

على مدى يقارب من ربع قرن بعد الحرب العالمية الثانية، اي منذ اواسط الاربعينات وحتى السبعينات، كانت القوى الخارجية هذه متاحة بشكل واسع: اعمار ما دمرت الحرب، وتعويض الشحة التي سببها تحويل الموارد خلال فترة الحرب عن الانتاج المدني، والاستفادة من التكنولوجيا التي طُوِرت لاغراض عسكرية كالالكترونيات والطائرات النفاثة، والاهم من ذلك جولة الحروب الجديدة، الحارة والباردة. وخلال عقدي الخمسينات والستينات، كانت الشروط مناسبة للغاية امام تراكم راس المال. فقد دخلت الراسمالية عصرا ذهبيا جديدا يذكرها باحسن سنوات شبابها. غير ان ذلك لم يكن ولن يكون بمقدوره البقاء لفترة اطول. فمن طبيعة التراكم ان يقضي على الطلب الذي يحفزه. ومن دون ظهور محفزات جديدة فان عملية التراكم تتراجع ويهيمن اتجاه يميل نحو الركود. هذا ما بدأ بالحدوث عند نهاية الستينات ليصل ذروته في الانكماش الحاد خلال الفترة ١٩٧٤ - ١٩٧٥، وهو الركود الاخطر من نوعه منذ نهاية الحرب العالمية الثانية.

كانت هناك حاجة ماسة لمحفز جديد، وقد ظهر بشكل رغم كونه بالتأكيد غير متوقع، لكنه

يمثل نتيجة منطقية لاتجاهات راسخة ضمن الاقتصاد الراسمالي العالمي.

عليّ ان اقطع القصة بالاعتراف ان المجال الذي سندخله، اذ هو ليس مجهولا تماما، فهو في جزئه الاكبر غير مكتشف وغير محدد المعالم بشكل كاف - زد على ذلك فانني لست مؤهلا تأهيلا كافيا، سواء بالتدريب او بالتجربة، للعب دور المستكشف. ومع ذلك فان الموضوع هو من الاهمية بحيث ان اي شيء فيه يحفز الاهتمام والنقاش قد يكون مفيدا.

ان ما اتحدث عنه هو انه، خلال السنوات العشرين الاخيرة او ما ينوف عليها، قد تطور بناء فوقي مالي مستقل نسبيا (نسبة الى ما حصل من قبل) يجثم على قمة الاقتصاد العالمي وعلى اغلب وحداته الوطنية. يتألف هذا البناء من بنوك، مركزية واقليمية ومحلية، ومن جيش من المتعاملين باصول وخدمات مالية مذهلة التنوع، ترتبط جميعها بواسطة شبكة من الاسواق، بعضها مؤطر ومنظم والبعض الاخر غير رسمي وغير منظم. ان مثل هذا الكيان هو متعدد الجوانب، ولا توجد وحدة مفاهيمية يمكن استخدامها لقياس حجمه. بيد ان كون هذا الكيان كبيرا جدا ومتناميا ليس واضحا وضوحا بديهيا فقط بل ينعكس بشكل جلي في الاحصاءات التي تتعلق بجوانب من المجموع هامة وقابلة للقياس.

قلت ان هذا البناء الفوقي المالي كان نتاج العقدين الماضيين. هذا يعني ان ظهوره كان متعاصرا الى حد ما مع عودة الركود في السبعينات. ولكن الا يتعارض ذلك مع الخبرة السابقة برمتها؟ تاريخيا، سار التوسع المالي جنبا الى جنب مع ازدهار الاقتصاد الحقيقي (اي الانتاج). فهل يمكن حقا لذلك ان يصبح باطلا، وانه قد بات العكس هو الصحيح في نهاية القرن العشرين؟! بعبارة اخرى، هل يمكن للتوسع المالي ان يقتات ليس على اقتصاد حقيقي معافى، بل على اقتصاد راكد؟

اري ان ذلك ممكن، بل هو ما يحصل. وسأضيف الى ذلك ان العلاقة المقلوبة بين المال والانتاج هي المفتاح لفهم الاتجاهات الجديدة في العالم.

اتمنى ان اكون قادرا على تفسير كل ذلك بعبارات بسيطة ومفهومة. بيد انني غير قادر، ليس فقط بسبب ضيق الوقت. فهذه المسائل معقدة جدا ولا اعرف ان احدا قد جاء بحلول مقنعة. فالاقتصاديون ضمن التيار السائد ينفون ببساطة وجود اغلب تلك المسائل، وبذلك فهم، برأيي، يفقدون صلتهم بالواقع. كل ما استطيع عمله هو ان احاول اقتراح المنطق الضمني للمناقشة.

ان الاقتصاد الحقيقي، الذي ينتج سلعا وخدمات والذي يمكّن الناس من العيش واعادة الانتاج، هو ملك لاقلية ضئيلة من احتكاريي القلة. فهو مبني لكن يدر عليهم ارباحا كبيرة، تفوق ما يستطيعون او حتى يودون استهلاكه. ولكونهم راسماليين، فهم يرومون استثمار اغلب ارباحهم. غير ان البنية نفسها التي تدر تلك الارباح تضع حدودا مشددة على مدخولات السكان الاساسيين. فالاخيرون هم بالكاد قادرون على شراء المستوى الجاري من الانتاج المقدم لهم باسعار محسوبة على اساس يدر المعدل السائد من الارباح لاحتكارية. اذن ليس ثمة ارباح يمكن

تحقيقها من توسيع القدرة على انتاج السلع التي تدخل ضمن الاستهلاك الواسع. فالقيام بذلك التوسع يعني الاستثمار في طاقة فائضة، وهو بلا شك لاعقلانية راسمالية. ماذا عليهم اذن ان يفعلوا بارباحهم؟

الجواب يبدو واضحا من منظور تاريخي: عليهم ان يستثمروا في الاصول المالية بدلا من الاصول الانتاجية الحقيقية. وهذا بالضبط، حسب اعتقادي، هو ما بدأوا يفعلونه بشكل متزايد مع انحدار الاقتصاد مرة اخرى نحو الركود خلال السبعينات. على صعيد العرض، اصبحت الحالة ايضا ناضجة امام التغيير. فالنشاط المالي، واغلبه من النوع التقليدي، قد تحفز بواسطة ازدهار ما بعد الحرب في الخمسينات والستينات، ولكنه يعاني الان نوعا ما من الفتور مع عودة الركود. وعليه فان الممولين يبحثون عن اعمال جديدة. اما راس المال المهاجر من الاقتصاد الحقيقي فقد استُقبل بسرور من قبل القطاع المالي. من هنا بدأت العملية التي تمخضت خلال العقدين اللذين اعقبا السبعينات عن انتصار رأس المال المالي

××   ××   ××

عندما بدات التحضير لهذا الحديث، كانت لدي افكار كبيرة حول ما اردت ان اضمنه. فاولا كان سيتم عرض الموضوع الاساسي: صعود راس المال المالي الى الهيمنة؛ بعد ذلك تقديم صورة، تاريخية وتحليلية، لاصول وتطور هذه العملية؛ واخيرا، والاكثر اهمية، طرح افكار حول الانعكاسات بغية فهم ماذا يحدث في العالم وماذا نتوقعه عندما نتطلع نحو المستقبل. فكرت حتى في انني قد اجد الوقت لقول شيء ما حول ما يمكن او ما يجب عمله من قبل امثالنا ممن هم غير راضين عن طريقة سير الامور.

واسفاه على الاوهام. فقد ادركت حالا ان محاولة التعامل مع مثل هذا البرنامج في حديث قصير واحد قد يفضي فقط الى سطحية بائسة. لذلك وجدتني ملزما ان اقف واركز على الجانب التاريخي. لكنني لن انتهي من دون بضع ملاحظات على الاقل حول الانعكاسات:

(١) تحول مركز السلطة الاقتصادية والسياسية مع صعود راس المال المالي: من المسلم به، خصوصا بين الراديكاليين، ان زمام السلطة في المجتمع الراسمالي يكمن في غرف ادارة المئات من الشركات العملاقة متعددة الجنسية. وفي حين ان ليس هناك شك حول دور تلك الكيانات في تخصيص الموارد وفي القضايا الهامة الاخرى، لكنني اعتقد ان ثمة اعتبارا اخر بحاجة الى التاكيد. ان شاغلي غرف الادارة تلك هم انفسهم، والى حد متزايد، مقيدون وخاضعون لسيطرة راس المال المالي في عمله من خلال الشبكة العالمية للاسواق المالية. بعبارة اخرى، ان السلطة الحقيقية لا تكمن في غرف ادارة الشركات بمقدار ما تكمن في الاسواق المالية. وهنا نلاحظ: ان الشركات العملاقة هي ايضا من اللاعبين الكبار في هذه الاسواق وتساهم في اعطائها اهميتها. اذ يبدو وكأن يد ادم سمث الخفية تستعد للعودة بشكل جديد وبعضلات اقوى.

(٢) ما يصح قوله عن مديري الشركات يصح ايضا بالنسبة الى المهيمنين على السلطة السياسية. فهم يخضعون بشكل اكثر فاكثر الى سيطرة الاسواق المالية في ما يمكنهم او ما لا يمكنهم القيام به. وهذا واضح جدا بالنسبة للاعضاء الاضعف اقتصاديا في المجموعة الدولية، حيث يقع اغلبهم تحت السيطرة المباشرة لصندوق النقد الدولي وللبنك الدولي. ولكنه نادرا ما كان لا ينطبق على الاعضاء الاقوى، بما في ذلك الولايات المتحدة. فكل شيء ذو اهمية تتخذه ادارة كلينتون، من السياسة المالية الى اصلاح نظام الرعاية الصحية، يجب ان يعبر اختبار القبول لدى الاسواق المالية. فقبل اسبوعين فقط نشرت صحيفة «نيويورك تايمز» مقالا مطولا كتبه احد كبار مراسليها تحت عنوان «دبلوماسية سوق الاسهم» مع عنوان فرعي يقول: «سياسة كلنتون الخارجية تاخذ بنظر الاعتبار تاثير اية خطوة يتخذها في التجارة العالمية». ويقدر ما يتعلق الامر بالقوى الوسطى، اي تلك الواقعة بين الاضعف والاقوى ، لا يحتاج المرء اكثر من الاشارة الى تجربة فرنسا في اوائل الثمانينات. فقد انتخب الشعب الفرنسي حكومة اشتراكية باغلبية ملفتة. وقد شرعت الحكومة الجديدة، في معرض استجابتها للناخبين، بتبني برنامج اصلاحات اجتماعية معتدلة وبتوسع نقدي. والنتيجة، التي لم يمر عليها وقت طويل كي تظهر، هي: ازمة حادة في ميزان المدفوعات اعقبها تراجع سريع عن الاصلاحات. اما بخصوص العلاقة بين الديمقراطية وراس المال المالي في العالم كما هو عليه اليوم، فليس هناك شك في من هو الاقوى.

(٣) ما العمل؟ اذا كان تحليلي مصيبا، وهو ان لا الاقتصاد العالمي، الذي يعمل ضمن القواعد الحالية، ولا الحكومات المقيدة باحترام هذه القواعد، قادرة على تحقيق ما تحتاجه الغالبية العظمى من البشر في العالم (فرص عمل لائق وامن ورزق) فيبدو واضحا انهم، اي البشر، لن يجدوا خيارا سوى تحدي البنية نفسها. وانا واثق من انهم سيتحدونها – في نهاية المطاف. لقد عانى الجنس البشري طويلا، ولكن من غير المحتمل انه سيتحمل والى الابد ما يبدو وكأنه انحدار نحو اللاانتظام والفوضى. في الوقت ذاته، اصبحت النذائر بما هو آت مرئية هنا وهناك. وانا متأثر تاثرا خاصا بانتفاضة الفلاحين الفقراء في افقر ولاية بالمكسيك، البلد الذي يرزخ تحت نظام اعتنق بحماس عالم الاورثودوكسية المالية الجديد والشجاع. ان ثوار جنوب المكسيك (التشيبان) لم يستعدوا للاستيلاء على السلطة، على العكس من ذلك. الا انهم احدثوا هزة في اسس المجتمع باسره، وقد لا ترجع المكسيك اطلاقا الى ما كانت عليه قبل انتفاضتهم في كانون الثاني ١٩٩٤. وثمة اشياء مشابهة قد تحدث في اماكن اخرى. وانا آمل ذلك.

ترجمة د. عبد المجيد الهيتي

قضايا معاصرة

اليابان والحرب الآسيوي

وليم ك. تاب *

ان رأس المال متحرك على الصعيد العالمي والتكامل الاقليمي بين دول المحيط الهادئ الآسيوية يوفر، في الوقت الحاضر، مجالاً جذاباً للاستثمار. وفي حين ان ثقافات المنطقة موغلة في القدم، فإن انماط الرأسمالية «الكونفوشيوسية» التي تتحدى العالم حالياً ما تزال فتية.

يتخذ التدويل الواسع للرأسمال في شرق آسيا شكلاً اقليمياً تضطلع فيه الشركات الكبرى بالهيمنة على الأرض والشعوب خارج حدود بلدانها، وتراتبية الاقتصادات الاقليمية هي نتاج تنامي تقسيم العمل والسيطرة المعقدة باستمرار، وبذلك فإن تطور الاقتصاد الآسيوي في حوض المحيط الهادئ ينبغي فهمه لا كنتيجة لسياسة دول مستقلة بل نتاج الرأسمالية العالمية بمراكزها الثلاثة (أي اميركا وأوربا واليابان). لكن الشركات اليابانية تلعب الدور الأهم في دول المحيط الهادئ الآسيوية.

لقد بدأ الاستثمار الياباني المباشر في بلدان آسيا، اوائل السبعينات، على يد شركات متوسطة الحجم، الا ان الشركات الكبرى شرعت بالدخول بعد ازمة لنفط ثم بعد ارتفاع قيمة العملة اليابانية (الين) في منتصف الثمانيات. في بادئ الأمر اتجهت انظار هذه الشركات الى أسواق هذه البلدان لتصريف منتجاتها. اما بعد ١٩٨٥ فاتجه اهتمامها بشكل حاسم نحو الأيدي العاملة الرخيصة في تلك البلدان. وحفزت قوة الين المنتجين اليابانيين لاقامة المصانع في الخارج لأن قوة الين تجعل الاستثمار في الخارج أقل كلفة من الاستثمار داخل اليابان.

لم يكن غلاء اليد العاملة هو المعضلة الوحيدة في اليابان بل كذلك قلة اليد العاملة، فضلاً عن مشاكل الفائض التجاري الياباني الضخم. ففي عام ١٩٩٣، مثلاً، كان ٦١ في المئة من انتاج شركة «ماسوشيتا» الخارجي يتم في البلدان الآسيوية بعد ان كانت النسبة نحو ٤٩ في

المئة عام ١٩٨٥، كما قامت شركة «ايوا» ببناء ثلثي مواقع انتاجها في الخارج وهي بصدد ايصال النسبه الى الثلاثة أرباع في المستقبل القريب.

قفز الاستثمار الياباني المباشر في آسيا من ملياري دولار عام ١٩٨٧ الى ثمانية مليارات عام ١٩٩٠ وذلك طبقاً لاحصاءات وزارة المالية اليابانية، اذ وصل الاستثمار بحلول هذا العام الى ضعفي او ثلاثة اضعاف الاستثمار الاميركي المباشر في المنطقة، وذلك حسب طرق التخمين المتبعة. وتقدر هيئة التجارة الخارجية اليابانية عدد اتفاقات التعاون الصناعي ونقل التكنولوجيا، بدون نقل ملكيتها، بما يقارب ثلاثة أرباع عدد الشركات الفرعية التي يملك اليابانيون اسهمها. وما دام اليابانيون يحتكرون التفوق التكنولوجي فإن بامكانهم الاتفاق على انتاج مشترك مع شركات آسيوية دون الدخول بعلاقات ملكية. فهم لا يرغبون بامتلاك غالبية الأسهم في الشركة المعنية الا حين يجعلها نقل التكنولوجيا منافساً لهم. فاليابانيون يهدفون الى مداراة المشاعر القومية بعدم تملكهم الشركات المحلية، لكن دون التفريط بسيطرتهم. وبهذا يلقون خطر الخسارة على عاتق المالكين المحليين مما يسمح بنفوذ أوسع لليابانيين كونهم يتحكمون بالمعدات وقطع الغيار والتسويق وذلك ضمن شبكة الشركات العالمية. وبذلك أصبح الكثير من صادرات وواردات آسيا أسيراً لهذه الاستراتيجيا.

قدم استطلاع قام به «بنك طوكيو» معطيات شاملة أظهرت ان مجمل الاستثمار الياباني في أربعة بلدان (تايلندا، ماليزيا، اندونيسيا، والفلبين) قد تضاعف ثلاث مرات خلال ١٩٨٧. وفي تايلندا تقوم الشركات اليابانية بتشغيل ١٠ في المئة من قوة العمل الصناعية. اما في عام ١٩٩٢ فكان ما نسبته ١٥ في المئة من الوظائف في الصناعة التحويلية مرتبطاً بتلك الشركات. وتبلغ مساهمة اليابان في الاستثمار الأجنبي بحدود ٥٠ في المئة سنوياً في تايلندا. أما الولايات المتحدة فتأتي في نهاية القائمة اذ تستثمر في هذا البلد أقل مما تفعل كل من تايوان او هونغ كونغ او ايطاليا.

وعلى سبيل المثال تساهم شركة «ماسوشيتا»، التي تعتبر المنتج الرئيسي للتلفزيونات الملونة المخصصة للسوق الآسيوية والسوق الشرق الأوسطية، بما يزيد على ٣٠ في المئة من اجمالي الناتج القومي لماليزيا. وصباح كل يوم يرتدي عمال هذه الشركة بدلات عملهم المشابهة لتلك التي يرتديها عمالها في اليابان، ويرددون نشيد «ماسوشيتا» بالماليزية، قبل ان تبدأ حواراتهم ذات الطابع الياباني مع الادارة قبل بدء يوم عمل جديد على خط التجميع. ويصل الكثير من منتجاتهم الى أسواق الولايات المتحدة باعتبارها منتجات ماليزية لا يابانية.

ان عودة نفوذ اليابان الى آسيا تمثل تحولاً مهماً في توازن قوى الاقتصاد السياسي للعالم. فالماليزيون باتوا يخبرون زوارهم بأن اليابانيين هم الذين اشعلوا شرارة حركة الاستقلال في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية. وفي تايلندا حيث فرع «توشيبا» في بانكوك ينتج ثلاجات ومكيفات هواء لأسواق آسيا، يؤكد المسؤولون هناك ان تايلندا كانت حليفة اليابان بمواجهة الغرب ابان الحرب.

اما سابورو اوكيتا وزير الخارجية الياباني السابق فيرى «موجة انطلاق متتال ضمن عملية شاملة للمنطقة بهدف اللحاق بالآخرين» بقيادة الوزة اليابانية للسرب. ويضيف: «تقوم دول المنطقة بعمليات انطلاق متلاحقة، لتتحرك عما قريب باتجاه مراحل اعلى من التنمية. انه ترتيب يشبه الى حد بعيد شكل الحرف (V). والعلاقة هنا بين البلدان ليست من نوع التكامل الافقي او العمودي كما هو في العادة بل علاقة تكامل تجمع النوعين معاً. ولأن الوز الذي ينطلق لاحقاً يستفيد من تجربة سابقاته لاختصار الزمن المطلوب للالتحاق فإنه يغير تدريجياً الاصطفاف من شكل (V) الى تكامل في اصطفاف أفقي».

لكن التبعية التقنية والهيمنة اليابانية على الصادرات والواردات لا تسمحان بعمليات الالتحاق الموعودة. وما يجري هو تحوّل الاقتصاد الياباني الى اقتصاد اقليمي لادامة سيطرة اليابان واستئثارها بحصة الأسد من القيمة المضافة، ويعني ذلك مرحلة جديدة من الامبريالية، بل من الأفضل دراستها على انها تنمية تابعة. والمعادلة التي وضعها السفير الياباني لدى تايلندا لمثل هذه العلاقات الامبريالية هي كالآتي:

«تنشئ اليابان سوقاً خاصة تشارك فيها دول المحيط الهادئ الآسيوية في ما يدعى نظام (كيريتسو) اي تكتل مالي – صناعي. فالعلاقة الأساسية بين اليابان وجنوب شرق آسيا تتمثل في تقييد الاستيراد من هذه المنطقة بحيث يقتصر على منتجات المصانع التي تستثمر فيها الشركات اليابانية مقابل تقييد الصادرات اليها من المعدات والمواد».

بحلول التسعينات اصبحت آسيا سوقاً وموقع انتاج ناضجين، واتضح للعيان نمط اقليمي معقد وجديد للانتاج والتوزيع. فمثلاً لدى شركة «سانيو» للكهربائيات ٣ مصانع في كوريا و٦ في الصين و٢ في كل من تايوان وهونغ كونغ وسنغافورة وماليزيا وواحد في كل من الفلبين وتايلندا واندونيسيا، وكانت تصدر وتستورد قطع الغيار من فروعها الاقليمية، محددة لكل منها دوره تبعاً لمستوى الأجور ودرجات الخبرة والاستقرار السياسي وتكاليف التحويل... الخ. وهذا كله يجري ضمن استراتيجيا مرنة لكنها متماسكة تُنظم وتُدار من داخل اليابان.

تبرز بلدان شرق آسيا ككتلة صناعية محكمة التنسيق. ويقرر المخططون اليابانيون مواقع الانتاج بلداً فبلد وصناعة فصناعة وحتى منتوجاً فمنتوج. وبذلك حولوا ماليزيا الى واحدة من الدول الرئيسية المنتجة لأجهزة الفاكس والكومبيوتر، واندونيسيا لانتاج المنسوجات والبلاستك. وفي مثل هذه الحال تُستبعد حرية التجارة كما يقول نوبوهيتو هوبو من وزارة الخارجية اليابانية معبراً بذلك عن آراء رؤسائه. ويضيف «ان الاستخدام الحذر لقوى السوق هو الأمثل دائماً». وفي حين تتخذ قرارات الاستثمار من قبل الشركات اليابانية على أساس مصالحها الخاصة، فإن الحكومات المضيفة والوزارات في طوكيو تؤثر على المناخ الذي تتخذ فيه مثل تلك القرارات.

في طوكيو تخضع للتحليل الدقيق تكاليف العمل ومستويات الخبرة والاستقرار السياسي وطاقات السوق في كل بلد. وعلى أساس ذلك تحدد التكنولوجيا والمنتجات ضمن الأفق الزمني المناسب. غير ان التخطيط لا يحلّ محلّ حافز الربح بل هو حامله. وكما في حالة تنسيق

«تخطط الأسواق» بطرق مؤاتية لتشجيع٢١٢١٢١السياسة الصناعية اليابانية فأن الحكو النجاح الطويل الأمد للشركات باستخدام آليات مرنة تلائم المحيط المتغير. كل هذا يثير مجدداً مطلب العالم الثالث لتكنولوجيا تلائمه. ويحصل اليابانيون في سياق الاستثمار الخارجي على امتيازات مهمة، وذلك عن طريق تفسير محتوى القوانين المحلية تفسيراً يلائم تقسيم العمل على مستوى المنطقة. كذلك فأن قطع الغيار التي تتطلب مستويات متباينة من الخبرة تنتج في بلدان مختلفة لتقليل الكلفة وفي الوقت نفسه زيادة تبعية هذه البلدان لليابان.

هذا النمط المتشابك من التنمية المتمفصلة في نطاق المنطقة هو بطبيعة الحال تجاوز على المفهوم التقليدي للسيادة الوطنية واستراتيجيات التنمية المستقلة التي ينادي بها مفكرو العالم الثالث، لكنه يدعم آراء منظري التنمية التابعة الميالين لقبول فكرة ان شكلاً من التنمية التابعة يمكن ان يحصل على أطراف المركز الثلاثي، بل هو حاصل بالفعل.

ثمة اهتمام كبير ببلدان مثل فيتنام البعيدة نسبياً عن العلاقة مع الرأسمالية العالمية. ولا يكتفي اليابانيون، مثلاً، بفتح مصرف في مدينة هوشي منه وبوضع برنامج لرحلات منتظمة الى طوكيو، بل يقدمون مقترحات مفصلة للفيتناميين لا تقتصر على استخراج البترول والموارد الطبيعية الأخرى. فتقرير عام ١٩٩٢ الصادر عن شركة «متسوبيشي» تحت عنوان «الخطة الرئيسية لصناعة السيارات في جمهورية فيتنام الاشتراكية» هو أحد التوجهات لتغلغل طويل الأمد بهدف الاستفادة من قوة العمل الفيتنامية المدربة جيداً والبالغ تعدادها نحو ٣٣ مليوناً. وفيتنام تشكل هدفاً مغرياً للمستثمرين الطموحين. فعدد سكانها يساوي ضعفي سكان كوريا، ومواردها الطبيعية وفيرة وانفتاحها يجري رغم ان فيها حكومة شيوعية رسمياً. وتتعلق خطة «ميتسوبيشي» ببيع سيارات وفيها تفصيلات عن أنواع تلك السيارات (ثلاثة اصناف من الشاحنات الكبيرة والشاحنات الصغيرة وسيارات نقل الركاب... الخ) مع الأخذ بنظر الاعتبار التغير المتوقع في طلب المستهلكين... الخ وذلك على مدى ١٣ عاماً. لكن تفاصيل كهذه تندرج في رؤية اوسع قائمة على تطوير فيتنام للصناعات الآلية والالكترونية والبتروكيماوية والزراعية. والى جانب مصانع «متسوبيشي» ستدخل ايضاً شركة «بريدجستون» للاطارات و«أساهي» لزجاج السيارات فضلاً عن مجهزين آخرين لقطع الغيار كالبراغي والمكابس والحلقات... الخ.

تحاول اليابان المحافظة على موقعها القيادي بجعل الاقتصاد الآسيوي تابعاً لها من حيث استيراد التكنولوجيا. في الوقت ذاته فأن الشركات اليابانية، لا سيما متعددة الجنسيات، تحدد في ستراتيجيات عملها موقعاً لكل دولة آسيوية. وقد اقامت الشركات اليابانية في اواخر الثمانينات نمطاً معقداً من الاستثمارات الخارجية يمكن ملاحظته في الموجة الجديدة من الازدهار المشترك لدول المنطقة. فهو توسع لا يستند على القوة العسكرية بل على حوافز النمو التي تجمع ما بين رأس المال والتسويق والتكنولوجيا اليابانية اضافة الى قوة العمل الرخيصة والموارد الطبيعية المحلية. «ورغم القسوة تجاه البيئة التي ترافق الكثير من المشاريع الاستخراجية

والمصانع ذات الطابع شديد الاستغلال -اذ الضائع من وقت العمل يساوي الصفر تقريباً- فإن مثل هذه الاستثمارات مغرية بالنسبة للاقتصادات الضعيفة، وبالتأكيد لنخبها الراغبة في التحديث. وبالنسبة للعمال تتجلى تكاليف الشكل الحاد من الاستغلال في الطريقة التي يجبرون بها على التعايش مع تلك «المعجزات التنموية»، وتشابه ظروف عملهم تلك التي كانت سائدة في انكلترا خلال سنوات العمل الشاق ابان الثورة الصناعية، وبذلك تنطوي حياتهم اليومية في القرن العشرين على رعب كان بعضه مألوفاً لدى الاقنان في مرحلة الاقطاع.

وقد وصفت مجلة «ايكونومست» البريطانية الحياة اليومية كالتالي: «يربط المسافرون في حافلات بانكوك قطع قماش على وجوههم لتفادي دخان السيارات. أما الطبقة الوسطى في جاكارتا فتغلي الماء خوفاً من المرض. ويشرب مئات الآلاف من سكان الأحياء الفقيرة في مانيلا مباشرة من الانهار الملوثة بفضلات البشر والمصانع. اما المدن الآسيوية العائمة فهي تهديد خطر للصحة العامة، والتلوث يزداد سوءاً باستمرار».

ان المساعدات الخارجية اليابانية هي جزء مكمل للسياسة الاقتصادية، بالضبط كما كانت المساعدات الاميركية، ولا تزال، مكملة للسياسة الخارجية الجيوبوليتيكية المرسومة وفقاً لمتطلبات الحرب الباردة. كما يقدم البيروقراطيون الذين يضعون برامج المساعدات مشورة ادارية حول تدفقات رأس المال، تساهم، شأنها شأن المساعدات الخارجية، بتمتين الاقتصاد الياباني ودعم المخططات التي ينتهجها المسؤولون. وتستخدم اليابان مساعداتها كحافز لتشجيع الصناعيين اليابانيين على بعض الاستثمارات الخارجية المباشرة من خلال ايجاد ظروف تجارية ملائمة في البلد المضيف. وقد اتخذت تعويضات الحرب لدول جنوب شرق آسيا شكل قروض مشروطة واعتمادات تصدير مخصصة لدعم الأعمال التجارية اليابانية بهدف استعادة النفوذ في هذه البلدان.

يذهب ٨٠ في المئة من القروض اليابانية الثنائية الى الدول المجاورة التي تحوز على الاهتمام الأكبر من قبل الأوساط التجارية اليابانية (تقل نسبة المساعدات التنموية الرسمية اليابانية التي تتخذ شكل منح عن تلك التي يقدمها أي من البلدان الثمانية عشر التي تكون لجنة العون التنموي التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية). ثم ان القروض مخصصة لتطوير البنية التحتية لتسهيل التجارة مع اليابان، مما يوفر الفرص لشركات الهندسة والبناء اليابانية العملاقة. كما ان رئيس المؤسسة الاقليمية المقرضة هو عادةً ياباني الجنسية.

يفضل اليابانيون تصدير التكنولوجيا الى ممرهم الشرقي في آسيا (سيئول وهونغ كونغ) والى ممرهم الجنوبي الشرقي (شيانغ ماي في تايلند الى بالي في اندونيسيا)، وهذا الممران يشكلان محورين لتحفيز الاستثمار وتغلغل التكنولوجيا اليابانية. ومهما يكن نوع الدور الياباني كمنسق لهذا النظام الانتاجي الجديد والدور الذي تضطلع به الصين الكبرى، فإن البلدين يمثلان تحدياً جاداً لاقتصادات المركز الغربي وللبلدان التي كان ضمن العالم الثالث وتسعى للبقاء في الأسواق العالمية شديدة التنافسية.

يحبذ بعض الاقتصاديين التقدميين قيام كتلة تجارية - تقنية لدول المحيط الهادئ الآسيوية مع اليابان «كشريك مهم ولكن خارجي». ويبدو لي ان أوان ذلك قد فات ما لم تقم حكومات ثورية باخراج اليابانيين او بالاستفادة من حضورهم الاقتصادي لكن تحت الاشراف المحلي، بيد ان مثل هذه الحكومات الثورية لا وجود لها حالياً. اما ما يجري الآن من تخفيض التعرفات الجمركية لشركات المنطقة وابقائها مرتفعة للشركات الأخرى، فهو أمر لصالح اليابان، التي اصبحت الآن صاحبة النفوذ المهيمن ضمن الاقتصادات الوطنية لبلدان المنطقة. ولا يعني هذا تعذر التجارة في المنطقة باستبعاد اليابانيين، لكن تطوراً كهذا سيكون بالتأكيد هامشياً ولا يتوقع ان يساعد على مقارعة الامبريالية الجديدة. ولنأخذ مثالاً الطاقة التشغيلية لشركة «سوني» التي تعمل الآن في سنغافورة والتي تقوم بدور المنسق لنشاطات الشركة في بلدان المحيط الهادئ الآسيوية بكفاءة تساعد على تقليص الخزين من السلع الى النصف، وكذلك الوقت اللازم لتلبية الطلب. وتستهدف الشركات تقليص مخزوناتها الى الحد الأدنى وذلك على أساس نظام عالمي للانتاج والمبيعات يكون بمثابة ادارة عليا تدمج الانتاج والمبيعات والتوزيع معاً على النطاق الآسيوي. وهذا هو جزء من شبكة كونية واحدة تتم تسوية الحسابات بين أطرافها دون استخدام للنقود، أي بطريقة المقاصّة الشائعة بين البنوك. من الصعوبة ان نتصور حكومات المنطقة تشارك في ترتيب يحدّ من حرية الحركة اليابانية، كما لا تميل دول أخرى الى اقامة تحالف ضدها خاصة وأنها تدرك ان آفاق صادراتها ستكون محكومة، الى حد كبير، بالموارد التكنولوجية، وامتيازات التعاون الأخرى مع الشركات متعددة الجنسيات.

ان النزعة القومية، كحركة معارضة، لم تستنفد بعد كل طاقاتها، كما ان الكراهية لليابان وذكريات الحرب العالمية الثانية لا تزال كامنة في بلدان عديدة. وربما يكون للاستياء من الهيمنة اليابانية تأثير، لكن الأشكال التنظيمية البديلة التي ترمي الى ابعاد اليابانيين ستكون طوباوية، كما اعتقد. ولا ريب ان بامكان المخططين اليابانيين افساح مجال لترتيبات محدودة خاضعة للاشراف والتوجيه المحلي او حتى الاقليمي، دون الحاجة الى تدخلهم المباشر. وقد لا يكون ذلك سوى في أماكن واطئة الريع، وبالتالي غير جذابة. ويبدو ان الرأسماليين الصينيين المقيمين في الخارج يؤدون دوراً كهذا، وغالباً ما يقومون بدور الكومبرادور للشركات اليابانية العابرة للقومية. ان لهم دوراً رئيسياً في كل من تايلندا وماليزيا واندونيسيا حيث لديهم ارتباطات واسعة مع الشركات اليابانية لا سيما في مشاريع مشتركة خاضعة للهيمنة اليابانية. فشركات اصحاب الأعمال التابعة للصينيين المغتربين تسهم بصورة متزايدة في تسهيل التغلغل الياباني. ففي اندونيسيا مثلاً انشأت مجموعة «ليم» الصينية مشاريع تجميعية مع شركات «هينو» و«سوزوكي» و«مازدا» كما تشترك مع مجموعة «ماروبيني» اليابانية ببناء مجمعات سكنية. كذلك لدى مجموعة صينية أخرى تدعى «استرا» مشاريع مشتركة مع «تويوتا» و«هياتسو» و«هوندا» اليابانية، ولديها كذلك وكالة توزيع في اندونيسيا من شركتي «فوجي» و«كوماتسو».

آمل ان تفيد هذه الملاحظات أولئك اليساريين الذين يدعون الى التجارة والتكامل الاقتصادي بين بلدان الجنوب من خلال تكوين تكتلات اقليمية دون الانتباه الى طبيعة العلاقات الرأسمالية والعلاقات الطبقية داخل التكتل، والى أي مدى يتبنى رأس المال عابر القوميات المشروع الاقليمي.

من الضروي للغاية العناية بأن يكون لليسار برنامج متميز. فعلى القوى التقدمية في مختلف البلدان ان تتحالف لضمان حقوق العمال ولحماية البيئة، والمطالبة بتسخير جزء متزايد من أرباح الشركات العابرة للقومية لتسريع نمو المجتمعات المحلية، وكذلك المطالبة بتعزيز الديمقراطية والمؤسسات التقدمية في القطاع الحكومي. وفي غضون ذلك ينبغي الدعوة إلى تعاون بين القوى السياسية من طبقات شتى على نطاق المنطقة، وذلك لمواجهة الحلف الوثيق والذي يزداد عمقاً بين رأس المال الأجنبي والنخب المحلية.

ان شجب الهيمنة الاجنبية ينبغي ان ينطلق من الحاجة الحقيقية لتطوير قوى الانتاج لخلق القاعدة المادية اللازمة لتجاوز النظام الرأسمالي. فنمط الانتاج الرأسمالي لا يستغل الطبقة العاملة ويستلبها فقط، بل ينتج القاعدة المادية لانعتاقها ايضاً. ومن الضروري ان يتوفر ادراك انضج لجانبي هذه العملية التاريخية.

لا بد من فهم معدل النمو العالي الذي شهدته بعض دول المنطقة في سياق نمط معقد من التنمية المركبة ينطوي على عوامل مثل: فائض المدفوعات الياباني الضخم، الارتفاع الدراماتيكي لسعر صرف الين، الضغط السياسي من قبل البلدان الأوربية والولايات المتحدة، والمطالبة بمستويات معيشية أعلى للطبقة العاملة. ذلك أدى باليابان الى بناء نظام انتاج اقليمي هو بمثابة تطور تاريخي جديد بالنسبة للرأسمالية العالمية. انها تنمية تابعة تنطوي على نمط خاص بها لا يتطابق والنظريات التي تنتمي الى ازمنة وأماكن أخرى.

لا يعنى هذا ان الحركات التقدمية الواسعة الرامية الى تعديل الرأسمالية العالمية هي حركات خارجة عن الصدد ولا ينبغي ادراجها على جدول العمل. فقد حان الوقت، مثلاً، الى حركة من اجل ٨ ساعات عمل، وصار لزاماً على العمال في البلدان المتطورة ادراك ان من مصلحة جميع العمال في هذه المرحلة من التطور الرأسمالي توفير ظروف عمل انسانية لعمال البلدان المتخلفة. كما ان بامكان الاتفاقات الدولية بشأن الصحة والسلامة ان تحرم الرأسمال من سلاح تهديد مجموعة واحدة من العمال بفقدان وظائفهم اذا لم يوافقوا على العمل في ظروف تفتقر الى شروط السلامة. لذلك فالمطلوب هو حركة واسعة لصيانة حقوق العمال لا تحالفات اقليمية تقبل بغذلكة النمو مهما كان ثمنه.

تجتاح آسيا موجة امبريالية جديدة ومعقدة، ولا أحد يعلم كيف ستصل الى نهاية أمدها، مثلما ليس مضموناً مستقبل البلدان حديثة التصنيع الناجحة في الظاهر. فتلك البلدان محصورة بين فك الهيمنة التكنولوجية لمنتجي المركز، خاصة الشركات اليابانية والاميركية عابرة القوميات التي تجني عوائد التكنولوجيا العالية، وفك البلدان الأخرى التي تحاول اللحاق تعتمد

على رخص عمالتها. وما دامت كل دولة تحاول النمو على أساس زيادة صادراتها مع الابقاء على أجور عمالها منخفضة، فأن الركود العالمي هو الذي يتحكم بحدود النمو الآسيوي.

من الواضح في عصرنا ان الرأسمال أممي في تطلعاته. أما العمل فيحتمي بالوطنية والسياسات ذات الطابع المحلي. فالأول يرحب بميلاد عالم جديد، والآخر يخشى، بحق، الصدمات والمعاناة الجديدة التي يبشر بها تدويل رأس المال.

ان دعاة اطلاق العنان لقوى السوق هم الذين يدّعون ان الولاءات المحلية غير شرعية. والطبقة العاملة الآخذة بالكوننة بسرعة تفوق ما حصل أيام «البيان الشيوعي» تواجه مهمة بناء تضامن أممي بروليتاري على أساس التركيب المتغير لعصرنا. فعلى امتداد آسيا ثمة منظمات للمقاومة لا تختلف طبيعتها أساساً عن منظمات في انحاء أخرى من العالم. انهم فلاحون وعمال ونساء ومجموعات بيئية، وغيرهم ممن يهدفون الى حماية مستويات العيش والارتفاع بسوية الكرامة الانسانية بوجه نظام اقتصادي لا يرحم. ولست أدري إن كان بمقدور هذه المجاميع ان تشكل حركة معارضة أوسع تشمل عدة بلدان، لكن من المؤكد ان لتدويل العمل، الذي يعمق الوعي الطبقي تجاه طبيعة النظام الرأسمالي الكونية، تأثيراً هاماً في تطوير وعي جديد لدى الحركات العاملة في كل البلدان الآسيوية.

من الجلي ان النظام الرأسمالي العالمي لا يمكن ان يتحول الى مجتمع أصيل للمصالح المشتركة. فهو يعيق الروابط والتضامن بين البشر، بل هو يحرك مجموعة ضد أخرى وبلداً ضد آخر وعاملاً ضد عامل. غير ان توسيع الصناعة يضيف ملايين جديدة الى صفوف الطبقة العاملة العالمية فيما يحطم طاقات انتاجية ضخمة في قطاعات أخرى.

ان الرأسمالية تعيد تنظيم نفسها في عصرنا على النطاق العالمي، وفي كل مكان يدفع الانسان ثمن انماط تطورها غير المخطط وغير المتكافئ. فاعادة هيكلة الرأسمالية في عصرنا تنتج اغلالاً جديدة. وما زال عمال العالم بحاجة الى الوحدة. اجل ما زال أمامهم العالم ليربحوه. لكننا حين نهبط من عالم الرؤى الى أرض التطبيق العملي لمنهج التحليل المادي التاريخي فإننا نواجه مهمات فكرية شاقة وتضاريس سياسية وعرة. ان عملية الكوننة تؤدي الى نشوء قوة عمل عالمية. ويجدر بالمرء ان يشيد بقدرات ماركس وانجلز التي أتاحت لهما رؤية هذا التطور الحتمي. غير اننا افرطنا، مثلهما، في التفاؤل بشأن الوقت اللازم لتكوّن الوعي البروليتاري الأممي.

ترجمة: مصطفى كاظم

* وليم ك. تاب استاذ العلوم الاجتماعية في جامعة ستي في نيويورك. وتنشر جامعة اكسفورد كتابه عن اليابان هذا لعام.

قضايا معاصرة

الامبريالية أم ما بعد الامبريالية؟

هاري ماكدف

من الغريب حقاً ان نجد من يقترح نبذ مفردة الامبريالية حينما تحتل الامبريالية في صورها الكلاسيكية هذا الموقع المركزي في شؤون الواقع الراهن. فنهاية الحرب الباردة لم تغير الكثير من الأمور، فغزو بنما والحرب الواسعة ضد العراق ينبغي ان يشكل دليلاً كافياً على ان الوحش لم يتغير. ما تغير هو ان انهيار الأنظمة التي كانت قائمة في شرق أوربا قد فتح أبواب الفرص المتاحة للبلدان الرأسمالية المتقدمة، كما خلق للدول الرئيسية مجال المناورة للتنافس على لعب الدور الأساسي في المناطق التي انفتحت الآن أمامها. وبطبيعة الحال فأن خطوات الهيمنة على بلدان المحيط القديمة والجديدة لا تقتصر على التدخل العسكري المباشر، بل تشمل أيضاً وسائل عديدة أخرى، سياسية واقتصادية وعسكرية غير مباشرة، وذلك حسب الظروف. زد على ذلك ان الولايات المتحدة ليست هي اللاعب الوحيد في الساحة. ففرنسا، المانيا، اليابان وبريطانيا تسعى هي الأخرى، بطرقها الخاصة، للسيطرة والتأثير على شؤون المستعمرات ومناطق النفوذ السابقة.

وليس هذا بجديد على الداعين الى نبذ مفهوم الامبريالية. مع ذلك نراهم ينفرون منه.

ويمكن ان يعزى قسط هام من هذا النفور الى استخدام التعريف الصارم للامبريالية، وهو تعريف يفرغ التاريخ من الحيوية. ان عدم الرضا بهذا المصطلح وسبب ذلك ليسا جديدين، بل كانا مألوفين منذ الأيام الأولى لعصر الامبريالية. ومع ذلك، حين يبدو لعديد من الباحثين ان العالم قد تخطى الامبريالية، فإن للتاريخ طريقته في اعادة مفهومها ليبقى أمامنا.

تبريراً لدعوة البعض الى نبذ مفهوم الامبريالية يقولون: «ان أي مفهوم للامبريالية يتطلب توفر الحد الأدنى من خواصها مثل الامبراطوريات المتزاحمة سعياً وراء احتكار واسع النطاق لمناطق الاستثمار، وأسواق التصدير، والامدادات الرخيصة من الخامات. فمن الواضح ان صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي والاتفاقية العامة للتجارة والتعرفات (غات GATT) قد وضعت أحكاماً على التجارة الدولية تحول دون الحصول على مثل هذه السيطرة الاحتكارية او توطيدها. فنحن في عصر ما بعد الامبريالية»

ان مثل هذا الرأي كان يمكن ان يبدو معقولاً في عام ١٩٦٠، مثلاً، شريطة ان تنحصر نظرتنا في ظهور الانسجام بين البلدان الرأسمالية المتقدمة. وحتى في ذلك الحين كان من الخطر عدم رؤية ما أخذ يغلي تحت السطح. فتوسع الرأسمالية يقتضي دوماً تعاون البلدان بشأن وسائل الشحن، والأوزان والمقاييس، والترتيبات النقدية والائتمانية، الخ. ومع ذلك فإن أياً من البلدان الرأسمالية نفسها لم يكف يوماً عن السعي وراء امتيازاته وخياراته. فعوامل التعاون وعوامل التزاحم لم تغب أبداً عن جوهر السيرورة الرأسمالية، ولكن الغلبة لا تستقر لهذه او تلك من العوامل. ولذلك شهدنا فترات من السلم والانسجام تتعاقب مع فترات من الخصام والعنف

لا نريد هنا العودة بالقارئ الى الفوارق في طبيعة عوامل الانجذاب والتنافر بين مرحلة الامبريالية ومرحلة الرأسمالية السابقة لها. ولكن من المهم التمعن بتطورين جوهريين يكمنان في أساس التغيرات التي طرأت منذ نهاية الحرب العالميةالثانية وساعدت على كشف اوهام من قبيل الامبريالية المتطرفة Ultraimperialism وما بعد الرأسمالية. أول هذين التطورين هو صعود ثم انحدار الولايات المتحدة بوصفها الدولة المهيمنة في النظام الرأسمالي العالمي. اما التطور الثاني فهو الانتقال من موجة النمو القوي في العقود الأولى بعد الحرب العالمية الثانية الى ركود مديد منذ نهاية الستينات

وإذا ما كان هناك «عصر ما بعد الرأسمالية» حسب التعبير الوارد في مقتبسنا السابق، فإنه عصر لم يدم طويلاً، وكان ينطوي على ما يكفي من التناقضات الكامنة لخلق ما هو نقيض. فالنظام الرأسمالي العالمي الذي اعقب الحرب الثانية قد اوحى بأنه ولد في بيئة من التناغم الجميل. لكنه كان في الواقع تناغماً مفروضاً الى حد كبير من قبل الولايات المتحدة. فقد تمتعت بالغلبة في السلاح، والطاقة الانتاجية، والمال وهي غلبة مكنتها من احتواء العالم

الرأسمالي وتسييره. وبعد ان كان الذهب أساس تبادل النقود، جعلت «اتفاقية بريتن وودز» الدولار الاميركي العملة العالمية القائدة. ومقابل هذا الامتياز تعهدت الولايات المتحدة ان تشتري بالذهب ما عند البنوك المركزية في البلدان الأخرى من دولار تريد بيعه. ومن موقعها القيادي، راحت الولايات المتحدة تنادي بايديولوجية حرية السوق وحريةالتجارة، على غرار ما كانت تفعل بريطانيا في أيام عزها. وهكذا أنشئت وحوِّرت مؤسسات دولية لادامة شبكة امبريالية موحدة غايتها توسيع نطاق التجارة العالمية، وإبقاء الرسن حول رقبة المستعمرات السابقة، لتمنع بالحرب او بوسائل أخرى أي بلد يحاول الافلات من هذه الشبكة.

ولكن الهيمنة الاميركية لم تدم ثلاثة عقود، شأنها شأن الهيمنة البريطانية من قبل. ومثل ما شهدت التجربة البريطانية فإن هيمنة اميركا تميزت بازدهار اقتصادي غير مألوف الضخامة. وما ان تلاشى الازدهار حتى اخذت هذه الهيمنة بالتآكل. فعند نهاية الستينات اخذت القوة الاقتصادية في البلدان الرأسمالية المتقدمة (لا سيما المانيا واليابان) تتعاظم بسرعة وتتحدى تفوق اميركا في التجارة والمال الدوليين. ثم ان الانسجام بين البلدان الرأسماليةالرئيسية قد تخلخل ايضاً بسبب استغلال اميركا للامتيازات التي حظي بها الدولار. فقد انفقت، دونما حدود، مبالغ هائلة في العديد من البلدان الأجنبية لشن الحروب، وعلى القواعد العسكرية، وتمويل الدول التابعة، والتوظيف في الفروع الأجنبية للشركات متعددة الجنسية، كل ذلك دون الالتزام بالعهد الذي قطعته اميركا على نفسها ان تسند الدولار بالذهب.

وهكذا فإن نهج اميركا المالي والسياسي والعسكري لم يراعِ مصالح البلدان الرأسمالية الأخرى. فلجأت منافساتها الصاعدات الى تحويل مبالغ هائلة من الدولارات الى ذهب سواء من قبيل التحدي ام دفاعاً عن النفس. ونظراً لتقلص خزين اميركا من الذهب تقلصاً سريعاً، لجأت من جانب واحد الى التنصل من تعهدها ان تدفع الذهب لقاء الدولار عندما يطلب أي بلد ذلك بموجب اتفاقية برتن وود التي مهدت لتأسيس صندوق النقد الدولي كضابط للانسجام المالي المنشود.

ما زال صندوق النقد الدولي والبنك الدولي يقومان بوظيفة الحامي للنظام الامبريالي بجعل بلدان المحيط تتصرف كمصدر للمواد الأولية، وتوفير فرص الاستثمار والتجارة، وأخيراً، لا آخراً لضمان تسديد الديون وفوائدها الى المصارف في المراكز المالية. لكن هل هناك ضوابط للانسجام في جوهر الامبريالية تحول دون صعود بلدان منافسة، وتضع القواعد التي تلتزم بها جميع البلدان الرأسمالية الكبيرة؟ كلا، أبداً. لننتبه على وجه الخصوص الى تنامي عدم الانسجام في أسواق المال الرئيسية، حيث توجد مقرات رأس المال.

وحين نكثت اميركا بتعهدها لاسناد الدولارات في الخارج بالذهب، شعر الكثيرون ان الترتيبات المربحة لاميركا قد انتهت. لكنها لم تنته. فيومذاك كانت الدولارات المتراكمة في

الخارج (ولا سيما في البنوك المركزية لتشكل احتياطي العملات الوطنية في أغلب البلدان) قد بلغت مقادير من الضخامة ما لا يسع أي بلد ان يجازف بخطوة قد تعرض قيمة الدولار للخطر. ونتيجة لذلك واصلت اميركا بعد ١٩٧١ تصدير دولاراتها واستمر الاجانب في قبولها. وهكذا بات ما في خارج الولايات المتحدة من الدولارات عام ١٩٧٧ أربعة أمثال ونصف المثل ما كان مقدارها عام ١٩٦٩، ولم تتوقف الزيادة منذ ذلك التاريخ.

وقد أدى انهيار اتفاقية برتن وود، التي غرضها ضمان الاستقرار في أسعار تبادل العملات، الى انفلات تضخمي للسيولةالنقدية، كما انه أدى الى وبال من نوع آخر. فبعد ان أصبح الدولار غير قابل للتحويل الى ذهب حاولت البلدان الرأسمالية الرئيسية العثور على سبيل جديد لاستقرار أسعار تبادل العملات، واعتبر ذلك ضرورياً لتطبيع الاقتصاد العالمي. لكنها لم تستطع التوصل بسهولة الى اتفاق ذي جدوى، وذلك للتناقضات بين مصالح الدول وعدم رغبتها في ان تخضع للسيطرة الاميركية المستمرة.

وفي آذار ١٩٧٣ سلمت البلدان الرأسمالية الرئيسية بالأمر المحتوم فعومت أسعار تبادل العملات، وبذلك فتحت الأبواب على مصاريعها للمضاربات العارمة في أسواق تبادل العملات الأجنبية واستخدام أسعار تبادل العملات سلاحاً في المنافسة التجارية، وهذا بالضبط ما كان يراد تفاديه باقامة صندوق النقد الدولي. وهكذا راحت أسعار تبادل الدولار والمارك الالماني والين الياباني في حركة لا تستقر، يرافق ذلك تقلبات في تدفق رؤوس الأموال بين البلدان ونشوء اختلالات ضخمة في موازين المدفوعات الجارية بين البلدان الرأسمالية الرئيسية.

ولم تفلح اتفاقية «غات» هي الأخرى في تحرير التجارة الخارجية. فرغم التغزل بحرية التجارة فإن مختلف الأطراف تبتكر طرقاً بارعة لعرقلة الاستيراد. وهكذا، أفاد تقرير عام ١٩٨٨ لبنك التسويات الدولية ما يلي: «تتفشى اجراءات ما يسمى المساحة الرمادية، وهي تشمل تقييدات طوعية للصادرات، وترتيبات تقاسم الأسواق، وغيرها من العوائق غير الضرورية الرامية الى الالتفاف حول قواعد «غات» بحيث لم تعد المتاجرة حرة بحوالى ٥٠٪ من السلع المتبادلة بين البلدان».

نكتفي بهذا القدر حول حرية التجارة الدولية والانسجام بين البلدان.

ووراء هذا كله تكمن ظاهرة أساسية مشتركة هي التباطؤ العام في اقتصاد البلدان الرأسمالية الرئيسية. وقد مضى على هذا التباطؤ ما يزيد على عقدين مما حفّز رأس المال على السعي وراء فرص جديدة للربح. ورافق ذلك تنامي المنافسة على الامتيازات، وانتشار الحماية للأسواق الداخلية، والاتجاه نحو الاتفاقات الثنائية، والسير الى اقامة تكتلات اقتصادية تلتف حول واحد او اكثر من البلدان المتقدمة الكبيرة. ما زالت هذه التكوينات في مراحلها الأولى، غير ان التوجه نحوها يزداد وضوحاً. وهكذا اصبحت تقارير المنظمات الدولية تتحدث عن ثلاثة

محاور اقتصادية رئيسية في العلاقات الدولية الاقتصادية والمالية. ففي تقرير اصدره عام ١٩٩١ مركز الأمم المتحدة المختص بالشركات عابرة الجنسية نقرأ الآتي: «خلال العقدين المنصرمين، تبدو البلدان النامية سائرة نحو نظام تكون فيه عملاتها مرتبطة، الى هذا الحد او ذاك، بعملات البلدان الكبيرة في محيطها، وذلك تبعاً لقوة علاقاتها التجارية والاستثمارية والمالية. وهكذا ظهرت كتلة الدولار المتكونة بالدرجة الأولى من بلدان اميركا اللاتينية والكاريبي وعدد من بلدان أخرى مثل البلدان المصدرة للبترول التي ترتبط بالدولار لأن به يسعر نفطها. وفي أغلب الحالات تعوم هذه البلدان عملاتها مقابل الدولار تعويماً يخضع للمراقبة، او تعوم عملاتها وفقاً لعدد من المؤشرات الاقتصادية المتصلة هي الأخرى بالدولار».

ولنلاحظ كذلك ما جاء في التقرير الذي صدر عن مركز الكونغرس للبحوث في ايلول ١٩٩٠: «رغم طول عهد اليابان كمصدر للسلع المصنّعة ومستورد للمنتجات الأولية من بلدان آسيا والمحيط الهادئ، الا ان بروزها منذ ١٩٨٥ كمصدر رئيسي لرأس المال والتكنولوجيا، وكسوق متنامية للسلع المصنعة قد جعل اليابان المحور الاقتصادي والعصب المالي المركزي للمنطقة».

ولا يتسع المجال لمزيد من البحث في هذه التطورات، لكن لا بد، على الأقل، من الاشارة الى الدور القيادي الذي احتلته المانيا في اوربا، وتغلغلها النشيط في وسط وشرق اوربا، وأن سوق فرانكفورت للعملة يتحدى في المنافسة سوق لندن

يقيناً لسنا بحاجة الى تذكير المؤرخين باصداء من الماضي، كالتطورات الحاصلة عند منعطف القرن التاسع عشر والكساد الكبير في أواخر العشرينات.

ولكننا نعلم ان التاريخ حتى حينما يعيد نفسه فأنه يعيد نفسه بطرق أخرى. وأرى اننا إذا اردنا فهم الحاضر فإن من كبير الخطأ ان ننبذ مفهوم الرأسمالية الاميريالية بوصفه أداة للتحليل والتفسير.

ترجمة «الثقافة الجديدة» عن مجلة

Monthly Reviw

4/1993

مشاكل تواجه النموذج السويدي

كينث هيرميل

يصح القول ان الظلم الاجتماعي في السويد أقل وضوحاً بالمقارنة مع بلدان مماثلة، الضمان الاجتماعي، على سبيل المثال، اقل تحيزاً ضد النساء، الامر الذي يقلص اعتمادهن على الرجال.. كما ان الفجوة أصغر بين الجنسين من حيث الاجور (مع ان الفجوة ما تزال هامة، فمعدل اجور النساء تقل بين ٢٠ـ٣٠٪ عن معدل اجور الرجال في المهن المتشابهة).

قلت في مقالة سابقة ان النموذج السويدي ينبغي اعتباره وليد مساومة بين العمال ورأس المال، اي انه نوع من العقد أو التحالف الاجتماعي الواسع والمحدود في آن واحد. كان واسعاً في توفير المنافع المادية والاجتماعية لاغلبية السكان. غير انه كان محدوداً من بضعة وجوه ايضاً. كان، أولاً، يستند الى كبريات الشركات الصناعية ذات التوجه التصديري التي يتنامى طابعها عابر الجنسيات Transnational، وذلك على حساب رأس المال الصغير والمتوسط. فقد عزز النموذج السويدي اعتماد البلاد على التصدير على حساب القطاعات الاقتصادية ذات التوجه نحو السوق الداخلية. وقد فضل، ثانياً، تمركز السكان في المناطق الجنوبية والغربية على حساب بقية المناطق. وثالثاً، اعطى الاسبقية للمنافع المادية على حساب امور تتعلق بحقوق الجنسين، والسلطة، والنفوذ (لا سيما بشأن حياة العمل اليومية).

حين انخرطت النساء في القوى العاملة انخراطاً واسعاً خلال الستينات، انتقل كثير من المهام النسوية التقليدية من البيت الى قطاع الدولة. وهكذا اخذت المرأة تؤدي، من حيث الجوهر، ذات الوظائف الاجتماعية التي كانت بعهدتها سابقاً. وقد عبر اولاف بالمه عام ١٩٧٢ عن ذلك بقوله: «إذا شئنا زيادة تشغيل النساء، فمن الواضح ان نسبة كبيرة منهن سيجدن الوظائف في قطاع الدولة». وهذا يعني ايضاً ان تقسيم العمل حسب الجنس سيتكرر خارج العائلة، أي في سوق العمل.

ومن عواقب الطابع المحدود للنموذج السويدي هو ان ظروف العمل ما زالت سيئة. فأكثر من ثلثي قوى العمل، نساءً ورجالاً، قد شكت في اواسط الثمانينات من كون عملها يرهق جسدياً - (أي انه رتيب، ثقيل، أو يتطلب وضعاً بدنياً ضاراً بالصحة). وهذه الشكوى في تزايد. ثم ان هذا الاجهاد يتزايد اكثر عند النساء. ويعني ذلك ان العمل في قطاع الدولة ليس اقل اضراراً باجسادهن من العمل في القطاعات الصناعية التقليدية.

وعلى غرار ذلك ما زال النموذج السويدي يعاني التخلف في مسائل الديمقراطية ذات العلاقة بالملكية وبموضع (مكان) العمل، ولعل ذلك متوقع لأن مسألة الديمقراطية في مواضع العمل تتضمن مشاكل ظلت صعبة المعالجة من قبل الحزب الاشتراكي - الديمقراطي. فتقاليد النموذج السويدي تنطوي على مركزة السلطة، في حين تنطوي ديمقراطية موضع العمل على اللامركزية وعلى الممارسة المحلية للسلطة والنفوذ.

صحيح ان عدداً من القوانين قد صدر في السبعينات، ويفترض انها كانت ترمي الى تعزيز موقف العمال تجاه رأس المال. غير ان موقف العمال لم يتحسن تحسناً اساسياً الا بمقدار ما يتعلق بضمان العمل. أما بشأن السيطرة والملكية والنفوذ، فلم يلاحظ تحول ملموس في ميزان القوى بين الطرفين، وحتى القانون المتعلق بالمشاركة في الادارة الصادر في اواسط السبعينات، فانه لم يؤدِ الى نقل السلطة والنفوذ من رأس المال الى العمال. فهو لا يلزم الادارة الا باستشارة وإعلام المستخدمين، في حين تستطيع هي في نهاية المطاف ان تتخذ القرارات التي تريدها. فلا عجب ان يسمي النقابيون هذا القانون «مزمار السيارة»: فالادارة تنبه العامل ثم تدهسه.

يواجه الاشتراكيون الديمقراطيون في السويد مهمة يتعذر انجازها. فعليهم مجابهة ثلاثة تحولات كبيرة على النطاقين العالمي والداخلي: أولها اعادة هيكلة الرأسمالية الجارية على نطاق كوني، يحركها رأس المال المندفع والذي لا تقيده حدود. والتحول الثاني هو تزايد الصعوبة في تمويل النظام الواسع من الحقوق المادية، أي تمويل «دولة الرفاه» في ظل الأزمة المالية المزمنة وتنامي المقاومة الشعبية لزيادة الضرائب. وثالثها، تنامي مهن ذوي الياقات البيضاء على حساب الطبقة العاملة المؤيدة للاشتراكية -الديمقراطية.

قبل كل شيء لا يمكن التحكم بالآثار الناجمة عن تدويل رأس المال.. والنموذج السويدي قد عرّض للتآكل هامش مناورته حين سمح لرأس المال السويدي عابر الجنسيات ان يرسم مصالح كل المجتمع للامد الطويل. فلو انتهج سياسة أكثر ميلاً الى قطاعات الاقتصاد المتجهة للسوق

المحلية (وهي كثيراً ما لها علاقة بدولة الرفاه) لكان بوسعه ان يضعف سطوة الشركات عابرة الجنسيات ويوسع المجال لسياسته على الصعيد الداخلي.

وهكذا فأن السياسة المتبعة قد أدت تدريجياً الى خسارة الامكانية الكامنة للتغلب على رأس المال. فعلى سبيل المثال، لو كان الحزب الاشتراكي -الديمقراطي قد اخذ مأخذ الجد نتائج استفتاء عام ١٩٨٠ بشأن الطاقة النووية لاستطاع اتخاذ الخطوات التي تمكن السويد من اغلاق مفاعلاتها النووية الاثني عشر، ولاستطاع تطوير صناعات جديدة مناسبة للبيئة وتتمتع بموقع تنافسي عالمياً. واحجام الحزب عن استثمار تلك الفرصة يدل على وقوعه في الشرك الذي نصبه هو، وعلى مدى عزوفه عن صياغة ستراتيجية طويلة المدى.

ثانياً، لم تنجم الأزمة المالية التي يقاسيها النموذج السويدي عن دولة الرفاه بل عن الاصلاح الضريبي الذي بدأه الحزب الاشتراكي -الديمقراطي، ثم زاده سوءاً الائتلاف البرجوازي الذي يتولى الحكم حالياً. وهذا الاصلاح الضريبي يستحق ان يسمى الردّة الضريبية، فقد أدى الى خفض شديد للمستوى العام للضرائب وتحويل العبء الضريبي من الاغنياء الى الفقراء.

لقد استعاد الاشتراكيون -الديمقراطيون السلطة عام ١٩٨٢، بعد ان ازيحوا منها عام ١٩٧٦، فرسموا سياسة بارعة بتقديم الرشوة لرأس المال كي يطاوعهم بدل حمله على ان يسلك سلوكاً منتجاً وبعيد النظر، وكان هذا هو «طريقهم الثالث». وقالوا انه يمثل افضل تقاليد النموذج السويدي. لكنه في الحقيقة قد شكل انحرافاً جوهرياً عن مبادىء النموذج السويدي. ليس هذا فحسب بل أدى كذلك الى المضاربات الواسعة وقصر نظر لم تشهد السويد مثله منذ الثلاثينات.

وها هنا نجد اصل الأزمة الحالية. فحساب المدفوعات الخارجية للسويد كان يمكن ان يكون جيداً لو اقتصر فقط على التجارة بالسلع والخدمات (أي الحساب الجاري). فالواقع ان صادرات السويد ما زالت تفوق كل المستورد من السلع والخدمات وما تقدم السويد من معونات للخارج فضلاً عن نفقات مواطنيها على السياحة في الخارج. لكن ميزان المدفوعات صار سلبياً، وذلك بسبب الخسائر التي ينبغي تسديدها بسبب القروض التي اندفعت الشركات السويدية والافراد في تقديمها خلال الثمانينات. ومما حفز تلك الموجة من الاقراض ذي الطابع المضارب هو الارباح العالية التي حققها رأس المال في ظل «الطريق الثالث» الذي اعتمده الاشتراكيون الديمقراطيون. فالخسائر التي حلت بالنظام المصرفي وغيره من المؤسسات المالية (ولا سيما شركات التأمين) عقب تلك الموجة ستقضم من الميزانية السويدية قطعة ضخمة لسنوات عديدة قادمة. ويمكن العثور على الجذور الحقيقية للأزمة المالية الراهنة في هذه الخسائر فضلاً عن الاصلاح الضريبي الذي اشرنا اليه سابقاً. ولذلك كله اخفق الحزب الاشتراكي الديمقراطي في محاولته انعاش النموذج السويدي.

ويمكن القول ان قيادة الحزب تأمل بانعاش النموذج السويدي عن طريق الانضمام الى الجماعة الاوروبية، وقد قدمت طلباً بذلك دون الرجوع الى مؤتمر عام للحزب بوصفه المؤسسة

القيادية الأعلى، فهي تأمل ان يهيمن التيار الاشتراكي الديمقراطي داخل الجماعة. غير ان بعض العوامل لا تبعث على التفاؤل بهذا الخصوص، وفي مقدمة ذلك القواعد المسيِّرة للجماعة ذاتها. فالاسبقية فيها هي للسياسات المضادة للتضخم وليس للسياسات المولدة للعمالة. وذلك هو احد اسباب استمرار البطالة العالية في البلدان الاعضاء. ولضمان هذه الاسبقية النقدوية المضادة للتضخم، لجأت حكوماتها الى جعل البنوك المركزية مستقلة عن برلماناتها. وقد شرعت السويد في اعطاء البنك المركزي مثل هذا الاستقلال. وإذا ما تحققت الوحدة النقدية الأوروبية فان هذا الانحياز ضد العمالة سيزداد قوة. زد على ذلك ان اطلاق الجماعة الأوروبية لحرية تدفق رأس المال يخلق تحيّزاً جوهرياً ضد الوحدة النقدية.

مجمل القول ان الجماعة الأوروبية تخدم رأس المال الكبير، سواء من حيث التصميم أم من حيث النوايا. في حين ان النموذج السويدي يفترض ابقاء الضغط على رأس المال لمصلحة المجتمع ككل.

ان الحزب الاشتراكي الديمقراطى السويدي لا يختلف اختلافاً جوهرياً عن الاحزاب البرجوازية التي ينافسها على السلطة. فهو يتبنى رفع القيود عن اسواق المال وتدفق رؤوس الاموال بين البلدان، وهو يحلم بمستقبل من النمو الاقتصادي غير المحدود، وهو يقبل الرأي النيو-ليبرالي القائل ان المساواة والمشاركة في السلطة قد صارا أكثر مما ينبغي في السويد، وان مشاكل البلاد الاقتصادية يمكن حلها بزيادة حرية رأس المال على الصعيدين الداخلي والعالمي. فرؤى التغيير الفعلي للمجتمع السويدي وكذلك لأوروبا برمتها (وليس للجماعة وحدها) لا بد ان تنبع من قوى أخرى.

ترجمة «الثقافة الجديدة» عن مجلة

Monthly Review

5/93

آفاق الاقتصاد العالمي *

اعداد د. مجيد مسعود

تمهيد:

تعتبر التوقعات والتحليلات الواردة في تقرير آفاق الاقتصاد العالمي عنصراً أساسياً في مهمة الرقابة المستمرة التي يمارسها الصندوق على التطورات والسياسات الاقتصادية في البلدان الأعضاء وعلى النظام الاقتصادي الدولي.

وقد بدأ الصندوق في نشر تقرير آفاق الاقتصاد العالمي سنوياً منذ مطلع الثمانينات، حيث تقوم الادارات الاقليمية في صندوق النقد الدولي باعداد التوقعات المتعلقة بالبلدان الأعضاء على أساس افتراضات متسقة دولياً بشأن النشاط العالمي، وأسعار الصرف، والأوضاع السائدة في الأسواق المالية وأسواق السلع الأساسية، وتحديث هذه التوقعات سنوياً.

اعلان التعاون العالمي

وقد جاء في مستهل التقرير «اعلان التعاون العالمي لمواصلة التوسع في الاقتصاد العالمي، الذي اعتمدته اللجنة المؤقتة لمجلس محافظي صندوق النقد الدولي في ١٩٩٣/٤/٣٠، ان سنة

* بعض المؤشرات والتوقعات الهامة بتصرف من تقرير صندوق النقد الدولي المعنون «آفاق الاقتصاد العالمي» صادر في ايار (مايو) ١٩٩٣.

١٩٩٣ ستكون ثالث سنة متتالية من النمو الضعيف في البلدان الصناعية. وأن الاداء العام للبلدان النامية كان مشجعاً، ولكن ما زال عدد منها يعاني هبوطاً في الدخل الفردي. كما ثبت ان عملية التحول الى اقتصاد السوق تتطلب كثيراً من المثابرة والمساندة.

ويدعو الاعلان الى تكثيف الجهود لتطبيق ومساندة سياسات اقتصادية تعزز بعضها البعض في مجالات عديدة مثل اتمام جولة مفاوضات اورغواي بنجاح ومقاومة ما سماه الاعلان بالسياسات الانطوائية. وطالب الدول النامية بمواصلة جهودها للتصحيح والاصلاح، وتخصيص قدر اكبر من الموارد للاستثمار البشري وتخفيف حدة الفقر، للمساهمة بقدر أكبر في الانتعاش العالمي.

وطالب الاعلان بمساندة عملية التحول الاقتصادي لاقتصادات التخطيط المركزي سابقاً، وسعيها لانشاء أنظمة السوق. كما أشار الاعلان الى استمرار تقوية التعاون مع الصندوق لتحديد ومعالجة المشاكل التي قد تؤدي الى توترات في الاقتصاد العالمي وتقلبات غير مرغوبة في أسعار الصرف.

ويعترف الاعلان بأن الاداء القوي الأخير في بلدان نامية عديدة وانفتاحها المتزايد على التجارة الدولية، قد اسهم اسهاماً ايجابياً في تخفيف آثار التباطؤ الاقتصادي العالمي.

الانتاج العالمي

تناول التقرير في الفصل الأول استعراضاً للأوضاع الاقتصادية، مبيناً بأن الانتاج العالمي قد ازداد بمعدل متواضع فحسب من ٥ ,٠٪ في سنة ١٩٩١ الى ١,٧٥٪ في سنة ١٩٩٢، وينتظر ان ينمو الانتاج العالمي بنسبة ٢,٢٥٪ في سنة ١٩٩٣، وأن يرتفع بعد ذلك بنسبة ٣,٥٪ في سنة ١٩٩٤، لكن الأوضاع الاقتصادية المستقبلية ما زالت تكتنفها الشكوك بقدر غير عادي. وعلى الجانب الايجابي، استمر التضخم في الهبوط في معظم البلدان الصناعية والنامية. ومن جانب آخر فقد اخفقت سياسات سوق العمل في معالجة البطالة المرتفعة

البلدان الصناعية

ويوضح التقرير ان هذا التباطؤ الحاد للنمو في أوربا يرجع الى عدة عوامل معاكسة، منها السياسات النقدية المتشددة، وعدم احراز تقدم كاف في مجال التقريب بين معدلات التضخم وضبط أوضاع الميزانيات في بلدان عديدة وما صاحب ذلك من ضعف ثقة المستهلكين وقطاع الأعمال.

لقد هدأت التوترات في أسواق الصرف الأوربية، وهبطت أسعار الفائدة. وسوف تستمر أسعار الفائدة في الهبوط مع تزايد الأدلة على ضعف الضغوط التضخمية.

ويؤكد التقرير على ان الصعوبات الاقتصادية تستوجب في الفترة الراهنة بوجه خاص ان تكون السياسات المطبقة حالياً في البلدان الصناعية مكملة بعضها بعضاً، حتى يمكن تحقيق نمو

مرض خلال سنة ١٩٩٣ والسنوات التالية. ان ثقة الأسواق في اتجاه السياسة النقدية الامريكية على المدى الطويل نحو هدف تخفيض التضخم قد سهل استجابة السياسة النقدية بقوة للركود الاقتصادي في الفترة ٩٩٠ - ١٩٩١ ولبطء الانتعاش بعد ذلك، دون اثارة مخاوف بشأن التضخم على المدى الأطول وهي مخاوف قد تؤثر بشكل سلبي على أسعار الفائدة الطويلة الأجل وقد ساعدت وجهة السياسة النقدية ايضاً على تجنب الانتعاش عن طريق الميزانية وما يترتب عليه من زيادة العجز الفدرالي الكبير. وتنعكس ثمار هذه السياسة في نمط التوسع الحالي السريع نسبياً في الولايات المتحدة، والذي سوف تمتد فوائده تدريجياً الى بلدان أخرى. وخلافاً لذلك، يجد التقرير ان الانتعاش الاقتصادي في اوربا واليابان سوف يساعد على موازنة اي اثر ضار لتدابير تخفيض العجز، التي تنوي الحكومة الامريكية تطبيقها خلال سنة ١٩٩٤، على النشاط الاقتصادي على المدى القصير، وذلك شرط ان يبدأ الانتعاش الاقتصادي في اوربا واليابان في هذا العام ويزداد قوة بحلول سنة ١٩٩٤.

البلدان النامية

يتوقع التقرير ان يزداد الانتاج في البلدان النامية بنسبة ٥٪ في عامي ١٩٩٣ و١٩٩٤. وهي نسبة تقل بقدر طفيف عن النسبتالمتحققة في سنة ١٩٩٢ التي شهدت اعلى نمو منذ اكثر من عقد. وحتى اذا استبعدنا العوامل الخاصة كما جاء في التقرير مثل التعمير في الشرق الأوسط الذي رفع النمو في تلك المنطقة الى ١٠٪ في سنة ١٩٩٢، فإن هذه النتيجة مشجعة، على الأخص بالنظر الى ضعف النشاط الاقتصادي في البلدان الصناعية. وقد مالت فوارق النمو بين البلدان النامية الى الاتساع في السنوات الأخيرة بسبب فشل بلدان نامية عديدة في تحقيق تحسن ملموس في أوضاعها الاقتصادية، بحيث ظل دخل الفرد الحقيقي في بعض منها أقل من المستويات المتحققة منذ عشر سنوات او حتى عشرين سنة.

وفي الصين، كانت ضغوط الطلب القوية قد ولدت زيادة في الانتاج قدرها حوالى ١٣٪ في سنة ١٩٩٢، في اطار تسريع جهود الاصلاح، ضمن نمط اقتصاد السوق الاشتراكي على الطريقة الصينية.

ومن المؤثرات الايجابية في البلدان النامية التي حققت نجاحاً، الارتفاع الملحوظ في معدلات الادخار والاستثمار (في رأس المال البشري ايضاً)، وارتفاع فعالية الاستثمار ونمو الانتاجية. والتمويل بنسبة اكبر من الاستثمار من المدخرات المحلية، وعندما تلجأ الى التمويل الخارجي يكون عادة في شكل استثمار اجنبي مباشر ورأسمال سهمي وليس في شكل تدفقات رأسمالية تتحول الى دين، والاحتفاظ بأرصدة قابلة للاستمرار في ميزانياتها او اعادة هذه الأرصدة بالاضافة الى معدلات تضخم منخفضة يمكن التنبؤ بها، وأسعار فائدة حقيقية ايجابية رغم انخفاضها، وأوضاع خارجية سليمة، وأسعار صرف تنافسية ومستقرة. والاعتماد على قوى السوق في تخصيص الموارد بفعالية، وذلك من خلال تقليل عمليات التدخل من جانب

الحكومة، وتحرير التجارة وجعل العملة قابلة للتحويل واصلاح الأسواق المالية.

ويحذر التقرير من خطر حدوث مضاربات مفرطة في أسواق العقار، كالتي حدثت في بلدان صناعية عديدة في الثمانينات. وقد يكون من الضروري التشدد في سياسة المالية العامة في البلدان التي توجد فيها ضغوط طلب قوية، حتى تتمكن هذه البلدان النامية من زيادة الاستثمار.

ويحبذ التقرير رفع قيمة العملة المحلية قليلاً، ولو أمكن ايضاً الاسراع بتحويل القطاع الحكومي الى القطاع الخاص، اذ ان هذه العملية ستوفر موارد يمكن استخدامها في تسديد الدين المحلي والخارجي.

ويشير التقرير الى ان اداء النمو القوي في الشرق الأوسط خلال سنة ١٩٩٢ يعزى أساساً الى الانتعاش بعد الأزمة الاقليمية في الفترة ١٩٩٠ - ١٩٩١، حيث نجد ان النمو في السعودية الذي بلغ مستويات مرتفعة للغاية اثناء الأزمة التي تطلبت مواجهة معدلات انتاج النفط، قد تباطأ بشكل ملحوظ في سنة ١٩٩٢.

ومما جاء ايضاً في هذا الفصل الثاني من التقرير بأن معدل نمو التجارة العالمية قد ارتفع من ٢٫٢٥٪ في سنة ١٩٩١ الى ٤٫٢٥٪ ١٩٩٢، وأن هذا النمو كان مدفوعاً بالتوسع المستمر في التجارة الاقليمية خصوصاً في آسيا، وبنمو أقوى في واردات البلدان الصناعية، ويتوقع التقرير ان يزداد نمو التجارة في الفترة ١٩٩٣ - ١٩٩٤ مع تزايد قوة النشاط الاقتصادي في البلدان الصناعية، وازدياد الانتاج والروابط التجارية فيما بين البلدان النامية

ويلاحظ التقرير ان فجوة العجز في حساب العمليات الجارية للبلدان النامية قد انخفض قليلاً الى ٧٨ مليار دولار في سنة ١٩٩٢، وهذا يرجع أساساً الى الانخفاض الكبير في عجز حساب العمليات الجارية في الشرق الأوسط بعد انحسار آثار الصراع الاقليمي في الفترة ١٩٩٠ - ١٩٩١، وحدثت في الفترة نفسها زيادة بالغة في التدفقات التمويلية الصافية الى منطقة الشرق الأوسط، بحيث تحول وضع هذه المنطقة من مصدرة صافية للأموال في سنة ١٩٩١ الى متلقية لمبالغ وصلت الى ٢٢ مليار دولار في سنة ١٩٩٢.

النمو غير التضخمي

وفي الفصل الثالث تناول التقرير السياسات اللازمة لتقوية النمو غير التضخمي في البلدان الصناعية، حيث تعتبر معدلات التضخم في البلدان الصناعية منخفضة للغاية بالمعايير التاريخية. ورغم وجوب توخي اليقظة للمحافظة على التقدم المحرز في هذا المجال، يبدو ان تحقيق هدف استقرار الاسعار على المدى المتوسط قد اصبح قريب المنال في بلدان عديدة. وخلافاً لذلك، ما زالت الاختلالات الكبيرة في الميزانية التي لا يمكن تحملها تشكل عقبة شديدة في طريق تحقيق نمو أقوى ومزيد من الاستقرار في الأسواق المالية وأسواق الصرف. وما زال من الضروري ايضاً اتخاذ مجموعة من التدابير اللازمة لازالة العوائق الهيكلية التي تحول دون

زيادة الادخار والاستثمار، وتحسين اشتغال أسواق العمل، وعلى الأخص في اوربا.

البلدان النامية: التقارب والتباين

وركز الفصل الرابع للتقرير على تقارب وتباين الأوضاع الاقتصادية بين البلدان النامية. فقد لاحظ التقرير بأن معدل النمو الاقتصادي فيما بين البلدان النامية خلال العقدين الماضيين كان متبايناً بدرجة كبيرة ويرجع قدر من هذا التباين الى اختلافات البيئة الخارجية، ولكن السياسات المحلية لعبت دوراً هاماً بهذا الخصوص، وهناك شواهد عديدةعلى ان استقرار أوضاع الاقتصاد الكلي وازالةالتشوهات الهيكلية يدعمان النمو، عن طريق تحسين حوافز الادخار والاستثمار وكفاءة الاستثمارات. وسوف تكون التوقعات المتعلقة بالأوضاع الاقتصادية على المدى المتوسط في البلدان النامية افضل مما كانت عليه سابقا.

استقرار الأوضاع على مستوى الاقتصاد الكلي

ان وجود عجوزات كبيرة في الميزانية هو أحد الأسباب الرئيسية لعدم استقرار الاقتصاد في البلدان النامية. وكانت تلك العجوزات تمول بالدرجة الأولى من خلال سياسات نقدية متساهلة، تؤثر بشكل مباشر على التضخم. وحتى عندما كانت عجوزات الميزانية تمول عن طريق السحب من احتياطيات النقد الأجنبي فإن مشاكل النقد الأجنبي التالية كانت تخلّ دائماً بالاستقرار الاقتصادي وقد مولت البلدان النامية ذات الدخل المتوسط جزءاً من عجوزاتها في السنوات الأخيرة عن طريق الاقتراض المحلي، مما أدى الى الارتفاع الكبير لأسعار الفائدة الحقيقية، وبالتالي الى تردي أوضاع الميزانية. وكانت القروض الخارجية، في أواخر السبعينات وأوائل الثمانينات، تستخدم عادة في تمويل العجوزات المالية الناشئة عن ارتفاع مستويات الاستهلاك العام او الاستثمارات العامة التي لم تحقق عائداً ملائماً. وقد أدى هروب رأس المال الى تفاقم حدة المشاكل الناتجة عن المديونية واضطراب اوضع الاقتصاد الكلي.

ويشير التقرير الى ان اسلوب ضبط اوضع الميزانية يؤثر كثيراً على النمو الطويل امدى. ولكي تقل الشكوك المحيطة بالأوضاع الاقتصادية، يجب ان تحظى جهود العجز بالمصداقية، وأن تتسم بالاستمرارية.

وقد تؤدي زيادة الضرائب على الدخل والاستثمار الى تشوه الحوافز وانخفاض معدلات النمو. وهناك مجال متاح في بلدان نامية عديدة لتخفيض الانفاق الحكومي غير الانتاجي، مثل الانفاق العسكري. وتجد بوجه عام ان تخفيض الاستثمار العام، بما في ذلك الانفاق على رأس المال البشري، سوف يقلل من احتمالات النمو على المدى الطويل.

وتفيد الشواهد الاحصائية بوجود ترابط قوي بين نمو الانتاجية وتراكم رأس المال المادي وبين مستوى رأس المال البشري. وعلى سبيل المثال، يوجد ترابط بين مستوى الالتحاق بالمدارس الثانوية، الذي يمكن ان يمثل رأس المال البشري، وبين النمو فيما بعد.

قطاع النفط:الطلب والعرض على المدى المتوسط

من المتوقع ان يرتفع الطلب العالمي على النفط بمعدل وسطي يقارب ١,٧٥ بالمئة سنوياً خلال الفترة الممتدة حتى سنة ١٩٩٥ وبمعدل يقارب ١٪ سنوياً بين سنتي ١٩٩٥ و٢٠٠٠. وسيكون نمو اجمالي الناتج المحلي وسياسات الطاقة المتبعة في البلدان الصناعية الكبرى عاملاً رئيسياً في تحديد الطلب العالمي على النفط على المدى المتوسط، وقد بلغ مجموع الطلب في البلدان الصناعية ذروة قدرها ٤٢,٢ مليون برميل يومياً سنة ١٩٧٨ ثم انخفض الى حد كبير في أوائل الثمانينات، ثم ارتفع مجدداً نتيجة الانخفاض الشديد في أسعار النفط سنة ١٩٨٥، ومن المتوقع على المدى المتوسط ان ينخفض نمو الطلب اذا رفعت الضرائب المباشرة على الوقود بهدف تخفيض واردات النفط او زيادة الايرادات الحكومية او تخفيض انبعاث الكربون. ومن المتوقع، حتى بدون ارتفاع الضرائب، ان تنخفض بانتظام كثافة استخدام النفط في الانتاج على المدى المتوسط

ومن المحتمل ارتفاع انتاج «أوبك» بنسبة تقارب ٦٪ في سنتي ١٩٩٣ و١٩٩٤، وسيكون معظم هذه الزيادة في الشرق الأوسط. ومن المتوقع ايضاً، على المديين المتوسط والطويل، ان تسيطر المملكة العربية السعودية الكويت وجمهورية ايران الاسلامية والعراق والامارات العربية المتحدة على عرض النفط العالمي، وهي بلدان المنطقة التي بها اكبر كميات من النفط العالمي، ومن المقدر ان انتاج «اوبك» قد بلغ ٢٦,٦ مليون برميل يومياً سنة ١٩٩٢ لكن تقديرات الطاقة الانتاجية للفترة ١٩٧٩ - ١٩٩٨ تتراوح بين ٣١ و٣٦ مليون برميل يومياً

ان قدرة بلدان «أوبك» على التأثير على العرض هي التي ستحدد، الى حد كبير، أسعار النفط على المدى القصير. وقد تهبط الأسعار مع عودة العراق الى سوق النفط الدولية، الا اذا خفّض الانتاج في البلدان الأخرى. ومع ان توقعات صندوق النقد الدولي المتوسطة المدى تفترض ثبات اسعار النفط بالقيمة الحقيقية على المدى المتوسط، من الممكن ان تتعرض الأسعار الى ضغوط نزولية كبيرة بسبب الهبوط في نمو الطلب (نتيجة ازدياد فعالية الطاقة، والسياسات الخاصة بالبيئة، وارتفاع الضرائب على الطاقة) بالاضافةالى امكانية ارتفاع طاقة الانتاج لدى «أوبك» الرئيسية (مثلاً، حتى ٣٥ مليون برميل يومياً)، ومن الممكن لهذا الضغط النزولي ان يوازيه جزئياً ارتفاع في نمو الطلب، اذا بقيت الأسعار متدنية، او اذا ازدادت قدرة «أوبك» على ضبط انتاج النفط في الوقت الذي يرتفع فيه مجموع حصتها من العرض العالمي.

واذا هبط سعر النفط هبوطاً دائماً بنسبة ١٠٪ نتيجة ارتفاع الانتاج، فسيكون لذلك اثر ايجابي وإن كان ضئيلاً، على البلدان المستوردة للنفط ككل، غير ان لهبوط كهذا آثار سلبية كبيرة على البلدان التي يشكل فيها انتاج النفط حصة كبيرة من اجمالي الناتج المحلي، لأن ارتفاع انتاج النفط لن يوازن هبوط الأسعار، نظراً لعدم مرونة الطلب على النفط، وبالتالي سيهبط الدخل الحقيقي، كما ان هذا الهبوط سيميل الى تخفيض الاستيعاب المحلي وتقليص الانتاج في القطاع غير النفطي.

البلدان القائمة بالتحول الاقتصادي

تناول التقرير في فصله الخامس الاستقرار الاقتصادي وعملية التحويل، حيث اعتمدت البلدان القائمة بالتحول الاقتصادي من اقتصاديات التخطيط المركزي السابقة الى اقتصادات السوق، اصلاحات اقتصادية على نطاق لم يسبق له مثيل. ويتبين من تجربة «الخصخصة» اي تحويل منشآت الأعمال العامة الى القطاع الخاص، بأن معظم النمو في القطاع الخاص يعزى الى منشآت الأعمال الجديدة، بأكثر مما يعزى الى منشآت الأعمال التي تم تحويلها الى القطاع الخاص، كذلك فإن البطالة قد ارتفعت بمعدلات أقل مما كان يخشى، رغم ان هذا قد يرجع في بعض البلدان المعنية، الى ان اعادة تشكيل منشآت الأعمال لا تزال في مراحلها الأولية، ان عملية تحويل المنشآت الصناعية الكبيرة الى القطاع الخاص، الجارية حالياً في بعض هذه البلدان، تسير بخطى بطيئة، وهذا يعود جزئياً الى رغبة الحكومات في تجنب ارتفاع البطالة المحتمل حدوثه نتيجة ذلك

ان اكبر تحد تواجهه عملياً جميع الجمهوريات السوفيتية السابقة هو خفض التضخم وارساء دعائم الاستقرار الاقتصادي. فقد أدى تحرير الاسعار على نطاق واسع في بداية سنة ١٩٩٢ الى زيادة كبيرة في مستويات الاسعار في جميع انحاء الاتحاد السابق كما حدث من قبل اوربا الوسطى حين قامت دولها بتحرير الأسعار.

وقد شجع ارتفاع التضخم، وتوقعات استمراره او تفاقمه، على هروب رأس المال، وأسهم في حدوث انخفاض شديد في قيمة الروبل الذي هبط سعر صره الى حوالى ٧٤٠ روبلاً للدولار في اوائل نيسان (ابريل) ١٩٩٣، بعد ان كان الروبل رسمياً يساوي دولاراً واحداً قبل انهيار الاتحاد السوفيتي.

ومن الضروري احراز مزيد من التقدم في مجلات القانون التجاري، وحقوق الملكية وسياسة المنافسة، واصلاح المالية العامة، واصلاح القطاع المالي. غير ان اهم مهمة هي اكمال تحويل قطاع منشآت الأعمال العامة الضخم الى القطاع الخاص. ذلك لأن تحويل منشآت الأعمال الكبيرة سيتطلب اغلاق بعضها وتقلصاً شديداً في البعض الآخر، مما سيؤدي، على الارجح، الى اضطرابات عميقة في الاقتصاد وارتفاع في مستوى البطالة.

ان جميع البلدان القائمة بالتحويل من اقتصادات التخطيط المركزي سابقاً الى اقتصادات السوق تواجه خطر فقدان حماسها اذا استمر هبوط الانتاج وارتفاع البطالة، لا سيما ان الاصلاحات المقبلة - خصوصاً تحويل منشآت الأعمال العامة الى القطاع الخاص وامكانية اغلاق منشآت صناعية كبيرة - ستكون على الأرجح، أشد وطأة من الاصلاحات التي تمت حتى الآن، ومن الممكن للبلدان الصناعية، كما جاء في التقرير، ان تقوم بدور حيوي في مساندة جهود الاصلاح عن طريق مساعداتها المالية والفنية.

تجارب في النظام الفدرالي

الدكتور نوري طالباني

مقدمة:

ظهرت الدراسات القانونية الخاصة بالنظام الفدرالي منذ أمد ليس ببعيد، واستعمال هذا الاصطلاح (Federalisme) حديث نسبياً أيضاً، إذ شاع استعماله منذ نهاية القرن الثامن عشر تقريباً.

ويُشترط لوجود النظام الفدرالي وجود أقاليم محددة، تعيش عليها جماعات بشرية. ويهدف هذا النظام الى ضمان الحرية الكافية لهذه الجماعات او الاقوام التي تعيش في هذه الأقاليم ضمن دولة واحدة، مع العمل على تجنب تفكك هذه الأخيرة. ويضمن هذا النظام أيضاً مساهمة جميع الأقاليم في الهيئات الفدرالية التي تُسيّر جميع الأمور ذات الاختصاص الفدرالي. وتتولى عادة هيئة قضائية عليا حسم النزاعات التي يمكن ان تحدث بين الهيئات الفدرالية المركزية وهيئات الأقاليم.

ويستلزم النظام الفدرالي ايضاً وجود برلمان فدرالي تتمثل فيه الأقاليم كافة، ويلعب هذا البرلمان دوراً مهماً في رسم وتحديد السياسة الخارجية والدفاعية للدولة الفدرالية. وتتولى الدساتير الفدرالية عادة بيان كيفية توزيع مقاعد البرلمان الفدرالي بين الأقاليم الأعضاء.

ويعتبر النظام الفدرالي في نظر العديد من الفقهاء النظام الأمثل للدول ذات القوميات المتعددة وقد اتخذت دول عديدة يتجاوز عددها ثلث دول العالم، بضمنها عدد من الدول الكبرى كالولايات المتحدة الامريكية والاتحاد السوفييتي سابقاً وجمهورية روسيا الاتحادية حالياً

والمانيا وكندا واستراليا والهند وغيرها من الدول، اتخذت من النظام الفدرالي نظاماً لها منذ تأسيس هذه الدول او بعد تأسيسها. فالنظام الفدرالي يضمن للقوميات حق ادارة أمورها بنفسها، مع بقائها ضمن دولة واحدة. واذا كانت اختصاصات وصلاحيات الأقاليم الاعضاء في الدولة الفدرالية غير مطلقة في كيفية ادارة امورها السياسية والاقتصادية، الا انها غير مقيدة بقيد في كل ما يتعلق بأمورها الادارية والثقافية.

وتختلف الأنظمة القانونية للدول الفدرالية فمنها ما تكتفي بمنح الحكم الذاتي بمفهوم واسع للأقاليم الأعضاء، بينما يذهب البعض الآخر الى حدّ الاعتراف للشعوب التي تعيش ضمن اطار الدولة الفدرالية بحق تقرير المصير بما فيه حق الانفصال عن الدولة الفدرالية.

لقد حاول الفقهاء تحديد الأسس القانونية للنظام الفدرالي، وظهرت في هذا السبيل نظريات عديدة يطلق عليها عادة اسم النظريات التقليدية (الكلاسيكية). ولكي تحدد هذه النظريات مفهوم الدولة الفدرالية وتميزها عن الدول الأخرى، قسّمت الأنظمة القانونية للدول بوجه عام الى ثلاثة انواع: الدولة الكونفدرالية والدولة الفدرالية والدولة المتحدة.

تتكون الدولة الكونفدرالية - حسب هذه النظريات - بموجب معاهدة او ميثاق يُبرم بين دولتين او اكثر تتنازل كل منها عن بعض اختصاصاتها لصالح هيئة عليا مشتركة. وتتعلق هذه الاختصاصات عادة بالمسائل الدفاعية وقيادة الحروب وبالعلاقات الدولية وكيفية حسم المنازعات بين الدول الأعضاء. وتتألف الهيئة المشتركة من ممثلي الدول الأعضاء، على ان تتمتع كل دولة بصوت واحد فقط. ولا يجوز منح صلاحيات اكثر لهذه الهيئة الا بعد تعديل الميثاق الذي يتطلّب بدوره اجماع آراء الدول الأعضاء في (الكونفدراسيون). ويحق أيضاً لكل دولة الانسحاب من (الكونفدراسيون) متى شاءت، ولا يحق للهيئة العليا مخاطبة أحد مواطني الدول الأعضاء الا عن طريق الدولة التي يتبعها. ويعتبر تاريخياً من الدول الكونفدرالية اتحاد المقاطعات الامريكية الثلاث عشرة من عام ١٧٧٨ الى عام ١٧٨٨، وكذلك اتحاد المقاطعات الامريكية الجنوبية من ١٨٦٠ الى ١٨٦٥ واتحاد الكانتونات السويسرية قبل عام ١٧٩٨ ومن ثم اتحادها من ١٨١٥ - ١٨٤٨، بالاضافة الى اتحاد الدول الجرمانية من ١٨١٥ - ١٨٦٦. ومن الأمثلة الحديثة للدولة الكونفدرالية الاتحاد الذي أُعلن في بداية السبعينات بين كل من مصر وسوريا وليبيا وبقي مشروعاً دون ان يدخل حيّز التنفيذ، والمشروع المتداول بين حين وآخر بين الأردن والدولة الفلسطينية المرتقبة

اما الدولة الفدرالية فإنها لا تؤسس - حسب النظريات الكلاسيكية - بموجب معاهدة او ميثاق، بل بموجب الدستور. ويترتب على ذلك جواز تعديل الأساس القانوني للدولة الفدرالية دون حاجة لموافقة جميع الدول الأعضاء، بل تكفي لذلك أغلبية الآراء، مطلقة كانت ام نسبية، الا إذا نص الدستور الفدرالي خلاف ذلك على شرط اجماع الأعضاء مثلاً. كذلك لا يجوز لاحد الأعضاء الانسحاب من الدولة الفدرالية لتأسيس دولة مستقلة. كما تستطع الهيئات الفدرالية مخاطبة مواطني الدول الأعضاء دون وساطة هذه الأخيرة. وتعتبر الولايات المتحدة الامريكية

منذ عام ١٧٨٨ والاتحاد (الكونفدراسيون) السويسري منذ عام ١٨٤٨ و(الكونفدراسيون) الالماني الشمالي منذ عام ١٨٦٧ ومن ثم الرايخ الثاني منذ عام ١٨٧١ أمثلة ساطعة للدولة الفدرالية، رغم استعمال دساتير بعض هذه الدول لاصطلاح «الكونفدراسيون».

اما عن الدولة المتحدة وكيفية تمييزها عن الدولة الفدرالية، فقد اقترح الفقهاء الكلاسيكيون معايير متعددة لذلك. فذهب البعض الى القول بأن معيار التمييز بين الدولتين ينحصر في مدى الاختصاصات التي تتمتع بها الأقاليم. فإذا كانت هذه الاختصاصات واسعة، فالدولة تعتبر فدرالية، والعكس صحيح أيضاً. وقال البعض الآخر ان تمتع الأقاليم بحق تشريع القوانين الخاصة بها يعتبر المعيار الصحيح لتمييز الدولتين. فبينما تتمتع الأقاليم في الدولة الفدرالية بحق تشريع القوانين، لا تتمتع الأقاليم في الدول المتحدة الا باختصاصات ادارية. وذهب فريق ثالث من الفقهاء الى القول بأن ما يميز الدولتين هو ليس مدى تمتع الأقاليم بالاختصاصات، بل بكيفية ممارستها لهذه الاختصاصات وضمانها بموجب الدستور. والمعيار الذي نادى به أغلب الفقهاء هو مدى مساهمة الأقاليم في الهيئات المركزية ومراقبتها لأعمالها. فإذا كان الاقليم يساهم على قدم المساواة مع الأقاليم الأخرى في وضع وتشريع القوانين المركزية، فإن الدولة تعتبر فدرالية. ففي الولايات المتحدة، مثلاً، ينبغي لتشريع أي قانون فدرالي موافقة مجلس الشيوخ الذي تتمثل فيه كل ولاية بعضوين فقط أياً كان حجم الولاية. ويشترط لاجراء اي تعديل على الدستور الفدرالي موافقة ثلاثة أرباع الولايات من مجموع الولايات الخمسين. وكذا الحال في الاتحاد السويسري الذي يوجد فيه برلمان ذو مجلسين يطلق على احدهما اسم مجلس الدولة يقوم مقام مجلس الشيوخ ويمثّل فيه كل «كانتون» بمندوبين، ويشترط ايضاً لاجراء أي تعديل على الدستور موافقة اكثرية الكانتونات، بالاضافة الى موافقة أغلبية الناخبين في اقتراع عام يُنَظّم لهذا الغرض. ويوجد في استراليا ايضاً مجلس للشيوخ تتمثل فيه كل ولاية بعشرة مندوبين، ويشترط ايضاً لاجراء تعديل على الدستور الفدرالي موافقة الناخبين، بالاضافة الى موافقة اكثرية اعضاء مجلس الشيوخ، كما هو الحال في سويسرا.

اما ايطاليا فإنها لا تعتبر بموجب هذا المعيار دولة فدرالية، ذلك ان الولايات غير ممثلة في مجلس الشيوخ بصورة متساوية. فولاية لومبارد، مثلاً، لها ثلاثون مندوباً في مجلس الشيوخ، بينما تتمتع ولاية توسكان بخمسة عشر مندوباً وولاية ڤال دآوست بمندوب واحد فقط. كذلك ليس للولايات أي دور عند اجراء تعديل على الدستور. وكذا الحال في فرنسا، لأن الولايات او المحافظات غير ممثلة في مجلس الشيوخ ولا تُستشار عند اجراء تعديل دستوري. ومع ذلك لا يصح تعميم هذا المعيار وتطبيقه على جميع الدول الفدرالية. ففي جمهورية المانيا الفدرالية مثلاً تتمثل الأقاليم الكبيرة في مجلس الشيوخ بخمسة مندوبين والأقاليم الصغيرة بثلاثة مندوبين فقط. وكذا الحال في جمهورية النمسا حيث تتمتع مقاطعة ڤيينا بـ ١٢ صوتاً في مجلس الشيوخ، بينما لا تتمتع مقاطعة تيرول الا بثلاثة أصوات.

يتبيّن من هذا العرض السريع قصور النظريات الكلاسيكية في وضع تحديد ثابت للنظام الفدرالي، لأن هذا التحديد مهما كان شاملاً جامعاً لا بد ان يتناقض مع واقع النظام الفدرالي الذي هو في تطور دائم. كما ان من الصعب ان نجد دولتين فدراليتين متشابهتين من حيث النظام القانوني، لذلك ينبغي دراسة الأنظمة القانونية لعدد من الدول ذات النظام الفدرالي لنتوصل الى وضع الأسس العامة التي تعتبر من متطلبات وجود النظام الفدرالي.

أولاً - نماذج من الأنظمة القانونية لدول فدرالية

ان توزيع الاختصاصات بين الهيئات الفدرالية المركزية وهيئات الأقاليم يعتبر المشكلة الأساسية للنظام الفدرالي. كما ان هذا التحديد لا يكفي وحده، بل ينبغي بيان كيفية ممارسة الهيئات المختلفة لاختصاصاتها، وبخاصة هيئات الأقاليم. وللقيام بهذه الدراسة المقارنة للأنظمة الفدرالية المختلفة ينبغي اختيار دول تمثل أنظمة سياسية مختلفة موزعة بين العالم الغربي والاشتراكي سابقاً والعالم الثالث، وتختلف ايضاً من حيث درجة التقدم الاقتصادي، لذلك اخترنا ست دول فدرالية مختلفة لتكون محلاً لهذه الدراسة، وهي سويسرا ويوغوسلافيا والولايات المتحدة والهند واستراليا والارجنتين، وهي دول موزعة بين القارات العديدة لكوكبنا الأرضي، فضلاً عن انها تمثل الأنظمة السياسية المختلفة لدول العالم.

١ - الاتحاد السويسري:

تتكون سويسرا حالياً من ٢٣ كانتوناً، وتحدد المادة الأولى من الدستور الفدرالي كيفية تأسيس الدولة بشكلها القانوني الحالي، فتنص على ان شعوب الكانتونات اتحدت بموجب هذا «الميثاق» لتشكل فيما بينها الاتحاد (الكونفدراسيون) السويسري. وينبغي تعديل الدستور الفدرالي في حالة اضافة كانتون جديد او تقسيم احد الكانتونات الى كانتونين مستقلين، كما حدث لدى تصويت الناخبين في مقاطعة جورا بالانفصال عن كانتون بيرن. ويشترط ايضاً لالغاء احد هذه الكانتونات موافقة الكانتون ذاته على ذلك، ولا يجوز ايضاً ضمّ كانتون لآخر دون موافقة الاثنين.

وتنص المادة الثانية من الدستور الفدرالي على تمتع الكانتون بسيادته طالما ان الدستور لم يحد من نطاق تلك السيادة. يُستنتج من هذا النص انه، باستثناء الاختصاصات المنصوص عليها لصالح السلطات الفدرالية، فإن صلاحية الكانتون غير مقيدة بقيد آخر. وتنص المادة الخامسة على قيام «الكونفدراسيون» بضمان حدود أقاليم الكانتونات وسيادتها في الحدود المنصوص عليها في المادة الثالثة من الدستور، كما يضمن «الكونفدراسيون» للكانتونات دساتيرها وحرية وحقوق أبناء الشعب والحقوق الدستورية للمواطنين والحقوق والاختصاصات الممنوحة لسلطات الكانتون.

وتنظم الكانتونات أمورها بالصورة التي ترغب بها. ولا يضع الدستور الفدرالي بهذا

الخصوص الا قيداً واحداً هو ضرورة منح الحريات الديمقراطية لابناء الكانتون لاختيار هيئات الكانتون عن طريق انتخابات حرة، ولا تستطيع السلطة الفدرالية المركزية حلّ هذه الهيئات او الغاءها. ويشترط الدستور أيضاً منح أبناء الكانتونات حق اعادة النظر في دساتيرها اذا وافقت أكثرية الناخبين في الكانتون على اجراء تعديل في الدستور الخاص بذلك الكانتون.

وتنص المادة السابعة من الدستور الفدرالي على انه لا يجوز ابرام تحالفات او معاهدات ذات صبغة سياسية بين الكانتونات. بيد انه يحق للكانتونات ان تبرم فيما بينها معاهدات ذات صبغة تشريعية او ادارية او قضائية، شرط اعلام الهيئات الفدرالية بذلك، والتي تستطيع في حالة احتواء هذه المعاهدات على نص مخالف للدستور الفدرالي او يخلّ بحقوق الكانتونات الأخرى، اعاقة تنفيذ هذه المعاهدة.

وتحدد المادة الثامنة اختصاصات السلطة الفدرالية فتنص على تمتع «الكونفدراسيون» وحده بحق اعلان الحرب وابرام معاهدة سلم او ابرام معاهدات او تحالفات مع الدول الأجنبية، وبخاصة فيما يتعلق بالأمور الكمركية والتجارية. وتورد المادة التاسعة مع ذلك استثناءً بهذا الخصوص، فتنص على انه يجوز للكانتونات ابرام معاهدات في أمور تتعلق بالاقتصاد الوطني وعلاقات الجوار وقضايا البوليس، شرط الا تتضمن نصوصاً مخالفة للدستور او مخلّة بحقوق الكانتونات الأخرى. وتتم المخابرات الرسمية بين الكانتونات والحكومات الأجنبية عن طريق الهيئات الفدرالية، ومع ذلك تستطيع الكانتونات الاتصال مباشرة بالهيئات الأجنبية إن كانت دون مستوى الحكومات، وبموظفي الحكومات الاجنبية في الأمور المنصوص عليها في المادة التاسعة من الدستور.

ويحدد الفصل الثاني من الدستور الفدرالي الهيئات التشريعية الفدرالية، اي البرلمان الفدرالي، فتنص المادة ٧١ من الدستور على ان السلطة العليا للكونفدراسيون تمارس بواسطة مجلس فدرالي يتكون من هيئتين هما: المجلس الوطني ومجلس الدولة. المجلس الوطني يمثل عموم الشعب السويسري، ويُنتخب اعضاؤه بصورة مباشرة بنسبة واحد لكل ٢٢ ألف مواطن، على ان يكون لكل كانتون ممثل واحد على الأقل اما مجلس الدولة فأنه يمثل الكانتونات، ويضم ٤٦ عضواً بنسبة اثنين لكل كانتون، ويتم تعيينهما من قبل الكانتونات وليس عن طريق الانتخاب. وتنظر هاتان الهيئتان في جميع المسائل المنصوص عليها في الدستور لصالح الهيئات الفدرالية. وقد حددت المادة ٨٥ هذه الاختصاصات بما يلي:

(أ) التحالفات والمعاهدات مع الدول الأجنبية ومصادقة المعاهدات التي تبرمها الكانتونات فيما بينها او مع الدول الأجنبية. ومع ذلك لا ينظر البرلمان الفدرالي في المعاهدات المبرمة من قبل الكانتونات إلا بناء على طلب المجلس الفدرالي او احد الكانتونات. (ب) ضمان الدستور الفدرالي وحدود أقاليم الكانتونات وتدخل الهيئات الفدرالية لضمان المحافظة على ذلك، وكذلك الأساليب التي ينبغي اتخاذها لضمان الأمن الداخلي لسويسرا وحفظ الأمن والهدوء، بالاضافة الى اصدار العفو العام والعفو الخاص. (جـ) النظر في تنازع الاختصاص بين الهيئات

الفدرالية.

اما السلطة التنفيذية للدولة الفدرالية فتمارس من قبل مجلس فدرالي يضم سبعة أعضاء يعينون من قبل المجلس الوطني ومجلس الدولة في اجتماع مشترك لهما، وذلك لمدة أربع سنوات. وينظر هذا المجلس الفدرالي، الذي هو بمثابة الحكومة المركزية، في جميع الامور الفدرالية وفقاً للقوانين والقرارات الفدرالية.

وهناك بالاضافة الى البرلمان الفدرالي (المجلس الوطني ومجلس الدولة) والحكومة الفدرالية (المجلس الفدرالي)، محكمة فدرالية تنظر في الأمور الآتية:

(أ) تنازع الاختصاصات بين الهيئات الفدرالية والكانتونات. (ب) النزاعات بين الكانتونات، إذا كانت تدخل ضمن نطاق القانون العام (جـ) الاعتراضات بشأن خرق الحقوق المنصوص عليها في الدستور وحقوق الانسان، بالاضافة الى اعتراضات المواطنين بشأن خرق احكام المعاهدات.

٢ - جمهورية يوغوسلافيا السابقة:

شُرّع الدستور اليوغوسلافي في ١٩٤٦، كما صدرت قوانين دستورية لتعديله وتكملة احكامه في السنوات ١٩٥٣ و١٩٥٨ و١٩٥٩ و١٩٦٣. ويتكلم الدستور اليوغوسلافي السابق في مادته الثانية عن حق الشعوب في تقرير مصيرها بنفسها بما في ذلك حق الانفصال. وكانت جمهورية يوغوسلافيا الفدرالية تتكون من ست جمهوريات حددتها المادة الثانية من الدستور، وتحتوي اثنتان من هذه الجمهوريات على أقاليم تتمتع بالحكم الذاتي ضمن الجمهورية. ولا يجوز تعديل حدود احدى هذه الجمهوريات دون موافقتها على ذلك.

وكان الدستور السابق ينص في المادة ٤١ منه على تطوير ثقافات الشعوب التي تتكون منها اتحاد جمهوريات يوغوسلافيا وتراثهم واستخدام لغاتهم القومية، ويعاقب بشدة كل الدعايات والممارسات العنصرية، وكل عمل يثير الحقد والبُغض العنصري او الديني.

وتتولى الدولة الفدرالية حماية سيادة ومساواة الشعوب التي كانت تعيش ضمن اطار جمهورية يوغوسلافيا الفدرالية، بالاضافة الى حماية النظام الاجتماعي والسياسي للجمهوريات الأعضاء. وكان الدستور الفدرالي يتولى بيان اختصاصات السلطات الفدرالية، ولا يحق للجمهوريات اصدار تشريعات لتنظيم المسائل التي تدخل ضمن اختصاصات الدولة الفدرالية ما لم يسمح بذلك قانون فدرالي (المادة ١١٥ من الدستور)

اما المادة ١٤٨ من الدستور السابق فكانت تنص على انه لا يجوز لدستور احدى الجمهوريات الأعضاء في الاتحاد ان يناقض الدستور الفدرالي، وكذلك الحال بالنسبة للقوانين الأخرى التي تصدر في احدى هذه الجمهوريات. وفي حالة وجود تناقض بين دستور احدى هذه الجمهوريات والدستور الفدرالي، ينبغي تطبيق احكام الدستور الفدرالي. كذلك في حالة وجود تناقض بين قانون صادر في احدى الجمهوريات مع قانون فدرالي، ينبغي تطبيق هذا الأخير لحين

بت المحكمة الدستورية العليا في الخلاف. ويستطيع المجلس التنفيذي الفدرالي، الذي يقوم مقام الحكومة المركزية، اصدار الأمر بايقاف تطبيق قرار صادر من المجلس التنفيذي لاحدى الجمهوريات يناقض احكام الدستور او القانون الفدرالي، لحين بتّ المحكمة الدستورية في الأمر (المادة ١٥١ من الدستور السابق).

وقد تولت المادة ١٦٠ من الدستور بيان اختصاصات السلطات الفدرالية وتعدادها حصراً وهي: (أ) حماية استقلال ووحدة أراضي يوغوسلافيا وتنظيم القوات العسكرية والدفاعية للبلاد. (ب) تمثيل الجمهورية في العلاقات السياسية والاقتصادية والعلاقات الأخرى مع الدول الأجنبية والمنظمات الدولية، وكذلك المعاهدات الدولية والمسائل التي تخص الحرب والسلم.

(جـ) المواطنة اليوغوسلافية، وكذلك مراقبة الحدود والحالة القانونية للأجانب واقامتهم في يوغوسلافيا.

وتقوم السلطات الفدرالية باصدار التشريعات الضروية لتنظيم جميع المسائل التي تدخل ضمن اختصاصاتها وتنفيذها. ويتولى السلطة التشريعية في البلاد مجلس تشريعي فدرالي، بالاضافة الى مجلس القوميات الذي تنتخب اعضاءه المجالس التشريعية للجمهوريات والمجالس التشريعية للمناطق التي تتمتع بالحكم الذاتي. ويمنح الدستور الفدرالي مجلس القوميات حقوقاً وواجبات كثيرة لضمان المساواة بين شعوب يوغوسلافيا وحماية حقوق الجمهوريات فيها، فينبغي مثلاً دعوة هذا المجلس للانعقاد عند نظر المجلس الفدرالي في أي مشروع قانون لتعديل الدستور الفدرالي او اي مشروع قانون آخر يمسّ حقوق القوميات والجمهوريات التي يضمنها الدستور الفدرالي.

٣ - الولايات المتحدة الامريكية:

من الواضح ان معظم سكان الولايات المتحدة الامريكية ليسوا من السكان الاصليين لتلك البلاد، بل قدموا اليها من البلدان الأوروبية وبخاصة من بريطانيا وايرلندا. وقد تشكلت في البداية ثلاث عشرة مستعمرة بريطانية منفصلة، حتى انتصرت الثورة الامريكية واعلن استقلال امريكا الشمالية عام ١٧٧٨. وقد شكلت فيما بينها دولة كونفدرالية، ثم تحولت هذه الدولة الى دولة فدرالية عام ١٧٨٨ بعد تجزئة بعض هذه الولايات الى ولايات أخرى. ويبلغ الآن عدد أعضاء الاتحاد خمسين ولاية تتمتع جميعاً بحقوق وواجبات متساوية. ويستطيع الكونغرس الامريكي - وهو أعلى سلطة تشريعية في البلاد - اضافة ولايات أخرى للاتحاد او تعديل حدود او حتى الغاء احدى الولايات في حالة موافقة الولاية ذاتها على ذلك.

ويمارس السلطة التشريعية في الولايات المتحدة الامريكية الكونغرس الذي يتكون من مجلس الشيوخ ومجلس النواب. ويتكون مجلس الشيوخ من ممثلَين أثنين لكل ولاية، بينما يُنتخب اعضاء مجلس النواب من قبل الناخبين في الولايات كافة.

ويحدد الدستور اختصاصات الكونغرس في الفصلين الثامن والعاشر منه. فيختص بشؤون

الدفاع واعلان الحرب ودفع ديون الولايات المتحدة... ولا تستطيع أية ولاية ابرام معاهدات او تحالفات او اصدار نقود او تحديد أسعار قانونية لدفع الديون بغير الذهب والفضة او منح القاب رفيعة. كما لا تستطيع أية ولاية - دون موافقة الكونغرس - فرض ضرائب او رسوم على تصدير وتوريد البضائع باستثناء تلك التي تكون ضرورية لتنفيذ قوانينها الرقابية، ويجب على الولاية دفع جميع ما تحصل عليه من هذه الضرائب والرسوم الى الخزينة المركزية، بعد استقطاع المصاريف. ويخضع كل قانون يفرض رسوماً من هذا النوع لرقابة الكونغرس الذي يستطيع اجراء تعديل فيه. كذلك لا تستطيع الولايات - دون موافقة الكونغرس - ان تفرض رسوماً على حمولات السفن، او تحتفظ في وقت السلم بقطعات نظامية او قطعات بحرية حربية، او تبرم معاهدات او اتفاقيات مع ولاية أخرى او دولة أجنبية او تشترك في حرب، ما لم يكن هناك هجوم او خطر هجوم داهم. وينبغي ان تكون جميع الضرائب والرسوم موحدة على نطاق الولايات المتحدة.

اما الولايات فأنها تختص بجميع المسائل والأمور غير المنصوص عليها في الدستور الفدرالي لصالح الكونغرس. وتتمتع الولايات بكامل استقلالها الداخلي في الادارة والتنظيم، ولها دساتيرها ومؤسساتها الخاصة بها، كما ان لكل ولاية حاكمها وسلطاتها التشريعية المنتخبة.

اما السلطة التنفيذية في الولايات المتحدة فأنها تمارس من قبل رئيس الجمهورية، لأن النظام السياسي المتبع هو النظام الرئاسي، بمعنى ان رئيس الجمهورية هو الذي يتولى بنفسه ادارة شؤون الدولة الفدرالية عوضاً عن رئيس الوزراء. ويتمتع رئيس الجمهورية باختصاصات كثيرة لأنه يُنتخب مباشرة من قبل أبناء الشعب في الولايات كافة. فيقوم الرئيس بتعيين او اقالة الوزراء في الحكومة المركزية بعد استحصال موافقة الكونغرس. كما يحق له بعد موافقة مجلس الشيوخ بأكثرية ثلثي الحاضرين ابرام المعاهدات والاتفاقيات مع الدول الأخرى واختيار الموظفين الكبار والسفراء وأعضاء المحكمة العليا.

وتوجد في الولايات المتحدة ايضاً محكمة عليا تختص بالنظر في جميع الحالات القانونية التي يمكن ان تظهر نتيجة تطبيق الدستور والقوانين الفدرالية والمعاهدات المبرمة او التي تبرم مع الخارج. كما تنظر المحكمة ايضاً في جميع النزاعات التي تكون الولايات المتحدة طرفاً فيها، أو تلك التي تظهر بين ولايتين أو اكثر او بين ولاية او مواطني احدى الولايات مع مواطني ولاية أخرى او مع الأجانب.

٤ - الهند:

تعيش في شبه القارة الهندية قوميات وأقليات عديدة لها لغاتها وأديانها المختلفة، لذلك عندما شُرّع أول دستور للهند عام ١٩٤٩ قسمت البلاد الى ثلاثة أنواع من الأقاليم: فهناك الأقاليم (A) التي تشمل الأقاليم البريطانية القديمة، وتتمتع بحكم ذاتي اوسع نطاقاً من

الأقاليم (B) التي تضم الامارات الهندية التي تتمتع بدورها بحكم ذاتي اوسع من الأقاليم (C) المتأخرة اقتصادياً واجتماعياً. وقد اجري تعديل على الدستور عام ١٩٥٦ أصبحت بموجبه الأقاليم (B) تتمتع بالسلطات والاختصاصات نفسها التي تتمتع بها الأقاليم (A). اما الأقاليم (C) فتحولت الى مجرد مقاطعات تابعة لدولة الاتحاد. ويوجد الآن في الهند أربعة عشر اقليماً وست مقاطعات. ويلاحظ ان بالامكان الغاء او تعديل حدود الأقاليم بمجرد اصدار تشريع اعتيادي، بعد التشاور مع البرلمانات الاقليمية.

ويحدد الدستور وملحقاته اختصاصات الاتحاد والأقاليم، وحدد اختصاصات الاتحاد بما يلي:

(أ) جميع الأمور المتعلقة بشؤون الدفاع عن البلاد. (ب) الأمور الخارجية. (جـ) التمثيل الدبلوماسي والقنصلي والتجاري. (د) تمثيل البلاد في هيئات الأمم المتحدة (هـ) المشاركة في المنظمات الدولية والمؤتمرات والاجتماعات الأخرى، وتنفيذ قرارات هذه الهيئات. (و) ابرام المعاهدات والاتفاقات مع الدول الأجنبية. (ز) الجنسية والتجنّس وحالة الأجانب. (ح) التجارة والتبادل التجاري مع الدول الأجنبية، وأمور التصدير والاستيراد عن طريق الحدود الكمركية وتحديد هذه الحدود. (ط) التجارة بين الأقاليم (ي) كل أمر غير وارد في القائمتين الثانية والثالثة (اللتين تحددان اختصاصات الأقاليم)، بما في ذلك الضرائب غير المذكورة في القائمتين المذكورتين.

ويجوز اعادة النظر في الملحقات والقوائم التي تحدد اختصاصات الاتحاد والأقاليم، ولكن بشرط موافقة اكثرية مجالس البرلمان الاقليمية على ذلك ورغم ان للأقاليم سلطات تشريعية وتنفيذية خاصة بها، الا انها لا تتمتع بحرية واسعة في تنظيم أمورها. فمثلاً يحق للاتحاد تحديد عدد مجالس البرلمان الاقليمي، بأن يكون للاقليم مجلس واحد بدلاً من مجلسين. كذلك يتولى الاتحاد تحديد عدد أعضاء البرلمان الاقليمي وكيفيّة انتخاب اعضائه. ويلاحظ ايضاً انه يوجد في كل اقليم حاكم عام يعينه رئيس الجمهورية يكون مسؤولاً أمام هذا الأخير بقدر ما يكون مسؤولاً أمام البرلمان الاقليمي. ويوجد في كل اقليم مجلس للوزراء يتولى ادارة شؤون الاقليم. ويقوم الحاكم باختيار رئيس الوزراء الذي يختار بدوره الوزراء.

اما السلطة التشريعية المركزية فيمارسها برلمان مؤلف من مجلسين: مجلس الأقاليم او الولايات، ومجلس الشعب. ويضم مجلس الأقاليم ٢٣٨ عضواً يمثلون الأقاليم والمقاطعات. وتقوم البرلمانات في الأقاليم (A وB) باختيار ممثلي الاقليم في المجلس المذكور، اما ممثلو الاقاليم (C) فيحدد قانون اتحادي كيفية اختيارهم. ويلاحظ ان رئيس الجمهورية يتولى تعيين ١٢ عضواً من اعضاء مجلس الأقاليم، يختارهم من بين رجال الأدب والعلم والفن والشخصيات الاجتماعية الأخرى.

اما مجلس الشعب فيضم ٥٢٠ عضواً، ينتخب ٥٠٠ منهم في الأقاليم بنسبة عدد السكان فيها، بينما يتولى أبناء المقاطعات انتخاب ٢٠ عضواً آخر.

٥ - استراليا:

تتكون قارة استراليا التي هي عضو في الكومنولث البريطاني من ست دول أعضاء، لها هيئاتها التشريعية والتنفيذية والقضائية الخاصة بها، ولا يحق لدولة الاتحاد التدخل في أمور الدول الأعضاء باستثناء المسائل المنصوص عليها في الدستور الاتحادي. ولا يجوز اجراء تعديل على الدستور او تعديل في حدود الدول الأعضاء الا بعد موافقة البرلمان الاتحادي، واجراء اقتراع عام في البلاد وموافقة اكثرية الناخبين في أربع دول على الأقل على مشروع التعديل.

ويتولى السلطة التشريعية في البلاد برلمان فدرالي يتكون من مجلسين: مجلس الشيوخ ومجلس النواب. اما مجلس الشيوخ فإنه يمثل الدول الأعضاء في الاتحاد بنسبة عشرة أعضاء لكل دولة ينتخبون مباشرة من قبل الناخبين في كل دولة. اما مجلس النواب فيُنتخب اعضاؤه من قبل الناخبين جميعاً بنسبة عدد السكان في كل دولة من الدول الأعضاء في الاتحاد، ويشترط ان يكون عدد اعضائه ضعف عدد اعضاء مجلس الشيوخ.

وتحدد المادة ٥١ من الدستور اختصاصات البرلمان الفدرالي، فتنص على ان للبرلمان المذكور حق تشريع القوانين في المسائل الآتية: (أ) التجارة والتبادل التجاري مع الدول الأخرى وفيما بين الدول الأعضاء. (ب) الأمور الخارجية. (جـ) علاقات دولة الاتحاد مع جزر الباسفيك.

وتتولى دولة الاتحاد ايضاً حماية الدول الأعضاء في حالة تعرضها لهجوم خارجي، كما يحق لها التدخل بناء على طلب احدى الدول الأعضاء في حالة وقوع اضطرابات في تلك الدولة (المادة ١١٩ من الدستور الاتحادي). وبموجب المادة ٥٢ من الدستور يكون من اختصاص البرلمان الاتحادي تحديد مركز الحكومة الفدرالية والاشراف على جميع الأعمال والخدمات العامة التي تقوم بها السلطة التنفيذية الفدرالية.

ويوجد بجانب الحكومة الفدرالية التي تمارس السلطة التنفيذية في الاتحاد، مجلس تنفيذي فدرالي له دور استشاري يقوم الحاكم العام باختيار اعضائه ودعوتهم الى الاجتماع. كذلك توجد محكمة عليا تنظر في جميع المسائل المتعلقة بالمعاهدات والقضايا الدستورية (المادة ٧٥ من الدستور). وقد ميل المحكمة المذكورة في قراراتها التي صدرت بعد عام ١٩٢٠ الى منح اختصاصات أوسع لسلطات الاتحاد. فقررت مثلاً في قرار صادر عام ١٩٣٥ ان للسلطة الاتحادية حرية تشريع القوانين «في المسائل التي تخص البريد والبرق والتلفون والخدمات الشبيهة بذلك». كذلك حكمت في قرار آخر صدر عام ١٩٣٦ بأن للكومنولث حق ابرام معاهدات دولة حتى ولو أدت الى تقليص اختصاصات الدول الأعضاء. وقد صدرت قوانين اتحادية عام ١٩٤٢ تمنح دولة الاتحاد حق فرض ضرائب مباشرة في الدول الأعضاء، وأيدت المحكمة العليا دستورية تلك القوانين في قرار شهير صدر عام ١٩٥٧.

ثانيا - الأسس العامة للنظام الفدرالي

يتبين لنا من استعراضنا السريع للانظمة الدستورية لعدد من الدول الفدرالية ذات الانظمة

الاجتماعية والسياسية المختلفة، مدى اختلاف هذه الدول في كيفية تنظيم أمورها وتوزيع اختصاصاتها بين الهيئات المركزية (الفدرالية) وهيئات الأقاليم. ويمكننا القول بأن تمتع الأقاليم الأعضاء في الدولة الاتحادية (الفدرالية) باختصاصات دستورية يعتبر شرطاً أساسياً لوجود النظام الفدرالي. كما تعتبر مسألة توزيع الاختصاصات بين السلطة المركزية وسلطات الأقاليم المشكلة السياسية الأساسية في النظام الفدرالي، لذلك ينبغي تحديد اختصاصات الاتحاد والأقاليم بصورة دقيقة، بل ينبغي أيضاً بيان كيفية ممارسة هيئات الاتحاد وهيئات الأقاليم، التشريعية منها والتنفيذية لاختصاصاتها، مع تحديد الضمانات التي تتمتع بها هذه الهيئات – وخاصة هيئات الأقاليم – في ممارستها لاختصاصاتها الدستورية والقانونية.

١ – اختصاصات السلطة المركزية واختصاصات الأقاليم:

يلاحظ ان معظم دساتير الدول الفدرالية تكتفي بتحديد اختصاصات السلطة المركزية (الاتحادية)، تاركة الاختصاصات الأخرى للأقاليم، كما هو الحال في دساتير سويسرا والولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي السابق ويوغوسلافيا والمانيا الاتحادية والهند واستراليا وكندا والنمسا والارجنتين. وتدور اختصاصات السلطة المركزية في معظم هذه الدول حول المسائل الآتية:

(أ) السياسة الخارجية والتمثيل السياسي والقنصلي وتمثيل الدولة الفدرالية في المنظمات والهيئات والمؤتمرات الدولية. (ب) ابرام المعاهدات والاتفاقيات الدولية. على انه ينبغي ان يسمح لحكومات الأقاليم أيضاً بابرام الاتفاقيات مع الدول والمنظمات الدولية في المسائل والأمور التي تدخل ضمن اختصاصاتها الاقليمية، خاصة في الميادين الثقافية التجارية. ويحق لحكومات الأقاليم في هذه الحالة الاتصال بالدول والمنظمات الدولية مباشرة او عن طريق السلطات الفدرالية. (ج) الدفاع الوطني وكل ما يتعلق بالحرب والسلم وعقد الصلح. (د) اصدار العملة الوطنية وتحديد السياسة الائتمانية للدولة بوجه عام. (هـ) ادارة الموانئ والمطارات الدولية (و) شؤون الكمارك والمكوس المركزية. (ز) شؤون البريد والبرق والتلفون المركزي. (ح) شؤون الجنسية والاقامة للاجانب، على ان يحق لسلطات الأقاليم منح الجنسية وفقاً لأحكام القوانين الفدرالية الخاصة بهذا الشأن. (ط) تنظيم الميزانية العامة للدولة الاتحادية، بعد تخصيص المبالغ اللازمة لميزانيات الأقاليم. (ي) وضع الخطط الاقتصادية العامة للدولة، بعد التشاور مع هيئات الأقاليم المختصة لتنسيقها مع خطط التنمية الاقليمية. (ك) وضع التشريعات المركزية المحددة في الدستور الاتحادي، كالتشريعات الجنائية والمدنية بعد التنسيق مع السلطات التشريعية في الأقاليم. (ل) الاشراف على الوزارات والأجهزة المركزية.

وتتمتع الأقاليم بجميع اختصاصات الدولة غير المنصوص عليها لصالح هيئات السلطة المركزية. وتكون اللغة القومية هي اللغة الرسمية في الاقليم، على ان تكون المخابرات والمراسلات مع السلطة المركزية باللغة التي يتكلم بها اكثرية السكان في البلاد. ومع ذلك فإن

جميع اللغات القومية تعتبر لغات رسمية في عدد من الدولة الفدرالية، ككندا وسويسرا وبلجيكا. وينبغي ان يكون لكل اقليم عاصمة اقليمية تكون مركزاً للسلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية الاقليمية. كذلك يحق لكل اقليم ان يكون له علم وشعار خاص به، بجانب العلم والشعار المركزيين.

وتمارس الأقاليم اختصاصاتها بواسطة أجهزتها الخاصة بها، فينبغي ان يكون لكل اقليم مجلس تشريعي ينتخبه سكان الاقليم بالاقتراع العام الحر المباشر بنسبة تحددها قوانين الاقليم. ويعتبر البرلمان الاقليمي الممثل الوحيد لمواطني الاقليم، لذلك يختص وحده بسنّ القوانين والانظمة الخاصة بالاقليم، وكذلك اقرار الميزانية المالية للاقليم والمصادقة على خطط التنمية الاقليمية. ويقوم البرلمان الاقليمي أيضاً باصدار التشريعات الخاصة بفرض الضرائب والرسوم الاقليمية ومراقبة أعمال السلطة التنفيذية الاقليمية ومنح الثقة لوزارة الاقليم وسحبها منها.

ويكون لكل اقليم مجلس وزراء اقليمي مسؤول أمام البرلمان الاقليمي. وتعتبر الوزارة الاقليمية أعلى هيئة تنفيذية في الاقليم تشرف على ادارة الاقليم وتدير جميع الدوائر والمؤسسات الموجودة فيه، كما تقوم أيضاً باعداد مشروع الميزانية المالية للاقليم ومشروع خطة التنمية الاقليمية، وتتولى الوزارة الاقليمية بوجه عام رسم السياسة العامة للاقليم في النواحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والادارية، وتكون مسؤولة على تنفيذ القوانين والقرارات والمحافظة على الأمن والاستقرار في الاقليم، ولا يجوز تحريك القوات المسلحة في الاقليم او دخول قوات مسلحة فدرالية الى الاقليم الا بناء على طلب تحريري منها.

وتتولى السلطة القضائية في الاقليم محاكم اقليمية على اختلاف انواعها ودرجاتها، تحدد القوانين اختصاصاتها وصلاحياتها.

اما السلطة المركزية (الاتحادية)، فإنها تمارس اختصاصاتها التشريعية والتنفيذية والقضائية المنصوص عليها في الدستور الفدرالي بواسطة أجهزة وهيئات خاصة بها يطلق عليها عادة اسم الهيئات الفدرالية او الاتحادية.

ويمارس السلطة التشريعية في جميع الدول الفدرالية - باستثناء الكاميرون - برلمان فدرالي يتكون من مجلسين: مجلس النواب، الذي يمثل جميع الأقاليم بنسبة عدد السكان فيها، وينتخبون من قبل سكان الاقاليم بالاقتراع العام الحر المباشر. والمجلس الآخر هو مجلس القوميات او مجلس الشيوخ الذي يمثل الأقاليم او الولايات بنسبة متساوية، أياً كان حجم الاقليم. ويتم اختيار ممثلي كل اقليم في هذا المجلس اما من قبل هيئات الأقليم، تشريعية كانت ام تنفيذية، او يُنتخبون مباشرة من قبل الناخبين بالاقتراع العام. ويعتبر البرلمان الفدرالي أعلى سلطة تشريعية في البلاد تتمتع بجميع الاختصاصات والحقوق المنصوص عليها في الدستور الفدرالي لصالح الدولة الفدرالية (المركزية)، وخاصة في مجال تشريع القوانين الفدرالية عن طريق الموافقة عليها بالأغلبية المطلقة او النسبية. كما يتولى البرلمان المذكور منح الثقة للسلطة التنفيذية المركزية وسحبها منها، وغير ذلك من الاختصاصات المركزية.

ويتولى السلطة التنفيذية المركزية في أغلب الدول الفدرالية مجلس فدرالي او مجلس للوزراء يُختار اعضاؤه من بين أعضاء البرلمان الفدرالي او من خارجه. وينبغي ان يحوز المجلس المذكور على ثقة البرلمان الفدرالي. ويعتبر المجلس المذكور اعلى هيئة تنفيذية وادارية في البلاد يتولى وضع السياسة العامة للدولة الفدرالية في النواحي السياسية والاقتصادية وغيرها، وذلك في الحدود المنصوص عليها في الدستور الفدرالي. اما رئيس الدولة الفدرالية فينتخب اما بالاقتراع العام الحر المباشر في جميع الأقاليم، او يتم انتخابه من قبل البرلمان الفدرالي بالنسبة التي يحددها الدستور. ويكون عادة لرئيس الجمهورية نائب او عدد من النواب يمثلون الأقاليم المختلفة، ينتخبون من قبل سكان الأقاليم مباشرة او من قبل المجالس التشريعية الاقليمية.

وتوجد في اغلب الدول الفدرالية محكمة مركزية عليا تكون المرجع الأخير والنهائي لجميع الاحكام والقرارات الصادرة من المحاكم المركزية والمحاكم الاقليمية، باستثناء القضايا المنصوص عليها في الدستور الفدرالي او الدساتير الاقليمية. ويكون المقر الدائم للسلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية المركزية عاصمة الدولة الفدرالية.

٢ - الضمانات التي تتمتع بها هيئات الأقاليم:

لا يكفي تمتع الأقاليم باختصاصات وصلاحيات خاصة بها ومشاركتها في هيئات السلطة المركزية، بل ينبغي تمتعها بضمانات قانونية خاصة يؤثر انعدام البعض منها على وجودها، بينما يؤدي انعدام البعض الآخر الى بقائها تحت رحمة السلطة المركزية. فلا تستطيع الأقاليم ممارسة اختصاصاتها الدستورية بصورة سليمة ولا المشاركة في هيئات السلطة المركزية إن لم تتمتع بضمانات تكفل لها وجودها وديمومتها. فإذا كان بالامكان الغاء احد الأقاليم او ضمه لاقليم آخر بمجرد اصدارتشريع فدرالي، فإن الاقليم يكون مهدداً بالزوال في كل حين. ويمكن تصور ثلاثة احتمالات: اما ان يكون بالامكان الغاء احد الأقاليم او ضمه لاقليم آخر بمجرد اصدار تشريع فدرالي، او قد يستلزم الدستور الفدرالي ضرورة تعديله في هذه الحالة، وما يترتب على ذلك من ضرورة اتباع اجراءات دستورية واستحصال موافقة المجالس التشريعية وبالنسبة القانونية التي يحددها الدستور، او قد يشترط موافقة الاقليم ذاته على الغائه او ضمه لاقليم آخر. ومن الواضح ان الاقليم لا يكون مهدداً في وجوده في الحالة الأخيرة، بعكس الحالتين الأولى والثانية باعتبار ان اصدار تشريع فدرالي او اجراء تعديل في الدستور الفدرالي يكون من اختصاصات السلطات التشريعية الفدرالية وحدها في اغلب الحالات.

يلاحظ ان دساتير معظم الدول الفدرالية هي التي تتولى تحديد اختصاصات الهيئة المركزية، تاركة ما تبقى من الاختصاصات لدول الأقاليم. وهنا تثور مشكلة كيفية تعديل الدستور الفدرالي، لأن بالامكان توسيع اختصاصات السلطة المركزية باضافة اختصاصات أخرى لاختصاصاتها السابقة بمجرد اجراء تعديل لهذا الدستور. لذلك يلاحظ ان معظم دساتير الدول الفدرالية تشترط توفر أغلبية خاصة في كلا المجلسين لاجراء تعديل دستوري، بل تذهب

دساتير بعض الدور الى ضرورة موافقة مجلس القوميات بنسبة تتجاوز الثلثين، بالاضافة الى اجراء اقتراع عام في البلاد وموافقة اكثرية الناخبين على التعديل المطلوب. وتلك ضمانة ينبغي في رأينا ادراجها في دستور كل دولة فدرالية.

وترتبط مسألة تعديل الدستور بمسألة كيفية تفسيره أيضاً. ففي الولايات المتحدة الامريكية تقوم المحكمة العليا بهذه المهمة وقد ساعدت تفسيراتها المرنة لنصوص الدستور الفدرالي على توسيع اختصاصات الكونغرس وصلاحيات رئيس الجمهورية. وتوجد في معظم الدول الفدرالية محكمة دستورية عليا تكون المرجع المختص في تفسير نصوص الدستور الغامضة، بالاضافة الى البتّ في تنازع الاختصاص بين الاتحاد والأقاليم. ان وجود هذه المحكمة في كل دولة فدرالية أمر ضروري، على ان يُترك أمر اختيار اعضائها لمجلس القوميات او مجلس الشيوخ، شرط تمثيلهم لمختلف الأقاليم بصورة متساوية.

ولكي تستطيع هيئات او دول الأقاليم ممارسة اختصاصاتها الدستورية، فإنه ينبغي توفير امكانيات مالية خاصة بها. وقد قيل بحق ان بامكان النظام المالي للدولة ان يخلّ بتوازن القوى داخل الدولة. فلا يكفي الاعتراف للاقاليم بممارسة اختصاصاتها الدستورية، إن لم يكن بامكانها فرض ضرائب ورسوم مالية خاصة بها. كما ان توسيع نسبة الضرائب والرسوم التي تجبيها السلطات المركزية في الأقاليم تقلل من فرص امكانية استيفاء ضرائب ورسوم اقليمية. فمن الصعب سياسياً فرض ضرائب مباشرة على المكلفين في الأقاليم في حالة قيام السلطات المركزية باستيفاء ضرائب أخرى مماثلة منهم. لذلك كله ينبغي تحديد المجالات التي يمكن فرض ضرائب ورسوم مركزية بشأنها، وتحديد نسبة معينة منها تدفعها الحكومة المركزية للأقاليم بحسب عدد السكان فيها، فضلاً عن تخصيص نسب مماثلة من الميزانية العامة للدولة للميزانيات الاقليمية.

ونظراً للترابط الوثيق بين السياستين الخارجية والداخلية للدولة، فإن بامكان المعاهدات او الاتفاقيات، المالية منها وغير المالية، التي تبرمها الحكومة المركزية مع الدول والمنظمات الدولية ان تحد من اختصاصات الأقاليم. فهناك تشريعات عديدة مصدرها تلك الاتفاقيات، ويثور التساؤل هنا عما اذا كان بامكان السلطة المركزية ابرام معاهدات او اتفاقيات مع دول أخرى او مع منظمات دولية في المجالات التي تدخل ضمن اختصاصات حكومات الأقاليم. في الواقع ينبغي على الحكومة المركزية التشاور مع حكومات الأقاليم جميعاً او مع حكومة الاقليم التي يخصها الأمر، قبل الاقدام على ابرام معاهدة او اتفاقية يحتمل ان تؤثر على اختصاصات الأقاليم او لها صلة باقليم معين، والا فإن ابرام هذه المعاهدات يكون وسيلة تستطيع بواسطتها السلطة المركزية الضغط على الأقاليم او تقليص اختصاصاتها الدستورية فعلاً.

***

لقد اثبتت وقائع التاريخ ان السلم والاستقرار لن يسودا في دولة تضم قوميات متعددة ما لم تشعر كل قومية ان حقوقها القومية مُصانة وأنها تحكم نفسها بنفسها وتساهم في بناء وتطوير حياتها والنظام الفدرالي يعتبر افضل الأشكال الملائمة للدول ذات القوميات المتعددة إذا كانت تتخذ من الديمقراطية سبيلاً للحكم. ذلك ان هذا النظام لا يستهدف فقط ضمان السلطة الحقيقية للأقاليم او الجمهوريات الأعضاء في الدولة الفدرالية، بل تقوية السلطة المركزية في الأمور المتعلقة بسياسة الدولة العليا وترسيخ كيان الدولة ذاتها. وهناك دول عديدة اتخذت من النظام الفدرالي وسيلة لتوسيع الاطار الذي يعيش ضمنه شعب ما، عن طريق الاتحاد الاختياري مع شعب او شعوب أخرى تقبل العيش معاً ضمن اطار دولة فدرالية.

كما ان هناك دول أخرى مفككة او مهددة بالانفكاك، كالسودان مثلاً، تستعين بالفدرالية وسيلة لتوحيد الدولة المفككة او المهددة بالانفكاك. لقد أصبحت الفدرالية في عالمنا المعاصر أداة توحيد وليست أداة تجزئة او تفريق، كما يدعي البعض، وهذا ما يفسر اتساع نطاق الدول التي تتخذ من النظام الفدرالي أساساً لنظامها الدستوري. بل ويتم اللجوء الى هذا النظام منعاً لتفكك الدولة الواحدة، والتجربة القبرصية لا تزال ماثلة أمامنا، وهي تجربة مشابهة لحالات أخرى منتشرة في ارجاء مختلفة من العالم تعيش حروباً ساخنة، كاليمن والسودان مثلاً دون ان يدرك المسؤولون عنها انها تؤدي حتماً الى النتيجة التي يخشونها: وهي تفكك الدولة الواحدة، وما آلت اليه الدولة الباكستانية وانفصال باكستان الشرقية وتكوين جمهورية بنغلادش الحالية خير دليل على ما نقول.

وبالنسبة للعراق فإن الحل الأمثل لمستقبله يتمثل في قبول الفدرالية بصيغتها القائمة على اعتبار العراق بحدوده الدولية الحالية يضم جزءاً من الوطن العربي وجزءاً من الوطن الكردي، وهذا يستلزم وجود اقليمين عربي وكردي ضمن الكيان العراقي الفدرالي الموحد.

ان الجانب الكردي في طرحه لصيغة الفدرالية ينطلق من حرصه على حماية الشعب الكردي من الظلم المستمر الذي تعرض له منذ تأسيس الدولة العراقية، والذي توّج خلال الربع الأخير من القرن الحالي بعمليات الابادة الجماعية التي تعرض لها والتي أدت الى افناء اكثر من ربع مليون كردي وإزالة اكثر من أربعة آلاف قرية كردستانية وعشرات القصبات والمدن الصغيرة، حتى لا تتكرر هذه المآسي مرة أخرى. كما ان الجانب الكردي حريص على بقاء الكيان العراقي موحداً قوياً عن طريق ارساء أسسه على الارادة الحرة والرغبة المشتركة في العيش المشترك، وليس على أساس القهر والتسلط الجاري منذ اكثر من سبعين عاماً.

على انه يجب تحديد حدود اقليم كردستان العراق بموجب الثوابت التاريخية والجغرافية الثابتة علمياً، وليس بموجب عمليات التعريب الشبيهة بعمليات التطهير العرقي التي مارسها الصرب في بلاد البوسنة والهرسك، وخاصة في محافظة كركوك ومناطق خانقين والاقضية والنواحي الكردية التابعة حالياً لمحافظة الموصل (نينوى).

اما اقتراح بعض أطراف المعارضة العراقية تقسيم العراق الى عدة مقاطعات او أقاليم –

تحت ستار الفدرالية – فلا يعني غير العودة الى مشروع اللامركزية الذي اقترحه انقلابيو شباط عام ١٩٦٣ قبل معاودتهم الهجوم على كردستان. إن هذا الاقتراح ينّم في الواقع عن عدم تفهم أصحابه لأبعاد المسألة الكردية في العراق، وكونها مسألة شعب يعيش على أرضه ويريد تطوير أوجه حياته في جميع المجالات على هذه الرقعة التي تسمى تاريخياً وجغرافياً بكردستان.

اما الذين يطالبون بضرورة اسقاط النظام ثم مناقشة المسألة الكردية، فيبدو انهم لا يحسّون بمعاناة الشعب الكردي الذي تحمل الكثير من جراء سلسلة الحروب التي شنها عليه النظام العراقي منذ انقلاب تموز (يوليو) ١٩٦٨، وكذلك الأنظمة الأخرى التي جاءت الى الحكم أيضاً عبر عدد من الانقلابات العسكرية، والتي استمرت في تنفيذ السياسية العنصرية نفسها، التي بدأ بتنفيذها قادة انقلاب شباط ١٩٦٣. ان هذه الأطراف من المعارضة العراقية، التي تطالب الكرد بالانتظار لحين سقوط النظام، كانت تحكم العراق خلال حُقب كانت الحرب خلالها مستمرة مع الشعب الكردي. وقد فشلوا في حل المسألة الكردية حين كانوا في السلطة، ويترددون في قبول الحل الذي اقترحه البرلمان الكردستاني القائم على الفدرالية لعراق الغد وهم في المعارضة، فهل يمكن الوثوق بهم؟

مصادرالبحث:

١ - J. F. Aubert, Essai Sur Le Federalisme, Rev. Droit Public et de la Science Politique... No. 3 1963, P. 401.

٢ - J. Djordigevic, La Yougoslavie, Democratie Socialiste, Paris, 1959.

٣ - F. A. Ogg Et P. Orman Ray, Le Gouvernement les Etats - Unis D'amerique, Paris, 1958.

٤ - A. Gledhill, The Republic of India, 1956.

٥ - S. M. Ravine, L'Experience Historique Du Federalism Sovietique, Paris, 1957.

٦ – الدكتور نوري طالباني، من أجل حوار عربي – كردي يفضي الى حل ديمقراطي، جريدة «الحياة» العدد ١١١٥٠، في ١٩٩٣/٨/٢٤.

٧ – الدكتور نوري طالباني، الفدرالية في مفهوم بعض الكتاب العرب، جريدة «الاتحاد»، العدد ٥١، في ١٩٩٣/١٠/٣٠.

٨ – الدكتور نوري طالباني، الأسس التاريخية لمطالبة كردستان العراق بالفدرالية، مجلة «الملف العراقي» في لندن، العدد ٢٨ نيسان (ابريل) ١٩٩٤.

٩ – الدكتور نوري طالباني، حول الفدرالية مرة أخرى، جريدة «المنار الكردي» الصادرة في لندن، العدد ١٥، ايار (مايس) ١٩٩٤.

الصائبة في الأمس واليوم *

عزيز سباهي

منذ الحكم الاسلامي في العراق دخل الصابئة (المندائيون) مرحلة خاصة في تطور حياتهم الاجتماعية كمجموعة وفي تطور معتقداتهم الدينية ونشاطهم الفكري العام، وهذه المرحلة تتفق في أوجه معينة بالمرحلة التي يمرون بها اليوم.

بعد انتصار المسلمين على الساسانيين في معركة القادسية (٦٣٥م) وتقدمهم من بعدُ، صوب الشرق لأحتلال فارس وما بعدها، دخل العراق في اطار الحكم الاسلامي، وتعيّن على سكانه، طبقاً لأحكام الاسلام، ان يعتنقوا الدين الاسلامي طوعاً او كرهاً اذا كانوا من غير أهل الكتاب (وهؤلاء كما عددهم القرآن الكريم اليهود والمسيحيون والصابئة). اما أهل الكتاب فقد خصّهم بتسامح خاص: «لا خوفاً عليهم ولا هم يحزنون»، وفرض عليهم دفع الجزية فقط. وطبقاً لذلك، تقدم أنش برّ دنقا، احد كبار المندائين الصابئة، الى القائد العربي، وهو يحمل كتابهم «كِنزا ربّا» لتعريفه بدينهم، وعاد من لقائه مع القائد العربي وهو يحمل لقومه الأمان. ويلوح لنا من هذه الواقعة التي يشير اليها كتابهم «حرّان كويتا»، انهم كانوا يُعرفون في ذلك الحين باسم الصابئة ايضاً.

* الفصل الأول من كتاب أعده المؤلف للنشر بعنوان «اصول الصابئة (المندائيين) ومعتقداتهم الدينية..

ان القرآن الكريم، بأدراجه الصابئين ضمن أهل الكتاب، انما يؤكد واقعاً قائماً قبل الاسلام والموقف الذي اتخذه القائد الاسلامي لم يكن موقفاً اعتباطياً، وانما حصل عن قناعة تامة بحقيقتهم، ويؤكد ذلك ان فقهاء الاسلام من بعد نحو هذا المنحى في التعامل معهم عندما تطلب الرد على مسائل عملية كانت تواجه الحكم الاسلامي وتنظيم الشؤون الادارية والمالية في العراق. فقد قال السدي عنهم انهم فرقة من أهل الكتاب، وقال بن راهويه لا بأس بذبائحهم لأنهم طائفة من أهل الكتاب. وأفتى الامام ابو حنيفة بأنه لا بأس بذبائحهم ونكاح نسائهم. وقد أجاز جميع الفقهاء أخذ الجزية منهم وذهب القاضي ابو يوسف مذهب استاذه ابي حنيفة حين سُئل عنهم.(١)

حين فتح المسلمون العراق، كان الصابئة كثيرين، كما يشير ابن النديم.(٢) ولم يكونوا في ميسان وحدها، وانما كانوا ينتشرون في بقاع عديدة من بلاد ما بين النهرين. فعدا ما يشير اليه «حران گويتا» من وجودهم في مناطق يحددها، فأنهم تاريخياً وجدوا في حرّان وفي الرقة والخابور وفي مواقع أخرى من أعالي الفرات. والعثور على أوانٍ فخارية دُونت عليها نصوص مندائية في نُفر وخويبر (على نهر الفرات شمال المسيّب) وعند سفوح جبال بشت كوه في الشرق، يدلل على وجودهم في وسط العراق ايضاً. ويروى ان ثابت بن قرّة، احد ألمع شخصياتهم العلمية في العهد العباسي (٨٣٦ - ٩٠١م)، حين قدم الى بغداد «وجد فرعاً آخر لطائفة الصابئة في بغداد».(٣) ويلوح مما دونه الناسخون في تذييلاتهم للمخطوطات الدينية انهم كانوا يسكنون في مناطق ذات طبيعة جبلية ايضاً. هذا، بالطبع، عدا وجودهم في ميسان.

ان هذا الانتشار الواسع لا يؤكد كثرتهم وحدها، وانما يدلل على حقيقة أخرى ايضاً هي انهم لم يكونوا جماعة صغيرة، منغلقة على نفسها، كما غدت من بعد، او كما كان شأن الجماعة الناصورائية الصغيرة التي هاجرت من فلسطين الى بلاد ما بين النهرين. انهم، كما يبدو، مروا بمرحلة كانوا فيها منفتحين على الآخرين، ولا يرفضون من ينتمي اليهم اذا رضي ان يعتنق دينهم ويتقيد بطقوسهم على نحو ما فعل فتق او فاتك، ابو ماني، مثلاً

وفي هذه المرحلة ألفّ الناصورائيون بينهم، تلك المجموعة الكهنوتية التي لعبت دور المرجع الديني الذي يتكفل بحفظ المخطوطات الدينية ويحكم بصحتها وصحة الطقوس الدينية التي تجرى، وسط العامة التي صار يطلق عليهم اسم المندائيين او المشكينيين، كما يشير تيودور برْ خوناي (راجع الفصل السادس). ولكن متى حدث هذا ؟ لا نملك للأمر تحديداً واضحاً. ان «حران گويتا» يشير فقط الى عهود ثلاثة مروا بها: أولي ووسيط وأخير. ويلوح انه يعني بالأخير العهد الذي سبق وضع المؤلف، اي العهد الاسلامي الأول.

ويؤكد هذا الانتشار الواسع حقيقة أخرى حريّ بنا ان نتوقف عندها قليلاً. لقد وردت في «حران گويتا» عبارة ملفتة للنظر حقاً. ففي معرض حديثه عن ظاهرة تعدد الأقوام واللغات والدول التي سبقت الاسلام، يقول: «كانت الأقوام تتجزأ واللغات تتعدد» ويردفها بقوله: «حتى لغات الناصورائيين قد تضاعفت»!(٤) كيف تضاعفت هذه اللغات او الأصح اللهجات؟

هل انضم لهم أقوام أخرى، فرس، مثلاً، كما فعل ابو ماني؟ أم تباينت لهجاتهم بفعل تشتتهم واحتكاكهم بأقوام أخرى؟ علي أية حال، سواء اخذنا العبارة بمعناها الحرفي او بمعناها المجازي الذي يريد به تباينات في المحتوى، فإنه يُفهم منها ان الصابئة او المندائيين قد توزعوا على مناطق متعددة ومختلفة في أوضاعها الجغرافية وبيئاتها الاجتماعية، وصاروا يتحدثون بلهجات أخرى غير تلك التي دونت بها كتبهم والتي جاءتنا من منطقة ميسان وحدها. ولا يستبعد ان تكون قد ظهرت بينهم اختلافات في الأفكار وحتى في الطقوس، تبعاً لتأثيرات البيئات المختلفة التي عاشوا فيها. وكتبهم ذاتها، تؤكد، كما لاحظنا من مثال «قيقل» (راجع الفصل السادس)، الاختلافات التي نشأت بينهم. ان الأدب الذي وصلنا هو لون واحد فقط، انه الأدب الذي حفظه المتشددون في المعتقدات، اما ما وضعه الآخرون، فإنه لم يصلنا منه شيء، ولا نعرف طبيعة التطورات والمناحي التي اتخذها الأدب الديني لهؤلاء. حتى هذا الذي وصلنا فإنه قد جُمع وصُنف طبقاً لتقدير بعض الناسخين. ان ج. بكلي(٥) محق فيما يلاحظه من ان تراتيل «القلستا» والبالغة ٤١٤ ترتيلة (رغم ان بعضها يتكرر) لا تنتهي جميعها بتذييل واحد، وانما هناك ثمانية تذييلات لمجاميع من هذه التراتيل، مما يدل، كما يعتقد، ان هناك اختلافاً في تقدير ما هي التراتيل القانونية او غير القانونية.

لقد أفرد الشهرستاني، مؤرخ الفلسفة العربية الاسلامية المعروف، في كتابه «الملل والنحل» حيزاً كبيراً للحديث عن الصابئة الحرانيين، والرد على أفكارهم في صورة مناظرة يعقدها بين الصابئة، او من دعاهم بأصحاب الروحانيات من جانب والحنفاء من الجانب المقابل. وواضح فيها انه يعني بالحنفاء من يشاركونه أفكاره ومعتقداته هو. يلاحظ الشهرستاني ان مذهب الصابئة الحرانيين يقوم على أساس ان للعالم صانعاً مقدساً أزلياً لا يمكن التوصل الى جلاله وادراك ماهيته، وانما يتقرب اليه من خلال الروحانيين المقدسين جوهراً وفعلاً وحالة. ويتطلب هذا تطهير الأنفس عن دنيات الشهوات والتضرع والابتهال بالدعوات واقامة الصلوات وبذل الزكوات. والقوى النورانية تستمد القوة من الآله الأعلى وتفيضها على الموجودات السفلى. وقالوا ان الروحانيات ليست من المادة وجوهرها انوار لا ظلام فيها، وهي من شدة ضيائها لا يدركها الحس ولا ينالها البصر. ان عالم الروحانيات العلوي هو عالم النور بينما عالم الجسمانيات، اي العالم المادي، الأسفل، فهو عالم الظلام. وأن القوى النورانية تعيش الى جوار رب الأرباب في عالم كله سعادة، وأن سعادتها ناشئة عن تسبيحها للآله الأعلى.

ويستطرد: انهم تحدثوا عن الكواكب والأفلاك ونسبوا ادارتها والأشراف عليها الى القوى النورانية، وأن الانفعالات في الطبايع والعناصر تنجم عن حركة هذه الأفلاك». ويضيف الشهرستاني في معرض الحديث عن «الحرنانية» اي الحرانيين، ان الصابئين كلهم يصلون ثلاث صلوات، ويغتسلون من الجنابة ومن مس الميّت وحرموا أكل الخنزير وما يجزر من النوق ومن الطير كل ما له مخلب والحمام ونهوا عن السكر في الشراب وعن الاختتان.(٦) والى ذات الشيء ذهب ابن النديم في فهرسه وأورد انهم يقولون في النفس انها دراكة لا تبيد، وانها جوهر

ليست بجسم ولا يلحقها لواحق الجسم، وأن الله واحد لا تلحقه صفة، وقبلتهم واحدة، صيّروها لقطب الشمال. ويورد أيضاً عن الفيلسوف العربي الأول، الكندي، انه نظر في كتاب يقرّ به هؤلاء القوم، وهو مقالات لهرمس في التوحيد كتبها لأبنه، على غاية التقانة في التوحيد لا يجد الفيلسوف، اذا أتعب نفسه، مندوحة عنها والقول بها.(٧)

ان ما أورده الشهرستاني في مناظرته، اذا ما جردناه من اللغة والاصطلاحات الفلسفية لذلك العهد هو في جوهره ذات الأفكار المندائية التي عرضناها من قبل، والصفات التي يسوقها هو وابن النديم للاحكام التي يلتزمون بها هي نفسها الاحكام المندائية التي اشرنا اليها. لقد ظل بعض الباحثين، منذ ان نشر المستشرق الاوكرايني خوالسن كتابه عن الصابئة في منتصف القرن التاسع عشر، يصر على وضع خط فاصل بين الصابئةالمندائيين وصابئة حران، ومال الى الأخذ بهذا بعض المندائيين ذاتهم اليوم خشية ان يوصفوا بعبدة الكواكب، وهو المصطلح الذي أطلقه على الصابئة في حران منافسوهم من الكتّاب ورجال اللاهوت المسيحيين الذين عاصروهم ودرج عليه من استند اليهم من المؤلفين المسلين. لا شك ان الفلك البابلي وما دار حوله من معتقدات ظل حياً في الأذهان لفترة طويلة، وحافظ الناس على الاعتقاد بأن للبروج الفلكية علاقة بتسلكات الأفراد وأمزجتهم. وظلت حران بالذت احد اهم المراكز في أبحاث الفلك ومعارفه. وليس من قبيل المصادفة ان يكون أبرز علماء الفلك في الحضارة العربية الاسلامية واحداً من صابئة حران، البتّاني Al-bategnus. لذلك من المألوف ان لا تتأثر معتقدات المندائيين بمخلفات المعتقدات البابلية بشأن الكواكب والبورج والفلك عامة.

ان المندائيين بفكرهم الغنوصي الذي يحمل كثيراً من البصمات البابلية، وبأساطيرهم التي تقارن بالأساطير البابلية كما قلنا من قبل، ما كانوا ليجدوا غضاضة في معتقداتهم بشأن الكواكب والبروج، لا سيما وأن الأمر لم يكن يقتصر عليهم وحدهم وانما تشاركهم فيه فرق عديدة ومن أديان مختلفة. ان أدبهم الديني مليء بالاشارة الى «السبعة» و«الاثني عشر» وما يرتبط بها من شرور. فأدبهم الديني يصف الكواكب والشمس والقمر كأجرام سماوية تركن اليها أرواح شريرة والى جانبها أرواح نورانية موكول لها ان تراقب سلوك الأرواح الشريرة وتتدخل في النهاية لفرض ارادة ملك عالم النور الذي يعكس ارادة «الحي» الأعلى، اله الكون. ورجال الدين المندائيون حتى الآن يسعون الى استطلاع ما يحمله الغيب كل عام في واحد من أعيادهم السنوية، استناداً الى حسابات «فلكية» اوردها كتياهم «أسفر ملواشه».

ان ما يلاحظه المرء من فارق في التعابير والمصطلحات وأساليب العرض والمحاججة بين أفكار الصابئة المندائيين كما عرضتها كتبهم الدينية المدونة بابجديتهم الخاصة، وأفكار المجموعة المندائية من حران، والتي عُرفت بالحرانيين او الحرنانيين او الصابئة الحرانيين، كما عرضها الشهرستاني وغيره، انما مرده الى تأثر مجموعة حران المثقفة بالأدب الفلسفي الأغريقي، بحكم تعاملها الطويل مع هذا الأدب. فمن المعروف ان هؤلاء المثقفين لعبوا دوراً كبيراً في ترجمة الفلسفة اليونانية، وبعضهم أصبح فلاسفة ذاتهم ولم يقصروا دورهم على

ترجمة ارسطو وافلاطون وغيرهما وشرحهم، وانما لوضع أفكارهم الفلسفية الخاصة، التي من المؤسف انها لم تصلنا، وأبن النديم والشهرستاني وغيرهما يتحدثون كثيراً عن ثابت بن قرّة وأصحابه. لقد ظلت المعتقدات الصابئية واحدة في جوهرها وخطوطها العامة. والذين عرفوا بصابئة حران تمسكوا بذات الأفكار لكنهم سعوا الى صوغها بلغة مثقفي ذلك العهد. ولم يكن من الطبيعي ان يُطالب مثقفو الصابئة آنذاك بالدفاع عن معتقداتهم وأفكارهم بالطريقة نفسها التي كان يدافع بها اولئك الذين انزووا في اهوار ميسان، بعيداً عن التطور الحضاري الذي كان يجري في ذلك العهد، كما تلاحظ دراور. (١٧أ)

واضح ان الأدب الذي وصلنا هو الأدب الذي أخذ شكله وتقنن ودُوّن في بيئة ميسان المنعزلة في اوائل العهد الاسلامي او قبيله الى جانب «دواوين» وكراريس دونت في مرحلة أسبق، كما اشرنا من قبل. لقد بات الهم الأول للذين تولوا استنساخ هذا الأدب، والذين هم في ذات الوقت كبار رجال الدين امثال رومي او روميّة بر زكية، هو تأكيد التقيد الصارم بدقة أداء الطقوس الدينية والطهارة. ان خطأ واحداً، عابراً غير مقصود، او مدبراً للايقاع برجل الدين، يكفي لأزاحته عن منصبه الديني ولا يمكن ان يحتفظ به إلا باجراء تعميدات خاصة يؤديها عدد من رجال الدين له حسب الخطأ الذي ارتبكه. وغدا محتوى الطهارة شكلياً محضاً. وتم فصل تام بين الفئة الكهنوتية وعامة المندائيين. ولكي تحتفظ هذه الفئة الكهنوتية بمنزلتها الخاصة أصبحت تحرص على توارث المركز الديني، وتحيط نفسها بهالة خاصة بصفتها الفئة التي يحق لها وحدها ان تتعرف على الأسرار الدينية والتي لا تفشى الا للمرشح لهذه الفئة وبأقساط عندما يجري تكريسه. والأدب الذي يوجه للعامة، المندائيين، هو ليس كل الأدب المندائي. فهناك كتب ونصوص لا يجوز لهم الاطلاع عليها، انها نصوص سرية، خاصة برجال الدين وحدهم، وبعض هذا الأدب لا يمتلكه او يستنسخه سوى كبار رجال ادين، ولا يُسلم الى آخرين، حتى من عائلته، الا حين يقترب من الموت، وبعضه لا يطلع عليه من رجال الدين سوى من نال رتبة «الگنز بره» او«الگنزفره» فأعلى. وحتى في محتواها، تتباين تلك التي توجه نحو العامة عن تلك الموجهة الى خاصة رجال الدين. فالأولى تميل الى تشخيص الأساطير والمعتقدات. فهي تصاغ في شكل احداث يرويها ملائكة «إثري» مشخصون، يحملون اسماء ويوصفون بنعوت خاصة، فيما تصاغ الثانية، السرية، في شكل اسئلة وشروح مجردة. ولم يعد رجال الدين يفقهون المغزى الفلسفي لغنوصيتهم. انك لن تحصل على جواب واضح، فلسفي او حتى لاهوتي ذي عمق، لو سألت لماذ تزوج «هيبل زيوا» الذي هو من كبار «الأثري» ويلعب دوراً خاصاً في معتقدهم الديني، من «زهربيل» التي هي اخت «الروها» ملكة الظلام، او لو سألته: لماذا تصرخ «الروها»، شاكية الى ملك النور: «أبي، أبي، لماذا خلقتني؟ يا الهي، يا الهي، لماذا دفعتني الى هذا المكان البعيد»؟

ان من يرقب عملية التعميد المندائي اليوم، او «المسخته» وهي مجموعة الطقوس التي تقام على نفس الميت لتعينها على الصعود الى عالم النور، يلمس مدى شكلية هذه الطقوس.

والمتعمد، لم يعد يفهم لماذا يتناول من رجل الدين «الممبوها»،وهو ماء يقدمه رجل الدين للمتعمد ليشربه مرتين ويطرحه على جانبه الأيسر في المرة الثالثة، ولماذا الأيسر دون الأيمن. ولماذا يغطس رأسه ثلاث مرات دون زيادة او نقصان... والأمثلة على هذه الشكلية كثيرة جداً. ان معنى هذه الطقوس وما ترمز اليه لم تعد مفهومه ليس الآن فقط، حين باتت عامة الطائفة لا تتحدث بلغتها وباتت هذه غريبة عليها تماماً، نطقاً وكتابة، وانما لم تكن مفهومة حتى في تلك المرحلة التي يجري الحديث عنها. انها تكرر أسماء لا تعرف عنها شيئاً. انك لو سألت حتى رجل دين من درجة «كنزفره»، وهي درجة دينية عالية، من هم ادثان ويدثان، او سار وسروان، او زهير وزهرن، او بهير وبهرك، وتار وتروان او اسماء كثيرة غيرها ترد في تراتيلهم، وما هو موقعهم التراتبي في عالمهم الأسطوري، وكيف ولماذا اعطيت لهم هذه الأسماء، وما معنى هذه الثنائية... فإنك لن تحظ بأي جواب واضح مقنع.

ان المندائيين الذين ورثوا تقليد تقديس الأجداد عن الأقوام القديمة لاسيما البابليين، جردوا هذا التقليد في المرحلة الاسلامية من طابعه الأسطوري وصاروا يدخلون ضمن قوائم المقدسين بعض كبار رجال دينهم ممن عاصروهم او سبقوهم بقليل. فآدم ابو الفرج بن بهرام شيتل، وكان من كهاتهم الذين بلغوا مرتبة «ريش أمّه» او «ريش دْ دارا» (رئيس قوم او رئيس جيل) كان أحد الذين تولوا نسخ الكتب الدينية في العهد الاسلامي. بيد ان الأساطير صارت تحاك عن هذا الكاهن، وأدرج اسمه ضمن من يذكر في ترتيلة «طابا هاتان» المكرسة لتمجيد من يقدسونه لا من الروحانيين وحسب، بل ومن البشر ايضاً. ومثل هذا يرد في الترتيلة ذاتها اسم ناسخ آخر في ذلك العهد وهو «معيليا بَرْ أنش بهداد» الذي يرد اسمه في التذييل الرابع في «القلستا»، وترد الى جانبه في هذه الترتيلة اسماء أخرى لرجال ونساء

وكمظهر آخر للتحول نحو الدوغماتية والشكلية بروز مؤسسة الرئاسة بين المندائيين في هذه الفترة. ففي الأزمان السابقة كان يُشار الى الملك الفلاني او الملك العلاني، لكن كلمة الملك «ملكا» هذه كان لا يراد بها المعنى الاجتماعي او المدني المعروف، وإنما كان يراد بها الاشارة الى منزلته الدينية السامية. وتقرن، في العادة، بشخوص عالم الأرواح، ولا تأخذ في أدبهم معناها الاجتماعي الا عند الاشارة الى ملوك ورؤساء الأقوام الأخرى والاشارة التي وردت في ديوان «حران كويتا» عن تعيين عدد من الشخصيات الناصورائية كملوك على مناطق مختلفة من بلاد ما بين النهرين لا يؤكدها اي دليل مادي، ويلوح لنا انه قُصد منها الاشارة اليهم كرؤساء دينيين للمجموعات المندائية في المناطق المختلفة، وجاء كتقليد للمسيحية التي أدخلت هذا التراتب الكنسي في صلب المؤسسة الدينية. اما المؤسسة الرئاسية التي ادخلت في المندائية في المرحلة الاسلامية فقد جاءت ثمرة التوجه صوب الدوغماتية، دفعت اليها، أولاً، الحاجة الى تحديد النصوص المعتمدة بعد ان كثرت التحريفات والتغييرات والاجتزاءات في النصوص الدينية، لا سيما تلك التي تتعلق بتراتيل الطقوس، المندائية في المرحلة الاسلامية فقد جاءت ثمرة التوجه صوب الدوغماتية، دفعت ، كما يشير الناسخون في تذييلاتهم. ثم اتخذت من بعد

ابعادها الأخرى كمؤسسة قائمة بذاتها، كمظهر من مظاهر الشكلية في الدين. ومن المحتمل ان تكون قد ظهرت ايضاً ارتباطاً بالحاجة الى تمثيل المندائية أمام السلطات الاسلامية. وكنا قد لاحظنا كيف ان «أنش بَرْ دنقا» قد ترأس وفداً لمقابلة القائد الاسلامي إبان الفتح الاسلامي للعراق، وأخذ منه الأمان لقومه. ولا بد ان تكون هذه الواقعة، وما يحتمل ان يكون قد ماثلها في مناطق أخرى، قد عززت الحاجة الى دور مؤسسة الرئاسة. ان الكتب الدينية لا تعطينا أية ايضاحات عن هذه المؤسسة عدا تلك الاشارة التي تحدثنا عنها في ديوان «حران گويتا». غير ان ابن النديم يورد في فهرسه قائمة طويلة باسماء صابئيين قال انهم توارثوا رئاسة الصابئة الحرانيين منذ العهد الأموي، وبالتحديد، منذ خلافة عبدالملك بن مروان، وكان من بينهم ثابت بن قرة،(٨) غير ان واقعة محاسبته على أفكاره الدينية تشير الى ان هناك رئيساً دينياً غيره، وأن رئاسة كانت اجتماعية فقط.

شهدت هذه المرحلة كذلك ظاهرة خاصة بالمرأة المندائية ودورها الديني. ان النصوص التي توغل في القدم لا تشير الى ان المرأة قد شغلت مركزاً دينياً لدى المندائيين. وربما كان هذا الموقف استمراراً لتقليد سابق يرجع الى يوحنا المعمدان وطوائف البحر الميت التي كانت تتحفظ ازاء المرأة. ونحن لانملك ما يدلل على ان هذا الموقف المتحفظ حيال المرأة قد تغيّر في العهود الأولى من تطور المعتقدات المندائية في ميسان. غير ان كتابهم «الف ترسّر شياله»، ألف سؤال وسؤال او ألف واثنا عشر سؤال، وهو من الأدب السري المخصص لرجال الدين وحدهم، وديوان تعميد «هيبل زيوه»، لا يبديان ارتياحهما لتكريس النساء الى المراتب الدينية. ويبدو ان هذا الحكم اما ان يكون قد جاء للرد على ممارسة تمت في هذا الشأن، او لرفض الحاح من العامة بهذا الاتجاه. لكن ديوان «ملكوتا أليتا» (المملكة العليا) يشير في سطوره (١٢٧٩ - ١٢٨٥) الى نساء كاهنات. كذلك نفهم من التذييلات الملحقة بالمخطوطات التي استنسخت في أوائل العهد الاسلامي، ان بعض النساء أسهمن في عملية الاستنساخ هذه، وأن بعضهن مثل حوينة او حيّونة اشغلت رتبة «كنزفره» وكانت تحتفظ بمكتبة خاصة للأدب المندائي، ويشير اليها من تلاها من الناسخين باحترام وتبجيل. ولم تكن حوينة هي وحدها من أشلغت مركزاً دينياً، بل كان هناك غيرها من النساء، وبعضهن أسهمن في حملات الاستنساخ. وفي ترتيلة (طاباهاتان) التي تتلى في طقوس خاصة لاستجلاب الرحمة للآباء المتوفين المقدسين يرد ذكر اثنتين ممن تولين عملية الاستنساخ ضمن من يوصف بالترتيلة بأرواح «الكنزفرة».(٩) بيد ان الفترات اللاحقة لم تخلف ما يشير الى ان المرأة قد احتفظت بمركزها الديني هذا، حتى اختفى هذا التقليد كلية الآن. ويبدو ان هذا التقليد لم يمارس لوقت طويل. ان بكلي Buckley يلاحظ ان أسماء الناسخات تكثر في التذييل الأول والثاني والثالث في «القلستا» لكنها تعود لتقل في التذييلات اللاحقة.(١٠)

ان ما أوردناه يؤكد جميعه طبيعة الانحدار الذي سارت فيه الطائفة. وكان هناك ما يدفع الى هذا الانحدار من أسباب. ان المعتقدات الغنوصية، التي عكست يوماً ما الحاجة للخروج

بالانسان من الوضع الروحي المعقد الذي وجد نفسه فيه - فهو من جهة يودع العالم القديم بأساطيره وآلهته ومعتقداته التي لم تعد توفر له ألتفسير المقنع فيلجأ الى الايمان الديني بحثاً عن الخلاص - هذه المعتقدات الغنوصية لم تعد تكفي لمواجهة القضايا التي شرعت تطرحها الحضارة العربية الاسلامية الآخذة بالنضج وما تولد عنها من صراعات اجتماعية وفكرية. فكيف تصرف المندائيون حيال هذا الوضع الجديد؟ وماذا كان موقفهم، بوجه خاص، تجاه مسألتين كبيرتين أفرزهما هذا التطور: احداهما سياسية والأخرى فكرية وسياسية في الوقت ذاته، اي الثورات الاجتماعية التي انفجرت في القرن الثالث، والصراعات في ميدان الفلسفة عهد ذاك؟

حين دخل العراق القرن الثالث الهجري (التاسع الميلادي) كانت التناقضات الاجتماعية في المجتمع العربي الاسلامي قد بلغت من الحدة دفعت الى انفجار حركات وصراعات اجتماعية واسعة ومثيرة شملت اعداداً غفيرة من الناس، لا سيما بين جماهير الفلاحين، وامتدت الى أقاليم شاسعة، وأحدثت اصداء مختلفة، أبرزها ثورة بابك الخرمي وثورةالزنج وحركة القرامطة. لقد هزت هذه الحركات الثلاث المجتمع من أساسه، ونشطت صراعاً فكرياً واسعاً، لا سيما في العراق، مركز الخلافة الاسلامية. وقد كانت ثورتا الزنج، وقبلها ثورةالزط، قد جرتا في المنطقة ذاتها التي سكنها صابئيو البطائح، اي في ميسان، لا بد ان تكون قد مست حياتهم بلون او بآخر. كما ان حركة القرامطة نبعت عن الحركة الاسماعيلية التي تأثر فكرها بالفيثاغورية والغنوصية،(١١) وساحتها لم تكن بعيدة عن الساحة التي سكنها الصابئيون، وأصداؤهاامتدت بعيداً حتى سوريا ، ودامت عقوداًطويلة من السنين، وانجر اليها النبط العاملون بالزراعة.

لا نملك، للأسف، ما يعين في تحديد طبيعة الموقف الذي اتخذه المندائيون من هذه الصراعات الواسعة، وكتبهم الدينية لا تُعنى بالجانب التاريخي من حياتهم بالمرة، ولم يسعفنا الناسخون لكتبهم بأي شيء بشأنهاا و بشيء غيرها آنذاك رغم ان تقليدهم كان يسمح بذلك. ولكن ألا يعني هذا الموقف السلبي انهم آثروا الابتعاد كلية عن مجرى الاحداث دفعاً للمخاطر التي تتهددهم وايثاراً للنجاة لا سيما وانهم كانوا مستهدفين لضغط متصل، لحملهم على اعتناق الاسلام؟ اننا نرجح ان ردة فعلهم كانت مزيداً من الانغلاق على النفس والايغال في تصليب القشرة الطقسية لمعتقداتهم الدينية، لا سيما وأن الحركة القرمطية، وهي أوسع الحركات تأثيراً، كانت قد رفعت شعارات ذات وجه ديني، مذهبي، وغلفت أبعادها الاجتماعية بأغلفة دينية.

المسألة الكبيرة الثانية: الصراع الفكري الضخم الذي شمل الخلافة الاسلامية منذ العقود الأولى لنشأة الخلافة وانتهى الى ظهور المدارس الفكرية المختلفة والفلسفة العربية الاسلامية ولم يكن أي مثقف في ذلك لعهدبمنجى عن تأثيرات هذا الصرع الفكري. لقد دخل علماء الصابئة حلبة هذا الصراع بصفتهم من النقلة الأساسيين للفكر الاغريقي. ويلاحظ الذين درسوا

تطور الفلسفة العربية الاسلامية ان من الممكن ان يكون المعتزلة قد تأثروا بصابئة حران الذين «أدوا دروهم المعروف في تاريخ النهضة العلمية العربية في العصر العباسي الأول».(١٢) وسواء كان المعتزلة قد تأثروا بالصابئة الحرانيين او بغيرهم من الفرق الغنوصية، فإن حديث المعتزلة عن الله، كما يطرحه ابو الحسن الأشعري في مؤلفه «مقالات الاسلاميين» يماثل ما يتحدث به الصابئة المندائيون من من حيث نفي الصفات عنه. (١٣) ويعطينا الفيلسوف الاسلامي الكبير ابو بكر محمد بن زكريا الرازي (٨٥٤ - ٩٣٢م) مثالاً آخر على تأثير أفكار الصابئة الحرانيين. فمن بين ما أورده الرازي عن النفس، انها تميل ال التعلق بالهيولي (المادة)، وتكره مفارقة الاجسام. والله يساعدها في تحقيق رغبتها هذه فيركب الهيولي تراكيب مختلفة، منها السماوات والعناصر وأجسام الحيوانات وهي جميعاً مركبة على الوجه الأكمل، غير ان الأجسام الأرضية يبقى بعض الفساد والشر في جوهرها ولا يمكن ازالته، بسبب كونه من ضرورات القوانين الطبيعية التي لا بد ان تجري في مجراها وفق مبدأ السببية. وأما العقل فيفيضه الله على النفس، لكي تتذكر عالمها، ولكي تعلم انها ما دامت في العالم الهيولاني لا تنفك عن الآلام فتشتاق الى عالمها الأول لتتخلص من هذه الآلام. هكذا نرى صلة الله بالعالم تتحقق في وجهتين متعاكستين: وجهة نحو الهيولي لمساعدة النفس على تحقيق رغبتها في التعلق بالمادة، ووجهة نحو الخلاص من هذا التعلق بالهيولي.(١٤)

يُستدل مما تحدث به الفيلسوف الكندي، وتلميذه احمد بن الطيب، ومن مثال الفيلسوف ابي بكر الرازي، ان الصابئةالحرانيين لم يقصروا دورهم على نقل المؤلفات الفلسفية الأغريقية الى العربية وانما تعدوه الى التأثير بأفكارهم الخاصة على بعض المتكلمين والفلاسفة المسلمين. غير ان تأثيرهم الأبعد والأهم كان ظاهراً في مجال العلوم بشكل خاص. ففي الرياضيات والفلك والطب كانت لهم اسهامات كبيرة ومصنفات كثيرة، ولمع بينهم علماء بارزون كالبتاني Al-bategnus، وابو جعفر الخازن. وقد نال عديد منهم حظوة خاصة في البلاطين العباسي البويهي.

ولكن، هل تأثر المثقفون الصابئة من جانبهم بما احاطهم عهد ذاك من تقدم فكري وحضاري عام شمل الخلافة العباسية كلها؟ لا نشك نحن بذلك. ان رجالاً بهذا القدر من الادراك العلمي الواسع، ويمثل هذا النشاط الكبير في خدمة العلم كان لا بد ان يتأملوا أفكارهم ومعتقداتهم في ضوء النتائج لتي أسفر عنها التقدم الفكري آنذاك. الا اننا للأسف لا نملك ما يوضح اتجاهات هذا التأثير. ويلوح لنا ان صراعاً حاداً كان يجري بين التيار المجدد والقشرة الصلبة من الدوغماتية التي كانت تحكم الطبقة الكهنوتية تعزيزها باستمرار. ولدينا من مثال الصراع الذي خاضه الفيلسوف والطبيب ثابت بن قرّة ما يؤكد ذلك. فقد روت لنا مصادر تاريخية عديدة ان صراعاً قد جرى بينه وبين جماعته حول المعتقدات التي يؤمنون بها فرافعوه الى رئيسهم، فأنكر هذا عليه مقالته ومنعه من دخول المعبد، فعدل ثابت عن آرائه. لكنه عاد اليها من بعد، واضطر أمام موقف الرفض اذي لقيه من الآخرين الى الخروج من حران والتوجه نحو بغداد.(١٥) ومع

ذلك فإن ثابت لم يتخل عن دينه وسعى لمصلحة جماعته لدى الخلفاء العباسيين بعد ان علت منزلته لدى البلاط العباسي «حتى ثبتت احوالهم وعلت مراتبهم ويرعوا» كما يقول ابن النديم.(١٦) بيد ان هناك أمثلة عديدة تشير الى ان بعضهم قد غير دينه لكنه عاد وعدل عن ذلك ورجع الى صفوف الصابئة، وأن بعضهم تحمّل كثيراً من العناء دفاعاً عن معتقداته، ولدينا في هذا مثال كاتبهم الشهير ابو اسحق ابراهيم بن هلال الصابي الذي خدم في بلاط معز الدولة البويهي. فقد حاول عادل الدولة البويهي ان يرغمه على اعتناق الاسلام، لكنه رفض. وقد جرّ رفضه هذا وممالأته جانب عز الدولة في الخلاف اذي جرى بينه وبين عادل الدولة عليه المتاعب، اذ رمى به الأخير في الحبس حين تولى الحكم، وعامله، وهو في السجن معاملة فظة، ولم يفرج عنه الا بعد وفاة عادل الدولة. ولكن مقابل هذه الأمثلة لدينا أمثلة كثيرين قد اعتنقوا الاسلام او المسيحية.

ان الأمثلة التي اوردناها هنا اذا كانت تؤكد تفاعلهم مع التغيرات الفكرية امام الخلافة العباسية، وخروجهم عن الانطواء الذي لفهم لوقت طويل في جانب، فإنها تؤكد في المقابل روح المحافظة القوية التي كانت تسود عند اوساط واسعة منهم، لا سيما لدى الفئات الكهنوتية. وقد ظل هذا الصراع قائماً لقرون عديدة تالية، حتى حسم الأمر عامل التخلف العام الذي انحدرت اليه البلاد، وجاء غزو المغول ليزيد فيه كثيراً. فمع تدهور الخلافة العباسية تشتت الصابئة الحرانيون الذين التجأ أغلبهم من قبل الى بغداد، وقد آثر بعضهم العودة الى ديار مضر، ديارهم السابقة في أعالي الفرات وما بين النهرين، كما يروي محمد غرس النعمة بن هلال بن المحاسن الصابي.(١٧) بينما انصرف آخرون الى ممارسة الزراعة شرقي بغداد، وضمنوا لنفسهم السلامة من بعد باعتناق الاسلام.(١٨) فيما انحدر آخرون باتجاه الجنب ليلتحقوا بأخوتهم الذين يقطنون بطائح ميسان ويحتموا بالعزلة هناك.

نحن نعتقد ان الذي صان المجموعة وأبقاها طائفة متماسكة، وإن اصبحت جماعة صغيرة، رغم كل ما واجهته في القرون التالية، لا سيما في العهد العثماني، من اضطهاد يصل حد الفظاظة احياناً، ليس المزايا الروحية لمعتقداتهم الدينية، اذ ان هذه فقدت بريقها منذ زمن بعيد، وإنما الروح الدوغماتية التي فرضت نفسها على هذه المعتقدات، وتحولت صرامتها الى مصدة اجتماعية حقيقية تحول دون تبعثر الجماعة، كذلك ساعدتها العزلة الشديدة التي التجأت اليها في منطقة جغرافية مواتية تماماً لهذا الانعزال حتى الثلث الأول من القرن العشرين. ولعل ما يجري لهذه الطائفة اليوم يماثل الى حد ما مر بها في العهد العباسي، مع فارق أساسي: فإنها اذا كانت قد وجدت في الماضي في العزلة الصارمة ملاذاً لها تجاه الضغط الحضاري، فإنها اليوم تواجه ضغطاً حضارياً أشد ولكن دونما فرصة أمامها للانعزال، كما فعلت في السابق، بل العكس انها تشتت في معاقل الحضارة المعاكسة.

ان المندائية قد دخلت اليوم، أزمة حقيقية يلمسها مثقفوها. وسواء شاء المندائيون ان يواجهوا هذه الحقيقة، او يتغافلوا عنها، ساعين في الوقت ذاته الى دفعها والتخفيف من

خطورتها من خلال «تزيينات» و«تحسينات» خاصة يدخلونها على معتقداتهم وطقوسهم الدينية، او بعبارة أدق «عصرنتها» لتستجيب الى مزاج العصر، فإنهم سيواجهون التساؤل التالي:

اذا كانت هناك أمام طائفة المندائيين حاجة موضوعية للتماسك والاحتفاظ بتكوينتهم الخاصة التي حافظوا عليها طوال ألفى عام فعلى أساس اي وعي يمكن ان ينهض هذا الوجود؟ أهو ذات الوعي الديني بكل ما انطوى عليه هذا الوعي من قيم وأخلاق وميثولوجيا وطقوس خاصة، التي هي ذاتها قد غدت في أساس الأزمة ولا تحظى بالقبول كما كانت هي الحال من قبل؟ وهل يمكن العثور على نوع من الأساس الصلب في ثقافتهم الدينية القديمة يمكن ان ينهض عليه وعي اجتماعي وبناء روحي يستجيب لتطلعات شباب القرن الحادي والعشرين بكل ما يواجهه من تحديات فكرية وروحية في كل الميادين؟

الهوامش

١) استقينا هذه المعلومات عن الشيخ احمد فهمي محمد في الهوامش التي علق فيها على مؤلف الشهرستاني «الملل والنحل»، طبعة دار السرور، بيروت، ١٩٤٨، ج٢، ص٣، وص ٥٥.

٢) ابن النديم، الفهرست، دار المعرفة، بيروت، ١٩٧٨، ص٤٧٧.

٣) First Encyclopedia of Islam, Brill, 19:16, Edited by Houtsma and Others.

٤) E.S. Drower, Haran Gawaita, Gitta del Vatieano, 1953, P.14.

٥) J.J. Buckley, The Colophons in the Canonical Praybook of the Mandaeans, Journal of Near Eastern Studies, January, 1992, Vol.51, No.1.

٦) الشهرستاني، المرجع السابق ج٢، ص ١٠٨ - ٢٣٠.

٧) ابن النديم، الفهرست، المصدر السابق، ص ٤٤٢ - ٤٤٥. ويبدو ان الكندي قد أطلع على واحدة من مخطوطات هرمس الهرامسة (راجع الفصل الخامس) التي يعتز بها المندائيون، ويعتبرونها من مصادر أفكارهم.

أ٧) Drower, The Secret Adem, Ibid, P.111-113.

٨) ابن النديم، مصدر سابق، ص ٤٥٤.

٩) Jorunn Jacobsen Buckleym, Ibid, P.41.

١٠) Ibid., P.42.

١١) فرقة شيعية باطنية قالت بامامة اسماعيل بن جعفر الصادق، الامام السادس عند الشيعة الامامية، وبعضها قال باقامة ابنه محمد. وطبقاً لمعتقدهم فإن الائمة يمتلكون صفات الهية. والاسماعيلية تؤمن بأن العلاقة مع الله تتم عبر سبعة من الائمة واثني عشر حجة، ويقابل هؤلاء سبعة أفلاك واثنا عشر برجاً فلكياً. وتعتقد الاسماعيلية بأن الله بأمر منه أبدع العقل الاول، ويتوسط هذا العقل أبدع النفس. ولما احتاجت النفس ال كمال العقل احتاجت الى حركة تتجه الى الكمال والى آلة تولد هذه الحركة، فكانت الأفلاك السماوية، وعن الحركة الدورية لهذه الأفلاك نتجت الطبايع البسيطة، ومن الحركة المستقيمة للأفلاك نشأت الجمادات والحيوان والنبات والانسان. (حسين

مرة، النزاعات المادية في في الفلسفة العربية الاسلامية، دار الفارابي، بيروت، الطبعة الخامسة، ١٩٨٥، ج ٢، ص ٢٢٩).

١٢) المصدر السابق، ج١، ص ٦٨٤. ونذكر هنا ان حسين مروة، بعد ان يقتبس ما أورده ابن النديم عن الكندي، وكذلك ما أورده البيروني في مؤلفه (الآثار الباقية عن القرون الخالية) بشأن ايمان الصابئة الحرانيين بالتوحيد، يقول - أي مروة - «بهذا يصح الاحتمال نظرياً ان يكونوا من المصادر الخارجية التي يتأثر بها الجعد بن درهم. ولكن هذا الاحتمال لا يصح تاريخياً. لأنه من المستبعد - بالأقل - ان يكون الجعد بن درهم قد اطلع على تفاصيل مذهب الصابئة الحرانيين في عصره المبكر، فقد قتل الجعد في العقد الثالث من القرن الثاني الهجري (منتصف القرن الثامن الميلادي). وقد رأينا من نص ابن النديم ان كتاب الحرانيين الي يشتمل مقالاتهم في التوحيد انما ظهر في عصر الكندي، ونحن نعرف ان الكندي عاش في ما بين القرن الثاني الهجري وما بعد منتصف القرن الثالث (اوائل القرن الثامن الميلادي حتى أواخره، (...) من هنا نرى ان اطلاع المفكرين العرب على الجوانب الأساسية من مذهب الصابئة جاء متأخراً عن ظهور مشكلة خلق القرآن أول الأمر على يد الجعد بن درهم، ثم جهم بن صفوان» (حسين مرة، المصدر السابق، ص ٦٨٤ - ٦٨٥) غير ان الثابت لدينا ان تدوين الكتب الأساسية للصابئة قد تم قبل الاسلام، وصراعاتهم العقائدية مع بعض الطوائف المسيحية قد سبقت الاسلام، ولذا، ليس من المستبعد ان يكون المعتزلة قد تعرفوا على أفكارهم بصورة من الصور من بعد.

١٣) حسين مروة، المصدر السابق، ج ١، ص ٦٥١ - ٦٥٢.

١٤) المصدر السابق، ج ٢، ص ٥٥. وخلاصة تصورات الرازي اقتبسها مروة من كراوس الذي اخذها بدوره من كتاب فخرالدين الرازي وهو من خصوم الفيلسوف ابي بكر الرازي. والفخر الرازي ينسب هذه الأقوال الى الصابئة الحرانيين الا ان كراوس يرى ان الرازي قد زين فلسفته الخاصة بنسبتها الى الحرانيين. (راجع الهامش ٣١ في الصفحة ذاتها من المصدر المذكور). على اية حال، فإن هذه الأفكار ليست بعيدة عن غنوصية المندائيين، وأن ملاحظةكراوس ذات دلالة في نفوذ الحرانيين الفكري.

١٥) انظر تعليق الشيخ احمد فهمي محمد حول ثابت بن قرة في كتاب الشهرستاني، الملل والنحل، الجزء الثالث، ص ٢٣. وقد اخذ الشيخ احمد فهمي محمد معلوماته عن ابن النديم، ص ٣٨٠، وتتمة صوان الحكمة، ص ٦، ومقابسات ص ٢٦٥، وابن خلكان، الجزء الأول، ص ١٢٤.

١٦) ابن النديم، المصدر السابق، ص ٣٨٠.

١٧) محمد غرس النعمة ابو الحسن بن هلال الصابئي (المتوفي سنة ٤٨٠ هـ)، هفوات نادرة، تحقيق د. مصطفى جواد وسالم الآلوسي، وزارة الثقافة، بغداد، ١٩٧٠، ص ٩.

١٨) لا يزال أحفاد هؤلاء يواصلون الزراعة في منطقة ديالى ويعرفون باسم الزهيرات.

مناقشات

حول التحالفات والقضية الكردية والحصار

زكي خيري

ان مناقشة بيان اللجنة المركزية (آذار ١٩٩٤) يستلزم الرجوع الى حديث الرفيق حميد موسى سكرتير اللجنة المركزية المنشور في العدد ٢٥٨ من «الثقافة الجديدة» والى مقال الدكتور عباس النصراوي في العدد نفسه وتحت عنوان «الاقتصاد العراقي والعقوبات الدولية» والى محضر ندوة لندن عن «الحصار الاقتصادي على العراق» والى افتتاحية العدد ٥٣ من جريدة «المؤتمر» الصادر في ٢٠ ايار ١٩٩٤ من اجل الاحاطة بالموضوع.

ان موضوعة «الجبهة» اصبحت في حزبنا عقيدة، وأشبه، مع الفارق، بصورة الفاتحة لدى المؤمنين، يتلونها في افراحهم واتراحهم، في اعراسهم ومآتهم. وغدا الحزب يضحي من أجل التوصل الى عقد تحالف جبهوي مع الأحزاب الأخرى بأهداف استراتيجية تتعلق بمستقبل الحركة إن لم يكن بالمبادئ... ففي جبهة الاتحاد الوطني، التي كانت الأداة السياسية الرئيسية لانتصار ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ تنازل الحزب للجادرجي عن حقه في ان يبادر الى تنظيم النشاط الجماهيري المستقل وعن التبشير بالمراحل التالية لمرحلة التحرر الوطني. وتنازل للضباط الاحرار عن ان تكون حكومة الثورة حكومة ائتلافية تمثل جميع احزاب الجبهة بما فيها الحزب الشيوعي العراقي... وذلك من منطلق خاطئ وهو التضحية بالجانب الديمقراطي والحكومة الائتلافية من

اجل الجانب الوطني.

وفي ميثاق جبهة ١٩٧٣ مع حزب السلطة تنازل حزبنا عن استقلاله الطبقي باعترافه بقيادة ذلك الحزب للدولة وقواتها المسلحة وللمنظمات الاجتماعية وللجبهة ذاتها، وعن حقه في العمل السياسي في القوات المسلحة وحقه في تنظيم المنظمات الاجتماعية. وقد جاءت هذه التنازلات (في نهاية السنوات الخمس الأولى من حكم البعث ١٩٦٨ - ١٩٧٣ عندما انتهى هذا الحكم من اصلاحاته الوطنية) بهدف حماية التحالف والاصلاحات الاقتصادية - الاجتماعية.

وحتى عندما انتقل حزبنا الى الشتات صرنا نتحالف مع اشتات من الاحزاب متنازلين لها عن مبدأ الاجماع لاصدار قرار باسم الجبهة.

والآن عملت الولايات المتحدة جهاراً مؤتمراً عراقياً في فيينا سمي فيما بعد باسم «المؤتمر الوطني العراقي الموحد» تدين لها قيادته بالولاء، وتموله من رصيد الأموال العراقية المجمدة ويقوده رأسمالي من عائلة كومبرادورية واقطاعيه. وقد نشرت «طريق الشعب»، جريدتنا المركزية، صورته الى جانب سكرتير اللجنة المركزية ليشارك في اطفاء شمعة عيد الميلاد الستيني لحزبنا الى جانب بيان اللجنة المركزية ، الذي نناقشه الآن، كما لو كان صورة رمزية لسياسة الحزب الراهنة اعدها رسام كاريكاتوري ماكر لايضاح هذه السياسة. سياسة التحالف هذه لا تعكس التضحية بالجانب الديمقراطي من أجل الجانب الوطني، كما في التحالفات السابقة، بل التضحية بالاثنين معاً وفي آن واحد ليقال «اننا لسنا منعزلين بل نشترك في رسم مصائر العراق...»!!

لا يضم «المؤتمر» من القوى الوطنية سوى حزبنا والحزبين الكردستانيين اللذين ارغما على دخوله تحت الضغط الاميركي وبمساعيهما «المشكورة» ادخلنا فيه... ولكن بيان اللجنة المركزية يدعو الى رفعه الى «مستوى التجميع الحقيقي لقوى المعارضة بأسرها»، ويصرح السكرتير حميد موسى باننا لا نستطيع ان نطرد أحداً من صفوف المعارضة. وقد اصاب الرفيق كبد الحقيقة، ففي عالم اليوم يستطيع كل واحد ان يعارض أي نظام قائم ومن أي منطلق كان وبأي اسلوب يريد... ولكن هل تبرر هذه الحرية المطلقة لقوى وطنية ان تتحالف مع قوى متحالفة مع اعتى امبريالية في يومنا هذا وقد دمرت معالم الحضارة في بلادنا واقتصادنا الوطني وهبطت بمستوى معيشة شعبنا الى الحضيض وتصر على بقائه هكذا منذ أربع سنوات؟

ان جريدة «المؤتمر» لا تنفي تحالفه مع تلك القوى الأمبريالية بل ترد على المعترضين في المقال الافتتاحي على مذكرة حزبنا الى المؤتمر، وجاء فيه: «لا نعتقد ان ضحية مثخنة بالجراح وتوشك على الاختناق كشعبنا الصابر، عليها ان تسأل من يمد اليها يد المساعدة والانقاذ عن هويته قبل ان تستجيب هي نفسها لعملية المساعدة والانقاذ هذه، نظراً لحجم الأذى الواقع على هذه الضحية منذ ما يقرب من ربع قرن...».

ويبرر المقال الاعتماد على ما يسميه بالدعم الدولي، ويريد به الامريكي، بعدم كفاية العامل الداخلي، وكما كنا في الماضي نعتمد على القطب العالمي الآخر، يعني المعادي

للامبريالية، فعلينا، بعد ان اختفى، ان نعتمد على القطب الامبريالي! طبعاً صفة الامبريالية من عندي فكلمة الامبريالية لا ترد في قاموس «المؤتمر» وقد اختفت حتى عن بيان اللجنة المركزية تحاشياً لازعاج العامل الدولي اياه! وتجاهل الرد على مذكرة حزبنا اسئلة محرجة للجلبي، مثل مصادر الدعم واسئلة أخرى تطالب بالاعتماد على العامل الداخلي لاسقاط النظام واقامة البديل الديمقراطي مستثمراً التردد والتناقض في مذكرة حزبنا وموقفه السياسي عموماً.

ويحلل بيان اللجنة المركزية الوضع السياسي الراهن، وبعد ان يشرح مدى ضعف النظام، يقول «لكن رؤوس النظام، الذين يلاحظون بقلق متزايد ان مجال المناورة يضيق أمامهم باضطراد، يراهنون في صراعهم من اجل البقاء على عاملي قوة أساسيين: الأول هو ضعف قوة المعارضة، المتمثل خصوصاً في عجزها عن لمّ صفوفها وتوحيد قواها. والعامل الثاني هو الموقف المؤاتي نسبياً على الصعيدين الدولي والاقليمي. فصحيح ان القوى المقررة دولياً، وعلى رأسها واشنطن، ترفض التطبيع مع النظام، غير انها في المقابل لا تؤيد اطاحته بمعزل عن مخططاتها...».

ويتوصل البيان الى الحل، فيضع على عاتق المعارضة مهمة «انهاء تشتتها وجمع قواها في صف واحد ضد الدكتاتورية ولأجل البديل الديمقراطي وبذلك فقط يمكن تحريك وتحفيز النشاط الجماهيري والعمل الميداني اللذين يشكلان شرطاً أساسياً للتأثير حتى في العامل الدولي وتحييده في الأقل».

ولهذا الغرض يناشد البيان القوى الاسلامية العاملة في صفوف الشعب للانضمام الى وحدة العمل المشترك ضد الدكتاتورية ويتوجه الى القوى الديمقراطية «العراقية والكردستانية»، ولكنه لا ينفض يده من مؤتمر الجلبي البديل الوحيد الظاهر الآن لواشنطن.. ويعلق الآمال على «الجمعية الوطنية» لهذا المؤتمر بعد ان خيّبت الآمال هيئاته القائدة: الرئاسة واللجنة التنفيذية والتي لا تختلف بشيء عن جمعيته الوطنية. وهذا مضيعة للوقت وتغذية للأوهام المعلقة على المؤتمر صنيعة واشنطن.

ولكن بيان اللجنة المركزية يصر على هذه السياسة فينص: «وفي السياق ذاته، وانطلاقاً من الشعور بضرورة بذل كل جهد ممكن لادامة وتطوير ما هو قائم من أشكال العمل المشترك المناهض للدكتاتورية، تبرز الحاجة الى بذل جهد آخر لمعالجة جوانب الضعف والقصور في بناء المؤتمر الوطني العراقي الموحد ونشاطه وعلاقاته ولاصلاحه وتأمين أسباب النهوض بادائه لكي يكون في مستوى متطلبات التجميع الحقيقي لقوى المعارضة بأسرها...».

القضية الكردية

ويقول رفيقنا سكرتير اللجنة المركزية اننا لا نستطيع اتهام الشعب الكردي باللاوطنية عندما يحتمي بالطيران الامريكي ضد طائرات صدام حسين. وهذا حق.. ولكن هل يمكن القياس على ذلك حسب منطق ارسطو لنصدر فتوى بضرورة احتماء احزاب وطنية ديمقراطية، ولا أقول

ثورية كالحزب الشـ ـعي العراقي، بخيمة واشنطن: يعني مؤتمر الجلبي؟!

ان الاختبا ء في سراويل الشعب الكردي لا يبرر ذلك، ولا يحق لاحد لوم الشعب الكردي، ولكن اللوم يقع على الأحزاب السياسية لأنها لم تعمل على رفع وعي ويقظة الشعب الكردي ازاء مناورات الامبريالية الراهنة والمقبلة، فهي التي تعرقل تحرر العراق من الدكتاتورية وبالتالي من تحقيق الفيدرالية، وهي التي تمنع اعلان استقلال كردستان مراعاةً لتركيا، ومنعت زعماء كردستان في الوقت ذاته من المساومة مع بغداد، وتركت كردستان وشعبها يعاني من حصار مزدوج واحياناً مثلث.

وترك الحزب الشيوعي العراقي مصير الشعب الكردي الى الأحزاب القومية الكردية التي انشغلت عن معاناته وتعزيز قدراته للدفاع عن منجزاته وتوطيد سلطاته على أسس ديموقراطية حقيقية بالاستئثار بالسلطة واقتسام المناصب بقوة السلاح... وعلى حزبنا تحمل مسؤولياته ازاء الشعب الكردي بالنضال من أجل توحيد القوى الديمقراطية في كردستان وتوطيد الجبهة الكردستانية لتلعب دورها في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية لكردستان، والعمل على تظافر جهود الشعب الكردي مع القوى الديمقراطية العراقية للقضاء على الدكتاتورية وتعزيز الروح الأممية والأخوة العربية - الكردية القاعدة الأساسية لتحرير الشعب العراقي بجميع قومياته وتوطيد الوحدة الوطنية على أساس العراق الفيدرالي الديمقراطي الموحد.

وحدة القوى الديمقراطية

ان تجميع القوى الديمقراطية من أهم المهمات التي توصل اليها المؤتمر الخامس لحزبنا. وها قد مضت سبعة أشهر ونيف على انفضاض المؤتمر الخامس دون ان نسمع عنها شيئاً. فعسى المانع يكون خيراً... ومن المؤسف ان الندوة التي كانت مقررة لتجميع القوى الديمقراطية في ستوكهولم قد الغيت او أجلت الى أجل غير مسمى.

ان المسألة المفتاحية في قضية المحالفات اليوم هي لم شعث القوى الوطنية الديمقراطية، إذ لا يمكن الفصل بين الوطنيـة والديمقـراطيـة، ولا يمكن ان تكون ديمقـراطيـة لاوطنيـة، أي كوزموبوليتية، ولا يمكن تحقيق الديمقراطية دون النضال الحازم ضد الامبريالية، هذا هو المبدأ الأساسي للمحالفات السياسية في عصرنا، عصر الامبريالية.

وينتشر في صفوف المعارضة العراقية في الشتات ميلان: الميل الليبرالي الكوزموبوليتي، والميل القومي الضيق الأفق. وما يجمع بينهما هو التعويل على ما يسميه البيان العامل الدولي لتغيير الوضع في العراق للتخلص من الدكتاتورية. وينطق هذان الميلان من الوهم القائل بأن الامبريالية، كما يؤكد عامر عبدالله، تريد للعراق قسطاً، وإن يكن محدوداً، من الديمقراطية، ورفع مستوى المعيشة للشعب العراقي بعد ازاحة النظام الحالي... حتى انه أصبح داعية لمشروع السوق الشرق أوسطية الامريكاني - الاسرائيلي الذي كان عراباه شمعون بيريز والملك الحسن الثاني.

ويحاجج الطرفان: أوليس اصغر قسط من الديمقراطية أفضل من النظام الراهن في العراق؟!

أجل، من دون شك، ولكن من سيحقق هذا الوضع، من سيزيح الدكتاتورية القائمة في العراق ويحل محلها أصغر قسط من الديمقراطية؟ هل سوف تبذل امريكا دماء جنودها لاسقاط صدام حسين وتقديم السلطة في طبق من ذهب مع قليل من الديمقراطية للشعب العراقي، أو حتى للبرجوازية الوطنية المعادية للامبريالية؟

وإذا كان الخلاص من الدكتاتورية القائمة لن يتحقق الا بمزيد من دماء الشعب العراقي، كما برهنت انتفاضة آذار ١٩٩١ الشعبية مع تحييد الامبريالية والرجعية الاقليمية اللتين احبطتا تلك الانتفاضة، فلماذا بذل التضحيات الغالية من اجل قسط ضئيل من الديمقراطية؟ ان الميل الليبرالي وبعض الشخصيات الماركسية سابقاً تقدم النصائح للامبريالية الامريكية باحترام استقلالية قرار المعارضة العراقية، أي ان يعترف مالك العبيد بحرية عبيده! لندرك جوهر السياسة الامريكية عامة، وفي العراق خاصة، ونستشهد ببحث الدكتور عباس النصراوي استاذ الاقتصاد في جامعة ميرمونت بالولايات المتحدة المنشور في العدد ٢٥٨ من «الثقافة الجديدة». فهو يقول (ص١٤-١٥):

لقد استهدفت حملة القصف في الأسابيع الستة ابتداء من ١٩٩١/١/١٦، ليس فقط الاهداف العسكرية، بل كذلك منشآت مدنية كالبنى التحتية، ومحطات توليد الطاقة وشبكتي النقل والمواصلات السلكية واللاسلكية ومصانع السماد ومنشآت النفط، ومصانع الحديد والصلب والجسور والمستشفيات ومنشآت التخزين والمصانع والأبنية المدنية. اما المنشآت التي سلمت من القصف فقد تعطلت وظائفها بفعل تدمير محطات توليد الطاقة، وقدرت البعثة الخاصة التي اوفدتها الأمم المتحدة عواقب شدة ومدى القصف كما يلي: «ينبغي القول ان كل ما رأينا وقرأنا، من قبل، لم يؤهلنا كفاية لمثل هذه الصورة من التدمير الذي حل بالبلاد حالياً. فالحرب الأخيرة كانت لها عواقب رهيبة لا تصدق على مجتمع كان حتى كانون الثاني ١٩٩١ مجتمعاً حضرياً ممكناً على درجة عالية نسبياً، وها قد دمر او تعطل أغلب ما يلزم الحياة العصرية من وسائل. وعليه سيظل العراق لبعض الوقت يعيش في أحوال ما قبل المجتمع الصناعي.

ان هذا المدى من التدمير ينبغي الا يفاجئنا لأن العراق بلد نام صغير ضربته القوى المتحالفة بـ ٨٨٥٠٠ طن من العتاد خلال ٤٢ يوماً من القصف. زد على ذلك ان التدمير قد توسع لأن قائمة اهداف القصف ظلت تتوسع اثناء الحرب. فعند غزو الكويت حدد مخططو الجيش الامريكي ٥٧ موقعاً عراقياً كأهداف استراتيجية للقصف وفي مجرى الحرب امتدت القائمة الى ٧٠٠ هدف لزيادة تأثير العقوبات من الناحيتين الاقتصادية والسايكولوجية (هنا بيت القصيد - ز. خ) وقد اشير ايضاً الى ان عدد الأهداف المدمرة قد زيد من اجل زيادة اعتماد العراق على الغرب، لا سيما امريكا، عقب انتهاء الحرب. ذلك ان بعض الأهداف، خاصة في أواخر أيام الحرب، انما قصفت بالدرجة الأولى للتأثير على العراق بعد الحرب وليس

للتأثير على مجرى القتال. ويقول المخططون الآن ان غايتهم كانت تدمير او الحاق الضرر بمنشآت ثمينة يتعذر على بغداد اعمارها بدون المساعدة الأجنبية».

هذه الشهادة من بعثة الأمم المتحدة دليل قاطع على ان العمليات الحربية التي قامت بها القوات الامريكية وحليفاتها ضد العراق لم تكن لتحرير الكويت ولا لمساعدة الشعب العراقي او الكردي للتحرر من النظام الدكتاتوري الراهن ولا لمحض تجريده من أسلحته سواء كانت للابادة الجماعية او الأسلحة التقليدية، انما استهدفت ترويض الشعب العراقي سايكولوجياً، كما يشير المقطع المقتبس اعلاه صراحة، وتدمير اقتصاده الوطني وموارد عيشه واخضاعه لتبعية الامبريالية بأوسع معاني الكلمة.

وهذه السياسة الامبريالية لم تقتصر على الأسابيع الستة للحرب الساخنة في شتاء ١٩٩١ لكي تبرر بضرورات الحرب، بل لا تزال مستمرة منذ أربع سنوات بوسائط أخرى وبالأساس بالحصار الاقتصادي.

الحصار الاقتصادي

يكاد يكون اجماع في الرأي على ان الحصار الاقتصادي على العراق لم يضعف قبضة الدكتاتورية على خناق الشعب العراقي، بل بالعكس أدى الى اضعاف مقاومة الشعب لهذه الدكتاتورية. وعلى هذا الأساس طرح شعار رفع الحصار الاقتصادي عن العراق في المؤتمر الوطني الخامس للحزب وجرى حوله نقاش حامي الوطيس. وقد أقره المؤتمر بعداقتناعه بأنه غدا ألح مطلب شعبي في العراق، وأن الحصار شدد من قبضة الدكتاتورية على رقاب الشعب، ولكن ليس من دون ثلم حدته. فقد علق شعار رفع الحصار الاقتصادي عن العراق بتشديد الخناق على الدكتاتورية، و«مؤتمر الجلبي» متمسك بهذا الربط أملاً في ان تسلمه امريكا السلطة... وجرى تناول الموضوع في أدبيات الحزب كما لو ان المطلوب من رفع الحصار هو مجرد زيادة في استيراد المواد الغذائية والأدوية. والحال ان قرار فرض الحصار الصادر عن مجلس الأمن ينص على توفير هاتين الحاجتين الضروريتين. ولكن ما يريده المحفل الدولي الخاضع للامبريالية الامريكية هو تجريد صدام حسين من امكانية تصنيع أسلحة الأبادة الشاملة ليس إلا... وهذا التفسير يطمس الاهداف الحقيقية للامبريالية وهي تدمير البنية الاقتصادية والحضارية للعراق وارجاعه الى ما قبل المجتمع الصناعي، على حد تعبير خبراء الأمم المتحدة، وتركه في حالة التبعية التامة للامبريالية لعشرات السنين القادمة.

ان استمرار الحصار مع التوفير التام للغذاء والدواء من الخارج يعني بقاء ما دمرته الحرب مدمراً والحيلولة دون اية تنمية اقتصادية - اجتماعية.

ان مداخلة عضو المكتب السياسي عبدالرزاق الصافي فى ندوة لندن لرفع الحصار الاقتصادي عن العراق المنشورة في «الثقافة الجديدة» العدد ٢٥٨ قد وضعت الكثير من الخيوط والشروط التي يشد بها رفع الحصار الاقتصادي عن العراق وكيف حوّل أهم مطلب

شعبي ووطني راهن الى محض عمل خيري.

وفي هذه الندوة يظهر للعيان مختلف الميول الليبرالية الكوزموبوليتية الى جانب القومية الضيقة، وكلها تصب في مجرى واحد يلتقي مع مساعي الامبريالية لابقاء العراق في حالة الدمار الشامل والانشداد لعجلة الدكتاتورية الرجعية القائمة.

ان الامبريالية الانكلو- امريكية حملت مجلس الأمن على تمديد الحصار مرة بعد أخرى بالرغم من ازدياد معارضته من قبل ثلاثة من أعضاء المجلس الدائمين: روسيا والصين وفرنسا. ولو ان المعارضة تسعى لكسب ثقة الشعب العراقي وليس واشنطن ولندن لاستثمرت هذه الخلافات بين الدول الكبرى وشددت مطالبتها برفع الحصار لتنزع من يد النظام أهم «عامل قوة» على حد تعبير بيان اللجنة المركزية.

ان نقطة الضعف القاتلة في البيان هي محاولته جمع صفوف المعارضة كافة في صف واحد، وإن أمكن في اطار واحد هو «المؤتمر الوطني العراقي الموحد»، الذي يقوده البديل الامريكي للنظام الراهن في العراق. وبذلك يضعف المناعة ضد الامبريالية ويشوه الطابع الوطني للحزب الشيوعي العراقي.

١٩٩٤/٦/١١

مناقشات

مؤتمر الديمقراطية والتجديد؟

د.صادق البلادي

منذ سنوات بل عقود، عديدة وفي الحزب أزمة، أزمة قيادة، أدت فيما مضى الى انشقاقات كبيرة، خطيرة، انتهت بعودة الكثير من أصحابها، وخاصة كوادرها القيادية الى «بيت الطاعة»، وبقاء البعض خارج صفوف التنظيم الشيوعي. وبعد انهيار تجربة التحالف مع البعث، ذاك التحالف الذي عقدته قيادة الحزب رغم معارضة القواعد له، كما صرح في حينه متفاخراً واحد من كبار قادة الحزب، لم يؤد اشتداد الأزمة الى انشقاقات جدية في صفوفه، بل الى ما هو أدهى وأشد بلاء، الى تهلهل صفوف الحزب بابتعاد وإبعاد الكثيرين، والى خفوت الحماسة والاندفاع لدى الباقين فيه. وباشتداد الأزمة – وقيل لها: اشتدي ازمة تنفرجي! – أمل البعض ان يأتي الفرج مع المؤتمر الرابع، غير انه جاء وراح وأبقى الطاس نفسه والحمام نفسه، فقاد الى مزيد من التخلخل والفتور، انعكس حتى في تعامل القوى السياسية الأخرى مع قيادة الحزب، سواء في كردستان حيث لا نصيب في المناصفة، او في المؤتمر الوطني الموحد.

قد تضيق فسحة الأمل لدرجة متناهية، ويصيص الأمل الآتي من كوة نحفت بانسداد الكوة ظاهرياً، غير ان كوة الأمل لا تنسد تماماً إذ يبقى فيها مسرب دقيق يتدفق منه الأمل تدفق ذبذبات السيزيوم في الساعةالذرية (١) ضبطاً للوقت. هذا اليقين في ان الأمل باق يتوسع متسأت من ادراك ان الحلم بالمدينة الفاضلة وبمجتمع الكفاية والعدل ليس من صنع ماركس

ولينين، بل انهما لم يفعلا غير وضع لبنة في الطريق لتحقيق هذا الحلم. هذه اللبنة التي بدأت تتآكل بتحول اسطواتها من ثوريين فنهم جعل الضرورات ممكنة التحقيق الى محترفين نجم ضلالتهم «ان السياسة فن تحقيق الممكنات». فصاروا كمثل من سعى للجمع بين الثرى والثريا، ناسين ان الثريا وسهيلاً – وهما في السماء – لا يلتقيان، فيضطرون ان يقيموا للحلم صنماً يكونون هم – بعد ان احترفوا – كهنته وأحباره ورهبانه. وما سنة الكثير من هؤلاء؟ «ان كثيراً من الأحبار والرهبان ليأكلون أموال الناس بالباطل ويصدون عن سبيل الله». الرهبان والأحبار كانوا يومذاك هم رجال جهاز المؤسسة، ومع تبدل المؤسسة من هيكل الى دولة او الى منظمة او حزب او حركة تتبدل العباءة والرداء والراية، لكن نزوع المؤسسة لصياغة عجل ذهبي يتقاسم رجالها ما يوهمون به المخلصين من الناس من واجب تقديم النذور والأوقاف والأضحيات والتضحيات والاشتراكات والتبرعات، ويتنعمون بالهيبة والاجلال والتكريم.

يبقى هذا النزوع قائماً ما لم تغير ضوابط مراقبة المؤسسة عبر تحقيق ديمقراطية قاعدية او الى حين تزول الغشاوة فيكسر الصنم ويبدأ البحث مجدداً عن دروب موصلة الى الحق والعدل، ويبدأ الصراع مجدداً بين النزوع الى التمؤوس، التحول الى مؤسسة يصير فيها من اختاره الناس سادناً، سيداً على المؤسسة وعلى ناسها، وبين النزوع الى ديمقراطية الحركة حيث يبقى الأعضاء سواسية ليس لهم فقط الحق في التعبير عن رأيهم، فهذا تحصيل حاصل لحقهم الأساس الا وهو الحق في رسم القرارات وتحديد السياسة واختيار السدنة.

بعد انهيار معسكر «الاشتراكية الفعلية» يبدو الجهر بالقول بأن أمام البشرية خيارين: اما التخلص من الرأسمالية او الفناء، يبدو مفارقة صارخة، لكن الأمر هو ذا. وفي العراق الخطوة الأولى في هذا السبيل هي الخلاص من حكم صدام، وليس من شخص صدام وحده، وليس بمقدور أية قوة سياسية لوحدها تحقيق هذا الهدف، غير ان وجود حركة يسار ديمقراطي موحدة شرط أساسي لنيل هذا الهدف وضمان لاقامة نظام ديمقراطي. ان الحزب الشيوعي العراقي، او ما بقي منه بهذا الاسم، ما زال جزءاً مهماً في هذا اليسار، و«ما زال» تتضمن انه قد يزول إن لم يتحقق التجديد والديمقراطية، والمؤتمر الخامس علّه يكون مفضياً حقاً الى انتهاج هذا السبيل فيشكل دفعاً قوياً لتوحيد اليسار الديمقراطي.

ان المؤتمر الخامس يشكل في تاريخ الحركة الشيوعية العراقية نقلة نوعية كبيرة. فالتحضيرات الواسعة له شهدت مناقشات مفتوحة وصريحة لمشاريع الوثائق المعدة للمؤتمر. وهذا بحد ذاته اسهام كبير في تثبيت ممارسة ديمقراطية مهمة جداً، الا وهي اشراك اكبر عدد في مناقشة الوثائق الأساسية والقرارات الهامة. وهي ولا شك خطوة مهمة، لكنها قد تصبح شكلية ان لم تتحقق الخطوة التالية لها وهي الأخذ بالمقترحات والآراء الواردة في النقاشات كي يتحقق الأمر الجوهري في الديمقراطية: المشاركة الفعلية للقواعد في رسم القرارات وتحديد السياسة، وبالتالي مراقبة تنفيذها. كما وشهدت التحضيرات للمؤتمر انتخاب المندوبين للمؤتمر حيثما أمكن، في كردستان والخارج. كما وشهد المؤتمر حرية واسعة في المناقشات تميزت بصراحة

وجرأة. وجرى استبدال في الوجوه القيادية. وأقرت الوثائق الأساسية للحزب. وهذه خطوات هامة حقاً. تتطلب العمل والمساهمة الدؤوبة من قبل الجميع كي تترسخ وتتطور وليس هذا بالأمر الهين والسهل. فالصراع بين القديم والجديد يستعر هنا ايضاً، ولن تلغيه النوايا الحسنة، وهو ليس فقط بين قوى متقابلة متباينة، بل هو أيضاً صراع مع النفس، وجهاد النفس هو الجهاد الأكبر، فليس كل من يدرك ضرورة الجديد قادر على التخلص بيسر من ثقل الاطار الفكري العقائدي والتقاليد والممارسات التى تعود عليها. ومن أجل ان لا يمسي تأثير هذه الممارسة الديمقراطية التي ارتبطت بالمؤتمر الخامس. نشوة عابرة لا بد من نظرة متفحصة تضعها فى سياقها التاريخي، وتكشف عن العراقيل والمخاطر الشاخصة أمامها، من أجل ترسيخ وتعميق هذا النهج الجديد وليصبح نهجاً ثابتاً وبديلاً دائماً عن المركزية البيروقراطية.

دعوات للديمقراطيين في تاريخ الحزب

الشعار الأساسي للمؤتمر الخامس هو «مؤتمر الديمقراطية والتجديد». حقاً انه لم يشهد أي مؤتمر حزبي او وثيقة حزبية مثل هذا الاطناب في الحديث عن الديمقراطية والتجديد. ووثائق المؤتمر والتصريحات التي اعقبته توحي الى حد ما وكأن الدعوة للديمقراطية الحزبية جاءت «ارتباطاً بما شهدته الحركة الأممية على الصعيد العالمي من تراجع وانحسار، وانهيار «المنظومة الاشتراكية»، وتفكك الاتحاد السوفييتي، نتيجة الجمود والتمسك بمسلمات لم تزكها الحياة»، كما ورد في التقرير السياسي والتنظيمي المقدم للمؤتمر الخامس، وكأن من الجديد اكتشاف اهمية «تخليص مبدأ المركزية الديمقراطية من التشويهات التي حولته الى بيروقراطية أوامرية، ادارية» كما ورد على لسان السكرتير الجديد في كلمته في الندوة الجماهيرية التى عقدت في مدينة أربيل.

غير ان هذا الايحاء، ولربما يكون غير مقصود، ليس صحيحاً ولا يسهم في تعبئة القاعدة الحزبية من أجل فرض تحقيق الشعارات التي رفعت، وإلا يكون مصيرها مصير الكثير من الشعارات والتوجهات الصائبة التي وردت في وثائق الحزب اثر ازمة وأخرى وجرى تجاهلها في التطبيق دون اتخاذ قرار بالتخلي عنها او تخطئتها «وسرعان ما انزلت ولم تطرح مرة أخرى» كما نصت وثيقة التقييم التي اقرها الكونفرنس الثالث عام ١٩٦٧. فسواء في الحركة الأممية أو تاريخ الحزب الشيوعي العراقي ليست هي المرة الأولى التى تجري الدعوة فيها الى التخلي عن المركزية البيروقراطية وتحقيق الديموقراطية. فعلى صعيد الحركة الأممية كان المؤتمر العشرون للحزب الشيوعي السوفييتي السباق علناً لادانة الجمود العقائدي وعبادة الفرد والدعوة الى تطبيق الديمقراطية الحزبية ونبذ البيروقراطية. وقبل اربعين عاماً – في كانون الثاني ١٩٥٤ – كشف تقرير اللجنة المركزية «عن سيادة البيروقراطية والفردية في مجالات الحزب السياسية والتنظيمية، واهمال المبدأ اللينيني في احترام حقوق العضوية»، واعتبر التقرير هذا النهج سلوكاً غريباً الى سيادة «جو من التخوف وكبت الاقتراحات والملاحظات وقمع النقد والمساهمة

في بناء سياسة الحزب من قبل الاعضاء» وكيف صار الشيوعي يخاف من الحزب اكثر مما يخاف من شرطة التحقيقات، دائرة الأمن زمن الحكم الملكي. ورغم الدعوة الى التخلي عن هذا النهج نجد بعد عام ونصف، في تموز ١٩٥٥ ان اللجنة المركزية تطرد السكرتير من اللجنة المركزية بعد شهر من تجميده لخرقه «سياسة الحزب وجره الى مواقف انعزالية مستغلاً ظروف الحزب السرية للايغال في المركزية وتحويلها الى قيادة فردية بيروقراطية» (تقرير ل. م تموز ١٩٥٥)، وكان الاجتماع الموسع للجنة المركزية في حزيران ١٩٥٥ قد اتخذ قراراً حول «اعادة مبادئ الشرعية والديمقراطية الى حياة الحزب الداخلية». وبعد ذلك اكدت وثيقة الكونفرنس الثاني في ايلول ١٩٥٦ على ضرورة «مراعاة المركزية الديمقراطية وتقوية الضبط الحزبي وتطوير النقد والنقد الذاتي والديمقراطية الداخلية في عمل وحياة الحزب».

وحتى بعد ثورة تموز ظل نهج المركزية البيروقراطية هو السائد وإن تحول من بيروقراطية فردية الى بيروقراطية البضعة نفر(٢). وحتى ليس الى بيروقراطية المكتب السياسي، اذ اكد لي عضو مكتب سياسي مخضرم ان ثمة أموراً لا يعرف بها غير السكرتير العام ومن يختصهم هو... وقد جرى الاقرار بتكرر هذه الظاهرة ايضاً في التقييم الذي أقره الكونفرنس الثالث سنة ١٩٦٧. ولكن بعبارات مقلوبة مبطنة «كانت تلك السياسة تخالف قناعة وارادة أغلبية الحزب»، او بما هو أسوأ من هذا التخلي عن القرار البيروقراطي الفئوي دون الاعلان عن ذلك كما فعل الاجتماع الكامل في تموز ١٩٦٠ الذي توصل الى «انتقاد النقد الذاتي الذي أقره ونشره موسع (تموز) ١٩٥٩ باعتبار انه كان بمثابة جلد ذاتي للحزب... ولكن الاجتماع اقر أيضاً عدم نشر استنتاجه هذا» كما اشارت وثيقة تقييم الكونفرنس الثالث، او تصحيح القرار البيروقراطي المركزي تحت ضغط رفض القاعدة الحزبية له والادعاء فيما بعد بأن «اللجنة المركزية للحزب اخذت بنفسها تعدل الخطة السياسية التي اقرتها في اجتماع آب ١٩٦٤»، كما جاء على لسان زكي خيري وسعاد خيري في كتابهما «تاريخ الحزب الشيوعي العراقي» المجلد الأول صفحة ٤٣٨ رغم اقرارهما بعدة صفحات قبل ذلك «رفض جمهور الحزب استنتاجات اجتماع آب ١٩٦٤. وهكذا تصحح سليقة الجمهور أحياناً اجتهادات القادة».

يتضح من هذا ان الدعوة للديمقراطية والتجديد ليست جديدة تماماً وإنما تكررت بين فترة وأخرى عندما لا تعد البيروقراطية تطاق، وما ان يمر بعض الوقت حتى تطغى المركزية البيروقراطية من جديد لعدم وضع ضمانات للحد من النزوع اليها. هذا النزوع الذي هو تعبير عن التناقض بين مصلحة الفرد ومصلحة الجماعة، بين حرية الفرد وقيود الجماعة، ووجود من يغلب مصلحته الفردية على مصلحة الجماعة، والذكي من هؤلاء من يغلف مصلحته الخاصة بغلاف مصلحة الجماعة، ولا يخلو من هذا النزوع او يحد منه الا الرقابة الواعية للجماعة وتخلصها من اخطبوط التضليل الايديولوجي، او بلوغ درجة العصمة.

وليس دقيقاً قول الرفيق حميد موسى، السكرتير الجديد، بأن «المركزية الديموقراطية، التي عرفناها في الصياغات النظرية، لم يعمل بها سنوات عبادة الفرد والجمود العقائدي التي

تحكمت في قيادة الحزب الشيوعي في الاتحاد السوفييتي»، ذلك لأن المركزية البيروقراطية لم تكن سائدة فقط في سنوات عبادة الفرد والجمود العقائدي، وهي التعبير عن سنوات الستالينية، التي أعلن عن انتهائها في المؤتمر العشرين للحزب السوفييتي، بل عادت او استمرت، ولكن بشكل ملطف وأنعم، في زمن الركود، مرحلة حكم بريجنيف حتى بداية حكم اندروبوف وغورباتشوف بعده، وليت الأمر اقتصر على هاتين الفترتين، ولكنه كان قائماً حتى في زمن لينين، فهو يذكر في اكتوبر ١٩١٩ بمناسبة استخلاص نتائج اسبوع الحزب في موسكو بعد تنظيم السوبوتنيك ان «الجرأة لازمة بمعنى النضال ضد البيروقراطية: ليس عبثاً ان برنامج الحزب يطرح بالحاح مسألة أسباب انتعاش معين للبيروقراطية ومسألة اجراءات النضال ضدها».

مما ذكر اعلاه يتبين ان ما يسمى بالتشويهات البيروقراطية لمبدأ المركزية الديموقراطية كانت تتكرر باستمرار في تاريخ الحزب، مع الاختلاف طبعاً في درجة وشدة خرق الديمقراطية او فظاظة البيروقراطية. ان المركزية البيروقراطية كانت على الدوم هي التطبيق العملي لما سمي بالمركزية الديمقراطية في الحزب من الطراز الجديد، بالرغم من القرارات المتعاقبة لاشاعة الديمقراطية الحزبية. فما الذي يجعل من رفع المؤتمر الخامس لشعار «التجديد والديمقراطية» شعاراً رئيسياً له، شعاراً للتنفيذ حقاً. هل ثمة ضمانات كافية لتطبيق هذا النهج كي لا يكون مصيره مصير الدعوات السابقة؟

ضمانات لتنفيذ الديمقراطية والتجديد؟

يصعب تحقيق سياسة جديدة بدون طاقم جديد من الكوادر، بدون كوادر متحررة من شوائب الذهنية القديمة. فالسياسة الجديدة، ولا شك، تحتاج لسهولة تنفيذها أداة جديدة وآلية جديدة. ان فشل محاولات التجديد في دول «الاشتراكية الفعلية» بعد المؤتمر العشرين للحزب الشيوعي السوفييتي يرجع الى حد كبير الى ان تلك المحاولات جرت بالآلية القديمة نفسها والجهاز البيروقراطي الحزبي المتشبع بالعقلية القديمة.

تؤكد الحياة، حتى في دول الديمقراطيات الليبرالية، ان من الخطأ الاكتفاء بالتشريع والنصوص المقرة والتوهم بأن اقرارها وحده كفيل بتطبيقها. فكم من قرار صائب سليم أفرغ من مضمونه بالتباطؤ في تطبيقه او بالتطبيق غير السليم، عندما يوكل للأداة القديمة نفسها بتطبيقه، او بعهد لأشخاص جدد غير متحررين تماماً من الذهنية القديمة، وهكذا صيغت قاعدة ان العبرة بالتنفيذ وليس بالتشريع. ذلك ان الواقع يؤكد ان دون تنفيذ القوانين والقرارات السليمة خرط قتاد البيروقراطية.

ان الانتصار او الانتقال الأولي للجديد يحتاج الى نضال لترسيخه، انه سيرورة معقدة متواصلة وليس قراراً يتخذ ويتحقق بالنشر والترديد، وبدون نضال متواصل لترسيخ الجديد يعود القديم وإن بواجهة وجوه جديدة نسبياً او حتى جديدة تماماً. ما هو الجديد في الأداة الجديدة؟ «في التركيبة الجديدة دخل الى اللجنة المركزية، لأول مرة، أكثر من نصف أعضائها.

وهذا ارتبط بعدم ترشيح قسم غير قليل من الرفاق اعضاء اللجنة المركزية السابقة، انفسهم للقيادة الجديدة»، هكذا صرح السكرتير الجديد للحزب، دون ان يتطرق الى نسبة الجديد في المكتب السياسي، لأن النسبة هنا ليست أبداً لصالح الجديد. ويشير التقرير المقدم للمؤتمر الى ان طموح الشيوعيين العراقيين لاشاعة الديمقراطية وتوسيعها في حياة الحزب الداخلية «يصطدم بمعوقات كبيرة، يقف في مقدمتها الانشداد للماضي وممارساته الخاطئة، وحكم العادات المترسخة في سلوك الرفاق القياديين والكوارد والأعضاء»، التي يشكل التخلص منها مهمة شاقة، وخصوصاً في الظروف الشاذة التي يعيشها وطننا وشعبنا وسيادة القمع الدكتاتوري وفقدان الحريات الديمقراطية» كما أن السكرتير الجديد اشار في حديثه لاذاعة «صوت الشعب العراقي» الى «المشاكل والعقبات المتأتية من التربية الساسية التقليدية، ومن بقايا العقلية القديمة».

ان الأغلبية في المكتب السياسي الجديد اعضاء مخضرمون في المكتب السياسي، والجدد من أعضائه ومن أعضاء اللجنة المركزية أساساً من الكوادر الحزبية التي تقدمت وفق المعايير التي كانت هي السائدة في العمل الحزبي قبل الاعلان عن التجديد والديمقراطية.

ان الأداة التي أوكل اليها تطبيق نهج الديمقراطية والتجديد ليست كلها خالية من تأثيرات النهج البيروقراطي ومن بقع المركزية البيروقراطية، وهي إن استطاعت التخلص من بعض ما شابت عليه والتحرر من تأثير الرفاق القياديين السابقين الذين رسخوا النهج البيروقراطي فلسوف تسهم اسهاماً كبيراً في سيرورة ترسخ نهج الديمقراطية والتجديد، فالناس على دين ملوكهم، وأفكار الطبقة او الفئة السائدة هي الأفكار السائدة. نعم، ان تمكنت وهي رب البيت من التخلي عن النقر بدف المركزية البيروقراطية فلن يستطيع احد من أهل البيت القيام بحنجلة بيروقراطية ولن يطيب لأحد الرقص البيروقراطي.

ويتحدث الاستاذ الكبير هادي العلوي في كتابه «في السياسة الاسلامية» عن تأثير نهج القيادة على سلوك الناس ويورد أمثلة كثيرة وأقوال عديدة منها قول كونفوشيوس الى احد الحكام: «إذا انت اتبعت الصراط فمن يجرأ على تنكبه؟». الأمل ان القيادة الجديدة ستتخلص من سيئات المركزية البيروقراطية، ولا شك ان رفع درجة الحساسية لدى القواعد والتنظيمات تجاه اي ميل للابتعاد عما أعلنه المؤتمر من نهج صوب الديموقراطية يساعد القيادة على التخلص من شوائب البيروقراطية المركزية، ويسهم في جعل هذا النهج ثابتاً، ويكون دليلاً على امكانية اصلاح الحزب الشيوعي من داخله، الامر الذي لم يتحقق في معسكر اشتراكية المركزية البيروقراطية.

النظام الداخلي وضوابط ترسيخ الممارسة الديمقراطية

أشار السكرتير الجديد الى ان المؤتمر الخامس قد وفر بالنظام الداخلي الجديد «الضمانات النظامية والضوابط التي من شأنها تعزيز وترسيخ وتأصيل الممارسة الديمقراطية، وأن تمنع تحويل

المركزية الديمقراطية الى بيروقراطية مركزية. النظام الجديد الذي أقره المؤتمر الخامس يتضمن الكثير من الضمانات التي تعزز وتؤصل الديمقراطية في حياة الحزب».

لقد نص النظام الداخلي الجديد على فقرات توسع من حريات وحقوق الأعضاء وجاءت في عبارات توحي بأن الهرم القيادي الذي يضع المكتب السياسي - وبالتطبيق الفعلي بضعة رفاق فقط - هم الحزب قد جرى التخلي عنه ووضعت ضوابط تجعل القرار الفعلي بيد الأعضاء هم الذين يقررون بالانتخاب وبحرية الآراء والتنافس والاتفاق سياسة الحزب وهيئاته القيادية، نجد ان نصوصاً كثيرة ستعني بالتطبيق وخاصة إن لم يتحقق التخلص من الذهنية القديمة وتقاليدها التي رسختها سنوات التربية الحزبية القديمة، نسفاً لكل ما هو ايجابي في نصوص النظام الداخلي الجديد، خاصة وأن المادة الأولى نصت على الابقاء على مصطلح المركزية الديمقراطية الذي دار حوله نقاش كبير عند مناقشة مشاريع وثائق المؤتمر، فعند النص على حرية الآراء والتنافس والتفاعل المتبادل بينها والاتفاق فيها يستدرك هذا الحق ويحد بعبارة تعطي القيادة امكانية وأده: «تتنافى مع النشاطات الانقسامية ومع التكتلات، وتجد تعبيرها في وحدة الارادة والعمل». ويعطي النظام الأقلية حق مناقشة سياسة الحزب وشؤونه الداخلية ويقيد هذا الحق بعبارة «على ان لا يعيق ذلك التزامها بتنفيذ هذه القرارات وبما لا يضر بسلامة الحزب». وحق المنظمات الحزبية الأدنى وأعضاء الحزب في الاعتراض على قرارات الهيئات الأعلى منها يقيد أيضاً بالنص «على ان لا يعيق ذلك تنفيذهم لها». وحق المساهمة في رسم سياسة الحزب العامة ومراقبة تنفيذها وحق النشر في الصحافة الحزبية يقيد بـ «وفق الأصول التنظيمية». وكذلك حق الانتقاد وتقديم المقترحات والاعتراضات يتقيد «وفقاً للطرق التنظيمية». هل أعدت لائحة جديدة تحدد «الأصول والطرق التنظيمية» أم هي ولا شك ما جرت عليه تقاليد المركزية البيروقراطية التي سادت حياة الأحزاب الشيوعية؟

ان الابقاء على التنفيذ اللاشرطي، على قاعدة «نفذ ثم ناقش» لا يعكس استيعاب تجربة الحزب والحركة الشيوعية لما جره هذا المبدأ من ضرر على الحركة وعلى قتل نفسية العضو باجباره على تنفيذ ما يعتبره خطأ، يقرر بعدئذ من الهيئة القيادية، ولكن بعد فوات الأوان، بأنه قد كان حقاً قراراً خاطئاً.

لقد نص النظام الداخلي الجديد على ان المكتب السياسي هو مكتب اللجنة المركزية، يسهر على تنفيذ قراراتها، أي انه لم يعد الهيئة القيادية بين اجتماعين للجنة المركزية. فما هي الضمانات لعدم قيامه بالدور القيادي فعلاً، وتحوله فوق اللجنة المركزية وفوق المؤتمر؟ فاللجنة المركزية تجتمع خلال سنة كاملة ثلاثة اجتماعات فقط وبدعوة من المكتب السياسي، وللمكتب السياسي، بحقه في الدعوة للاجتماع، ان يقلص هذا «الفيض» و«الاسهال» في الاجتماعات عندما يرتأي ذلك «لأسباب قاهرة او تتعلق بسلامتها وسلامة الحزب» وللجنة المركزية «ان تعقد اجتماعات طارئة عند الضرورة بدعوة من المكتب السياسي او بطلب من ثلث اعضائها». لكن المادة لا تحدد ماذا يجري لو لم يتقيد المكتب السياسي بتنفيذ طلب ثلث أعضاء اللجنة

المركزية. وكيف سيتجرأ ثلث من أعضاء اللجنة المركزية، قد يكون بينهم واحد او اثنان من المكتب السياسي على تقديم هذا الطلب، أفليس في تشاورهم هذا واقناع اعضاء آخرين من اللجنة المركزية لاكمال نصاب الثلث او تجاوزه تكتل وانقسام حرّمه النظام الداخلي، فهو ليس داخل الاجتماع اي انه ليس «وفق الأصول التنظيمية». وبامكانية المكتب السياسي باسم اللجنة المركزية ان يؤثر حتى على المؤتمر الوطني. فقواعد الانتخاب ونسبة التمثيل تحددها اللجنة المركزية. والدعوة لعقد المؤتمر او مؤتمر استثنائي من حق اللجنة المركزية، كما لها الحق فى تأجيله سنة واحدة ولكن النظام الداخلي لا يعطي المنظمات الحزبية الحق في الدعوة لاجتماعات طارئة او للتقيد بالموعد الاعتيادي عند رفض قرار اللجنة المركزية تأجيل عقد المؤتمر لعدم اقتناعها بالأسباب الموجبة لتأجيله والملزمة اللجنة المركزية لتوضيح الأسباب لجميع منظمات الحزب.

ان تجسيد اعتبار الحزب «اتحاد طوعي لمناضلين تجمعهم الماركسية» يرسمون سياسة الحزب العامة ويراقبون تنفيذها، وليسوا مجرد أدوات ينفذون ما ترسمه اللجان القيادية وهيئات الحزب العليا يتطلب وضع أدوات تكفل هذا التجسيد وضوابط تمنع تحول الوصول الى مركز قيادي الى درجة تميزه في الحقوق والواجبات وترفعه فوق الذين انتخبوه او صار يتكلم باسمهم درجات، وأنه فعلاً بالتطبيق «لا ميزة بينه وبين أي عضو آخر في منظمته وما يقدمه في المركز الحزبي سواء واجبات اضافية وتضحية اضافية وتفان زائد فى خدمة الحزب والقضية التي يعمل الحزب لها وهذه بالطبع تكسبه حب رفاقه له واستعدادهم لقبول ارشاداته وتنفيذ تعليماته، وهذا شرف لا تعادله الميزات المتعارف عليها، يضاف الى ذلك شعور المرء الذاتي بالرضا واللذة لدى قيامه بالواجب». فهكذا وصف الرفيق فهد منظم اللجنة في النظام الداخلي الذي وضعه، ومن هذه الضوابط التي تعكس حقاً ان المنظمات الحزبية، المنظمات التي من مندوبيها يتألف المؤتمر الوطني أعلى هيئة في الحزب، هي فوق اللجنة المركزية فعلاً تمتعها بحق الدعوة الى عقد المؤتمر في موعده، او عقد مؤتمر طارئ بطلب من منظمات تشكل ثلث أعضاء الحزب. الا ان مثل هذا الحق غير وارد في النظام الداخلي، وتبقى الدعوة لعقد المؤتمر او تأجيله او عقد مؤتمر طارئ حق محتكر للجنة المركزية، او للبضعة رفيق.

وكذلك اعطى النظام الداخلي للهيئة المسيطرة على مقاليد الحزب امكانية ترتيب المؤتمر بالشكل الملائم لها. فطريقة قواعد الانتخاب ونسب التمثيل متروكة للجنة المركزية وحدها. ولا يؤخذ بقاعدة «انتخاب جميع مندوبي المؤتمر. فهناك شكلان آخران للعضوية. عضو مؤتمر بالتزكية تشمل أعضاء اللجنة المركزية ولجنة الرقابة المركزية للحزب واعضاء اللجنتين المركزية والرقابة للحزب الشيوعي الكردستاني – العراق، وهناك عضو مؤتمر بالتنسيب تصل نسبتهم الى عشرة في المئة من المندوبين المنتخبين وتنسبهم اللجنة المركزية نفسها من المختصين والشخصيات الحزبية البارزة. اي للجنة المركزية الحق في تنسيب من لا تضمن وصوله عبر

الانتخاب الى المؤتمر. ولقد نص النظام الداخلي طبعاً على ان يحظى هذا التنسيب بمصادقة المؤتمر. والحصول على المصادقة لن تكون صعبة بعد ان يجيء المنتخبون وفقاً لقواعد تحددها اللجنة المركزية نفسها اضافة لمندوبي التزكية. وبهذه الطريقة تضمن نسبة عالية من الأصوات في المؤتمر متمثلة بأعضاء التزكية والتنسيب. من الغريب حقاً ان النظام الداخلي الجديد في المادة ١ فقرة ٧ ينص على «التخلي عن قاعدة التنسيب الى المراكز الحزبية، الا في الحالات الاضطرارية التي تفرضها ظروف عمل الحزب» ويوافق على تنسيب ١٠٪ من الأعضاء الى أعلى هيئة في الحزب من قبل هيئة يفترض ان تكون هيئة أدنى من المؤتمر.

أكيد طبعاً ان على جميع اعضاء اللجنة المركزية السابقة الحضور الى المؤتمر الذي يناقش تقارير اللجنة المركزية ولجنة الرقابة المركزية والبت فيها ومناقشة التقرير المالي. وأعضاء المؤتمر من اللجنة المركزية السابقة الذين يحق لهم التصويت والترشيح هم فقط الأعضاء المنتخبون الى المؤتمر اما غير المنتخبين فيحضرون المؤتمر دون التمتع بحق التصويت والترشيح. والحزب الشيوعي الكردستاني - العراق يرسل مندوبيه المنتخبين الى المؤتمر وليس اعضاء لجنتيه المركزية والرقابة، وإلا لماذا لا ترسل المنظمات الحزبية الأخرى كلجنة تنظيم الخارج اعضاء هيئاتها الى جانب المندوبين المنتخبين. والنظام الداخلي الجديد المقر من قبل المؤتمر الخامس يشكل تراجعاً حتى عن مشروع النظام الداخلي المطروح للنقاش عام ١٩٩١ - حيث كانت المادة ٩ فقرة ٢ كالآتي: «يتألف المؤتمر من المندوبين المنتخبين في الكونفرنسات المحلية للمنظمات الحزبية في المحافظات ومؤتمر الحزب الشيوعي في كردستان العراق. ويحضر المؤتمر أعضاء اللجنة المركزية ولجنة الرقابة المركزية» كما ويشكل تراجعاً اكبر عن الاتجاهات العامة للتجديد التي أقرها اجتماع اللجنة المركزية في آذار ١٩٩٠ الذي اقر «حق الشيوعيين المطلق بالاسهام في صياغة ومناقشة واقرار ومتابعة ومراقبة تنفيذ سياسة الحزب وبرنامجه وانتخاب قيادته وهيئاته»، وكذلك في الوقت الذي ثبت فيه النظام الداخلي الجديد الأخذ بمبدأ التجديد للهيئات القيادية في كل دورة فإن هذا التثبيت جاء بدون تحديد نسبة التجديد آخذاً على الأقل بالاتجاهات العامة للتجديد المشار اليها اعلاه والتي حددت اربع دورات متواصلة لعضوية اللجنة المركزية، ودورتين لمركز السكرتير وثلاث دورات لعضوية المكتب السياسي، وما يقال عن عضوية التزكية والتنسيب للمؤتمر الوطني غير الديمقراطية يمكن قوله عن عضوية الكونفرنس، فبدلاً من تكوينه من مندوبي اللجان لكان اكثر ديمقراطية لو انهم ينتخبون من بين مندوبي المحافظة للمؤتمر الأخير السابق لانعقاد الكونفرنس. ان مقارنة غير كاملة لوثيقة الاتجاهات المطروحة في آذار ١٩٩٠ ومشروع النظام الداخلي المطروح في تشرين الثاني ١٩٩١ والنظام الداخلي الجديد يكشف تراجعاً عن الأمور الجيدة المعلنة. هل هذا هو أحد الأصول التنظيمية التي ترسخت في تقاليد الحزب؟

الأصول التنظيمية؟

في النقاشات التحضيرية للمؤتمر استأثر النقاش حول المركزية الديموقراطية بقسط كبير، بالقسط الأكبر. والعدد الأكثر من الأحزاب الشيوعية تخلت عن هذا المبدأ في أنظمتها الداخلية، وآخرها كان الحزب الشيوعي الفرنسي. النص على المصطلح او التخلي عنه ليس هو وحده ضمانة توسيع الديمقراطيه فحتى الاحزاب الليبرالية البرجوازية ليست محصنة من طغيان المركزية. والقرارات النهائية لدى كثير منها، رغم المظاهر الديموقراطية وتوفر حرية النقاش والنقد، تبقى بيد قلة تتحكم بالجهاز الحربي. الأحزاب الايطالية مثلاً مع عدم وجود مبدأ المركزية الديمقراطية في انظمتها سيطرت عليها وعلى الدولة طيلة عشرات من السنين قلة من الساسة الفاسدين والمرتشين، والشيء نفسه في الحزب الليبرالي الياباني وفي البرازيل وغيرها. وفي المانيا الاتحادية الغت المحكمة الدستورية الانتخابات الاقليمية في ولاية هامبورغ وأعلنت عن عدم شرعيتها لأن قائمة الحزب المسيحي الديمقراطي للبرلمان الاقليمي جرى اعدادها بشكل غير ديمقراطي، تلاعب فيها الجهاز الحزبي. فنزوع الادارة بكل أشكالها من رب العائلة الى رب الدولة الى الاستبداد عبر تدرج في تحقيق الاستقلال النسبي أولاً نزوع كامن في جوهر الادارة التي عليها تنفيذ وتمشية أمورالجماعة في البدء ثم تتكون لها مصلحتها الخاصة التي تسعى للحفاظ عليها. البيروقراطية لم تنشأ مع تشويهات المركزية الديمقراطية الى مركزية بيروقراطية، ولن تموت مع التخلي عن مصطلح المركزية الديمقراطية. ان من يريد ادارة مركزية دون تشويهات بيروقراطية بغياب رقابة قاعدية شديدة كمن يطلب نار ابراهيم التي لا تحرق.

ان السبيل لمنع تحول الادارة الى بيروقراطية هو في اليقظة الدائمة لرؤية بداية نشوب الحريق البيروقراطي – وهو كأي حريق قد يشب سهواً وغفلة او عمداً – واستخدام أجهزة اطفاء الحريق الموضوعة في أماكنها المعدة مسبقاً، اي في توفير وتوسيع أدوات الرقابة القاعدية. لكن استخدام مصطلح المركزية الديمقراطية طيلة سنوات عمر الحزب بالمضمون والمحتوى المشوهين طيلة تطبيقه يسهل رجحان كفة البيروقراطية فيه. طوال تاريخ الحزب كان التثقيف والتطبيق يؤكد على المركزية دون الديمقراطية. الجوهر الأساسي الذي جرى التركيز عليه تثقيفاً وتطبيقاً هو الطاعة العمياء، الضبط والنظام الحديديان، التنفيذ اللاشرطي لمقررات الهيئات القيادية، وغالباً ما كان الرفيق المنظم يعتبر نفسه هو الحزب وأن قراراته وآراءه الشخصية هي قرارات وآراء الحزب. وكانت تستخدم أساليب شتى لفرض ذلك: محاسبة من تبدر منه بوادر الرغبة في عدم تنفيذ القرارات قبل مناقشتها ومعاقبته، اقتصار التقديم على الرفاق المنفذين للأوامر الحزبية بافراط في الطاعة، التشهير بمن يناقش القرارات الحزبية قبل تنفيذها ووصمه بعار الليبرالية والثرثرة واعتباره مثقفاً برجوازياً صغيراً، والأسلوب الماكر ايديولوجياً هو أسلوب التضليل بتغليف الدعوة للطاعة العمياء والتنفيذ اللاشرطي للأوامر بشعار «الحفاظ على وحدة الحزب حفاظنا على حدقة عيوننا» يخاطب به خاصة من ليس امعة.

من بين الوثائق المتوفرة لدي تقرير اجتماع اللجنة المركزية في أواخر كانون الأول ١٩٦٠ –

بعد المؤتمر العشرين للحزب الشيوعي السوفييتي وادانة عبادة الفرد والعقائدية، وبعد الكونفرس الثاني للحزب الذي أرسى قواعد القيادة الجماعية ووسع الديموقراطية، وبعد ثورة تموز ١٩٥٨ بأكثر من عامين - آخذه مثلاً على التركيز في التثقيف والتطبيق على مبدأ الطاعة باعتباره أسس القواعد في الأصول التنظيمية اللينينية، على تبرير خرق القواعد الديمقراطية:

«ان تقوية الضبط والنظام تستلزم من جميع منظمات الحزب شن كفاح لا هوادة فيه ضد أفكار ومظاهر التسيب والليبرالية التي تفكك تنظيم الحزب ونشاطه ومركزية العمل فيه وتخل بنظام الطاعة الحزبية... لن يكون الحزب كفوءاً لأهدافه العظيمة دون ان يرفع بنيانه على أصلب وأدق القواعد اللينينية دون ان يوفر في حياته الداخلية ضبطاً ونظاماً حديدياً... لم يستطع حزبنا خلال سنوات العهد المباد الطويلة من تطبيق جوانب أساسية في الديمقراطية الداخلية للحزب كحق الانتخاب وعقد المؤتمرت الوطنية وبعض القواعد الديمقراطية الأخرى، كما اضطر غالباً الى تشديد مركزية العمل فيه والى رفع الاعتماد على المسؤولية الشخصية. ولا شك ان الحزب كان مصيباً في ذلك كل الصواب» (ص ٢٤/٢٥).

وظل هذا النهج ، نهج التشديد على المركزية والفردية وترك الديمقراطية، هو النهج السائد فيما قبل وفيما بعد. ففي رسالة بعثها الشهيد سلام عادل في ١٩٦٢/١٠/١٧ أكد فيها على ان نهج الحزب في السياسة الداخلية الحزبية هو العمل «من أجل تعزيز الوحدة والضبط والمركزية وتنشيط النقد والنقد الذاتي». ولكن كيف يمكن ان يكون النقد والنقد الذاتي ممكناً مع مثل هذا التفهم للانقياد لسياسة قيادة الحزب الذي تكشف عنه الرسالة التي بعثها لرفيق آخر بعد اسبوعين، في ١٩٦٢/١١/٣:

«... نؤكد على التقيد التام بالوجهة العامة في داخل الحزب لا مصالحة أبداً مع خرق وحدة الاتجاه والعمل في جميع المنظمات والهيئات، لا نقبل اي خروج عن الوجهة، مهما كان ذلك بسيطاً. لا اجتهادات خاصة» هذا هو تفهم الشهيد سلام عادل للتقاليد والأصول التنظيمية اللينينية، رغم ما هو شائع عنه من تعميقه لنهج القيادة الجماعية وتخفيف أساليب المركزية الفردية.

وهذا التركيز على الضبط والطاعة والانقياد نقرأه في آخر وصية للرفيق فهد بشأن العمل الحزبي الداخلي، حيث ورد فيها:

«حافظ على الضبط الحزبي الحديدي، إذ ان كل من يضعف الضبط الحزبي في الحزب البروليتاري وكل من يقلل من شأنه وشأن قادته عند الجماهير فهو بالحقيقة يخدم بطريقة غير مباشرة اغراض الامبريالزم والرجعية المحلية».

ومن الأصول والتقاليد التنظيمية التي سادت الحزب طيلة عمره وتربت عليه الكوادر وسارت عليه بعد تقدمها حزبياً هو نهج اختيار الكادر على أساس الرضا الشخصي. ففي وثيقة حزبية صدرت قبل اكثر من أربعين سنة «تقرير سكرتير اللجنة القاه أمام اللجنة المركزية في كانون الثاني ١٩٥٤» جاء ان اختيار الكادر لم يكن «وفق مصلحة الحزب وكل حسب طاقته

واختصاصه وكفاءته ونضجه السياسي (التشديد في تقرير السكرتير أساساً) فلم يكن هناك اي اعتبار للنضوج السياسي عند الكادر، فالمقياس الرئيسي ميكانيكية العمل والاصغاء الى الأوامر فقط... لم يكن اختيار الكادر على أساس صائب حسب الكفاءة والقابلية والمؤهلات والنضوج السياسي والتنظيمي وسلامة الاتجاه السياسي والصفة الطبقية، بل غالباً يجري اختيار الكادر على أساس الرضا الشخصي، نعم كان يجري اختيار الكادر بهذه الطريقة البيروقراطية... وكثيراً ما كانت تبعد عناصر كفوءة ذات خبرة نضالية عالية، بحجة غريبة نتيجة السلوك البيروقراطي والنقابية الضيقة. وكان المجهود الحزبي لتوفير الأدبيات الماركسية لتثقيف الكادر منعدماً، ان الذي يطالب بتثقيفه بسرعة البرق يلصق به لقب «مثقف» و«استاذ» وكأنه من الممكن قيادة النضال بالجهلة السياسيين».

ان عدداً من الكوادر التي تشربت بهذه الأصول والتقاليد التنظيمية أخذت فيما بعد على عواتقها أمور قيادة الحزب، فلا عجب ان يشير التقرير السياسي المقدم للمؤتمر الخامس الى بقاء القواعد والأصول التنظيمية نفسها في حياة الحزب، لكنه لا يتحدث بالصراحة نفسها. فتقرير ١٩٥٤ يتحدث عن مسؤولين سابقين وتقرير المؤتمر الخامس لا يستطيع وضع المسؤولية على سابقين ذهبوا فلذلك لا يتحدث بالمكشوف عما هو موجود وإنما بصيغة ما ينبغي تحققه في المستقبل، فورد في التقرير للمؤتمر الخامس ما يلي: «ولا شك اننا مطالبون بصياغة مفهوم، او تصور متكامل، لقضية الكادر بعيداً عن افتعال المنازعات بين الكوادر القديمة والجديدة، والمنافسات غير المشروعة، لكي يجد كل شيوعي مخلص مكانه الذي يخدم من خلاله قضية الحزب وأن يكون الأكفأ والأقدر الأكثر وعياً وجهادية، والأكثر استعداداً للعطاء في مركز صنع القرار».

ان نزوع الجهاز الاداري ومنه الحزبي، وهو يحمل ارثين التبقرط، الى البيروقراطية، لا يتحول من نزوع بالقوة الى نزوع بالفعل، الا بتوفر عدة عوامل وشروط. فالتحول من قوة الى فعل ليس ميكانيكياً، تلقائياً، بل دياليأ، دياليكتيكياً، للصدفة فيه دور كبير. وليس عجباً ان الجهاز نفسه لا يكشف عن هذه الظاهرة وعواملها. غير انه في مجرى الصراع على الجهاز لا بد من كشف مثالبه من أجل احتلال مراكز القوامين عليه، ويجري بعداحتلال المناصب نسيان ما قيل في حينه.

وفي وثيقة حزبية صيغت في ظرف كهذا، في اجتماع اللجنة المركزية في تموز ١٩٥٥ بعد شهر واحد من انتخاب سلام عادل سكرتيراً للحزب بعد تنحية حميد عثمان ورد الحديث عن البيروقراطية بشكل مكشوف: «واضح ان اللجنة المركزية للحزب منذ اعدام الرفيق فهد وعضوي المكتب السياسي زكي بسيم وحسين محمد الشبيبي وبعد الضربات المتوالية التي مني بها الحزب لم تنتخب من قبل مؤتمر حزبي وتقدم الى المراكز القيادية عنصراً لم يكن أهلاً لتبوئها خرق سياسة الحزب وجره الى مواقف انعزالية مستغلاً ظروف الحزب السرية للايغال في المركزية وتحويلها الى قيادة فردية بيروقراطية. ولجأ الى مختلف الأساليب الغريبة عن الشيوعيين في

سبيل الاحتفاظ بمركزه. ولذلك قررت اللجنة المركزية تجميده (حميد عثمان) في حزيران وطرده من اللجنة المركزية في تموز ١٩٥٥، وتنبيهه الى ان وضعه وهو في حماية الحزب وضبطه لا يمكن ان يستمر إذا ما أصر على سلوك محاولة الايقاع بالحزب، وهو بذلك يعرض نفسه الى الطرد من الحزب». يكشف هذا المقطع بشكل واضح وبدون مواربة عدداً من العوامل الرئيسية لتحول المركزية الى بيروقراطية، وهي عدم الكفاءة، وتغليب المصلحة الذاتية (الاحتفاظ بالمنصب) على المصلحة العامة، مصلحة الحزب، عدم التمسك بالقواعد الديمقراطية واستبعاد «الشيوعيين وهيئات الحزب المختلفة واعاقة اسهامهم في صياغة سياسة الحزب» وتبرير ذلك بظروف العمل السرية وشدة الارهاب.

هذه هي التقاليد والأصول التنظيمية التي تشبع بها العمل الحزبي، فهل هي المقصودة والتي سيعول عليها عند ممارسة الحقوق التي نص عليها النظام الداخلي والتي سيقيدها العمل وفق الأصول والطرق التنظيمية؟ آمل ألا يكون هذا المقصود.

ان التخلص من البيروقراطية لا يجري فقط بتثبيت نصوص ضدها بل بشن نضال شديد ضد كل بادرة او ظهور أثر من آثار الانشداد للماضي، تمسك القواعد بحقها في مراقبة القيادات والتمرد على تنفيذ قرار لا ينسجم مع التجديد والديمقراطية من وجهة نظر الرفيق المكلف بالتنفيذ، ادراك كل رفيق في الحزب انه في اتحاد طوعي لمناضلين تجمعهم وحدة الهدف،

وأنهم متساوون حقاً لا ميزة لقائد على عضو إلا بالتفاني في خدمة الهدف، ليس هناك جمهور حزب وشخصيات شيوعية بارزة، يشعر كل رفيق ان في هذه الحركة يكون «الناس سواسية كأسنان المشط». وأن يجري العمل من أجل تعديل النظام الداخلي في أول كونفرنس يعقد وتخليصه مما أقر تحت تأثير العقلية القديمة وجعل الديمقراطية نهجاً راسخاً، ليست بمعنى الحق في النقاش، بل الحق في الاشتراك في رسم السياسة وتقلد المراكز وفق الكفاءة.

أن مواصلة العمل بالروحية نفسها التي سادت المؤتمر الخامس والاجتماعات اللاحقة بعده، وترسيخ أصول تنظيمية جديدة تجعل كل عضو ومؤازر يشعر انه هو الحزب فعلاً، وأنه يسهم بكل قدراته في رسم سياسة الحزب، ورفع اليقظة لدى كل عضو وتنظيم تجاه أية بادرة للعودة للأصول التنظيمية القديمة وتجاه كل مساس بالنهج الذي أقره المؤتمر الخامس ستجعل نهج الديمقراطية والتجديد نهجاً راسخاً ثابتاً، وستعيد للحزب عافيته ومكانته في صفوف المعارضة. وبهذا سيحقق شرطاً هاماً لتوحيد اليسار الديمقراطي، الأمر الذي يشكل ضمانة لتحقيق الديموقراطية الفعلية في العراق، وليس فقط نقل السلطة من الدكتاتورية الفاشية الى آخرين يجربون حظهم ويأخذون نصيبهم من غنائم السلطة بأساليب غير فاشية.

١٩٩٤/٥/٦

الهوامش

١٠ - الساعة الذرية لضبط الوقت: يتدفق منها في الثانية الواحدة (٧٧٠ ٦٣١ ١٩٢ ٩ ذبذبة) و٥ غرامات من السيزيوم تكفي لحساب الوقت لعشرين سنة.

٢ - بيروقراطية البضعة نفر. اخترت البضعة لأنه عدد مبهم بين الثلاثة والتسعة. لأنه يعبر فعلاً عن واقع البيروقراطية في الأحزاب الشيوعية بعد ان لم تعد بيروقراطية فردية. فلم تصبح بيروقراطية المكتب السياسي، الذي عرف مثلاً ان قرار غزو افغانستان لم يتخذه المكتب السياسي بل بريجنيف ومسؤول المخابرات ثم اوعز الى وزير الدفاع وهو عضو في المكتب السياسي لتنفيذ القرار. وكذلك في المانيا الديمقراطية كانت تتخذ القرارات بين هونيكر وميلكه مسؤول جهاز الأمن. وكذلك الأمر في أحزاب خارج السلطة.

مناقشات

خواطر على هامش التقرير السياسي والتنظيمي للمؤتمر الخامس

كامل علي

من بين الوثائق التي تدارسها المؤتمر الوطني الخامس للحزب الشيوعي العراقي، التقرير السياسي والتنظيمي الذي قدمته اللجنة المركزية للحزب لتقيّم سياساتها منذ المؤتمر الوطني الرابع، وهي فترة اتسمت بأعقد الاحداث وأخطرها ليس في العراق وحده وانما في العالم كله. وكان مقياسها في تقييم هذه السياسات مدى توافقها مع حاجة الشعب العراقي في هذه المسألة او تلك، وهو مقياس مبدأي لا غبار عليه بالنسبة الى حزب يُبنى ويوطد لخدمة مصالح العمال والفلاحين والمثقفين وسائر شغيلة اليد والفكر، أي الأغلبية العظمى من جماهير الشعب. كما سعى التقرير الى تدقيق عدد من القضايا، الفكرية والتنظيمية، ذات الأهمية البالغة في حياة الحزب ومستقبله. والناس بعد هذا، كانوا مادة الأحداث التي يتحدث عنها، وهم الذين اكتووا بنارها، لذلك بوسعهم ان يحكموا على جدية الخطوط التي يرسمها الحزب للسير، مستقبلاً، لحل المشكلات التي تواجه الشعب وفي مقدمتها انقاذه من الدكتاتورية الفاشية لنظام صدام حسين، وبناء العراق الديمقراطي الفيدرالي الموحد، ومعالجة الارث الضخم من المشاكل البغيضة التي ولدها نظام صدام حسين في حياة الشعب.

التقرير، كما نعتقد، يرسم لوحة حيّة وشاملة للفترة التي تناولها الحديث وخرج منها، كما

نعتقد، بخطوط عامة إذا ما جرى الالتزام بها والعمل لتحقيقها بحيوية، ستعمل على رفع شأن الحزب وتدفعه في طريق التطور والتجديد. ومع ذلك، فإن قراءة التقرير لأكثر من مرة أثارت لديّ بعض الخواطر التي أطمع في ان توضع موضع التدقيق هي الأخرى:

١ - الحزب وسياسة التحالفات الوطنية

التقرير لا يتجنى على الحقيقة حين يقول ان جميع التحالفات، التي شارك فيها الحزب، كانت ميادين للصراع جراء وجود نزعات الاستئثار والسيطرة لدى أكثر من طرف من أطراف المعارضة. لقد كان الأمر هكذا دائماً حتى في تلك التحالفات والنشاطات المشتركة التي كان الحزب الشيوعي العراقي هو المحرك الأساس فيها والأبعد نفوذاً بين الجماهير. ان نزعة الاستئثار والسيطرة هذه طبيعية ومفهومة تماماً لدى القوى البرجوازية، وهي نابعة من طبيعة المصالح الطبقية للقوى السياسية التي دخل الحزب الشيوعي وإياها في تحالفات سياسية، وستظل هذه النزعة قائمة حتى مع اكثرها وأعلاها صوتاً في الحديث عن الديمقراطية، وبرغم ما يُكال لهذه القوى من نصائح. وستواجه الحزب - وهي تواجهه اليوم أيضاً - في كل التحالفات التي يدخل فيها، القائمة منها والمقبلة. (وعلى فكرة، فالحزب الشيوعي ذاته لم ينجُ من هذه النزعة كلية احياناً وإن لم تكن ديدنه، إذ هو يظل ابن بيئته ذات الطابع البرجوازي الصغير الغالب، ويتعين عليه ان يروّض نفسه للتخلص من أي أثر لها).

وتزداد هذه النزعة لدى القوى التي يتحالف وإياها كلما وجدت اوضاعاً مناسبة: كدعم خارجي خاص ذي قوة تتمتع به، او إذا عانى شركاؤها من صعوبات خاصة. ان الأنانية السياسية الطبقية، شأن الأنانية الفردية، تتجلى في مظاهر وأوضاع مختلفة. ولا شك ان الافتقار الى التجربة السياسية في هذا المضمار، او روح المكابرةالتي تمليها عوامل ايديولوجية خاصة، كما هي الحال لدى بعض القوى الاسلامية اليوم، مثلاً، ستزيد في حدة الميل الى هذه النزعة. وفي هذه الحالة لن تُجدي كثيراً النصائح التي يسديها الحزب الشيوعي. في وضع كهذا تصبح المهمة الأساسية، التي تواجه الحزب، ان يزن جيداً مدى الفائدة من مشاركته في هذا التحالف، فليست كل مشاركة نافعة على اطلاقها. وليس من النادر ان تنطوي المشاركة، كأسلوب سياسي في العمل، على اضرار كبيرة بالقضية ذاتها.

ان زرع الأوهام لدى الجماهير بشأن طبيعة التحالفات وأهدافها، إذا لم يُحسن التعامل بمبدأية عالية مع هذه المسألة، قد أساء احياناً ليس للحزب الشيوعي العراقي وحده، وانما ألحق الضرر بأحزاب أخرى عريقة في خبرة التحالفات كالحزب الشيوعي الفرنسي، مثلاً. ان مشاركة الحزب الشيوعي العراقي في التحالف مع العفالقة، لا سيما مع اصرار دعاية الحزب على موضوعة «التطور اللارأسمالي» أوجدت وهماً حيال طبيعة ذلك التحالف والمهمات التي ينشدها، وأعطت الحزب العفلقي الفرصة لأن يبدو في أعين الناس وأعين القوى الخارجية الحليفة كقوة اشتراكية وديمقراطية، فيما كان هو يبني نظاماً رأسمالياً قائماً على البطش والاضطهاد.

ان أفضل مصدّة أمام نزعات الاستئثار هي العمل لكسب الجماهير الواسعة لخط الحزب. ان دخول الحزب الشيوعي ميدان التحالفات الوطنية مدعوماً بالجماهير الواسعة ومتحلياً بالمنهج الواضح وبالمرونة المبدأية في التعامل مع القوى الأخرى، دون ان يتغافل لحظة واحدة عن الدفاع عن مصالح الجماهير وايقاظ وعيها الثوري، هو وحده ما يضمن للحزب التعامل الديموقراطي المتكافئ، وليست النشاطات الدبلوماسية التي تستجيب الى مزاج أصحاب الصالونات. ان مسلك البرجوازية العراقية حيال الحزب الشيوعي ظل في الاساس هو هو دائماً: السعي لعزله وتحجيمه بشتى السبل، وفي الوقت ذاته الاستفادة من الجماهير التي تلتف حوله كقوة اسناد، وفي أفضل الأحوال كانت تسعى الى ان تحصرمشاركته بدور هامشي، وفي ثمار العمل بأقل المكاسب. ولعل من المناسب هنا ان نذكّر بتشكيلة اول حكومة انبثقت عن ثورة الرابع عشر من تموز. فبرغم الدور الكبير الذي لعبه الحزب في الاعداد للثورة وتعبئة الجماهير لخوضها وتأمين انتصارها، خلت هذه الحكومة من أي عنصر من الحزب الشيوعي، وكانت مشاركته فيها بصديق واحد للحزب، ماركسي التفكير، هو الاستاذ ابراهيم كبّة.

ان البرجوازية الوطنية، رغم مناداتها بالديمقراطية، ظلت ترفض التحالف مع الحزب الشيوعي حتى غدا يحتل مساحة واسعة من ميدان العمل السياسي لم يعد من الممكن التغاضي عنها.

في تقديرنا، ان الحزب الشيوعي ينبغي ان يدخل في اعتباراته عند الاقدام على التحالف مع القوى الأخرى، إن لم يكن اعتباره الأول، هو موقف الجماهير ذاتها من هذا التحالف. هذه المسألة أساسية. لا ينبغي تجاهل او «تفصيل» مزاج الجماهير حسب ارادة الحزب، بل العكس، ارادة الحزب تُرسم في ضوء مزاج الجماهير، ولا بأس ان نذكر هنا بالموقف السلبي الذي وقفته الجماهير الشعبية من مسألة التحالف مع حزب السلطة في مطلع السبعينات، اذ لم يكن هذا الموقف خالياً من أساس.

ان الجماهير الشعبية تكره اليوم نظام صدام حسين، وهي تتمنى الخلاص منه. ليس هذه هي حال بسطاء الناس الذين اكتووا بنار صدام حسين واضطهاده وحسب، وإنما هي حال حتى اولئك الذين ارتبطوا بأجهزة النظام بشكل من الأشكال. ولكن اعداداً غفيرة من هذه الجماهير تخشى ما ينتظرها على أيدي بعض «الاسلاميين» متخذة مقياساً لها ممارسات هؤلاء أبان انتفاضة ١٩٩١ وتجربة الخمسة عشر عاماً من حكم الجمهورية الاسلامية في ايران. ان هذا الهاجس الذي هو ليس دون مبرر كلية يدفع الكثيرين الى الالتصاق - مكرهين - بنظام صدام حسين، وكذا الشأن مع آخرين لم تعرف الجماهير عن مواقفهم شيئاً من قبل وبرزوا بقدرة قادر وسط صخب اعلامي يجلب الانتباه. ان مزاج الفرد العراقي ومشاعره لم تعد هي تلك التي خبرناها من قبل. لقد تربى جيل كامل من الناس على الروح المصلحية في اطار الأجواء التي اوجدها صدام حسين، وتشوشت الأمور كثيراً أمام ناظريه، ولم يعد يتعامل بالقلب المفتوح الذي عرف به من قبل. من هنا لا يصح، في تقديري، التعامل التجريدي مع هذه المسألة المهمة والاكتفاء بصحة

المبدأ نظرياً، وانما يتطلب وزن الأمور بدقة ومراعاة انطباعات الجماهير الشعبية في المسألة والبحث عن أشكال أسلم للتنسيق مع هذه أو تلك من القوى المعارضة، والاقتصار على تلك التي اختبرت جيداً. وبقدر ما تبرهن القوى الأخرى عن جديتها في التعامل الديمقراطي الصادق مع الجماهير يغدو تحالف الحزب الشيوعي معها مبرراً وأكثر جدوى.

٢ - حول الموقف من القضية الفلسطينية

عالج التقرير السياسي الموقف من القضية الفلسطينية في الظروف التي اعقبت غزو الكويت ولاحظ:

أولاً، ان القضية الفلسطينية قد تراجعت رغم كل ما قدمه الشعب الفلسطيني من تضحيات في انتفاضته الباسلة وأعاد ذلك الى:

أ - انهيار الحد الأدنى المتحقق من التضامن العربي اثر كارثة غزو الكويت.

ب - اختلال التوازن الدولي لصالح الامبريالية الامريكية بانهيار المعسكر الاشتراكي.

جـ - الاخطاء التي ارتكبتها منظمة التحرير الفلسطينية اثناء غزو الكويت ووقوفها الى جانب صدام حسين.

د - تعنت اسرائيل بدعم من امريكا.

ثانياً، وأشار بعدها الى حصيلة المفاوضات بين المنظمة الفلسطينية واسرائيل و«اتفاق غزة أريحا أولاً». لكن التقرير يتردد عن اعطاء رأيه بهذه الحصيلة بذريعة ان هذا التقييم «يعود الى الشعب الفلسطيني ومنظمته». لكنه يعود ويرى فيه «انعطافة تأريخية في وضع المنطقة تفتح الأبواب على الكثير من الاحتمالات والاصطفافات الجديدة وتطلق يد الاسرائيليين وحماتهم في التحرك لفرض مشاريعهم على الأطراف الأخرى والسعي لعقد اتفاقات منفردة»، ويناشد لهذا الغرض المنظمات الفلسطينية ان تستبعد العنف في علاقاتها ببعضها وتمتين وحدتها الوطنية على الأسس الديمقراطية ومواصلة النضال من أجل العودة وتقرير المصير واقامة الدولة الوطنية المستقلة.

أن موقف الحزب الشيوعي العراقي هذا من القضية الفلسطينية يتسم بالحذر والتردد، ويتلمس فيه أثر الارهاب الفكري والسياسي الذي ظلت تمارسه القوى الفلسطينية واعلامها، ومن ورائها القوى القومية ازاء كل من يخالفها الرأي. لقد تحمل الحزب الشيوعي الكثير والكثير جداً من عواقب المواقفة تجاه القضية الفلسطينية منذ اربعينات هذا القرن، وتحمل الشعب العراقي نصيبه من أعباء وأوزار هذه القضية شأن بعض الشعوب العربية الأخرى. ان القول بأن الشعوب والمنظمات السياسية لهذه الشعوب هي التي تقيّم المواقف ازاء قضاياها يمكن ان يصحّ حين يدور الحديث عن شعوب بعيدة، قضاياها غير مُدركة بوضوح والتعامل النزيه الموضوعي يقتضي عندئذ ان يحجم المرء عن ابداء الرأي في هذا الشأن. اما بالنسبة للقضية الفلسطينية التي رضعها أطفالنا مع حليب أمهاتهم، فالأمر غير هذا. لقد سمح الاخوة

الفلسطينيون لأنفسهم ن يرموا بكل ثقلهم، وليس برأيهم وحده، في قضايا الشعوب العربية الأخرى، وحين أعوزتهم الحجة أحياناً لجأوا الى استخدام البندقية وفرضوا ارهابهم الخاص في حالات معينة، ولا زالت في البال مشاركة بعضهم في «الحرس القومي» سيئ الصيت في انقلاب شباط ١٩٦٣ في العراق. وفي الأمس القريب، وقفوا بكل ثقلهم السياسي والاعلامي الى جانب صدام حسين مما شجعه على غزو الكويت، وحرضوه بكل ما يستطيعون على عدم التراجع وسحب الجيوش منها، ولم يكن هذا موقف المنظمة الفلسطينية او بعض قادتها وحدهم، وإنما هو موقف فلسطيني يكاد يكون عاماً. وقد أسهم بعضهم في ضرب الجماهير العراقية بالرصاص حين انتفضت ضد صدام حسين في آذار ١٩٩١، وجاهرت منظماتهم بكل ما تملك من نفوذ سياسي واعلامي بمساندة البربرية التي لجأ اليها صدام حسين لضرب الانتفاضة في جنوب العراق وشماله بزعم الحفاظ على «وحدة العراق»، فلماذا بعد كل هذا يتهيب الآخرون عن مجرد ابداء الرأي لا أكثر، في اتفاق «اعلان المبادئ»؟

لقد مارس من يدعون بـ «القوميين»، وتحت راية القضية الفلسطينية ارهاباً فكرياً طوال عقود من السنين لفرض أفكارهم وشعاراتهم حتى حوّلوها الى نوع من المسلمات التي لا يجوز المساس بها بأية حال، وغدت المجاهرة، وبأعلى الأصوات، بحرب التحرير الشعبية، مقياساً لشجاعة المرء وصدق اخلاصه للقضية الفلسطينية، ونجحوا في ارغام كثيرين على الصمت، فماذا كان الحصيلة؟! اتفاق غزة - أريحا أولاً!

لقد اقيمت القيامة على الشيوعيين في العراق وفي بلدان عربية أخرى في عام ١٩٤٧ لأنهم، استناداً الى دراسة توازنات القوى والامكانات المتاحة يومئذ، اعلنوا تأييدهم الى مشروع التقسيم الذي أقرته الأمم المتحدة، رغم ان هذا المشروع كان ينطوي على مزايا باتت حلماً من الاحلام حتى قبل ان تنحدر الأوضاع الى ما هي عليه اليوم.

حقاً لقد جاء اتفاق اعلان المبادئ ليعكس توازنات القوى التي مالت لصالح اسرائيل ومن يدعمها. ولكن كيف يمكن تعديل الاتفاق لصالح الشعب الفلسطيني وحقوقه المشروعة، وأية قوى ينبغي حشدها، وأية تكتيكات يتطلب اتخاذها؟ هذه هي المسألة الجوهرية التي يتعيّن التشديد عليها، ومن حق الحزب الشيوعي العراقي ان يطرح رأيه فيها بكل قوة ودون تردد. ان اتفاق غزة - أريحا أولاً ليس ثمرة اخطاء الأمس القريب، وانما هو ثمرة نهج خاطئ في التفكير سارت عليه القيادات الفلسطينية القومية وكل القوميين العرب طوال العقود الماضية، وقد حان الوقت لكي يتأملوا هذا النهج ملياً.

٣ - حول «الوحدة العربية»

نحن نلجُ هنا باباً محرمة أخرى. فمنذ ان كنا صغاراً، قبل عقود طويلة من الزمن، ونحن نسمع حديث «الوحدة العربية» الذي اطلقه دعاة العروبة الأوائل بعد الانقلاب الدستوري في الدولة العثمانية، وأحيط هذا الشعار مع الأيام بقدسية كهنوتية خاصة. وقد لا يعرف شباب

اليوم انه كان يُحتفل في العراق بعيد رسمي يعرف بعيد «النهضة العربية» ويصادف التاسع من شعبان، وهو اليوم الذي أطلق فيه الشريف حسين في مكة الرصاصة الأولى معلناً ثورة العرب على الخليفة العثماني. وقد ظل هذا الشعار يردد على لسان رجال «النهضة العربية» الذين حكموا العراق أيام العهد الملكي، وكما يلاحظ يوسف سلمان يوسف (فهد)، سكرتير عام الحزب الشيوعي العراقي، انهم كانوا يرددونه «كشيء تأريخي للاتصال بماضي نضالهم، واتخذوه وسيلة ليضموا حوله أنصارهم ودعاتهم في الأقطار العربية الأخرى، وكوسيلة لاستيراد اولئك الدعاة للعمل في العراق واستعملوه للدعاية لبعض الأمراء العاطلين عن العمل الراغبين في سد شواغر العروش في سوريا فلسطين». ومن بعد، صار يردده دعاة «القومية» من جماعة نادي المثنى، ولكن دون ان تخلو دعايتهم من نزوع عنصر شوفيني، وحلم بناء امبراطورية عربية من المحيط الى الخليج. وقد استغلت الفئات الحاكمة الضالعة مع الاستعمار في الأربعينات هذه الدعوة لتبشر بوحدتها الخاصة التي اطلقوا عليها اسم «الاتحاد العربي»، وتمرير مشروع الجامعة العربية. واشتدت الدعوة للوحدة العربية مع النهوض القومي اثر ثورة يوليو في مصر وكرد على تقسيم فلسطين حتى جاءت اولى تجاربها مع وحدة مصر وسوريا. والجميع يعرف الأسس غير الديمقراطية التي بُنيت عليها هذه الوحدة، والنهاية المؤسفة التي انتهت اليها.

لقد غدا هذا الشعار مع الأيام لازمة لا بد من ذكرها في برامج الاحزاب والتنظيمات السياسية، وبات يتعذر الموقف منه موقف مراجعة وتأمل. فهل برهن الشعار عن عمليته طوال هذه العقود؟ وإذا كان يفتقر بالصورة التي جاء فيها الى الطابع العملي فما جدوى رفعه؟ وهل يمكن استبداله بآخر اكثر جدوى؟

لقد سبق للحزب الشيوعي العراقي ان واجه هذا الأمر من قبل ورسم سبيله الخاص ودافع عنه بحرارة. فقد ناقش الرفيق فهد المسألة في اطار الأوضاع السياسية التي كانت تعيشها الاقطار العربية المشرقية في عدد من المقالات في جريدة «القاعدة» عام ١٩٤٣. وفي مقالاته تلك لمح الى ان الاحزاب الشيوعية في البلدان العربية قد تدارست الأمر في اجتماع عقدته في خريف ١٩٣٥ وتوصلت فيه الى ان شعار الوحدة العربية غير عملي لما بين الاقطار العربية من فروق في التطور وشكل الحكم والظروف الداخلية الخاصة، وارتأى المندوبون استبداله بشعار الاتحاد العربي الاختياري من الاقطار العربية المستقلة وعلى ان يعمل هذا الاتحاد على دعم سعي الاقطار العربية غير المستقلة نحو الاستقلال. والتزاماً بما دعا اليه هذا الاجتماع اتجهت مقالات الرفيق فهد الى الدعوة للاتحاد العربي بين الدول المستقلة.

واثر اندلاع ثورة الرابع عشر من تموز ١٩٥٨، وفي الأجواء الصاخبة التي افتعلها القوميون في قيادة الحكم الجديد لضم العراق، الذي باشر عهده الجمهوري تواً، الى دولة الوحدة بين مصر وسوريا، درس الحزب الشيوعي الأمر جيداً، ومن جوانبه المختلفة، وانتهى الى تخطئة هذا المسعى، لأن الوحدة المتحققة لم تقم أصلاً على أسس ديموقراطية تتيح مشاركة الشعب الواسعة في تحديد وتطور اتجاهات النظام الموحد الجديد، ولأن شعار انضمام العراق الفوري الى دولة

الوحدة لم يكسب بعد قناعة غالبية الشعب الذي وإن كان قد حقق انتصاره الأول في تموز ١٩٥٨ إلا انه لم يُعبأ بعد، وبشكل ديمقراطي لمواجهة مهمات ما بعد الثورة. وطرح بدلاً من ذلك شعار «الاتحاد الفيدرالي» ونشط للعمل من أجل هذا الشعار، وكان في حسبانه ان «الاتحاد الفيدرالي» سيُغني مضمون الوحدة ذاته بتجربة الشعب العراقي، الذي كان يتطلع الى التطور الديمقراطي المستقل بما عرف عنه من حيوية سياسية. وقد كشفت الايام صحة قراره هذا وحظي بتأييد الجماهير الشعبية الواسعة. وقد كشفت الايام من بعد ايضاً ان دعاة الوحدة العربية الفورية، الذين جعلوا من الوحدة شعارهم الأول، كانوا يبنون دعوتهم على أسس ايديولوجية محضة، ولذلك فشلت مفاوضات ميشيل عفلق - جمال عبدالناصر في تحقيق الوحدة بُعيد انقلاب شباط ١٩٦٣. كما ان الأشكال الوحدوية او الاتحادية التي ظهرت من بعد جاءت جميعها استجابة لدوافع سياسية خاصة لا علاقة لها بشعار الوحدة المذكور رغم انها جميعاً ضمنت ديباجاتها الاشادة بالنزوع القومي نحو الوحدة.

حقاً ان وثائق الحزب الشيوعي اليوم تؤكد ان المهمة الراهنة هي العمل لايجاد تضامن عربي أولي، ولو بالحدود الدنيا، بعد ان انهار اتفاق الدفاع العربي المشترك وشهر العرب سلاحهم ضد بعضهم البعض، وحقاً ايضاً، ان شعار الوحدة العربية انما يظهر للدعاية فقط، لكن ذلك لا يمنع، حين يجري الحديث عن طموح الشعب العربي الى الوحدة، ان يحدد الشعار بدقة تعكس كل هذه التجارب، وليس هناك من داعٍ الى مسح كل ما كان قد وضعه في الموضوع من قبل.

٤ - الاشتراكية والصين

ويتحدث التقرير عن الهزيمة التي لحقت بالتجربة الاشتراكية وأبعادها، والأثر الذي احدثته في مجمل أوضاع العالم والحركة الثورية، وكيف يسعى الايديولوجيون البرجوازيون الى تصويرها كهزيمة للاشتراكية، فكراً وطموحاً نحو العدالة وهزيمة للفكر الماركسي. كل هذا صحيح. ومن يصغي الى مصادر الأنباء الغربية يحسب ان الاشتراكية قد صُفيت تماماً من على وجه الأرض وغدت من ذكريات الماضي... والحال ان الأمر ليس على هذه الحال تماماً. فما من شك ان هزيمة كبرى قد لحقت بالاشتراكية بعد ان انهارت السلطة الاشتراكية في عدد من البلدان، لا سيما في الاتحاد السوفييتي، لكن الأحزاب الشيوعية لا زالت تمسك بالسلطة في عدد من البلدان، ولا سيما في الصين. وللأمر هنا دلالاته التي تستحق التمعن والدراسة. ففي الصين تجري تجربة فريدة في بابها ويتحقق تقدم خاص. لقد أدخلت في الصين تغييرات كبيرة باتجاه تنشيط الاستثمار الخاص كشكل من أشكال الملكية الى جانب الملكية الاجتماعية العامة والتعاونية. وأدخلت آليات خاصة في النظام الاقتصادي لحل التناقضات التي تنشأ عن هذا الوضع الجديد. وقد تحققت نجاحات اقتصادية كبيرة، ويضطر المحللون الغربيون الى الانتباه لوتائر النمو الاقتصادي العالية في الصين. ولا يخفي بعضهم توجسه من هذا النمو وآفاقه. ورغم ما يكال من اتهامات بشأن حرية الانسان في الصين يبدو ان جماهير الشعب الواسعة تؤيد

السلطة، ألا يستحق كل هذا انتباهاً خاصاً من جانب الحزب الشيوعي العراقي، ليس فقط لتعزيز الثقة بالاشتراكية أملاً ونهجاً، وإنما للاستفادة ايضاً من الخبرة الصينية الراهنة لتدقيق مفاهيمه الاشتراكية.

ومثلما يتوجب دراسة التجربة السوفييتية من كل جوانبها وتحديد العوامل التي دفعت الى فشلها، يغدو ضرورياً أيضاً، دراسة التجربة الصينية من كل جوانبها وتشخيص العوامل التي تدفع الى نجاحها وتقدمها، وصمودها في وجه الضغط الهائل الذي تشنه الرأسمالية العالمية وحكامها وايديولوجيوها، ولا ننسى هنا ان الحديث يجري عن تجربة تشمل ربع سكان العالم!

فلماذا أغفل التقرير كل ذلك؟! هل الأمر هنا امتداد للموقف الدوغماتي السابق تجاه الحزب الشيوعي الصيني، الذي اتخذ تحت ضغط الحزب الشيوعي السوفييتي، ام انه قصور في التحليل الفكري والسياسي؟ فبحدود ما نعلم ان قيادة الحزب الشيوعي العراقي قد تحركت منذ عام ١٩٨٦ لتحسين العلاقة مع الحزب الشيوعي الصيني. واليوم يغدو هذا الأمر اكثر الحاحاً في وجه الهجوم الذي تشنه الامبريالية على الحركة الشيوعية والفكر الاشتراكي في العالم كله، وحاجة الأخيرة الى المزيد من التكاتف.



الصكار : تصميم على الكومبيوتر

سياسة تغيير اللغة الكردية

محمد صالح سعيد

نشر الدارس الأخ الكريم محمد توفيق علي مقالاً بعنوان «سياسة تغيير اللغة الكردية - اطروحة ماجستر في علم اللغة» في العدد الخامس ايار - حزيران ١٩٩٣ من «الثقافة الجديدة» الغراء. قرأت المقال عدة مرات. يبدأ الدارس العزيز كتابته بالفقرة التالية: «لقد ترجمت كلمة (سياسة) من الانكليزية (policy) واخترتا كانعكاس ونتيجة للعقيدة السياسية للمنتمين الى ما سميته بالمدرسة السليمانية للفلسفة، كما اعتقد بأن بعض التغيير أمر حتمي وبعضه ضروري، ولكن الجزء الأكبر منه هو مغامرة لغوية أشبه ما تكون بالانقلاب العسكري، وقد تؤدي الى عواقب وخيمة بسبب عدم نضوج القائمين بهما لغوياً وسياسياً في آن واحد...».

فكرت ملياً وتمعنت بشيء من الدقة، فأوحى لي مضمون مقاله بأنني قرأت فقرات علمية مجردة، أشبه ما تكون بمعادلات رياضية صرف، غير مرتبطة بجذور اللغة الكردية وارتباطاتها المختلفة، ومراحل تطورها من حيث الاستعمالات التعبيرية المستنبطة من حاجة الانسان الكردي الحياتية. وهو لم يعرّف او يشخّص أصلاً المشاركين والقائمين بها من اللغوين كي يحكم عليهم جميعاً بعجالة اعتباطية، بعدم نضوج اللغويين والسياسيين في آن واحد... كان عليه ان يلمّ تماماً بالتغيرات التعاقبية المختلفة التي حصلت في اللغة الكردية، وعلى التسجيل الكتابي إثر التطورات التعبيرية والكلامية التي احدثتها مجمل الاحداث والظروف التي مرّ بها الشعب الكردي في كافة ارجاء كردستان والكثرة من الأكراد القاطنين، رغبة او عنوة، في الخارج...

وخلال فترات مختلفة، متباعدة نسبياً.

واغناء للموضوع وتوضيحاً لبعض الآراء، كتبت هذه الأسطر دون الرجوع الى آراء علماء اللغة او الاجتماع، كي تكون هذه الكلمات تعبيراً عن الواقع الحسي الحدسي الحركي المرتبط بالاحداث القومية والأممية، المحلية والعالمية، وبالتوجه الديمقراطي للحركات التحررية والآفاق لرحبة الجديدة لتأمين وحفظ حقوق الانسان، وكذلك بالاحداث الاجتماعية والاقتصادية والتغييرات الفكرية والثقافية والتكنولوجية، وحاجة الانسان الكردي ولغته لمواكبة سرعة التطورات الخاصة والعامة، العالمية والمحلية وضمن أرض كردستان المجزأة.

ولأنها جميعاً ركائز متراصة متداخلة ومترابطة، ضمن حدود تواجد الأمة الكردية وشبكة نمو اللهجات الكردية المختلفة، وصعودها في بداية تكوينها بسبب تأثير السلاسل الجبلية الوعرة، المساحات الشاسعة للأرض البور، الانهار والنهيرات، التقاليد الاجتماعية والعزلة القبلية والعقلية العشائرية، والتسلط الاقطاعي، وعدم وجود الكيان السياسي للكرد، والسلطة السياسية المتقلبة غير المستقرة، المتأرجحة بين الامبراطوريتين الفارسية والعثمانية سابقاً، ومتغيرات الأنظمة والدول العربية والحركة الكمالية وتمسك الكرد بالدين الاسلامي، وعدم وجود طرق المواصلات ووسائل النشر والاعلام الكردي، وصعوبة الاتصال بسبب البيئة المناخية الصعبة لكردستان، والمحاربة العنيفة الموجهة للغة الكردية من مصادر متعددة ومختلفة فيما بينها لأسباب عديدة غير خافية... الخ، ومن ثم أفول نجمها، وتوقف عنفوان صيرورتها، وهبوط أهميتها، ونزول درجة ونسبة استعمالاتها بشكل متدرج بدأ بالعشرينات، الى ان خمدت جذوة تحركها منذ الثلاثينات، واقتراب حدة اتصالها وتلامسها بالبعض اعتباراً من الخمسينات، الى ان صارت مواكبة، وحركة مزجية تفاعلية بين بعضها البعض الآخر بعد السبعينات.. لأن تكون حركة لا شعورية غير مباشرة ولكنها مدفوعة من روحية الفكر الاجتماعي والقومي وحاجة المجتمع الكردي، فقد سارت العملية الى الأمام خلال عشرات السنين بتأثير الثورات الكردية، وتشكيل الامارات الكردية، وثورات البارزانيين، وأخص منها ثورات البارزاني مصطفى، وثورات الشيخ محمود الحفيد، وتأسيس جمهورية مهاباد والوثبات المتكررة لجماهير الشعب الكردي في كل مكان من أرض كردستان... والتطور الفكري والسياسي الديموقراطي لعموم الحركة التحررية الكردية وتغلغلها بين صفوف الجماهير الكردستانية ومواكبتها للحركة الثقافية خارج أرض كردستان، وخاصة منذ تشكيل جمعية «خويّند كاراني كورد» وعقد مؤتمرها في اوربا، وثورة تموز ١٩٥٨ في العراق، وعقد مؤتمري شقلاوة للمعلمين الاكراد سنتي ١٩٥٩ و١٩٦٠، واستحداث المديرية العامة للدراسة الكردية، والدراسات الاكاديمية الكردية في الاتحاد السوفياتي وبعض الدول الأخرى، ومؤتمر الكتاب الكرد في شقلاوة سنة ١٩٧٣، والتهيئة لمؤتمر الاملاء الكردي سنة ١٩٨٠، وطبع البحوث المكتوبة من قبل المجمع العلمي الكردي، وصدور مئات الكتب اللغوية والأدبية باللغة الكردية وكذلك المجلات والجرائد مع البث التلفزيوني والاذاعي، وتبادل الزيارات والسفرات والايفادات الرسمية والحزبية الكردستانية، وحيوية

استمرار المسيرة الثقافية واللغوية المحلية والعالمية، وتعميم وتقدم الدراسة باللغة الكردية، وانتشار التلاميذ ،الطلبة بين الوسط الاجتماعي الكردي، ومواكبة هذه المسيرة الثقافية واللغوية الحية للاحداث، الكردستانية والعالمية.

ارجو منه متابعة ودراسة موضوع تطور المصطلحات العلمية واللغوية والثقافية وتقييم كتاب «زاره اوه ى زانستي كوردي» الصادر سنة ١٩٦٠ من نقابة المعلمين فرع السليمانية و«زاره وه ى پاريزگاى سليماني» الذي اصدرته نخبة من المعلمين في السبعينات، والاعداد الخاصة لمجلة «التربية والمعرفة» الخاصة بترجمة المصطلحات، والمنقولة من كتب الدراسة الكردية المؤلفة والمترجمة من قبل لجان عديدة متفرقة من المعلمين والمدرسين المتخصصين «بعيداً عن الأجواء السياسية قاطبة...» والتي طبعتها مديرية الدراسة الكردية العامة، وكتب المصطلحات التي اصدرها المجمع العلمي الكردي... الخ من المعاجم والكتب اللغوية التي ألفت في السنوات الأخيرة ليطلع على الجانب العلمي المعرفي واللغوي لمسيرة اختيار وفرز مجمل المصطلحات الكردية... حيث شارك فيها اساتذة كتاب ولغويون من جميع اللهجات الكردية.

وعلينا ان نعلم بأن قرار الاختيار لوحده لا يؤمن او يفرض نجاح استعمال هذه او تلك، لأن النجاح يتوقف على مدى تقبل الذوق والحس الشعبي الاجتماعي، فكم من المصطلحات التي طرحت وسجلت دون ان يكتب لها النجاح.

ان مدلولات أفكار ومبادئ فئات وأطراف الحركة التحررية الكردية بأجمعها، وعمق الوعي القومي، مع شعور الطبقات الكادحة بالظلم والحرمان القومي والطبقي ولدت حركة الثقافة القومية، ووسعت دائرة تفرعاتها بحيث شملت الجوانب المختلفة للغة الكردية... وصاحبتها توجهات وتطلعات جماهير الشعب الكردي في كل أرجاء الوطن الكردستاني، وليست كما سماها بالمدرسة السليمانية للفلسفة، رغم تأثير التقدم الحاصل في السليمانية.

وأن المتتبع والدارس المقارن يكشف ذلك بسهولة عند المامه بالنتاجات الرفعية الصادرة في كردستان ايران، والحركة اللغوية والثقافية السريعة التي شملت كردستان تركيا وسوريا ايضاً. وأن مجمل نتائج التطور الحاصل تثبت بأنها ليست من صنع فئة محلية او حزب سياسي او هيئة لغوية واحدة، حتى يحكم عليها الدارس بأنها «مغامرة لغوية أشبه ما تكون بالانقلاب العسكري». ثم كيف تمكن من تشخيص «ضعف نضوج القائمين بهما لغوياً وسياسياً في آن واحد...»، انه حكم جائر على مسيرة ما يقارب القرن لجهود مثقفي ولغويي الشعب الكردي على اختلاف تطلعاتهم واختصاصاتهم العلمية واللغوية، وتوجهاتهم الفكرية...

يقول الاخ: «أقول بأن الغرض من هذه الدراسة الموضوعية هو تحليل وتقيم ظاهرة تغيير الكردية بالاستناد الى نظريات علم اللغة في أطروحة تطلبت كتابتها بالانكليزية، بعدئذ يملي الواجب الانساني ترجمتها الى لغة قياسية (Standard) يجيدها أكثرية المعنيين بالموضوع، ألا وهي اللغة العربية الفصحى على صعيد كردستان العراق، وذلك لانعدام لغة كتابة قياسية كردية لحد الآن، لكونها تمر في مرحلة انتقالية، ويجري عليها تغيير جذري يمثل صلب الموضوع

هنا...».

ألتمس العذر حين أقول بأن دراسته ليست موضوعية. ان الموضوعية تعني شمول جوانبها المتعددة والمختلفة (بالاستناد الى ذات الموضوع) وارتباطاتها... ومن ثم دراستها... وليست دراسته تحليلية لأنه لم يعرض بنيوية أسس ومستلزمات أي تحليل للاستناد عليها في توضيح واثبات ما يريد ان يقول، كي يطبق عليها نظرياته المجردة... وأن ترجمتها بالنسبة له، إذا كان كردياً، ليست واجباً «انسانياً»، بل واجباً وطنياً وقومياً كمواطن كردي يخدم لغة قومه، ولأنه في هذا الموقف يكتب لهم... فالأولى به ترجمتها الى الكردية... وقد وقع الدارس في خطأ علمي عندما اعتبر اللغة العربية الفصحى لغة قياسية (Standard)، لأن اللغة القياسية بالنسبة الى أي لغة هي لغة تنتمي الى عائلة الاولى. وفي حالة الاختيار للقياس والمقارنة، علينا اختيار الأقرب من بينها أيضاً، من النواحي التأريخية والقرب الجغرافي والبيئة الاجتماعية والعلاقات الاقتصادية... الخ. لذلك فإن اللغة العربية ليست القياس أساساً بالنسبة للكردية، (مع اعتزازنا بالاخوة والعلاقات الصميمية الدينية والتاريخية الكردية --العربية، وبالشعب العربي، وكذلك بالوشائج النضالية التي تربط الشعبين بكل العواطف النبيلة، بعيداً عن العنصرية والشوفينية...) لأن اللغة العربية هي من اللغات السامية الرئيسية، اما الكردية فهي من اللغات الايرانية والهندو - أوربية، ولوجود فوارق جذرية وأساسية بين اللغتين في بناء وتركيب الجملة، تصريف الفعل في العربية، السابقة واللاحقة في الكردية، التثنية والجمع، التذكير والتأنيث، أنواع الأفعال في الكردية، المصدر، اختلاف الأدوات النحوية، اختلاف الضمائر المتصلة في المتعدي واللازم، الفعل الناقص، وجود حروف الضاد (ث. ذ. ص. ض. ط. ظ.) في العربية، وعدم وجودها في الكردية...، عدم وجود (پ. چ. ڤ. ژ. گ) و (ێ) المفتوحة والممدودة، وكذلك (و) المفتوحة والممدودة و(ر)، (ڵ) المثخّنة في العربية وجودها في الكردية.. الخ من الجوانب بحيث لا يمكن الربط والمقارنة بينهما لغرض القياس والتقييم..

ان القياس بالنسبة للغة الكردية يأتي من اللغة المشتركة معها في العائلة اللغوية الواحدة، او من دراسة مقارنة زمنية للغة العلمية والكتابية الكردية نفسها... من أواخر القرن التاسع عشر، مثلاً، الى بداية القرن العشرين، ومنها الى الثلاثينات من القرن العشرين، والثلاثينات الى الخمسينات، من الخمسينات الى السبعينات، ومن ثم الى التسعينات من القرن العشرين كفترات اعتبارية للقياس، على ان تشمل هذه الدراسة تطور التسجيل الاملائي للحركة والصوت، الكلمات البسيطة والمركبة، الفرق بين الحروف اللاتينية والعربية، المشكلات المحلولة وغير المحلولة في الحالتين، استنتاج وبلورة وفرز الدساتير النحوية، تنقية التعابير اللغوية من الكلمات غير الكردية، تغيير وتطور واختيار المصطلحات العلمية واللغوية وكيفية مواكبتها للتطورات العلمية والتكنولوجية، المدرسية منها والعامة... الخ من الموضوعات اللغوية الدقيقة والمشخصة...

ان المطلع على تطور حركة تغيير وتطوير اللغة الكردية ومحاولات كوادرها ومتخصصيها

من حملة الشهادات العليا ومن ذوي الدراسات الخاصة، وما اكثرهم...، يدرك انها مستقلة عن الحركة السياسية والقرارات الحزبية او المحلية.

ومن الممكن جداً القول بأنهما تسيران وتتطوران منفصلتين عن البعض، كل في القناة الخاصة بها... تربطهما الجسور والوشائج القومية والوطنية والانسانية بفعل وتأثير الأهداف والأمنيات القريبة والبعيدة.

وهناك فترات توقف وانتكاسات للحركة السياسية القومية الكردية، ولكن خدمة الثقافة واللغة الكردية، على الرغم من التأثيرات السلبية لانكماشات الحركة التحررية الديموقراطية عليها، لم تتوقف أبداً، بل أصبحت سمة نضالية فريدة وخالدة للصمود والبقاء وشهادة هوية الامة الكردية.

يقول الدارس في عرض الشكل البياني رقم ١: «وظيفة او قوة التوحيد: كذلك الاقتباس بين اللغات الكردية واللغات الأوروبية» و«وظيفة او قوة الانفصال كذلك لاستبدال بين اللغات الكردية واللغات الشرقية». هكذا فإن الدارس يكرر مقولة «اللغات الكردية» وكأن الامة الكردية متكونة من عدة قوميات ولها عدة لغات، او لأنه يعتبر اللهجات المحلية للغة الكردية لغات مستقلة، كما أراد اعداؤنا (معذرة) تجزئة أوصال الامة الكردية جغرافية، واعتبار اللهجات الكردية المحلية لغات للابتعاد، وثم الانفصال عن بعضها ومعاملتها عنوة كلغات مستقلة وتهيئة مناخ ومستلزمات ومشجعات هذا البعاد، مستخدمين شتى السبل والوسائل البوليسية الموجهة.

ويقول في الفقرة ١ - التعبير: «سبق وأن صرح علماء اللغة والمجتمعات البشرية بأن اللغة الأجنبية لا يمكن ان تضاهي اللغة المحلية في التعبير عن مشاعر وعواطف وثقافة الناطق بها».
لا أدري لماذا تطرق الدارس الى اللغة الأجنبية؟! وهل هناك من يستعملها او يفترضها بديلاً عن لغتنا... حتى المصطلحات القليلة جداً يستعملها بعض العلميين والاقتصاديين في الدراسات والبحوث العلمية وفي الدراسات العليا والاكاديمية فقط، وان الانسان الكردي الشعبي لا يعرفها ولم يسمع بها.

ان العربية، وهي لغة القرآن الكريم والديانة الاسلامية والسلطات السياسية لجميع الدول العربية، وهي اللغة القومية للشعب العربي لم تنجح كلياً في ترجمة وتعريب كل المصطلحات العلمية، وأن عشرات الكلمات اللاتينية والأوروبية المستعملة، والأخرى المعربة (مثل التقنية، المكننة، التلفزة الشوفينية... الخ) بقيت مستعملة، هذا عدا ما تستعمل الجامعات والكتب الدراسية. ثم من هم الذين يدعون بأنها تضاهي اللغة المحلية؟ وفي أي المحافل تستعمل هذه وتلك؟

ويقول الاخ الدارس: «هذا وأثبت بعضهم بأن تعليم الاطفال بلغة غير لغتهم الأم يؤثر سلباً على تطورهم النفسي». ان مجموع المثقفين والدارسين الكرد، ما عدا السائرين في ركب عمالة شوفينية فكر القوميات المتسلطة على رقاب الشعب الكردي، والواقفين بوجه تقدم وتطور

الشعوب المظلومة، يطالبون بتأجيل دراسة اللغات الأخرى (العربية، التركية، الفارسية.. الخ) الى الصف الرابع الابتدائي بالنسبة للطفل الكردي، حيث ان العمليات العقلية (للتحليل والتركيب) حتى بالنسبة للغة الأم، تنضج لدى الطفل في عمر ما بعد الثالث الابتدائي. ولا يمكننا هنا التطرق الى الجوانب والقضايا العديدة الأخرى المؤثرة في هذا الجانب التربوي الهام، والمتعلقة بالموضوعات لنفسية والاجتماعية والتربويةوالعقلية، خاصة عند تدريس الطفل للغتين او اكثر في آن واحد (مثل تدريس الطفل الكردي الكردية والعربية والانكليزية في الخامس الابتدائي، وتدريسه الكردية والعربية في الثالث او الرابع الابتدائي في العراق .

ويأتي الاخ الدارس فيقول: «ان انعدام الاشارة الى اصل الكلمة الدخلية يوحي بانعدام علاقته بوظائف اللغة. ولكن للأسف، لا يدرك رواد حركة تغيير الكردية هذه البديهة الاجتماعية... ».

ان فكرة الاستعانة او الاستعارة او البديل او التكريد لا توجد قطعاً في أذهان رواد حركة تغيير الكردية.. وأن الحقيقيين منهم لا يؤمنون اصلاً باستعمال الكلمات غير الكردية، قدر المستطاع ولا يستسيغونها... بل انهم قرروا منذ الخمسينات في مؤتمري شقلاوة للمعلمين الاكراد، وفي جميع المؤتمرات والاجتماعات الخاصة باللغة الكردية، ولغة الدراسة، عدة قرارات تخص التوجه نحو اللهجات الكردية، كمهمة على عاتق ومن أمنيات وأهداف الجميع، ومن كل اللهجات، واتخذت توجهاً موضوعياً باعتماد الكرمانجية الجنوبية (لا السورانية او اللهجة السليمانية...) أساساً وقاعدة للبنيان الجديد، وتطعيمها وتغذيتها وتكميلها بمفردات وتعابير ومصطلحات جميع اللهجات الكردية الأخرى، ونجم عن هذه المحاولات الجادة تقريب اللهجات وتفاهم اللغويين من جميع اللهجات، وايمانهم بضرورة تثبيت اللغة الكردية الموحدة بشكل متدرج. فالعشرات من الكلمات والمصطلحات الموسيقية المحببة (مثل هزر، دزوار، هيژا، خه بات، بزاف، ثاف، مروڤ، به رخودان، دلوڤان، هاري كاري، لاوه ندي، خورت، نوشدار، چه له نگه... الخ) تستعمل الآن دون ان نفكر او نسأل من اية لهجة هذه الكلمات، لأنها من اللغة الكردية. حتى ان علاج نقص الكلمات العلمية والاقتصادية والاجتماعية الخ يكون بالرجوع الى مجموع اللهجات ومعاجمها.

ثم ينتقل الكاتب الى فكرة أخرى، ويقول: «والاسوأ من هذا اقتصار الحركة على تحديد الكلمات الدخيلة واستبدالها بصورة عشوائية تخضع للأهواء الفلسفية ولا تمت بصلة الى مفاهيم علم اللغة الاجتماعية وتتناقض معها كلياً...»

ان الكلمات الدخيلة في الكردية والتي لا تمت بصلة لى المفاهيم الاجتماعية قليلة جداً، واستبدالها جرى بكلمات كردية أصيلة اهملت في مراحل تاريخية تحت تأثير استعمال وغزو لغات السلطة السياسية والدينية، فأرجعت مرة ثانية بتأثير الوعي الثقافي القومي. ففي (عه يب و شووره يي)، (دوعاونزا)، (عاده ت وخوو)، (وه عد ويه يمان) الخ مثلاً، تركت الدخيلة منها، وأبقيت الكردية، او توجد مفردات وكلمات لمعاني معينة كردية مهملة، فأعيد استعمالها

حسب الضرورة.

ولما كانت اللهجات الكردية معيناً يزخر بالمصطلحات والتعابير البديعة التي تفي الحاجة، فمن المستحيل والخطأ ان يلجأ احد للتفكير «بخلق لغة جديدة واصطناعية» كما يقول. فاللغة هي لغة الجماهير وتفاعلها مع الحاجات الانسانية المختلفة للتعبير عن مكنوناتها... فعلينا الرجوع الى تعبيراتها الحيّة.

ثم نراه يقول: «ولكن كلما ظهرت حاجة افراد هذا المجتمع للاتصال بمجموعة خارجية تصبح اللغة الأخرى ضرورية. على الصعيد الكردي تتجلى هذه اللغة الخارجية في العربية او التركية او الفارسية، او مؤخراً لغة اوربية كالانكليزية»

وفي رأيي ان التفكير لديه جاء بشكل معاكس، حيث ان المثقف واللغوي الكردي منشغل بشكل جدي بحل مشكلات اللغة الكردية بالاستناد الى اللهجات الكردية أساساً، وليس اللجوء الى اللغات التي ذكرها (حيث انها ليست كردية) وقد قطعوا شوطاً بعيداً في مسيرتها للحفاظ على استقلاليتها، وعدم التسليم او اللجوء اليها، لأن ذلك يبعدنا اكثر عن البعض، ويحقق الطموحات الخبيثة للاعداء الشوفينيين من تلك القوميات وينفذ مخططاتهم العدوانية التسلطية، ويسبب انحرافاً للتوجهات السليمة للعاملين في حقل تطوير وتقدم اللغة الكردية.

ان الحلول يجب ان تكون نابعة عن الظروف الذاتية والموضوعية لحاجات ومتطلبات ممارسي هذه اللغة. وكذلك فإن اتصال امة بالأمم الأخرى ولأي غرض اجتماعي، اقتصادي او سياسي... الخ يستند على الأخذ والعطاء اللغوي، لأن شخصية الأمة تفرض الحفاظ على استقلالية لغتها، حيث انها احدى الركائز الرئيسة لمقومات الأمة.. وأن الناس من أرقى اللغات يستعينون باللغات الدنيا في حالات الضرورة للاتصال والتفاهم، وهو شيء طبيعي للجميع.

ونطرح هنا سؤالاً افتراضياً، لماذا لم يرجع الباحث الى موضوع استفادة تلك اللغات او احداها في الازمان الغابرة من اللغة الكردية العميقة الجذور، فليدقق الاخ الدارس في قائمة المفردات غير العربية المعربة او المحورة، وكذلك بالنسبة للفارسية والتركية.. واللغات الأخرى العالمية ايضاً فيما بينها.

وأن الحقيقة والتطور الواقعي للغة ما، وهي خاصة بأمتها، تستبعد ان تكون لغة مستقلة أخرى (لا ثلاث لغات) عاملاً لتسهيل اتصالنا الاجتماعي والسياسي والاقتصاد... (هذا بعيداً عن التفسيرات السياسية الأخرى التي تمس فكرةطمس وتفكيك وافناء اللغة الكردية في الكيانات الادارية والدولية غير الكردية عبر التبعية والتسلطيةوالدمج القسري والالحاق الاجباري.. الخ). فقبولها يعني التنصل عن اصالة واستقلالية تلك اللغة وذاتيتها... ومن ثم يعني القبول بالموت البطيء للغة الأم. ان استمرار حيوية اللغة يأتي من التطور الحاصل في ذاتيتها وقابليتها المرنة للاستيعاب والتجديد، لا من استعانتها وخلطها ومن ثم تحويرها وأفناء صيرورتها، وأن هذه الحالات لا تدخل في باب الترجمة بين اللغات.

ومن ناحية أخرى فإننا لا نقاطع اللغات التي أشار اليها الكاتب، لايماننا بوجود وحرية

الشعوب وبالديموقراطية وباحترام الاخوة بين الشعب الكردي والشعوب العربية والتركية والفارسية. وتاريخ الشعب الكردي زاخر بالامجاد والأمثلة قديماً وحديثاً، ونحن سائرون في هذا الركب، مع تمسكنا بلغتنا وكيان قوميتنا، وباعتبار اللغة الكردية هي أحدى الركائز الرئيسة لحيوية الامة الكردية وحركتها النضالية الانسانية.

ونحن لا نخلط بين اللهجات العامية الشعبية واللغة الكتابية والدراسية الموحدة (الفصحى) (كوردي په تی) التي نحاول بشتى السبل والوسائل الممكنة الوصول بها الى الكمال والتعميم، بشكل تدريجي تطوري متفاعل على مر الزمن، حيث اننا لا نملك السلطة السياسية او الدينية، للفرض، كي نستند عليها. وبالنسبة للكرد فإن اللغة الفصحى واللهجات المحلية سائرة جنباً الى جنب بخطين متوازيين رئيسيين، كل في مساره الطبيعي، اضافة الى وجود قنوات ومنعطفات تماس وتماسك واتصالات متداخلة بينها للأخذ والعطاء، بهدف ملء الفراغ والنقص، دون ان نلغي أياً منهما.

يقول الدارس: «تتجلى وظيفة التوحيد في الكردية بين أفراد اللهجة الجغرافية الواحدة وبين الجماهير الشعبية وبين المنتمين الى مجموعة التغيير وكذلك بينهم وبين اللغات الأوروبية». وأنا اقول بأنه إن صح هذا التحليل طيلة الفترة السابقة للاربعينات بين أفراد اللهجة الجغرافية الواحدة، الا ان الآية انعكست خاصة بعد الخمسينيات من القرن العشرين. فقد سادت وظيفة ورغبة التوحيد بين اللهجات الجغرافية المختلفة للغة الكردية، والأسباب عديدة، أهمها الوعي القومي النيّر والطموحات السياسية والعلاقات الاجتماعية والحركة التجارية والاقتصادية والفكرية وتنقل السياسيين الى مختلف المناطق الكردية ذات اللهجات المتباينة وتعايشهم الطبيعي وتغلغلهم بين الجماهير وتفاعلهم الحيوي مع البعض، المتزامن مع وحدة الاهداف والاماني القومية النبيلة المشتركة، وتوسع دائرة التنظيمات السياسية والمهنية بين الجماهير الشعبية في كل ارجاء كردستان، حاملة معها ألاعلام الفكري واللغوي والثقافي بكل أشكاله وألوانه، والتأثير المتبادل، رغم كل الاختلافات السابقة.

ان اللغويين والمثقفين الكرد لا يفكرون باستعمال اللغات الأوربية إلا في الاتصالات وفي المحافل الدولية والبحوث والدراسات العلمية والاكاديمية بهدف مواكبة الحضارة العالمية، والحقيقة فإن هذا يسري على اللغات الشرقية ايضاً.. فاثبات وجود هذه القوميات يأتي عن طريق تثبيت لغتها، والعمل على تنقيتها من الكلمات الدخيلة، غير الكردية، المقتبسة من أي لغة، شرقية كانت ام اوربية.

وهنا يلزم توضيح نقطة هامة بالنسة لعدم تطبيق واقع الحال التطوري والوجهة الاكاديمية والنظرة العلمية المجردة والواقع المأساوي الذي كان يعيشه، وما يزال، الشعب الكردي، وما عانته اللغة الكردية من طمس وتحوير وتزييف ومحاربة، والفعل الانعكاسي الطبيعي الحيوي الخلاق الذي شهدته اللغةالكردية بفعل الحركة الجماهيرية والانعطاف الانساني وشمول الحركة الكردستانية وإيمان وعمل الجميع على تطوير لغتنا، كركيزة أساسية لاثبات وجود الأمة

الكردية، حيث اصبحت هذه النظرية قاعدة ميدئية تؤمن بها جميع الفئات السياسية وتناضل بشكل مباشر او غير مباشر لتغذيتها وتعميقها من أجل ديمومة نجاحها، وهذه العملية تشمل كل الأقاليم الكردستانية، وهي من الأهداف الحقيقية للناطقين بكل اللهجات المحلية، من أية رقعة كردستانية كانوا... وتم تثبيتها في فكر جميع الاحزاب والمنظمات المهنية والديموقراطية من أقصى اليسار الى اقصى اليمين، وذلك بعد ان تبناه لغويو ومفكرو جميع اللهجات الكردية.

الاخ الدارس وقع في تناقض واضح عندما قال: «يشترط على اللغة القومية او الرسمية ان تتبنى لهجة تفهمها اكثرية الناطقين بالكردية، ان فرض لهجة جغرافية لمجموعة واحدة وإن كان مبنياً على أساس امتلاكها لأدب مدون، مرفوض لكونه غير عادل اجتماعياً ومحكوماً بالفشل لغوياً كما حدث للهجة السورانية المكتوبة في مقاطعة بادينان وأهلها الناطقين الكرمنجية».

ان «العدالة» في اختيار او فرض اية لهجة شيء نسبي، ولا مجال لوجوب هذا الاختيار اذا اردنا التوجه الحقيقي لايجاد اللغة القومية الموحدة... فلو تم في البداية اختيار واقرار اللهجة الكرمانجية الشمالية، افتراضاً، لقلنا الكلام نفسه في عدم تحقيق العدالة بالنسبة للهجات الجنوبية واللهجات الأخرى.

هل فكر الاخ الدارس بالعربية الفصحى ومدى تحقيق العدالة عند فرضها بالنسبة لمستعملي اللهجات المختلفة المبعثرة في رقع جغرافية بعيدة المسافات، فهناك اختلافات اساسية في لهجات الموصل وبغداد والدليم والعمارة، وكذلك اختلافات اكثر بين لهجتي العراق والشام... الخ. فهل من المعقول ان تساوي العربية الفصحى التي هي لغة القرآن الكريم ولغة الأمة العربية مع اية لهجة محلية، او حتى مع لهجة قريش؟ انها قضية تطورية على مدى تطور حاجة الانسان العربي لهذه اللغة، فهي ليست لغة قريش وحدها... وهذه الفكرة تنطبق على جميع اللغات العالمية، ومنها الانكليزية الاكثر تقدماً وتطوراً واستعمالاً من بين اللغات العالمية.

وبالنسبة للغة القومية الكردي، فإن مجموعة لهجات الجنوب تبنت على مر الزمن اللهجة المعروفة خطأ بالسورانية (وأرجو تسميتها بالكرمانجية الجنوبية، او بمجموعة لهجات الجنوب) ومن ثم تطعيمها بمفردات وتعابير مجموعة لهجات الشمال)، فكرة وتوجهاً لأن الواقع، وتحقيقاً للهدف النبيل، يفرض عليك اختيار الأكثر تقدماً وتطوراً، من منطلق تثبيت لغة الأمة، لا تفضيل جانب على جانب آخر. وأن مجرد التفكير بهذه الصورة يحرفنا عن جادة الصواب ويشوه أمامنا الحقيقة.. هذا مع وجود الجوانب الايجابية والسلبية لكل الاختيارات، لأية لهجة كانت هذه.

ان امتلاك ادب مدون لهذه اللهجات نقطة واحدة من بين مجموعة من النقاط والمرتكزات والأسباب التي قدمت هذه على غيرها في واقع الحال... وتعبير «غير عادل اجتماعياً» يمكن ان يقال عند اختيار اية واحدة من اللهجات، وهذه مسألة نسبية، ولكن المهم انه يجب ان نختار، وأن روحية هذه الاختيار جاءت في خضم سنوات الكفاح القومي ومشاركة فئات المثقفين واللغويين من جميع اللهجات الكردية ومسيرة الجماهير الشعبية بشكل تفاعلي متدرج زمنياً،

متطور ومتجدد منطقياً، دون التفكير بلهجة معينة، او تفضيل واحدة على أخرى، لأن التوجه هو نحو اللغة الموحدة القومية... وان تغذية مخاوف الفشل الذي يتكلم عنه الدارس، جاءت نتيجة محاربة الشوفينيين الترك والفرس والعرب والسائرين في ركبهم من الكرد، بوضع الاجراءات المعرقلة السياسية والفكرية الاقتصادية والأمنية مع بث روح الشقاق والتشكيكية، حتى بين المحافظات ذات اللهجة الواحدة، ومحاولة عرقلة الحلول الآنية التي تبناها اللغويون... الى ان وصلت بهم الى اصدار جرائد وكتب ومجالات، وبث قسم خاص من الاذاعة والتلفزيون، ضمن قسم الكرمانجية الشمالية (البهدينانية خطأً حسب تعبيرهم) وكذلك بالگورانية (الهورامانية) كل ذلك لعرقلة تكوين واستعمال اللغة الموحدة الكردية بشتى الحجج والتفسيرات الوهمية، ولكنها تتقدم الى أمام، لأنها تستند على كل اللهجات، وتعتبر ينبوع ديمومتها، ولأنها لم تأت بقرار سلطة دينية او سياسية معينة، بل جاءت نتيجة التجارب، ومن ايمان المثقفين واللغويين والجماهير بالحاجة القصوى للغة الموحدة... فمن الطبيعي ان تكون هناك العقبات والسلبيات، ولكنها سوف تزول، مع تقدم قضية شعبنا العادلة ومسيرته الثقافية، ولأن هذا التوجه السليم هو الطريق الأمثل للوصول الى اللغة الموحدة المنشودة، رغم وجود سلبيات او نواقص معينة... وأن ديمومة الحركة الثقافية واللغوية والقومية وتشابكها المتين لكفيلة بدحر كافة العقبات مستقبلاً، فضلاً عن التصميم المخلص البناء.

وهنا لا بد ان ألفت نظر الاخ الدارس الى حقيقة انتشار اللغة الانكليزية خارج ارض بريطانيا. ومع وجود لهجات مختلفة الى الآن فإن اللهجة الموحدة اصبحت اكثر اللغات العالمية شيوعاً... وشأن اللغات العالمية الأخرى ومنها العربية الفصحى، لم تأت نتيجة فهمها من قبل اكثرية الناطقين بها، بل فرضتها عوامل تاريخية وشعبية، ذاتية وموضوعية لا مجال لشرحها هنا، ويمكن الاشارة بالنسبة للعربية الفصحى الى تأثير الاسلام والقرآن الكريم أولاً، ووحدة مصالح الدول العربية وسلطاتها النابعة عن المصالح الاقتصادية البرجوازية التي توافقت مع الحركة التحررية القومية العربية وتوجهها الانساني الديموقراطي، ومع مرتكزات اللغة والثقافة القومية العربية وتطورها الطبيعي الخلاق، هذا مع الفوارق الكبيرة جداً في امكانات تلك اللغات مقارنة باللغة الكردية

يقول الاخ الدارس: «يجب ان تركز اهداف تغيير اللغة القومية الكردية على صياغةالميزات اللغوية والتراكيب النحوية وبعض المفردات في الكتابة في بادئ الأمر، بحيث يتسنى تطبيعها في اي زمان او مكان ان سمحت بها الظروف السياسية».

ان صياغة المميزات اللغوية والتراكيب النحوية، ومفردات معينة ومحددة تفيد المتخصصين والدارسين والنحويين، وبالنسبة لهم فإن هذه العمليات كانت ولم تزل ضرورات تاريخية علمية، وعملية قومية، وقد خطت وتقدمت بأشواط بعيدة، ومستمرة وفق المتطلبات والحاجات المختلفة... ومن ناحية أخرى فإن هذا الجانب لا يخص الكادحين والعمال والفلاحين والكسبة، اصحاب اللهجات المحلية، وهنا فهو يناقض ما عرضه بالنسبة لهم في البداية... ونحن بعملية

تطعيم وتشابك اللهجات عن طريق عمليات اختيارية تعاونية تعاضدية تسلسلية متدرجة مكملة نقصد تفاعل وتقارب وتوحيد لغة الجماهير الكردية على طريق التفاهم والتفاعل التحتي اضافة الى الحلول الفوقية... وعلى ان تسير هاتان العمليتان من القاعدة الشعبية الى القمة المثقفة، ومن القمة العلمية الهادفة الى القاعدة المدرسية والاكاديمية وتشمل بعدها، او معها، النشر والاعلام الكردي. ونحن لا نفضل احداهما على الأخرى... لأن العمليتين ضروريتان تأريخياً ومرحلياً وحضارياً.

وقوله «ان سمحت بها الظروف السياسية» غير مقبول نهائياً، لأننا تحدينا وعلينا ان نتحدى ونتخطى كافة العراقيل السياسية والادارية المصطنعة ضد تقدم لغتنا... وقد اثبت رد الفعل الرافض ثبات الحركة الكفاحية الثقافية واللغوية واستمرارها دون توقف، ورغم كل الصعاب والمعضلات. وأن المتتبع يعرف تماماً هذه الحقيقة وهو سر عدم توقف وركود لغتنا وشهادة حيويتها (...)

اما بالنسبة للكتابة بالاحرف اللاتينية فهي من أمنيات اللغويين والمثقفين من جميع اللهجات والاتجاهات الوطنية والقومية واليسارية الكردية، لأنها أولاً: وسيلة مباشرة توحيدية لاستعمال اللغة الكردية في التسجيل الكتابي الواحد من قبل الجميع، ويتحقق بها هدف رئيسي من اهدافنا اللغوية، ومن الناحية العلمية نتغلب بواسطتها على الكثير من المعضلات والنواقص الموجودة في التسجيل الصوتي الصحيح عند الكتابة. ان كتابة الكردية بالحروف اللاتينية مرت أيضاً بتغيرات وتطورات وأشكال عديدة ومتباينة في اختيار وفرز الرموز والاشارات الحرفية والابجدية للتسجيل الكتابي للتعبير عن الأصوات المختلفة، كما جاء في كتب الالف باء اللاتيني الخاص باللغويين من أمثال الاساتذة عثمان صبري، جگر خوين، كامه ران عالي بدرخان، توفيق وهبي، جمال نه به ز، محمد مكري وآخرين، وكذلك التي تستعمل في كردستان تركيا وسوريا وبالنسبة للكرد في الاتحاد السوفياتي، ولم تزل هذه المتغيرات مستمرة مع تطور اللغة والحياة. وأن اللغويين والمثقفين الكرد في جنوب كردستان سائرون في استعمالها في الدراسات والمجالات الخاصة، وأنهم مطلعون على المطبوع بها من الكتب والمجلات، ومتلهفون لمتابعتها ومواكبة تطورها رغم كتابتها بالكرمانجية الشمالية، لأنها حركة متشابكة متدالة مرتبطة، وموضوع مشترك وثيق الصلة بالتصميم الاجمالي لتطوير اللغة الكردية الموحدة والتوجهات السليمة لها...

ولكننا رغم كل ذلك لا نتنازل عن خدمة التوجه الجمعي التعاوني الاختياري لبلوغ استعمال اللغة الموحدة في كافة ارجاء كردستان، ومن الضروري جداً ان يشارك مستعملو الكتابتين (اللاتينية والعربية) في آن واحد، كل في مجال امكانياته وتطلعاته الثقافية بخطين متوازين ايضاً، على ان يستفيدوا من بعضهم خدمة للهدف المشترك، فالعملية اذاً مزدوجة ومستمرة تشمل الكتابتين دون تمييز... وهذه أيضاً تشبه عمليتي الفصحى واللهجات (...).

ثم ان الكتابة بالاحرف اللاتينية لا تنفي وجود اللهجات، ولا تمحو تطور لهجة معينة

وتقدمها على غيرها... وأن استعمالها في جنوب كردستان كان محرماً وممنوعاً بحكم السلطة القمعية، والتفسير غير السليم بعدم توافقها مع لغة القرآن الكريم. ان المسلمين في الاتحاد السوفياتي وروسيا الحالية لم، ولن يعرفوا، او يتقنوا اللغة العربية، ولكنهم أدوا ويؤدون الطقوس الدينية على أتمها... وكذلك بالنسبة لمسلمي الدول الشرقية والغربية في أقاصي كرتنا الأرضية.. فمن الخطأ الفاضح مقارنة الكردية او احدى لهجاتها باللغات الشرقية والاوربية في هذا المجال، وأخص منها العربية والتركية او الفارسية(...)

يقول الدارس: «على الحريصين على لغتهم القومية تجنب تغيير اللهجات المختلفة صوب لهجة جغرافية اجتماعية واحدة لاعتبارات أدبية وسياسية وكذلك تجنب التخلي عن الخصائص المميزة للهجة... ».

أقول جازماً بأنه لا يوجد لغوي او سياسي كردي، فكر او يفكر بتغيير اللهجات... لأنها فكرة عقيمة، نادرة التصور، مستحيلة المنال... حيث ان اللهجة تراث اجتماعي شعبي راسخ عبر حقب زمنية غيرمحدودة، امتداداً من التغيرات التي حصلت على أحوال الشعب الكردي في مراحله المختلفة قديماً، وبعدها اثر احتلال ارض كردستان.. ولا يمكن لأية قوة او سلطة خارجية، حتى من القومية نفسها التأثير الفعال المباشر على الخصائص المميزة للهجة ما، او الغائها، لأنها من تقاليد الفئات الشعبية، وهي داخلة في شعورها ووجدانها ومكنوناتها، وراسخة الجذور في احشائها، والتغيرات الممكنة تأتي عبر تحقيق عوامل مادية ومعنوية ذاتية بتأثير عوامل موضوعية زمنية في الحياة الاجتماعية والسياسية الثقافية والاقتصادية، ولكنها غير محددة او معلومة او موقوتة، حتى وإن كانت مستهدفة او موجهة، والمحصلة النهائية من مدى قابلية وتقبل تلك اللهجة لهذا الفعل وللمتغيرات الموجودة، لا المفروضة... لكنها مع ذلك لا تلغي اللهجة، نحن نريد الحصول على «التغيير والتفاعل» لكي نتوصل الى التقريب ثم الحصول على المزج الانتقائي نحو اللغة الموحدة، دون ان نصدر قراراً بالغاء او محو أية لهجة كردية.

ولأننا لا نريد اصلاً التخلي نهائياً عن الخصائص المميزة للهجة كردية ما نشجع تفاعل وتداخل اللهجات ضمن عملية مشاركة جماعية اختيارية ثقافية اجتماعية قومية كردية متدرجة، تحددها الحاجات الحياتية والحضارية وفي خضم النضالات الفكرية والسياسية والاقتصادية الكردستانية، ومن حيث مواكبة الحركة الجماهيرية والمتطلبات القومية، الحالية والمستقبلية... ان الاعتبارات الأدبية والسياسية والدينية لها تأثيراتها الفعالة في تطوير اللغة او انكماشها... فأنظر الى اللغة الفارسية الحديثة وتأثير كتاب الفردوسي عليها، وهناك أمثال عالمية عديدة تثبت هذا التأثير(...)

ويقول الأخ الدارس أخيراً: «كما وأن هذا التغيير يعمق الهوة بين الأقلية الكردية التي تجيد لغات أخرى والاكثرية التي لا تجيد سوى لغتها، او بالاحرى لهجتها المحلية...».

وأنا اقول بأن الكرد لا يعتمدون اصلاً على اللغات الاجنبية، في محاولة علاج النواقص

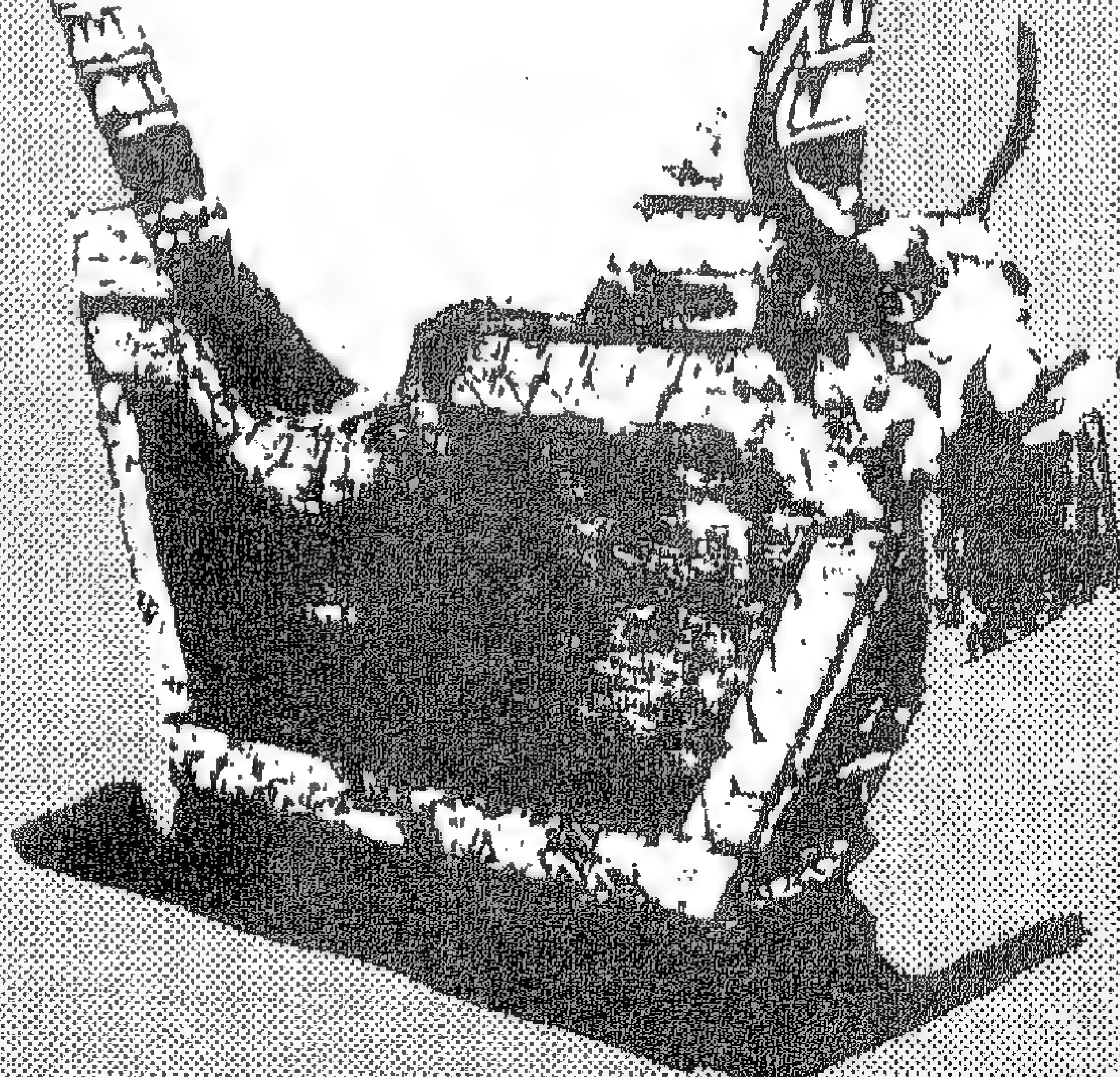
والوصول الى اللغة الموحدة الكردية، ولا نخلط بين الاتجاهين (السير الطبيعي لأي من اللهجات الكردية، والعمل الجماهيري التعبوي الحضاري لتقريب هذه اللهجات تعميم الاستفادة من المصطلحات من أية لهجة كانت وملء النقص وتصحيح الخطأ بها بمساهمة جميع التوجهات الخيرة ووسائل الاعلام السمعية والبصرية، اضافة الى تثبيتها، وفي الكتب المدرسة من الابتدائية الى الجامعات والدراسات العليا الخاصة، حسب قدراتها ومستوياتها ومفرداتها ومهارتها اللغوية).

وأن هذه الأقلية تخرج من بين الأكثرية وترجع اليها فتتحول العملية الى الاخذ والعطاء، وتتكرر بشكل غير مباشر، كعمليات التدريب والمران وتأخذ شتى الأنواع والاشكال، تغذيها الحاجة الحياتية والتطورات الحاصلة، اضافة الى الحرص والحرقة القومية، وتوعية الحركات السياسية المنظمة والتنظيمات الجماهيرية والثقافية الحزبية والأدبية والفنية، والتعميمات والنشريات التي تصدر في مختلف المحافل.

نريدها عمليات طوعية ارادية ولا ارادية، شعورية ولا شعورية، استنباطاً من الحاجة القومية والضرورة الانسانية للشخصية الكردية بحيث تصبح العادة الزمانية والمكانية لجميع اللغويين والمفكرين والمثقفين الكرد، اينما كانوا.

وفي الختام أرى لزاماً علي ان أوجه الى الاخ الدارس سؤالي الأخير عن سبب نشره مخططين، او بالأحرى خارطتين، عند نشره هذا المقال، من دون ان تكون هناك اشارة ربط، او شرح نقطة، او حتى توضيح فكرة بسيطة تدفع، او تشجع القارئ للرجوع اليهما ليساعداه، او يستعين بهما لشيء مبهم في مقاله، او نوه عنهما الكاتب ولو بسطر واحد في كتابته، او يفهمنا قصده بالخطوط الممدودة، والاسهم الرابطة المشدودة، المستقيمة والمتقاطعة، بين اللغات العربية والتركية والفارسية والأوربية...، من زاوية مساسها بتطور اللغة الكردية وعلاقتها (بسياسة تغيير اللغة الكردية)... ولو لم يجد مجالاً للاشارة الى احدى هذه الزوايا على أقل تقدير، كان الأجدر به عدم نشرها...

أدب وفن



ستينية

محمد سعيد الصكار



الصكار بريشة الفنان صلاح جياد

ستينية محمد سعيد الصكار

الصكار
عازفاً على الحرف المنفرد!

مهدي محمد علي

أحببته من بعيد، كما احبُّ نخلةً في الذاكرة!

لم ألتق به في بغداد إلا ثلاث مرات خاطفات! كنت خلالهن جميعاً، برفقة شاعرنا سعدي يوسف. مرة في شارع السعدون.. وثانية في شارع السعدون، ثم انعطفنا، نحن الثلاثة على عجل، في أحد الفروع، ثم نحو مدخل بناية فيها دار نشر (كان سعدي حينها يعكف على اصدار مجموعته الشعرية «الأخضر بن يوسف ومشاغله» ان لم تخنّي الذاكرة). مرة ثالثة لا أتذكر متى، ولا أين!

وظللت أحبه من بعيد، كما أحبُّ نخلةً في الذاكرة!

أقول ذلك.. اذ يُفترض انني خليطه باعتبارنا من «الكار» نفسه... «كار» الأدب والفن، ولكنني كنت وما أزال هكذا... لا أحثُّ الخطى نحو صداقة لأسباب خارجية، بل انني اعتبر نفسي صديقاً للصكار، منذ «امطار» الأولى، ثم «برتقالة في سورة ماء»... ثم الخطوط، والأغلفة، والأبجدية الطباعية.. والكثير الكثير الذي تمنحنا اياه الأصابع الفذّة لهذا المبدع الكبير.

مرةً كنت في بيت سعدي يوسف في بغداد الجديدة.. تركني «ابو حيدر» في غرفة «الخطّار»

وغاب في الداخل... لمحت على واحد من الجدران ورقة عتيقة، صفراء، متهرئة الأطراف، غامقة اللون الأصفر حتى البني المحترق... وريقة - كما قدرتُ - مقتطعة من مخطوط عتيق، او بقايا مخطوط، مغلفة بالسيلوفان... ولمحت وأنا ما زلت في مكاني، نصّاً قديماً كما توحي الورقة... ولكنني فوجئت حين لمحت ان النصّ مذيّلٌ باسم سعدي يوسف... فاقتربت بدهشتي نحو الورقة!...

... حين عاد سعدي من داخل البيت سألته: ما هذا؟! أأنت شاعر جاهلي ونحن لا ندري؟! فضحك «ابو حيدر» قائلاً: «لا يا أخي... هاي من سوالف الصكار»!

لقد رأيت ان الصكار قادر على صنع أشياء عجيبة، انه صانع ماهر... وأن قاسم أعماله المشترك هو الاناقة والنظافة. حتى تلك الورقة العتيقة المتهرئة والموهمة بالقدم كان أنيقة ونظيفة، لأن «ابو ريا الصكار» لم يكن مزيِّفاً، بل هو فنان في كل ما يخلق.

وظللت أحبّه على البعد، مثل نخلة في الذاكرة.

وظللت أراه في ما يكتب وما يخط فأرى فيه الحساسية الشعبية الخاصة بمواطن عراقي، وحساسية الفنان المبدع، والخطاط المجدد: شعر ونثر، قصص قصيرة، وقصائد بالعامية يكتبها منذ أربعين عاماً، كما أخبرني في واحدة من رسائله، ولكنه لم ينشر منها شيئاً، ولم أقرأ منها سوى أبيات متناثرة وردت في قصته المميزة «سهرة كأس عراقية» المنشورة في «الثقافة الجديدة».

أيها القراء الأعزاء

لا أريد المواصلة على هذا المنوال، ولكنني سأقول شيئاً عن محمد سعيد الصكار في أمر أَعُدُّهُ انجازاً مهماً، قد لا يكون محط انتباه الكثيرين، غير انه - عندي - محصلة الصكار التي تعنيني وتهمني كثيراً، مثلما تعنيني وتهمني نخلة في الذاكرة!! محصلة الصكار الخطاط - الشاعر، الخطاط - الناثر، الخطاط (ابو الحسْچة)، الخطاط - صانع الأبجدية الطباعية، الخطاط - القصاص، الخطاط - ذي الشكيل الفَني... تلك المحصلة هي مادته الصحفية المدهشة التي نُشرت تحت عنوان «محاولة في الاستدلال على شخصية الحرف المخطوط: تجربة على حروف خط النسخ» في جريدة «الحياة» ١٦ شباط ١٩٩٢.

انها تأملات غير عادية على الاطلاق... تأملات مهمة، وتؤشر أمراً مهماً أيضاً... تأملات فنانٍ خطاط يسجل تصوره للحرف المخطوط بخط النسخ، يسجل طبيعة الحرف النفسية والايحائية.

وعلى الرغم من توطئة الصكار (الخاصة منتهى الخصوصية) لهذه المادة التي هي حروف منفردة على العموم، مخطوطة بريشة الصكار... على الرغم من ذلك فإنني وجدت تلك التأملات تلامس اعماقي على نحو قريب وغريب ومفرح... أقول على الرغم من ان الصكار الذي يريد ان يقول قولته حول علاقة الخطاط بالحروف المخطوطة عموماً، والحروف المخطوطة بريشته خصوصاً، وانطباعات الخطاط الفنان عن هذه الحروف... باعتبارها قولة شخصية وخصوصية جداً، فإنني وجدت ذلك يعني لي الكثير والكثير مما ينبغي لي ان أعرفه، ويعرفه الآخرون، عن انجاز

الصكار الفني، باعتباره خطاطاً له عالمه الخاص، ضمن العالم العام للخطاطين من أمثاله.. والمدهش انني رأيت تأملاته تلك (تعليقاته.. تشخيصاته.. تحليله النفسي لكل حرف من الحروف بخط يده...) رأيتها أشبه بقصائد صغيرة معبّرة تعبيراً فيه الكثير من السطوع، على نحو غير متوقع، وغير هيّن!

يقول الصكار في توطئته تلك: «وليس من المستبعد ان يتآلف الفنان مع تلك الحالات النفسية النادرة، وربما الشاذة، الى حد يجعل من قناعاته المبنية عليها حقيقة يصعب الاستخفاف بها او تجاوزها». وأنا شخصياً مع هذا... صحيح انني لست خطاطاً، ولكن قول الصكار هذا، فيه جوهر فني أصيل.

يهمني ايضاً ان اقتطف فقرة ثانية من توطئة الصكار حين يقول: «من هذا المنطلق، اسجل هذه الانطباعات عما توحيه لي شخصياً، هيئات الحروف. وعلى وجه التحدي، هيئات الحروف المفردة في خط النسخ التقليدي، لأن شخصيات الحروف في خطوط أخرى توحي بانطباعات أخرى مختلفة. وهذه الرؤية لشخصيات الحروف، في هذا الخط او غيره، تكون من الناحية العملية مفتاحاً، أو دليلاً على الهيأة التي ينبغي ان يتأسس عليها شكل الحرف. وهي رؤية شخصية جداً، نابعة من عالمي الخاص، ومحيطي الشخصي الحميم، وقائمة على تجربة عمر في الخط زودتني ببصيرة تتلمس الخصائص الايحائية في اشكال الحروف المخطوطة، يترتب على اظهارها في الاداء»

وفي مورد آخر يقول الصكار: «وهنا ينشأ سؤال عن القيمة الفنية النهائية للخط، وعلى أي أساس تقوم: القواعد ام الايحاء؟ وأقول ان هذا التصور قائم اصلاً على الألفة الطويلة للقواعد الادائية لهذا الفن، وعلى التأمل في دلالة حركة الخط، ولذلك يمكن القول ان الطرفين - القاعدة وما توحي به - متداخلان، وهما معاً، مسؤولان عن القيمة الفنية النهائية».

انني متفق مع وجهة نظر الصكار هذه، رغم تردّده في كون موضوعه هذا موضوعاً خاصاً، وهو خاص فعلاً... قبلاً وبعداً، ولكنني أراه - رغم خصوصيته - قابلاً لأن يكون منطلقاً صحيحاً للابداع ليس في الخط حسب، بل في الفنون جميعاً ومنها الآداب.

وهنا ينبغي ان نستنتج شيئاً من كل هذا... انني استنتج ان انطباعات الصكار هذه، التي سندرجها في ختام هذه السطور انما هي - في أقرب تناول عملي - مادة خام مهمة للفنانين التشكيليين المعنيين في لوحاتهم بتشكيلات الحروف، ذلك ان تأملات الصكار هذه، انما هي تأملات فنان - خطاط - شاعر - مواطن شعبي وحضاري... ولذا فهي أوسع من كونها ملاحظات او تأملات مغرقة في الخصوصية.. انها تأملات شخصية بلا شك، ولكنها تأملات فنان ذي خبرة لها تراكمها المحسوس وسعة أفقها وشموليتها الانسانية والابداعية، ومن هنا تكتسب اهميتها... ولم أقل هذا، من هذه الاعتبارات فقط، بل ومن حرفية تأملات الصكار على كل حرف بخط النسخ، وبخط يده وريشته.

ويسرني أخيراً ان اقدم تلك التأملات هنا، على شكل قصائد، فأنا أراها كذلك:

ط

قويٌ
شديد الاعتداد بنفسه

طا

وإذا ارتبط بحرف آخرَ
فكأنه يتفضّلُ عليه

ع

متهوّر
يوحي بالاعتداد الفارغ
يلتفت بطيشٍ الى الحروف التي تسبقه

ع

انثويّ
شديد الاعتماد على ما يرتبط به
متآلفٌ معه بحنانٍ
في حركته اهتزازٌ
ودلالٌ
وليونةٌ
وثقةٌ غير ذاتية
كأنه يدري بمحبة الآخرين له!

ق

متأمّل
مستقلّ
كأنه يحدّق في شيء يحيّره

ف

مُنفلت
يوحي بعدم الاكتراث بشيء
ويندفع من نفسه بلا هدف

ك

قلقٌ
يميل بخوف الى اليمن
وكأنه يخاف على همزته ان تفلتَ،
وتبقيه وحيدا

ل

ليُنّ
بسيطٌ
متسامحٌ
خالٍ من العُقَد

م

مزهوٌ بقامته
كأنه يتكئ على مرفقه
وينظرُ باستخفاف
الى ما يحيط به

ن

واثقٌ
متوازنٌ
مستقلٌ
ينظرُ بسموٍّ
الى الأعلى

هـ

خجولٌ، منطوٍ على نفسه
بطيء الحركة
كأنّه لا رأي له في ما يُرسمُ له
مستسلمٌ
مسلوبُ الإرادة

و

صغير
مستقلٌ
حركتُهُ محدودة
كأنه يعرفُ أسراراً صغيرة
يريد الاعلان عنها

ي

أليف
حنون
غير معقّد
يلتفتُ الى الحروف بطيبة ومودّة
وكأنه يستدعيها
أو يعاتبها

لا

مستقلّ،
فارغ الطول
يبدو وكأنه اتخذ قراراً واقتنع به
وهو يهمُّ بالمغادرة

د ـد

خامل
منفرد
عالمه مغلق
يكتسبُ حركة من الحروف التي تسبقه
ويندفع محتمياً بها

ا ـا

متهيءٌ للحركة، بانتظار ان يُسندَ الى شيء
وعندما تلحقه الحروف
يوحي بالقناعة والاكتفاء
وكأنه حقق غرضه

ب

متفرِّد
يوحي بالغربة والاعتزال
وحينَ يرتبطُ بالحروف،
يبدو عليه النفور
وكأنه محشورٌ في غير محيطه

ح

مُستقرٌ
طموحٌ
ذو مهابة
كأنه قائدٌ يتقدَّمُ بثقة

ر

أليف،
يوحي بالقناعة
ذو شخصية بسيطة مستقلة

س

معقَّد
يوحي بحركة باطنية محاصرة
متربص
كأنه يريد الايقاع بأحد

ص

طيب، أليف، متسامح
يوحي بالرضا
وكأنه ينتظر ان تُطلَبَ منه مساعدة
فيقدّمها



سثينية محمد سعيد الصكار

القصبة عندما تخط حياتها

ياسين النصير

كان ذلك في عام ١٩٦٧، حينما حملت اليه أوراقي النقدية الأولى، وقد احتوت على مقالة عن رواية «خمسة أصوات» لغائب طعمة فرمان، وطلبت منه قراءتها. في اليوم الثاني، عدت اليه فوجدت يده قد جرت فوق أسطر المقال، شاطبة ومصححة، مصوبة، عندها عرفت انني سأبقى اخطئ ما دمت قد ابتدأت وأنا لم اكتمل عدة العمل، والى اليوم ما يزال الصكار يصوّب لي الكثير.

ترى ماذا يفعل مبتدئ مثلي في حضرة رجل يكتب الشعر ويخط ويرسم، ولم انتظر جواباً، فقد أرسل المقالة الى مجلة «الآداب»، وبعد شهرين نشرت، وكانت فرحتي كبيرة ان تنشر «الآداب» لي مقالة نقدية.. عندئذ ابتدأت صعوبة الرحلة..

في بدء العلاقة كان ملحق «الجمهورية» الاسبوعي محطة للتعارف، ثم تعمق الموقف بصدور مجلة «الكلمة» ثم توسع الأمر فاستبدل الصكار شخصه بي عندما طلب منه كتابة قصة لأوبريت «بيادر خير» فأوكل المهمة لي، وهو الأقدر على اتقانها، وكان يأمل من ذلك ان تتسع خطواتي... وهكذا ابتدأت المسيرة، انتقل الى بغداد فتبعته، وفي مكتبه في شارع الجمهورية كانت حواراتنا تأخذ أبعاداً اكثر دقة، وفي هذا المكتب الأنيق تعرفت جيداً على عبدالرزاق عبدالواحد ويوسف الصائغ وخالد علي مصطفى وعلى شعراء وأدباء آخرين، أقول تعرفت، وأنا الذي اعرفهم اسماً واتجاهاً، ولكنه المكتب الذي انصهرت فيه الكثير من الأفكار الأدبية والفنية.

....

في بغداد يبدأ العمل في جريدة «الثورة»، بعدما عمل في «ألف باء» مصمماً، وفي بغداد بدأت قصائده تأخذ طابع المجابهة الفنية مع الحداثة، وفي بغداد نشأت على يديه وصحبه، القصائد الهجائية، والقصائد الاخوانيات، ومن هناك بدأت مسيرة الشعر الحديث تتجه اتجاهاً جديداً، وخاصة ان الحداثة الشعرية اتخذت بعد «بيان ٦٩» الشعري، طابعاً اكثر حدة بين حداثة، وتقليد، وكان الصكار مع الحداثة الجديدة، لكنه كان ايضاً مع الوضوح والدقة واللغوية، والانتماء لتراث وتاريخ الأمة.

وفي بغداد بدأت المشاحنات السياسية تضفي بظلها على الأحياء والأموات معاً، والصكار الذي اتخذ من جريدة «الثورة» مكاناً للعمل الفني، لم يسلم من عبث الأقوال و الوشايات، وكان يومها قد ابتدأ بتصميم الحزف العربي طباعياً، وبطريقة مختزلة وجديدة، كان من نتيجتها ان تنادى القوم الجهلة فوشوا به، وقللوا من دوره، فما كان منه الا ان شد الرحال الى خارج العراق، تاركاً بصماته الفنية على عشرات الكتب والمجلات والصحف، وتاركاً مئات القصائد القصيرة، الهجائية منها وغير الهجائية، يتناقلها الصحب كلما جلسوا جلسة تذكر الأيام الماضية. وكنت أحد الذين اساءوا اليه عن غير قصد، عندما كتب شخص آخر، اسمه ابو ريّا، كلمة يشم منها مسبّة للشيوعيين، فاعتقدت انه هو الذي كتب ذلك. وعندما فوجئ بالأمر، كان عتبه شديداً، ومن يومها تحاشيت الاتصال به، علّه ينسى، او أنسى، لكننا، وكالعادة كنا نختزن المفردات الفارقة في حياتنا.

وحدث ان اسأت اليه ثانية، في رسالة وجهتها يوم كنت اعود رشدي العامل وهو مريض، وكان الصكار قد اتصل هاتفياً برشدي ومن ثم كتب له رسالة يناشده فيها المجئ الى باريس، الا ان رشدي لم يكن باستطاعته عمل ذلك، يومها كتبت له رسالة كنت أقيس وضعنا النفسي والفكري ونحن نواجه ظروفاً قاسية في كل شيء، جاءت رسالتي اليه مطالبة بتفهم ظروفنا لا ان يشرح لي بها وضعه الأسري... ولم أعرف انه كان غاضباً، فالصكار لا يعرف الغضب على الاصدقاء.

هي اذن حياة ممتلئة، هذا ما يسعى اليه الصكار حتى ولو كان عاطلاً عن العمل، وعندما التقيته في عمان، خلال الشهرين الخامس والسادس من هذا العام، عرفت كم كابد هذا الفنان الكبير كي يقف على قدميه، لكننا جميعاً لا نحسب ان ما تحت قدمينا قد تكون بقعة رمال متأرجحة.. هل كان الصكار يأمل أكثر من ان يكون فناناً عالمياً، في مجال الخط والتصميم والحرف؟ نعم كان يأمل ذلك، بل وكانت خطواته المتأنية تفصح عن عقل يعمل بهدوء، وعن يد تفعل في الألوان وفي الحروف فعلها الكبير.

وفي عمان تفجر شوقنا للأيام التي مضت. وها هو الممتلئ ثقافة وفناً يسمع جلساءه طرافة الثقافة المتأصلة، ويلقي على الأسماع أعذب الكلام وأكثره جمالاً، ونحن بين مستمع ومترقب، نلمح في سماء الغرف وصالات الجلسات، لوحاته وخطوطه. فالصكار ليس الا لوحة ناطقة ممتلئة بحروف الابجدية الحيّة المتجددة، ولا تشعر وأنت تحادثه ان الزمن قد تمكن من هذا الرجل،

فهو من القوة ما يخفي آلامه تحت لسانه العذب ومحياه الجميل ولغته الاخاذة، وثقافته الواسعة.

....

بين الصكار والشعر، تنعدم المسافات، فمنذ ديوانه «امطار» وحتى اليوم ما تزال لغته الشعرية رقيقة، ومفرداته المنتقاة بأناة الأنامل والأفكار مقتصدة ودالة، فهو من اولئك الذين يعتمدون اللفظ الكفاية، واللفظ المقتصد، والمعنى المعلن الواضح، وقلما تسربت الى قصائده نغمة نشاز، او لفظة مبهمة، او صورة ناقصة. يمزج بين الاحساس الواقعي بالحدث وصوت الانا الخاص، وغالباً ما تكون أناه مرتبطة باختيار المعنى والصورة. اما البعد الانساني، اما الموقف الكلي، ففي قصائده الكثير من هذا.

تشعر وأنت تقرأ مجموعته الكاملة ان الصكار لا يقترب من موضوع لا يعرفه، ولا يتناول حدثاً لم يشعه مراث ولا يتعامل مع صور لم تختمر عنده، لذلك تصبح قصائده لوحات مرسومة بالكلمات، ولوحاته قصائد ممتلئة بالفراغ والصمت والحرف. هذا التناغم الشديد الكثافة يوضح للقارئ وللمشاهد معاً الترابط بين الحواس، وثمة نغمة حزينة شبه قائمة تتوزع لوحاته او قصائده برغم الفرح الخارجي الذي توحي به أشكاله او موضوعاته، ومرد هذه النغمة ان الصكار لم يعش حياة عادية، ولم يمر على طريق لا شوك فيه، لكنه وهو المنغمر حد الهوس بموضوعه الفكري الكبير يتعامل مع اللغة بقصدية ومعملية تفصح خلال التجربة عن المكنون الحزين، وعن الدعاء الذي لم يفرغ يوماً من الآلام.

هل تعامل الصكار مع المرأة، الحبيبة والعشيقة، ام تعامل مع المرأة بوصفها أسفنجة الآلام العراقية؟ وأنت تقرأه او تسمعه، لا فرق كبير، تجد المرأة، الا ما ندر، موضوعاً للحب. فقد كانت موضوعاً كبيراً للآلام، ومساراً يحقق فيه توقاً الى حريتها ووجودها.

شدتني قصائد مثل «أمطار» و«النقطة»، والثانية كانت بداية المزج بين ما هو شعري وما هو فني، فالنقطة أساس في الخط وفي الشعر، وشدتني لقاءاته الأدبية والصحفية لعل في المقدمة منها مقابلته حول «الألف»، هذا الحرف الذي لم ينحن للحروف الأخرى، لكن لا تستغني الكلمات عنه، هذا الحرف، الذي قيل فيه ما يقال في من اختاره نموذجاً له، وها انت تجد الحرف في لوحاته الفنية، قائماً منتصباً يملأ فراغ السماوات، سماوات اللوحة، وسماوات العين الرائية. هذا الحرف الذي أحيل على يد الصكار الى بقعة شعرية خلاقة مولدة. وفي العديد من لوحاته يجري اختيار اللغة فيها وفق حجوم حرف الألف الذي يؤلف وهو يتعامل في فضاء اللوحة مع الحروف الأخرى نغمات بصرية متناسقة.

شعر الصكار مليء بالذاكرة، ذاكرته هو، وذاكرة تاريخ الحدث، وعندما تكون القصائد علامات في زمن معين، تتحول مفرداتها الى أصوات دالة على جزئيات ذلك الحديث، ولذلك لا يعمد الصكار الى الاكثار من الشعر، والا الاكثار من الكتابة، فالقصيدة لا تأتيه الا بعد ان يمر

بأكثر من تجربة، ولا يكتبها الا بعد ان يعود الى التراث قراءة واستذكاراً، ولا يكتبها الا متى ما وجد لها موضع قدم جديد لم يطرقه شاعر من قبله. وعليك عندما تقرأ ديوان الصكار ان تعرف انك لا تصطدم بشاعر آخر، ولا تتماثل قصائده مع قصائد شاعر آخر، هذه الميزة الفكرية والأسلوبية جعلته مقلاً ولكنه منفرد. ولذلك لا يتعامل مع شعر الصكار الا وفق حال خاصة، وأعني ان شعره لا يلامس الا الموضوعات التي يكون فيها صوت الأنا الجماعي عالياً.

وتفرض السنون على الصكار ان يغير من هواه الشعري، وها هي سنوات الغربة تمارس ضغوطها الفكرية عليه، وبلده الذي أصبح عرضة للنهب، ينهض من خلال الجاحظ المعاصر، او لنقل من خلال أسلوبية ساخرة خلقيتها الجاحظ ببخلائه وغلمانه وعميانه، ونقده، وتراثه المعرفي، المعتزلي منه والنقدي، ينهض الجاحظ على لسان الصكار ومن خلال شخصية عبد الحق البغدادي، ساخراً وشاكياً، عارضاً للحال ومجسداً لها. وأنت تقرأ هذا الكتاب الذي اكتفيت بسماع عدد من موضوعاته على لسانه، فانك أمام أسلوب يجمع بين الشعرية والسردية، الحكاية والمبنى الشعري الجديد، ويمثل هذا الجمع الأسلوبي استطاع الصكار ان يوظف الموروث القديم، والحالات الجديدة التي نهضت من بين ركام المجتمع وهو يعاني الويلات والحروب والظروف الشاذة، وكما يبدو لي انه في عبدالحق البغدادي كان الصكار اكثر شعرية، وأقرب الى الفرادة الأسلوبية التي اجزم انها لن تفارقه بعد الآن بعدما كانت ثابتة في ذاكرته وممارساته الحياتية من خلال قصائد الهجاء والسخرية والزجل، لقد مهد الصكار طوال السنوات الماضية ارضية خصبة وغنية كي يظهر عبدالحق البغدادي شخصية مفترضة لحال واقعي مليء بالسخرية المرة، ولواقع ملتبس لا تنفع معه الا أساليب السخرية اطاراً معرفياً وأداة كشف كبرى لمنعطفاته ومنحنياته وأحداثه. وفي عبدالحق البغدادي يفصح الصكار عن امكانية أسلوبية جديدة تلك هي القصة الساخرة، والحكاية المبطنة، وها هو يكتب القصة القصيرة، الأقصوصة فيها المجع حيث تلامس مناخ الشعر والقصيدة، او البوستر الذي يكثف فيه الموضوعات، وفي قصصه تنمو السخرية هذه المرة من خلال الموضوع الاجتماعي الأعم.

ليس الصكار كاتب مناسبات، ولا مقتنص لحظات وأحداث، وانما الكتابة عنده موقف ايديولوجي، سواء تضمنت كتاباته ايديولوجية سياسية ام لا، لأن الصكار لا يتعامل بالايديولوجيا من خلال توظيف الكتابة، وأنما العمل الكتابي بوصفه عملاً انسانياً يكتسب ايديولوجية من مشروعيته، وبذلك لا يخطئ الهدف، ولا يبتعد سهمه عن هموم الناس وعن مشكلاتهم.

....

في الحديث الذي اجريناه، انا والصديق الشاعر الأردني حازم مبيضين، تحدث الصكار بحرية عن جذور الحرف في التراث وفي الثقافة، وتحدث كذلك عن اهميته الفكرية، وعن التميزات الفنية بين الكتابة والخط، وكنت في القسم الثاني من المقابلة اجره للحديث عن علم

لغة اليـد الخاطّة، او علم لغـة فن الخط، وهو عندي الأصح. وكنت اعـتقـد، ومـا أزال، ان للخط قوانين صوتيـة ودلالـيـة، بمعنى انه يمكن قـيـاس تطوراته منذ القدم الى اليوم من خلال الأشكال الفنية التي مر بها الى ان وصـل الى شكل ما مقبول في الكتابة - الطباعـة - وشكل مقبول في الفن - العياني - ومع ان الشكل الفني لا يخضع بالضرورة الى القانونيـة المطلقة، انما يخضع الى استيعاب الفنان لقدرات الخط الذاتيـة ثم تطوير هذه القدرات، الا انني اعتقد ان الصكار يستطيع فيما لو تعامل مع الخط وفق سياقه التطوري الشكلي ومن خلال فعل اليد فيه - يده بخـاصـة - لاستطاع ان يؤسس علم لغـة الخط وذلك من خـلال الذبذبات التي تنعكس على عـضلات اليـد والدمـاغ وهو يخط حرفـاً او مجموعة حروف، وسنجد - وهذا احـتمـال قـابل للتطبيق- ان لكل حرف فونيمات حركية تختلف عن فونيمات الحروف الأخرى، سواء كانت ضمن نوعيـة خط واحد أو انواع أخرى، وعندئذ نستطيع، من خلال تركيب عدد لامتناه من الحركات التي تصاحب حركة اليد والانفعالات والانعكاسات الداخلية، تأسيس علم فونيمات خاص بالخط.

كنت أحاوره بمثل هذه الروح المنفتح على مخيلة نشطة، رأيت، وأنا اتابع لوحاته الفنيـة، انها ليست خطوطاً تمتلك طاقة من الجمال، وانما هي لغة جديدة استطاع الصكار، كما استطاع خطاطون من قبله اكتشافها ومن ثم تجسيدها خطياً، وبالتالي مشهداً عيانياً، كما لو كانت لغة منطوقة جرى على حروفها تغيّرات صوتية ودلالية كثيرة. وهذا ما فعله دي سوسير في علم اللغة العام عندما اكتشف لنا حقولاً معرفية كبيرة آخرها السيميولوجيا... هل أحلم؟ ربما، فقد كنت أحلم دائماً، الا ان ما يتحقق من أحلامي لا يتجاوز حرف الهمزة في «أحلامي».

....

لا اعتقد أنني اعرف الصكار جيداً، ففي هذا الرجل ثمة مجهول دائماً، وله اصدقاؤه الذين يسرهم، لكنني أعرف عنه قدر علاقتي به، اسرياً وثقافياً، أعرف مثلاً انه امتلك سيارة في اواسط السبعينات، وكانت كل رغبته في امتلاكها هو معرفة تغير الزمن على الانسان، قال لي عندما تسرع بقدميك فالأشياء تتغير تبعاً للسرعة، وعندما تبطئ تصبح الأشياء اكثر ثباتاً، فكيف اذا امتلكت سيارة وتقودها، فالعلاقة مع المحيط الخارجي تتغير مكانياً، بالقدر الذي تتغير المسافة فيه زمنياً... هل كان يعيد علي نظرية زينون، ام ان حركة الأشياء في المكان من الثبات ما يستوجب منا ان نغير النظر اليها باستمرار من خلال أي فعل يحرك الثبات فنياً.

....

■ بُعيد ان شد الرحال الى خارج العراق، كانت اخباره تصلني عبر المسافرين، طلبت منه «بلوفر باريسيـة» فأرسلها، وكنت قد أُهديتُ عباءتين: اهديته واحدة. العباءة العربية المطرزة، البلوفر الأسـود مطبوع عليه علامة الفيل... وهي أيضاً عباءة أوربية، وعندما استلم كل منا

هديته، استهلكتُ هديته، بينما لم تستهلك هديتي، فالعباءة التي ارسلتها له تتسع لعشرة من حجم الصكار.. بيد لا تتسع البلوفر الا لجسدي الممتلئ قليلاً.. ليس الموضوع الذي اتحدث عنه هو الهدايا، فمثل هذه المسائل عادية ولا تستحق الذكر، الا انني أعيد لنفسي نوعاً من الطمأنينة في ان السنوات المتباعدة لا تصنع جزراً، هل نعيد لانفسنا مخيلة ألف ليلة وليلة عندما لا ينسى القصاص مفردة يلقي بها في أول النص، فإذا بها تستطيل وتنمو، عاطفة وحضوراً لتؤلف حكاية جديدة في أحدى الليالي... هي هكذا قصة العلاقة مع شاعر كبير لا نتنبه دائماً الى شاعريته، بقدر ما نتنبه الى علاقاته، والصكار يحرص ان تكون علاقاته بمستوى شعره إن لم تكن احدى مفرداته الأبداعية.

ولكن الأيام التي تلت أواسط الثمانينات وبداية التسعينات لم تكن كلها لصالح الصكار... فاختفت تلك الابتسامة، وبدأت حسابات الزمن الباريسي تضغط ليس على المفردات اليومية وإنما على الشاعرية التي بدأت تفتح لها نوافذ في الذاكرة، فإذا بعبدالحق البغدادي ينهض من بين كتب التراث والممارسة الحياتية المليئة بالمفترقات.

▩ في عمان ٩٤، تعرف على صديقين، هما الشاعر حازم مبيضين، والناقد صلاح حزين، وكانت ثمة علاقة بين صلاح والصكار من خلال مجلة «العربي»، الا ان العلاقة تجاوزت التعارف لتمتد الى المعاني الخفية في تكوين المفهوم الانساني عن الثقافة من خلال الخط، ومن خلال الشعر والرسم، وصلاح حزين الناقد والمترجم، هو أحد اهم الكتّاب الذين يعرفون الثقافة العراقية في الخارج وفي الداخل معرفة نقدية جيدة، له كتابات عدة، حول غائب طعمة فرمان والفن التشكيلي العراقي.

▩ كان الصكار يشرف على رسائل القراء والكتاب الجدد في جريدة «اتحاد الشعب»، وكنت يومها في البصرة، وكأي متطلع للنشر ارسلت له قصيدة - كلنا نكتب الشعر في البداية، وكانت الحبيبة المجهولة ملهمة الجميع، لكننا بعد ان نستقر، تصبح أغاني الحب مجرد لعب صبيان - وكانت أحدى هذه الممارسات قد وقعت بين يدي الصكار، فنشر منها بيتين، وعلق عليهما بـ «الواعد»، عرفت ذلك منه في أواخر الستينات، ومن يومها لا يزال يلقبني بـ «الواعد»...

* ماذا تبقى يا صديقي ابا ريا، لم أذكره؟ اعتقد ان الكثير الكثير لم أقله. فقد أسودت بضع صفحات لمجلة تعودت على الأختصار والتكثيف. وأعتقد انني لا بد إن أدّخر بعض الذكريات، وهذا حق، حق الحياة المتدفقة والمستمرة فينا، وإلا بماذا نتحدث لو التقينا ثانية؟

للصّكار بطاقة حب وبعض حكايات من الأمس

طالب غالي

صوتُ المُغنّي

دعوا السحابة البيضاء تمطرُ أزهاراً وسلاماً فوق جبين الصُكار. اطلقوا أسراب حروف الأبجدية الملونة تخفق فرحاً بين كفيّه. املأوا هذا البحر الأزرق بأشرعتكم، وغنّوا.. فالكون مهرجان أعياد ومحبّة..

وأنا...
سأوقظ في داخلي كل سنوات العمر
وسأثيرُ كل الخلجات فيها
عشقاً، شجناً،
صوتاً للأيام الممزوجة بالحلم،
وبالجرح.. وبالملح،
وبكل الصرخات الممتدة جسراً
فوق ضفاف العمر المتكدس بالحزنْ
وبالنفي
لشراعٍ تغرقه النجمة والشطآنْ

وموج البحر،
ونهر السين
سأفتحُ كل النوافذ وأدعو طيور الحب المتوّجة بالحسنِ،
وبالصوت العذب... الى حفل غناءٍ في عيد الصكار الستين.
سنغني... ونغني... ونغني... حتى تستيقظ كل الشرفات الشمسية
وتلون كلُّ الاشجار ذؤائبها
وتعود الأنهار المنفيّة ثانيةً
تسألُ عن وطن العشاق

اللقاء البداية

التقيته قبل ٣١ عاماً، في السنة التي أطفأ فيها الحزن ابتسامة العراق، وحين زحف الجراد على زنابق الحدائق وطلع النخيل.

كان رقيقاً، يتكلم بلغة شاعرية هادئة. صوته الخفيض ذو النبرة الشجيّة. أسمعه وكأنه يتحدث بهمسٍ موسقٍ الى شتلات من الورود. كنت حينها قد سمعت عنه الكثير... وكان بي شوق ولهفة وتطلعٌ متحفز للقائه.

دار بيننا حديث عام، سألني عن هواياتي، الكتب التي أقرؤها، عن الحلم والطموح ومواضيع أخرى متفرقة. فشدّني اليه..

أحسست ساعتها بكل الأماني الجميلة التي كانت تراودني، وبأن السماوات ستتهيأ لها للانطلاق التفتح. وتسورني فرحٌ شمسي الوهج. نقلني خبباً فوق تضاريس مخضرّة. وتوالت بعدها اللقاءات.

وتوضحت جوانب مشرقة لشخصية الصكار. وأدركت جيداً معنى بقائه في البصرة.

***

بعد شهر او شهرين يزحف الحقد الأسود على كل بساتين العراق، وتسحق الأقدام الهمجية سنابل الأرض الطيبة وصباح البصرة، الذي كان يتعطر بالريحان والحناء والنعناع، أضحى متجهّماً، حزيناً، خائفاً من الليل القادم، الليل المحمل بالموت وعيون الضغينة والحصار. كان الصكار ككل الطيبين من أبناء العراق يطارده الظلام وتتعقبه الخطوات الوحشية المندفعة لسحق كل ما هو حضاري وانساني وابداعي.

في احد اللقاءات... حدثني انه يريد ان يغادر البصرة. لأنها ما عادت آمنة.

الى اين...؟

أية أرض تستطيع ان توفر الأمان لشاعر وفنان وانسان تلفّهُ الوحشة ويتقافز أمام عينيه رعب متجهم؟ أيّ طريق يتمكن من ان يحتضن خطوات حائرٍ يتلمس بدايات الصباح؟

تلك هي محنة الطبيين في تلك الأيام.

تحدثنا كثيراً في هذا الموضوع، وبحثنا مختلف الجوانب فيه. في النهاية رست قناعتنا على ان السفر او بالأحرى المغادرة باتت ضرورية وملحة.

الصكار يتهيأ لمغادرة البصرة، أراني بطاقة شخصية له تحمل اسمه «مزهر الياسين».

رحلة العودة

امامنا خياران..

الأول: الابحار جنوباً عبر الخليج عن طريق السفن الشراعية الى احدى دول الخليج.

الثاني: العبور اختراقاً شط العرب باتجاه الحدود البرية العراقية - الايرانية.

حُسم الأمر باختيار الثاني للأسباب:

١ - لي أهلُ يقيمون في ريف الأحواز في منطقة يقال لها السورة في مدينة المحمرة، ويملكون بساتين كبيرة للنخيل، حيث يمكن للصكار ان يبقى فترة معينة ريثما تتوضح الأمور.

٢ - لي أخ قد سبق الصكار الى هناك وللسبب نفسه كان قد غادر البصرة.

عن طريق أبي الخصيب المتعرج بين بساتين النخل المكتظة نزلنا على ضفة شط العرب في منطقة تقابل منطقة البوارين العراقية التي تحادد الأراضي الايرانية. انتظرنا قليلاً حتى أحضر لنا قاربُ صغير طوله متران، أو أقل، ويسمى باللهجة الدارجة «الهوري» مصنوع من الصفيح حيث لم يكن باستطاعتنا الحصول على سفينة سالم المرزوق. اتكأ القارب بخاصرته على الضفة الطينية لشط العرب نزل الصكار الى القارب وتبعتهُ أمي.

ساعتها كان المدّ عالياً في شط العرب والأمواج متعاقبة متشابكة والماء يكاد ينساب الى داخل القارب.

خوفُ مباغت فاجأني... شعرت بارتجاف أوصالي. وبدفع من المجذاف الصغير تهادى القارب فوق سطح الماء ببطءٍ وتمايل. أمي تعلو وجهها صفرة شاحبة، وفي عينيها يلتمع خوف طفولي.

الصكار متماسك وفي عينيه دفق من المعاني. ويداه تمسكان حافتي القارب.

والشخص الثالث يجدف بخفة وبسرعة ويدفع بالقارب باتجاه الضفة الأخرى.

وأنا أرفع يديّ مودعاً ومتمتماً بكلمت مبهمة. عيناي تتسعان لتحتضنا القارب المتهادي.

ماذا لو انقلب القارب؟

أكاد أسمع دقات قلبي... وشط العرب صار بحراً بلا شواطئ. النخل من حولينا ساهمٌ يراقب معنا رحلة العبور.

وبين لحظة والثانية تلفت حولي خوفاً من حضور احدى دوريات الحدود.

وصرتُ اتعجل النهر ان يسير مسرعاً.

لما وطئت اقدام أمي والصكار الضفة الأخرى جلست على الأرض متهالكاً، وعيناي

تتبعهما حتى اختفيا وضمّهما نخيل «البوارين» الكثيف. وعدت وحدي تتقاذفني الهواجس والظنون والقلق. لقد بقيت المرحلة الثانية للعبور الى أرض السورة في المحمرة.

ومرت أيام صعبة ثقيلة كالهمّ. أنا انتظر ورود أي خبر عن الصكار وأمي. بعد فترة جاءني شخص ليخبرني بأن هناك من يودّ مقابلتي. قلت في نفسي ان هناك خبراً من أو عن الصكار. ذهبت مسرعاً والتقيته... كان هو الصكار نفسه، لقد عاد. عانقته بحرارة... حدثني طويلاً عن همسات النخيل وعن وداعة الأنهار، وعن طيبة الناس البسطاء هناك.

***

استأجر الصكار غرفة تقع في منتصف طريق البصرة – عشار في منطقة الأرمن... أصبحت لنا مرفأ للقاء.

ومرت به ظروف قاسية وعسيرة. لكنه كان جلداً متماسكاً يتحدى الصعاب ويقاومها بإرادة قوية، ويواجه الأزمات والليالي الكئيبة بروح معاند جريء ويتعامل مع الحياة بحيوية رائعة. لم ينقطع عن القراءة او الكتابة، او متابعة الأحداث السياسية اليومية، ويحلل الأمور التي تطرأ على الساحة وكثيراً ما آلت الى مثل ما أشار اليه في تحليلاته. كان يحدثني عن رأيه فيما يقرأوه وما يكتبه، وبذاك التواضع الجميل والأسلوب المهذب يوضح لي ما يلتبس عليّ من أمور السياسة، الأدب، الشعر. فقد كانت لي بدايات بسيطة في الشعر. كان يجلس معي طويلاً وبصبر هائل يقرأ ويستمع الى ما أكتب ويقوّم ما جاء غير متوازن أو استوى مائلاً. وأعطت هذه اللقاءات ثمارها وجاءت القصائد اللاحقة اكثر نضجاً.

الصكار محاسباً

بعد ان انزاح كابوس الرعب والظلام عن وجه العراق والطيبين وعادت للشمس اشراقتها، استقر الصكار في البصرة وعمل محاسباً في معمل طحين الخليج الذي يقع في منطقة المطيحة احدى قرى جنوب البصرة. كنت أمرّ عصر كل يوم على الصكار بعد انتهائي من عملي ممتطياً دراجتي الهوائية ذات السلّة الخلفية العريضة والتي يفضلها الصكار على سيارة المعمل الخاصة لنقله. يجلس الصكار خلفي على السلة ونسلك طريق المطيحة باتجاه الخورة.

في هذه الساعة وبعد انتهاء الناس من أعمالهم، يعجُّ هذا الطريق بالناس من مختلف الطبقات. انهم العمال العائدون من أماكن عملهم، والفلاحون نساء ورجالاً يحملون سلالهم التي كانت تحمل خضرواتهم، المعلمون والموظفون الذين انهوا دوامهم المسائي، عربات الخيل الخشبية المفتوحة التي تنقل الفلاحين وسكان هذه لقرية الى بيوتهم، وسيارات الباص الخشبية التي تزدحم بالوجوه المتعبة والأجساد الناحلة من عناء العمل اليومي، وتلاميذ المدارس الابتدائية الذين يركضون بكتبهم، حفاة يلوكون ما تبقى من جيوبهم من كسر الخبز. هكذا هي الحال على هذا الطريق الي نمر به كل يوم.

لمحات ضوئية

في الذكرى الثالثة لميلاد ابنتي لنا كان الصكار ضمن المدعوين قدم لها بطاقة تهنئة جميلة تحتوي على أبيات رقيقة لم يعلق في ذاكرتي - مع الاعتذار والأسف - غير بتين:

عندنا ليومك يا لنا والعود يا سمراء أحمد

عدنا نرشّ لك الطيوب نحيل وجه الليل عسجد

البطاقة واضمامات كثيرة من رسائل الصكار الرائعة في أناقتها وخطها ومحتواها تركتُها أمانةً عند أهلي في البصرة. انها كنزٌ ثمين أعتزُ به... وتاريخٌ حيٌ استند اليه وأستشهد به.

همس بصوتٍ عالٍ

ما أروع ما منحنا الصكار. فنّاً، أدباً، شعراً، خطاً، كتابة، أبجدية، صداقة، وسماء ملونة للحب والتأمل والتخليق. نحن أمام انسان متعدد المواهب. لذا فإن التحدث عن الجوانب الابداعية وعطاء الصكار بحاجة الى متخصصين كبار لتقييم هذه الجوانب واعطاء الصكار البعد والعمق الحقيقي لكل امكاناته الإبداعية والمساحة الزمنية لكل عطاءاته.

بالنسبة لي وددت فقط من باب الوفاء لهذا الأنسان الرائع ان اتحدث عن الجانب الانساني العظيم فيه، وتعامله مع الحياة واهتمامه بالشباب من الفنانين والأدباء وحثهم على المتابعة والاطلاع والطموح ابان وجوده في البصرة. التقط من تلك الفترة ما أراه يستحق التوثيق، وفاء وأمانة للعزيز الصكار من خلال علاقتي به ومرافقتي له.

فرحةٌ مجنّحة

ذات مساء دعاني الى بيته وأخبرني بأننا سنحتفل الليلة بمناسبة عزيزة عليه. غرفة الاستقبال كانت مهيأة بشكل يوحي بالتأمل والفرح: مائدة صغيرة أنيقة.. تتوسطها شمعة تضيء ظلاماً هادئاً، باقة ورد جميلة.

وتحدث الصكار: «احتفل واياك بهذه المناسبة ونشرب نخب ميلاد شاعر... وردة أخرى تتفتح في هذه الأرض».

وشربنا النخب... ولم أعرف من هو المحتفى به.

بعدها فتح الصكار مغلفاً وقدم لي «مجلة الكلمة» فاتحاً الصفحة التي نشرت عليها قصيدة من الشعر. فإذا بها احدى قصائدي التي يطلع الصكار عليها.

أول قصيدة لي تنشر على صفحات مجلة أدبية. أية فرحة حملتني بأجنحتها... أية سماوات

ملونة احتضنتني...

لم أنبس بأية كلمة بل عكست عيناي ما يعتمل في داخلي من احساس طافح بالعرفان للفتة الصكار الرائعة.

بيادر خير

عام ١٩٦٤ شكل الفنان حميد البصري بجهدٍ غير اعتيادي ومثابر الفرقة الموسيقية البصرية وكنت ضمن أعضائها. قدمت الفرقة حفلات فنية متميزة على صعيد البصرة ولمدة ست سنوات. كان الصكار يحضر بعض بروفات الفرقة ويتابع نشاطاتها وأحياناً يقوم بتنظيم برنامج الحفل والمسرح.

في لقاءاتنا العائلية المتكررة التي يحرص الصكار على تطويرها، تتم مناقشة الشؤون الأدبية والفنية، وتتخللها القراءات الشعرية والاستماع للألحان الجديدة ومناقشتها. في احد اللقاءات طرح الصكار فكرةتقديم عمل فني يكون أبعد مدى من الأغاني وأشمل طرحاً ومعالجة، لأن الفرقة اجتازت بثبات خطوط النجاح على مستوى الأغاني المألوفة وحققت نجاحاً جماهيرياً حتى على صعيد العاصمة بغداد.

دعا الصكار الى لقاءٍ في بيته ضم نخبة من المثقفين، أدباء وفنانين: ياسين النصير، حميد البصري، خالد الخشان، قصي البصري، محمد الخطيب، علي العضب وأنا.

وجرت مناقشة مستفيضة لاختيار موضوع يصلح لتقديم عمل مسرحي غنائي. توصلت المجموعة الى صياغة نص يبحث في أسباب

هجرة الفلاح العراقي من الريف الى المدينة، وكيفية معالجتها فنياً. وضع السيناريو ياسين النصير، وكتب النص شعراً باللهجة الشعبية الشاعر علي العضب، وأضاف الشاعر خالد الخشان بعضا المقاطع الشعرية بالفصحى لربط الفصول الغنائية. وأسند التأليف الموسيقي والألحان للفنان حميد البصري والاخراج للفنان قصي البصري.

ولاقى هذا العمل عند تقديمه في تلفزيون بغداد عام ١٩٦٩ نجاحاً منقطع النظير. انه أول عمل مسرحي غنائي في تاريخ المسرح العراقي اشترك في تقديمه ما يقارب ٧٠ شخصاً. ذلك هو أوبريت «بيادر خير».

الرحيل الى بغداد

وغادرنا الصكار الى بغداد وترك في صدورنا ألماً وحسرة... كان صعباً ان نتصور حياة ليس فيها الصكار. لقد غرس فينا المحبة، وأيقظ في دواخلنا مواسم العطاء. وكنا قد اقمنا له حفل

توديع جميل حضره عدد من العوائل والأصدقاء تكريماً لهذا الانسان الرائع.

كنت كما اعتقد اكثر محبّيه حزناً، وأعمق اصدقائه أسىً ولوعة لفراقه.

بعدها تعودت على زيارته في بغداد بين الفترة والأخرى، أمكث يوماً، يومين وأعود محملاً بفرح جميل. بعد سنوات أربع تجمع لدي عدد من القصائد. فكرت ان أضمها في ديوان صغير لتمثل مرحلة من مراحل حياتي. وكانت وزارة الاعلام تقوم بتعضيد ونشر الكتب الجديدة، قدمت المجموعة للوزارة بعد ان راجعها الصكار وأجرى بعض التعديلات عليها وحصلت على الموافقة. وحملت أفراحي بين يدي ورحت طائراً الى الصكار طالباً منه تصميم وخط غلاف لمجموعتي الشعرية. جاء تصميم الغلاف والعنوان رائعاً وهفهافاً والخطوط الداخلية جميلة حيث جاء اسم الديوان «حكاية لطائر النورس» على هيئة طير بألوان اليفة وادعة. وصدر الديوان عن مطبعة الأديب، إلا ان غصّة سكنت قلبي وما زالت،ألا وهي سقوط الأهداء للعزيز الصكار من القصيدة التي سُمي بها الديوان، وكانت تلك نتيجة قلة الخبرة والمتابعة لأمور الطباعة

هذه هو الصكار.

سنديانة حب خضراء

سفر وداعة، ومساحات ثرّة من العطاء المتنوع، بيادر نبل وتواضع.

لك أيها العزيز الصكار ألف تهنئة وحب بعيدك الستين، أتمنى ان تظل مورقاً ومتألقاً



الصكار بريشة الفنان صلاح جياد

خــذوني إلى بصــرتي

محمد سعيد الصكار

خـــذوني إلى بصـــرتي ،
واحملوني إلى «جبهــة النهــر» ،
مــرّوا على الجســر بي ؛
من هـــنا ،
من هـــنا ،
فوق جســر المقام .
وفي شارع الوطـــني لا تعجلوا بي
فثمة مكتــبة أتذكر كل عناويـنـــها ؛
أوقفوني قليــلاً ،
أُســلّمُ ،
وانطلقوا بي خِفــافاً
إلى الخــورة المستريحة بين البســاتين ،

والسمك المتقـــافز بين الضفاف ؛
إتركوني قليلاً على الجسر
أرمي بشصّـــي ،
وأصطاد ذاكـــرتي ،
فأرى طالباً وهو يُحكمُ أوتاره ،
ويغنّــي لأفراحـــنا ؛
وأرى أمَّ محمود قاعدةً فوق تختتها
ترقب العابرين .
لا تقولوا أتينا به ليودعكم ،
بل خذوني برفق إلى الثانوية ، وامّ البروم ؛
إتركوني قليلاً على جســـر ســـورين
في رأس سوق الهـــنود
لأرى مكتبي ،
وأقبّـــل فيه جميلاً وموسى وتوفيق ،
أملأ عيني من القصب المتناثر بين الوريقات ،
أرنو إلى الشـــط ،
أرقب نادل قهوتنا ،
فلولا مروءتـــه ورجولته لانتهـيت ،

وما كان لي موعـدٌ معكم .
لا تقولوا أتينا به ليودّع ،
لا توحشـوهم ،
وخلوا طريقي يمرّ بحيّ الإبِـلّةِ ،
ألقى جميـلاً ،
أعانقـه ؛
واذهـبوا بي إلى حيث شـئتم ،
أنـا صَـيدُكم ،
وهـيَ لي آخـر الرغـبات .

باريس في ١٩٩٤/٤/٢١

الأسـماء :

جميل : صديقي الأثير جميل عبد الحسين اسماعيل .
موسى : الشاعر موسى النقدي الذي كان يزورني في مكتبي هذا عندما جاء إلى البصرة متخفياً عام ١٩٥٥ .
توفيق : الفنان المـ[illegible]ـحي اللامع توفيق البصري .
طالب : صديقي العزيز الفنان طالب غالي .
أم محمود : جارتنا في محلة المناوي في البصرة .

شـــــك

أتهِـمُ الأشـياءْ
أتهِـمُ الصـورةَ والصوتَ ،
وقائمة الأسـماءْ
أتهـمُ الأفكار المصـقولةَ في المؤتمراتِ
ومختـبر الأنـباءْ .

منذ اقتحمـوا بابَ القـلبِ ،
وأدموا ذاكـرةَ النـهرين ،
وداسـوا أحـلامَ الشـعراءْ ؛
أسـلمتْ قـيادي للشـك ،
وذاكـرتي للإلـغاءْ .

اوزار

عـندما تضـعُ الحـربُ أوزارَها
من سـيرفع وِزرَ الذين أحالوا العراقْ
فحـمةً تتوهّج أحشـاؤها بالحضـارة والمجـدِ . . .
مـنْ ؟!

عـندما تضـع الحـربُ أوزارَهـا
والليـالي تـدورْ
تحـمل الهَمَـجيةُ أوزارَهـا
شـاهداً للعصـورْ
أن عصـرَ الهَـمَجْ
واقفٌ لا يـدورْ .

خالـــــي ناجـــــي

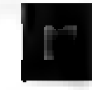
محمد سعيد الصكار

انحنى ناجي قدّور على طاولته الخشبية البالية المغطاة بشرشف نظيف ، وأخرج من جيبه دراهم راح يعدها ويداه تحت المنضدة . ولما تيقّن إنها تجاوزت نصف الدينار أحس بالرضا ، وتمتم بصوت خافت يحمد الله على رزقه .

حشر نصف الدينار في جيب قميصه تحت الصاية ، وربت عليه ، وأفرد الباقي في جيب السترة ، فهو فائض القيمة الذي سيتصرف به .

بعد ذلك تناول العدسة المكبّرة بأناة ، ومسحها بمنديله ، ووضعها في علبتها . ثم أخذ مفك البراغي الصغير والملقط ومفك الساعات ، ووضعها في كيس ورقي إلى جانب العدسة . ثم تناول العلبة المعدنية المملوءة بعلب بلاستيكية صغيرة ، ووضع الزمبلكات والرقاصات والبراغي والأميال ، كلاً في علبته . ولملم الساعات المنثورة على المنضدة ، وقنينة البنزين الصغيرة ، ورتب الجميع في العلبة المعدنية ، ولفّها بالشرشف ، وقام ليودعها عند صاحب المقهى كعادته ، وترك المنضدة التي انضمت فوراً الى الطاولات الأخرى في المقهى .

هذه الممارسة اليومية ، وفي هذا المقهى بالذات ، مستمرة من عشرين سنة ؛ منذ أن ترك عمله في البناء كأسطة يعرفه أهالي شهربان كلهم ، ويحبونه على إخلاصه وأدبه ، ومعشره اللطيف . وهو بعد ذلك ، الخبير الوحيد في البلدة وما جاورها في بناء الآبار المنزلية ، قبل شيوع إسالة الماء .



ترك ناجي قدور المقهى ، واتجه يميناً نحو القيصرية ، ماراً بدكان كشكش الذي أومأ له بالتحية من بعيد ، وسار إلى نهاية السوق ، قريباً من الشاخة ، وهي نهير صغير يخترق البلدة .

لم يستطع أن يقرر وجوه التصرف بفائض القيمة ، وهو مئة وسبعون فلساً ، لأن التحايا كانت تنهال عليه من المارة ، وكان بدوره يوزع تحاياه على كل من في الدكاكين . وشغله ذلك حتى بلغ أقصى السوق ، واتجه إلى بائع الكبّة .

- السلام عليكم .
- وعليكم السلام ، يا هلا بأبو غايب .

ثم بابتسامة ماكرة :

- تفضل .
- ما مستعجل ، مشّي الجماعة .

كان يريد أن ينظم صرف المبلغ على الأصول :

كبّايتان ورغيف خبز لعشائه ؛ هذه ستون فلساً . وعشرون فلساً لشاي العشاء ، بقي تسعون فلساً . اتضحت الميزانية الآن . طلب كبايتين وأربعة أرغفة سفري ، لفها له البائع بجريدة ، فأخذها وانصرف ممتلئاً بالبهجة والرضا ، في حين شيّعه البائع بنظرة إشفاق مردداً : لا حول ولا قوة إلا بالله .

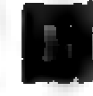
راح يتهادى في الطريق إلى المجداد (المقداد) . كان المارة قليلين ، والشمس توشك على الغروب . صادفه ثلاثة شبان فبادروه بالتحية :

- الله يقويك خالي ناجي .
- هلا عيوني . . . هلا يابه .

وما أن اجتازهم حتى راحوا يسخرون منه :

- رايح على ربعه .
- هذا بطران .
- شالع .
- لو ياخذ وياه برتقال ، قوري شاي .
- دوندرمة مثلاً !

وراحوا يكملون تعليقاتهم على هذا المنوال .



الرحمة واجبة . . . إرحم تُرحم

هكذا كان يردد مع نفسه . ومع ذلك لم يكن ناجي قدور يعوّل على رحمة الناس ، ولا يمارس رأفته انتظاراً لرأفتهم به ؛ كان موقناً بأن الشر يستجلب الشر ، وأن عمل الخير يرضي الله ، ويكف الأذى . هذه هي فلسفته من الألف إلى الياء . ولذلك عاش عف اليد واللسان ، نظيف الملبس ، زاهداً بالملذات ، قنّن اقتصاده على أساس الكفاية اليومية ، وهي نصف دينار يومياً ، مضاف إليه ما تيسر لشراء الكبّة والخبز ، فإذا حان وقت الغروب ولم يتيسر له ذلك ، حمد الله واستغفره ؛ وإذا تيسر ، لملم حاجياته مبكراً ، وانصرف إلى المجداد ، أو قعد يسمر مع أصدقائه في المقهى ، ويلعب الدومنة .

قال له رسيله يوماً :

- ابو غايب ، رحمة على روح ذاك الأب ، أريد أسألك سؤال .
- عالكبّة مو ؟

- إي والله أبو غايب . هسه الناس ما شبعانه خبز ، وانت تبعثر فلوسك بهالصورة . افترض صار عليك شي . قدر . گول قدر . زين انت متحسب حسابك .

- أبويه ؛ آني طالب منك فلوس ؟ مديون لأحد ؟ رزقي يكفيني وآني اتصرف بيه . آني رجال زكرتي ، لا ماما ولا دادا ، هالقاسمه الله زايد عليّ ؛ حتى فلوس الكفن والقبر محضّرة ومؤمنة عند سيد محمود . هسه انتو ليش متخلون الناس بحالها . گالت الكبة وحچت الكبة . من مات الملك غازي إلى اليوم ، ما عندكم حديث غير الكبة . زين ناجي قدور ما عنده غير هالموضوع ؟ ليش متحچي شلون انطم عليه البير ، ليش متگول شلون سطوا عليه الحرامية ، ليش متذكر شلون جاب النظارات الشمسية لأول مرة للصدور ، ليش متذكر شلون غرق بديالى ؛ هسه ماكو غير سالفة الكبة ؟!

- مو هذي سالفة غريبة ، محّد مسويها گبلك .

- زين إحنه مو كنا سوى بالجندية بجلولاء ؟

- بلي .

- ليش متحچي شلون خلاّني الآمر أبني مراحيض للكتيبة . قلت له ؛ سيدي ، آني أحفر آبار للبيوت ، مو مراحيض . قال ؛ ماكو فرق . قلت له ؛ سيدي ، هذي مو شغلتي ، هذي بنيانها مختلف . ما كان يفيد .

بعد مدة ، حبسني شهر ، لأن المراحيض طفحت وغرّقت الكتيبة .

مو هذي سوالف تونّس ، شكو مچلبين بالكبة ؟ گوم يابه گوم ؛ أنت الغالب .



في يومه هذا ، تذكر وهو يتهادى في سيره إلى المجداد ، كيف انهال عليه تراب البئر العميقة ، وهو يرصف قاعها بالطابوق ، حتى أغرقه التراب ، ولم يُنقذ إلاّ بشق الأنفس ، وعندما خرج سالماً تصدّق ببعض المال ، وترك المهنة .

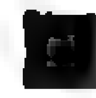
انزلقت ذاكرته بنعومة . ملأت صدره رائحة التراب الرطب ، وضاع صوته لهول المفاجأة ، ولم تسعفه يداه في توقّي التراب المنهال عليه وهو في قعر البئر . أحس بارتخاء في ساقيه الغائرتين في الطين ، وبضغط ثقيل على حوضه . أية حركة منه كانت تزيد في تداعي الجدار الترابي . تقلصت رقعة الحياة ، وتبخر إحساسه بالزمن ؛ اللحظة وحدها كانت سيدة الموقف . حتى الجماعة الذين هرعوا لإنقاذه كانوا يخافون الأقتراب من حافة البئر لئلاّ يتداعى .

عمر جديد

إي والله عمر جديد !

حاول أن يتذكر بيت الشعر الذي قالته له أخته يومذاك بهذا المعنى فلم يفلح ، تكسرت الألفاظ على شفتيه ، وازدحمت على لسانه ألفاظ مقاربة ، لكن البيت هرب ، فغمغم في نفسه :

الحاصل . . . . كل شي بأجله .



بدأت الأفياء تتقلص على الطريق الترابي إلى المجداد ، والحرارة تفتر ، ورائحة التراب المختلطة بعبير أشجار البرتقال تفوح ، وتغمر نفسه بالألفة والسعادة . المكان قريب إلى نفسه ، فهو مربع الطفولة وذكريات الشباب ، عندما كان يمر كل يوم بالعمال الذين يخمّرون الطين ، ويقطعون اللبِن ، ويأتي هو لشراء كميات منه لصاحب الدار .

تلفّت متفقداً تاريخه الحميم ، فوقعت عينه على حُفر واسعة في الأرض ما زالت باقية من ذلك العهد ، وملأت أنفه رائحة الطين الحُرّي المُداف بالتبن ، وتراءت له قوالب الخشب ، وجوقة العمال الآتين من المخيسة

وضُباب وپروانه والقرى المجاورة . وتذكر كيف سقطت سبحته الكهرب في خُمرة الطين ، فالتفت بتلقائية إلى المكان الذي تحوّل إلى محطة للبنزين ؛ وغمغم في نفسه :

كانت الدنيا أحلى !

كان عليه أن يعود قبل أذان المغرب . حثّ خطاه ، فراحت أطراف صايته تخفق بين رجليه ، وتعفّر حذاؤه الأبيض بالتراب ، وأحس بليونة الجريدة التي تشبّعت برطوبة الكبّة .

تناهى إلى سمعه نباح الكلاب السائبة اللائذة بزوّار المجداد ، فأحس بحنان غامر ، وبرحمة تملأ قلبه . و من بعيد لاح أول كلب يعدو باتجاهه نابحاً ، وتبعته كلاب أخرى . وما أن اقتربت منه حتى خف نباحها وصار هريراً ، وراحت تتودد إليه بأصوات وديعة ، وتبصبص بأذيال صايته ، وتتشمم لفّة الجريدة التي تهرّأت في يده .

باريس/ ١٩٩٢



حبري أسود فلا تطلبوا مني أن أرسم قوس قزح



شاعر الخط ومجنون إلزا

بقلم الشاعر شارل دوبجنسكي

رئيس تحرير مجلة UROPE الفرنسية
ورئيس جمعية أصدقاء أراكون في فرنسا

ترجمة عدنان محسن

عن مجلة INFIN الفرنسية

الخط العربي كما يتصوّره محمد سعيد الصكار ، أحد أكبر الفنانين في هذا المجال ، ليس مجرد زخرفة لكتابة ، أو صياغة جمالية للحرف ، بل بحث يسعى فيه إلى إطلاق عنان الحرف وإشاعة الحركة فيه ، وإحكام تصاميمه الإيقاعية .

من هنا تنفتح أمام الكتابة آفاق يمتلك الحرف فيها حرية الإنطلاق في مسارات ومدارات تشكيلية متنوعة . فليس غريباً ، والحال هذه ، أن تكون لمساته المرهفة والدقيقة كخطاط ، متوافقة إلى حد بعيد ، مع حساسيته كشاعر ، ومنسجمة مع موهبته كرسام .

إن كتابة الشعر عند الصكار ، أو إثارته للشعر في إيقاع الحرف ، يكاد يكون شيئاً واحداً . انظروا كيف يتأتى له أن يخط بالحرف نجوماً ، ويستخرج من فضاء الأبجدية إشعاعات تقرّب الحقيقة من الخيال .

قادم من العراق ، حيث ولد عام ١٩٣٤ ؛ يعيش ويعمل في پاريس منذ ١٩٧٨ .

دفعه نشاطه المتعدد ، وبحثه الدائم ، إلى ابتكار أربعة خطوط جديدة في الخط العربي : العراقي ، البصري ، النباتي ، كوفي الخالص .

ورغم تجذره في ثقافة عريقة ، إلا أنه لم يقتصر عليها ، فقد أنجز العديد من اللوحات التشكيلية والرسوم المختلفة في مجالات عديدة منها الرسم على القماش والملصقات ؛ بل حتى الطوابع البريدية .

ولم ينقطع الصكار عن تجديد الحرف العربي ، بل ثابر على فتح أبواب العالم الجديد له عن طريق الطباعة من جهة ، وعن طريق المعالجة الألكترونية بالكومپيوتر الذي يتقنه إتقاناً تاماً ، من جهة أخرى ؛ فهو يقرن الصورة الألترونية بمثيلتها الخطية المكتوبة باليد . بل ذهب إلى أبعد من ذلك ، جاعلاً من نفسه رائداً في مجال تجديد الطباعة العربية ، محدثاً ثورة حقيقية فيها ، لم توقفها سوى عقبات سياسية واقتصادية .

لقد ابتكر الصكار طريقة تمكن الأبجدية العربية من الإستفادة من معطيات الكومپيوتر ؛ طريقة لا مثيل لها : كتابة موجزة ومبسطة أ طلق عليها « أبجدية الصكار » ، وهي أبجدية طباعية تختصر حروف العربية ال ٢٨ (التي تقتضي ٢٠٠ وحدة طباعية) إلى ١٤ وحدة أساسية ، مضاف إليها ١٤ وحدة فرعية .

إن الكتابة العربية الكلاسيكية معقدة وغير قادرة على التكيّف مع شروط الطباعة التصويرية والكومپيوتر ، وأبجدية الصكار أتاحت لها هذا الفتح .

إنها رسالة تنطلق نحو المستقبل . إنجاز تقني يبشر بتورات هامة ومفيدة للثقافة والمعرفة في العالم العربي .

محمد سعيد الصكار ، كما قلت ، شاعر يتعامل مع الحرف كتعامل الموسيقي مع أدواته . الخط عنده توليفات ، بل لعلها مخاضات . عالم منجز حيث يخرج المعنى المختفي من فوهة الحرف .

في تشكيلاته المرئية يعتمد خطوطاً مائلة غير مألوفة في الخط العربي

الكلاسيكي ؛ الكلمة لها دور خارق للأسوار . أليس هو القائل في مجموعته الشعرية «أبعد من الكلمات» (*) :

أتربع في مسقط الضوء مرتدياً نارك الأزليه
يا لهيب المجوس
ها أنا برعمٌ في ضميرك
مخترقٌ حاجز الأبجديه .

روى لي محمد سعيد الصكار ، أنه حصل يوماً ، عام ١٩٥٣ ، عن طريق صديق له ، على ترجمة عربية لمجموعة أراكون «عيون إلزا» . لم يكن يعرف أراكون في حينها ، لكنه قضى الليل كله في خط قصائده . لعله كان يريد أن يترك أثراً مكتوباً .

كان هذا لقاءه الأول بأراكون . وبعد أربعين عاماً يلتقيه ثتنية ، في جريدتنا «مجنون إلزا» ، حيث أنجز الصكار لوحات خطيّة من شعر أراكون :

إنهكرنال الحروف ، كلما حاول عبور الأبدية اسضاء به الأثر .

(*) ستصدر هذه المجموعة قريباً بالفرنسية ، بترجمة الشاعر عدنان محسن .

الملحقات العراقية *

انور الغساني

أكرادٌ رُحَّلٌ

(الى زهدي الداوودي)

فراشٌ سهْلٌ
جَبالٌ تحاذي الرعب
بالزرقة مُعتَفرة
بين القمة والهاوية
بين الشوك
والسهل المرقط بالخراف
بين السهل والسهل.
لن يناموا في طَفَلِ العشّي
سيغادرون ولن يلمسوا
كِسَرَ الكلس الوفير.
يمضون فرحين
بصلادة الأرض وبالصخور النواتي.
والصخور، بَثَقت الماء،

* من مجموعة «استجلاء الصرت» - ١٩٩٢

والماء، قبلهم، هنا، كانَ.
الأفواه تَستطعم الحليب
الأقدام تأرق
الأرض تستهلك دماء السيقان
لكنهم يئدون الصراخ
منتظرين التلامس في الليل.
الصباح ينزع الخمود عن السماء
يُمَلِّدُ الأرض بضوءٍ غازي
فيتوقون الى الطرق
المتسامية عليهم
المستنيمة للأقدام.
يُخَلِّفون الأرض المكتشَفَة
فتضمحل المسافة ويظل المجهول.
خرشفةٌ في حناجرهم
وكلماتهم تتصادم كالجذوع
بأصواتهم يُفَصِّخُون الأحجار
وبأجسادهم يفلتون
ليظهروا من وراء الجلاميد
وقد نقّاهم العشب من الأوضار.
يَصلونَ وقد هشموا كريستال الماء
فيجدون الهواء المرقِق للماء يسيل.

من أجل هذا انفقوا السنين
حتى نَسيت وجوههم زرقة الشعر
وابيّض تقرن الجلود.
يحلون حيث الربيع،
فتتابع شفاههم الأحاديث،
تأخذ لفظاً مُطوفاً هنا

ولفظاً من هناك.
وإذ يرون ان الوفرة والدسم
سيكونان في الأشياء
وأن غيابهم بالتتابع أكيد
يحنون الى الأرض
حيث يقفون ويسقطون.
ثم تصيح امرأة: «خُذا، خُذا»
فيتلقون بدناً يحمونه بالزفير
وبأكفهم التي متنت الخيام
أكف كالطيور، منثوثة بالتراب.
وإذ يفهمون انها قد تذكّت بالأحداث
وأن نسجَ الأكسية كان راحتها
يتنازلون عن بعض طاقتهم للجبال
لملكوت التوت والجوز والبلوط.
هم أنقياء من الصدى الفائض
وهم الظل الأبقي والألعاب، والحصى والنوى،
صيغ أذهانهم المُستنطقة للأرض.
ينتقون بعض الخضرة،
تاركين الفضاء الأزرق يبزغ.
يُثبّتون زمناً اختاروه
ليعرضوا تلاقيهم تحت نجمة الشمس.
وهم سيظلون هنا
الى ان تشب النيران على القمم
فيستمرون مع العشب
مضيفين الى أعمارهم عاماً جديداً.

١٩٩٢/١/٢٦

ناصر رستكار نجَاد: «نه وروز دَر غُربَتْ» *

- مقام سيكاه -

انور الغساني

هذا المكان لا يندهش
اذ يرانا نحبو،
وأذهاننا قد تفشى فيها الضياع.
إختر أغنية لنا تحية لهذا اليوم
(إسترشد بسعيد بن مساجه
أو إبحث عن أبي الفرج الأصفهاني)
ام تراك تريدنا ان نغني كشابويز
لحصان خسرو بارفيز النافق؟

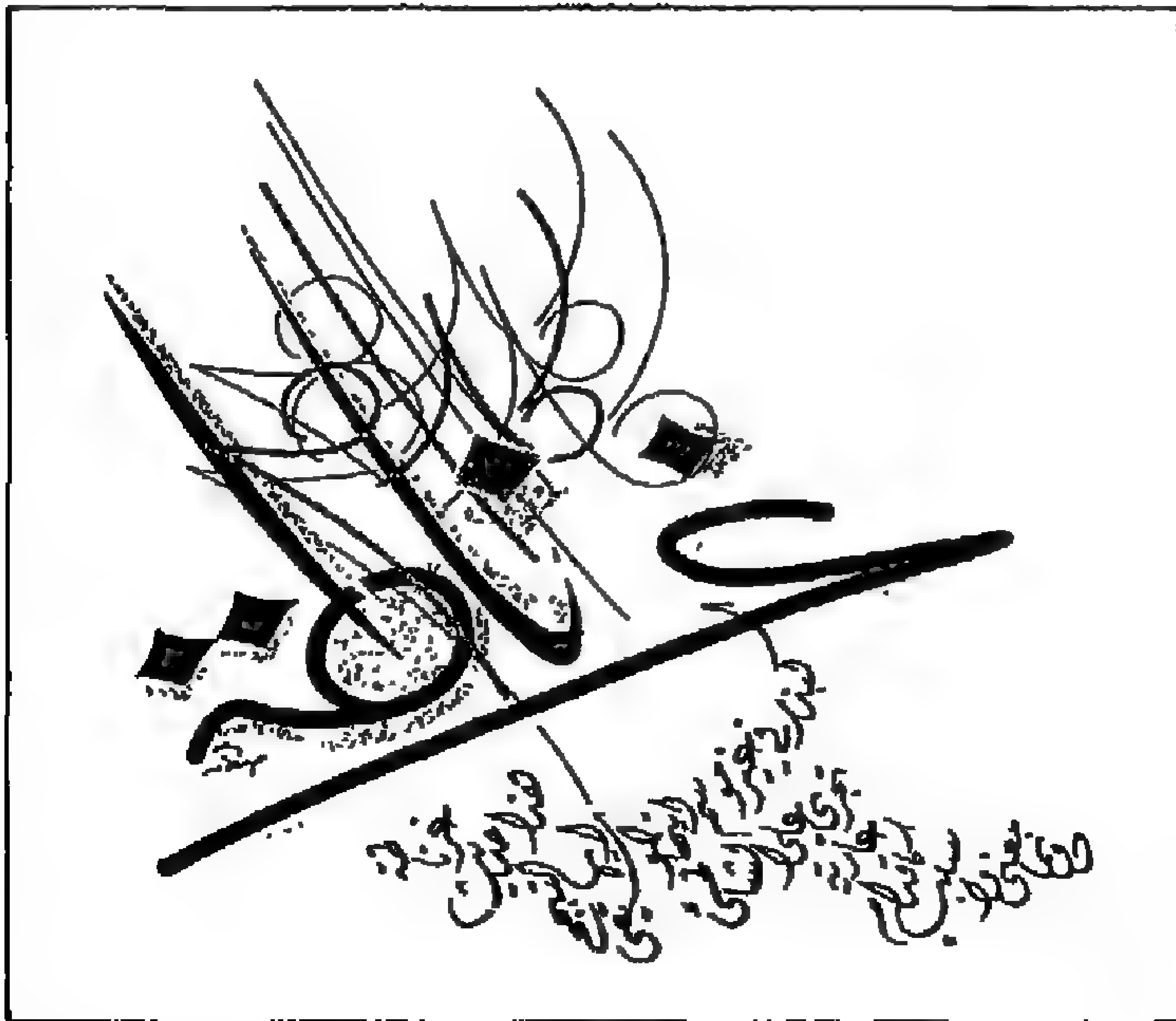
*

انظر الى تلك الأرض!
أترى أشجار الكالبتوس؟
أترى ذلك الجمع من النساء؟
(انه الليل. وتلك النيران)
يغلين الحصى موهمات الأطفال
ان نُضجَ الطعام وشيك.
أترى تلك الصنوبرات؟

* مقطع من «أناشيد الروح العراقية الهائمة» - ١٩٩٣

المشعات كمثانات
ومن هن الى هناك
أترى آثار دماء على التراب؟
*
لقد انشق الفجر
تلك هي أشجار التوت
وتلك الكتل، أتراها؟
أولاء هم مشنوقو الليلة التي انقضت.
*
سنحبو اليها، تلك الأرض، هل تراها؟
هناك حيث يُعرّش النبات
وتحوم فراشات صفر
فوق وجوه نساء
على العشب نائمات.

١٩٩٢/٨/١٤



مقطع من شعر أراغون، من مجموعة لوحات نشرت في مجلة L'INFINI تكريماً لذكرى وفاة أراغون العاشرة ١٩٩٣

(.......)

شعر: صباح رنجدر
ترجمة: كمال غمبار

جيرة القمر والنجوم
ذكريات السكينة
الأطفال لا يخرجون الى الزقاق
النساء لا يكنسن الزقاق
لا تتدفق المياه الآسنة نحو الزقاق
تأملتُ الأرض
قعدت
حملت الأرض بأصابعي
استأجرتُ غرفة في السماء

وضعت رأسي بين تفرعات راحتيّ
(حمى وطيس حرب قوس قزح والمطر في خيالي تكسر سيف
قوس قزح استقام قوس رامي النبال التقطتُ الامطار رذاذها
غسلت بها درع المحاربين رؤوس النبال وشمت الآيات في جسد
خطايا الجنة العودة الى الأرض سؤال يوجه حين يتبدى قرص
الشمس أو يغيب نصفها الآخر)
نزعت رأسي من تفرعات يديّ
رأيت الأرض تعزف الناي
غدت التلال ذئاباً
الذئاب نساءً
النساء رجالاً
نزعوا أحزمة الحرب
يدفنون فيها الأطفال القتلى
وديك أخرس يؤذن بالصياح

* * *

صبيّ مقمط غير مشدود بالقماط
فاض الماء من جسده
خنق في القارة الثامنة صياد السمك

* * *

اعلن النسر وقف القتال
الجدائل الطويلة للذكريات على شواهدالقبور
تعقيدات

اللعنة صبر الرجال ذوي عيون الدعبل الزجاجي
حبال مشمية الأطفال كانت في حومة الوغى
حيّة موشومة
تجمدت يدا امرأة على مجداف قارب رحلة
صعقتنا
رثت بكارتها
بكارتي مرآة نائمة
وجهها مفعم بـ
الحمام
النسر
سرير العروسة
نعش الرحيل شباباً
ديو جامة
في امتقاع النهار
ظلال يد قاتلة وناعمة
تميل قدح ماء مزّتي
تبسط النهار نحوها
هذا الحلم الذي هو صندوق دخيلة طفولتي
عقد ذكرياتي
ضللتُ الطريق عن النور
الى ان أصل الى كسر صندوق دخيلة طفولتي
أشترى به صباحاً طافحاً بالأناشيد
أنا والغد المفعم بالأناشيد شخصان وحيدان
هو يطير بجناحيه الواهنتين
وأنا

المدائح السومرية

كريم الأسدي

ها انذا المتناسل من أشجارِ الخبثِ
من تأريخ اللعنةِ
من سومرَ
من تمتمة الأشياء
ها انذا
جنديٌ في جبهة حربٍ لا أفقهها
وسجينٌ في معتقل في بغداد
وشريدٌ في اصقاع الله الصاقعةِ البرد
ها انذا
خمساً وقعتُ وثائق اعدامي
خمساً إن اشركتُ
وخمساً إن صليت
ها انذا يا عوفيتَ
ها انذا وحدي
يعرفُني وحلُ دهاليزكَ
مذ فتحَ الضوءُ عيوني
يعرفُني اعصارُكَ،
سعفُ نخيلكَ
تعرفُني كارثةُ الماء المتلاطمِ
في غُرف لا تعرفُني بعد
تعرفُني نارُك

تنشبُ أظفاراً قاسيةً
في بيت القصب - البردي
تعرفُني صيحاتُ النسوةِ خلف الليل،
اوداجُ رياحكَ
تحملُ جهراً اسرارَ العشق وبوحَ الهيَلَ
تعرفُني احلامٌ تبحرُ من سطحِ البيت
لدرب التبّانه
ورسائلُ حبٍ
ترحلُ من سطحِ البيت
لسطحِ البيتِ الآخر
تعرفُني البسَماتُ مهربةً
والحسراتُ مهربةً
تعرفُني الممنوعات
ها انذا المطرود...
من جنة تفاحك،
تعرفني اسيافُك،
وخمورُك في لونِ دمي
وصباياك
يعددنَ الزينةَ للموتِ أمامَ المرآة
وسباياك

ها أنذا،
حين تُقصُ عذوقُ التمرِ هناك
أقصُ عذوقَ الحزن هنا
ها أنذا المُتموميُ حيث أنا
كلُ عصورِ الثلجِ بنافذتيَ مرت
مرت كلُ الأزمان
ها أنذا... وحدي

في قارعة الطرق المفجوعة بالأسمنت وبالصمت
في قارعة الطرق العريانة من أشجارِكَ يا عوفيت

مخذولٌ ها أنذا
كسهامٍ طائشةٍ في بطنِ الغاب
ها أنذا
لا بيت،
لا امرأةٌ يتلألأ من مرمرها الماء
أسألها كل مساء
عن شمس لا تشرق،
عن قمرٍ
شطَّ به الدرب
وعن نجم ازرقَ غاب

ها انذا ذاتُ المتوحدُ بالغيب
ذاتُ المتخندقُ خلفَ ستار الشك
ذاتُ المرتاب
ذاتُ الخائف من همهمةِ الأعينِ
لصقَ شبابيكَ الليل
ذاتُ المتوجسُ من صوتِ الريح
ها أنذا ذات المحتار
ذات المترصدُ للسيل
يغازلني صبحاً ويداهمني ليلاً
ها أنذا...
قدسٌ جسدي
مجبولٌ من ماء الآلهة
المسكوبِ عقيقاً في رَحم امرأةٍ حسناء
ها أنذا... وحدي.

١٩٩١ - فرايبورغ - المانيا

في حضرة القيظ تنكسرُ الأغنية

سلام الأسدي

بحر الرملِ...
بحر الرملِ هوةٌ حربٌ خاسرةٌ
قلقٌ كونيٌ الفوضى
سديمُ عصفٍ وهلوست
صدى لانكسارٍ مؤثثٍ بالطين والأندحارِ
شكٌ يصعدُ كالطاعون.

بضراوة مسعورٍ يخمش انيابُ القيظ، قلباً
كالظل المعزول...
يخبو كالوهج المطعون، يلثُ
مثل شراعٍ ضمّدَ ملحُ البحرِ جراحه،

على سياجٍ من الثلج المهتريء
تتكيء أحلامُ الطفل،

تنشبُ اعصاباً عاريةً في قلب رنينٍ عاطل
منذ دهور.
صريرٌ يئنُ كلفظ الذبالاتِ الأخيرة
صرير...
كطحن العظام!!

عرصاتُ البوابات الحجرية
أيُ رتاجٍ...
أحكمه
الغولُ
وولّوا ؟!!
بحرُ الرمل...
ضفّة موتٍ تتقياُ
آه...
للنّخلِ منحنياً
كأغانيَ شموعٍ تحتضرُ
كأغاني شموعٍ
تحتضر.

في العاشر من آذار ١٩٩٢ ولدت هذه القصيدة بمخيم اللاجئين في صحراء السعودية. وما كاد صاحبها يدب في عالم الابداع حتى اطفأت شمعته سيارة تقودها أمريكية مخمورة. حدث ذلك في أمريكا قبل شهور. كان سلاّم الأسدي من شباب الانتفاضة الذين ارهقهم ليل الفاشمة فساهموا في صنع تلك الملحمة المغدورة.

مطر من الذاكرة

شاكر الانباري

حدث له ذلك في خريف الطفولة، في الزمن الذي كانت الشوارع فيه أضيق مما هي عليه الآن، والصبية اكثر اندفاعاً الى الحياة، والأضواء أقل عدداً مما هي اليوم، والخيالات أشد فوراناً في الاذهان. يوم داكن الغيوم يهمي مطراً متواصلاً على المدينة. ابتدأ نزوله منذ الفجر، تمطره غيوم شتائية راكدة فوق مداخن معامل الطابوق والعمارات القليلة وأشجار الحدائق المنتصبة مثل رماح عتيقة. مطر من ذلك النوع الذي كان فيما مضى عامر القطرات هائل الكثافة، جعل البشر يهرعون من الشوارع بعجلة متجهين الى بيوتهم ليلوذوا باكراً الى الأسرّة، وأضواء المصابيح تضاء في الأزقة قبل الغياب والأطفال يحجمون عن الخروج الى اللعب في الفسحات.

جيوشه كانت تهاجم البيت من كل الجهات، من السطح كانت خطاه تدمدم برتابة منزلقة الى المزاريب المؤدية الى الرفاق عبر أنابيب من الاسبستوس، ومن النوافذ حيث تتكالب القطرات على الزجاج لتسيح نحو الأسفل حيث الافريز الاسمنتي يزيحها عن كاهله بقسوة. كان يطرق الأبواب بأظافر خشنة لها وقع واضح في الأذن، ويصفع ثيل الحديقة، ويتطرطش على الاغصان المتجردة ويقهقه ساخراً بوجه الريح في زمن كان المذياع فيه، خيط الوصل الوحيد مع قارات العالم التي لاتُعرف سوى اسمائها.

في البيت سكون يطلي الغرف برقائق ناعمة، فقد أوى الأخوة والأم الى الفراش بينما ظل أبوه الوحيد المستيقظ جنب مذياعهم المركون في غرفة الضيوف على طاولة الخشب. حتى الجدة التي عودته النوم باحضانها دلفت الى سريرها قبل ان تؤدي صلاة العشاء، اذ حملها تواصل

المطر الى بحيرة نسيان عميقة سحبتها بأياد متشبثة من طقوسها التي تعودت على ادائها كل ليلة. وسط ضوضاء المطر ورقائق السكون المترسبة داخل البيت، سمع المذياع ينبئ بصوت متحشرج عن أعاصير اجتاحت كاليفورنيا وبراكين تجشأت ناراً في اليابان وفيضانات هائلة تعيشها بنغلادش سببتها أمطار غزيرة مرسلة على مدار اسبوع متواصل. في بنغلادش، قال المذيع، انها خربت مئات القرى وعصفت بالسدود وأغرقت المحاصيل وأهلكت الناس والحيوانات وشوهد البشر وهم يطفون على أخشاب السقوف ودرفات الأبواب هاربين نحو الأماكن المرتفعة تفادياً للغرق. سمع والده يحوقل ويبسمل بعد سماع تلك الأخبار الغريبة ثم تصاعدت موسيقى ناعسة لناي اختلطت بوشوشات وقرقعة وصفير، فما كان من والده الا ان يطفئ المذياع وينهض الى سجادة الصلاة. تخيل افيالها المرسومة وهي تحدق الى وجهه بعيون ساخرة وتخيل أباه وهو يجاهد لصرف ذهنه عنها كما ذكر أكثر من مرة.

كانت الآيات المتصاعدة في سكون البيت تصل الى مسامعه حين انهى تجميع الكتب والدفاتر ودسّها في حقيبته الجلدية، ثم خمن، حين دس جسده في حضن الجدة، ان الصلاة قد انتهت وأن أباه واقف في النافذة متطلعاً الى المطر.

اين تقع بنغلادش وما هي لغتها، وكيف فاضت بالمياه، وهل تفيض مدينته أيضاً كما حدث في تلك البلاد الغريبة الاسم؟ اسئلة تهطل عليه مثل المطر، تجتاحه بأفكارها غير الواضحة وتهويماتها الضبابية عن العواصف والبراكين والجزر والبحار والغيوم. مطر وسيلان ودوي ريح في شوارع صامتة مهجورة يفتضها ليل موحش مطبق على المدينة. تبرز أمام عينيه اسماك طافية وسلال تمر جاف غطتها الوحول. طيور سود لا تجد ارضاً تحط عليها، غربان وزرازير تقع بين لحظة وأخرى على ديدان غير مرئية يحملها تيار مياه جارف. وجوه زملائه خائفة مذعورة، كانوا يتشبثون بالرحلات وجذوع الدلب التي اقتلعها الفيضان. الجدة يتصاعد شخيرها ويملأ الغرفة والهواجس تقلّبه داخل الفراش على نار رعب حامية، والمطر لا يني عن الهطول، وكانت الساعة تغذ الخطى على سهب ليل رطب.

ليل رطب ظل محفوراً عميقاً جداً في هضاب ذاكرته، لا لأن الفيضان اجتاح البيوت وأغرق زملاءه التلاميذ كما ظن أول وهلة، لكن بسبب ذلك الحلم الغريب الذي عاشه وهو نائم باحضان جدته. ما زال يتذكره رغم رؤيته لبنغلادش وأفيالها بعيونها الضاحكة وخراطيمها النافثة للمياه وجولاته في شوارع كاليفورنيا ومعرفته العميقة لما تضمه قارات العالم من بشر ومعادن وجبال وأنهار.

ففي تلك الليلة التى كان مطرها يهاجم البيت من كل الجهات، ويعد المدينة بفيضان مروع، بزغت له شمس ليس لجمالها مثيل، لون اشعتها ابيض مشعشع بذهبي توهجت له ذرى الاشجار وشبابيك العمارات ورآه يدخل البيت من أقل المنافذ صغراً، حاملاً معه ذرات غبار وشعراً والياف ريش. حديقة بيتهم الخلفية كانت أوسع من المعتاد، والجدار الأملس المطل عليها ذو ارتفاع هائل ومن دون نوافذ، طلاؤه ملاط تنعكس عليه دفقات شمسية تعشي البصر. انه يوم

عطلة، أطفال الشارع يتعالى صراخهم ويتقافزون على الأسفلت البليل متفادين برك المياه الباقية في المنخفضات. في الفضاء طابات وطائرات ورقية ملونة تنجّم في سماء خالية من الشوائب. في الفضاء ريح سلسة تداعب أغصاب الشجر وملابس الغسيل المعلقة بباحات البيوت وأفنيتها. وكان هو في لحظة انتظار الزرازير التي غزت المدينة لأول مرة. انتظار اوحت به الشمس العجيبة وضجة الأطفال ومرأى الجدار الأملس القائم على طرف الحديقة. لم يدر من أين قدمت الزرازير ولا كيف وفدت بهذا العدد الكبير، ولا السبب الذي جعل منها زرازير لا حماماً او عصافير. رفوف سود، اجنحة مصطفقة، مناقير داكنة، اجساد مخدّرة تهجم على الجدار بكل ما اوتيت من عنفوان وسرعة لترتطم به وتتساقط على ثيل الحديقة، اجنحتها ترفرف ثواني ثم تهمد. تهمد بين يديه فيلقيها الى نار متأججة يتصاعد لهيبها المدخن الى الفضاء على شكل عمود رجراج سرعان ما تمرقه الريح. كان يدسها في النار ويحدق الى انكماش ريشها من الحرارة ويشم رائحة احتراقها اذ تهيم داخل الحديقة وتتغلغل مع أعمدة ضوء الشمس منسربة الى البيت. المذاق في فمه شهي، يغريه بالالتهام المتواصل غير المحكوم بقانون الجسد، وملوحة اللحم الطري تلذع خلاياه، لتفجر شهية ليس لها حدود. يلتهم لكن لا شبع، وكأن بطنه بطن عملاق لا ينتمي الى بني البشر، الشيء الذي أدخل اليه خوفاً عظيماً وخشية من تحولات غير مفهومة. نادى قطه الأليف المختبئ في المطبخ كي يقاسمه وجبة الزرازير تلك فلم يستجب، نادى جدته، أمه، أخوته، أطفال الشارع اللاهين عنه بطائراتهم وألعابهم، الا ان احداً لم يلب النداء. انه الوحيد المحكوم بأكل الزرازير اجمع.

في السماء تسطع شمس ليس لجمالها مثيل، وفي الحديقة نار متأججة صفراء اللهب، وداخل البيت قط، شعره أسود لا يستجيب للصفير.

وصبي يلتهم الزرازير بشبق.

كل ذلك حدث في خريف الطفولة.

في الزمن الذي كانت المدينة فيه عامرة بالخيالات، والأضواء أقل عدداً مما هي اليوم. في الزمن الذي كانت المدينة فيه لا تصيب اللحم الا مرة واحدة في الشهر.

صباحات مشرقة... مشرقة! *

يوسف ابو الفوز

أتذكر جيداً، حين التقيته أول مرة، كان مع مجموعة أنصار وصلوا كمفرزة بريد. عند المطبخ التف حولهم رفاق المقر يتصايحون، يمطرونهم بالقبل، يشدون على أياديهم، ومن هنا وهناك تتصاعد ضحكات مرحة.. مرحة، وثمة رفيقان يحاصرانه بسؤال غريب:

- كيف حالك مع الجماهير؟

كانا يلحان عليّ بخبث، وكنت أتملص منهما بضحكات صادقة. من خلفي سمعت صوتاً هامساً، كأنه قادم من بعيد:

- حمداً على السلامة... رفيق.

ألتفت نحوي. جفل. ماتت الضحكة على شفتيه. شحب وجهه ولمعت عيناه ببريق عميق.. عميق. بدا وجلاً، حائراً، لا يعرف ماذا يفعل؟ ما الذي يقول؟ أزدرد ريقه وراح يغالب نفسه ليتمالكها ويخفي اضطرابه وليرد بشفتين مرتجفتين:

- شكراً... رفيقة!

شيء حاد طعنني في الأعماق. حرك في داخلي أشياء حسبت انها منسية... منسية. ماتت

* من مجموعة قصصية مخطوطة بعنوان«تلك القرى»

الكلمات على شفتي. جف حلقي، وعبثاً حاولت اخفاء اضطرابي لأرد عليها بشفتين مرتجفتين:

- شكراً... رفيقة!

كنت لتوي خارجة من الحمام. مبتلة، محلولة الشعر، وأنا أصافحه تحسست رعشة خفيفة... خفيفة في أصابعه، لا يمكن لغير المرأة ان تدركها. شعرت بالاضطراب، وبغير ارادتي وبأحساس الانثى المجرد تفحصت نفسي بحذر بالغ.

كانت مبتلة، محلولة الشعر، تفوح منها رائحة الصابون، قطرات الماء كالبلور تلتمع على جلد رقبتها وجيدها. حين صافحت كفها الندي، بذلت جهدي لأخفي رعشة غزت كل جسدي. أضطربت. عرفت ذلك من رفة رموش عينها. خفق صدرها. بدا لي انها لمحت اضطرابي. خشيت ان تفسره بشكل آخر، اذ راحت بذكاء وبحذر الانثى تتفحص نفسها. انى لها ان تعرف السبب؟

- ما السبب؟؟

أدركت ان ثمة شيئاً ما، شيئاً آخر غير الذي ظننته للوهلة الأولى هو الذي أثاره. هذا الشيء أنا سببه. ما هو؟ فيما بعد تكرر الأمر اكثر من مرة، وكل مرة كنت اسأل نفسي: ما السبب؟؟

مرة...

مثل كل مرة، خلال تواجده في المقر، طوال النهار، يختلي بنفسه تحت شجرة الجوز المعمرة، ليس بعيداً عن سقيفة «الاستعلامات» يقرأ بنهم، ويكتب...

- ماذا تكتب يا رفيق؟

بتردد رفع رأسه. وجهه الأسمر الذي لوحته شمس الجنوب يبدو حزيناً... حزيناً، يحدق بي كالشارد. احس بعض الارتباك. عيناه البراقتان، بذكاء، تحرجانني. تتوغلان بعيداً... بعيداً، في فضاءات غير محددة، تضجان بأشياء كثيرة يخبئها، ودوماً احس ان فيهما كلاماً غير الذي يقوله:

- اني اكتب شيئاً عن حياتنا... يا رفيقة.

حتى أرد على تساؤلها، تكون اللوعة قد طوفتني في سورات من الذكر، واذّلم. ببطء رفعت رأسي لأكسب شيئاً من الوقت لتمالك نفسي. احدث الى الوجه الجميل... الجميل، المشرق بالنضارة والابتسام، والمؤطر بالسحر وبشعر تستفز تسريحته المدرسية سكون الروح. أحس الارتباك يغزوني. اضطراب يجتاح كياني، يهده. أحس بوجهها قادماً من بعيد... بعيد، من أعماق الذكرى من سنين مضت... مضت، وجه محتشد باللوعة والدمع والأسرار، ناعس... ناعس كزهرة رازقي تغفو تحت تويجاتها النجوم، وجه يداعب زهرةالقلب كالندى، يحاصره بالسحر... السحر، فينمو الهجس في حنايا الروح عشباً، يستفزها، يدفعها نحو أيام راسخة في القلب. أيام لا تنسى، يدفع الروح لتلمس تضاريس تلك الأيام، فيندلع الحنين... الحنين مكتضاً بمساءات النخيل والموالات والأزقة الخلفية وظلال البيوت ولحظات الترقب والشواطئ والمحار، فتكبر غمامة حزن تحيط بالقلب، تباغت الروح برشقة من الشجن، فيقاوم. اكتم اضطرابي. أجاهد

لأرد:

- اني اكتب شيئاً عن حياتنا... يا رفيقة.

ومرة...

كنت الحرس عند «الاستعلامات»، وكان ليس بعيداً تحت جوزته الأليفة يقرأ، دعوته لشرب الشاي. ساعدني في اعداده، وجلسنا نرتشفه معاً، وتبادلنا حوارات يومية عن أوضاع المنطقة، نشاطات الأنصار، أخبار المدن. قطع ذلك مواطنان قدما لعيادة الطبيب. حين عدت من الطبابة بعد ان رافقت المريضين وجدته منغمراً بكتابه، لم أشأ أزعاجه. اخرجت رسائل وصلتني من خارج الوطن، وأعدت قراءتها، ربما للمرة العاشرة، باحثة عن ذلك الشيء الذي يقولون انه يختفي بين السطور، يستفز المشاعر، يفجرها، كنت غارقة مع نفسي، مع عوالم حبيبة... حبيبة للروح، أشم رائحة المحبة، اتحسس نبض الصداقات النبيلة، أحتمي بدفء الرسائل. حين رفعت رأسي بغتة. لماذا؟! وفاجأته يحدق أليّ كالمذهول وفي عينيه يطوف ألق من الحنان والفقدان، رموشه تكتحل بحزن دافئ... دافئ، تحتها يترقرق شيء صافٍ... صاف. جفل لأني ضبطته متلبساً. بدا لي حائراً اكثر مني. محاصراً بي. وبأشياء عصية على الاحتمال، تثير حزنه ولوعته. بدأت أحس اني شبح أحوم حوله، او هكذا أبدو في عينيه. كنت أعرف انها ليست المرة الأولى، ولن تكون الأخيرة التي ستمر دون ان أعرف السبب! ورغم ألفة الرفقة بيننا لم اجرأ يوماً لاسأله وأنهي حالة الحيرة التي يضعني فيها تحديقه الصامت الحزين... الحزين!

ماذا سأقول لو سألتني بغتة عن السبب؟ هل ستفهم الذي سأقوله وأعنيه؟ أم أبدو لهاغريب الأطوار باحثاً عن وهم؟ كم مرة ضبطتني متلبساً في التحديق اليها؟ كم مرة لم استطع اخفاء اضطرابي؟ بدا لي اني أمامها اضعف مما أتصور، خاصة حين تترك خصلات من شعرها تميل على وجهها، تداعب... تداعب وجنتيها وتعقص بقية الشعر للخلف كتسريحة طالبات الثانوية، وبدأت أخشى ان تفهمني بشكل خاطئ، اخشى ان يسيئ فهمي الرفاق، بدأت اخشاها، اتملص من مجالستها، وهي الوديعة، الطيبة، اللطيفة المعشر، خشية ان ترسم لي صورة بعيدة عن الذي أعانيه.

بدا لي اني سأعرف السبب؟ كنت واثقة من ذلك، بالرغم من تهربه مني. ولكنه بدأ يزيد اهتمامي، ولم اكن أملك الجرأة لأن اتقصى الأمر منه مباشرة، و... حصل الذي انتظره، الذي في أعماقي كنت واثقة انه آت.

كنت الحرس الأخير، وكان فجراً عذباً، تبدو الأشياء فيه مشعة... مشعة، تتلون بأول النور. في داخلي كنت احس بنشاط يتدفق في كل خلاياي ويتفجر على شفتي بأغنية تضج بالحركة والتفاؤل. كنت أدور على مكانات نوم الرفاق وبروح مرحة كنت أناديهم:

- نهوض... نهوض صباحي

على سطوح القاعات والغرف النابتة في خاصرة الجبل، عند السقائف تحت الأشجار المعمرة، في مكانات متناثرة على طول وادينا الصغير ينام الرفاق يحتضنون بنادقهم وأحلامهم

وهواجسهم. كنت أدور، اوقضهم وأوزع التحايا بسخاء.

- صباح الـ.. خير والـ.. نرجس.. رفيق!

- صـ.. صباح.. النور.. رفيقة!

- نهوض!

اقتربت من سقيفته. هناك في جانب المقر، بعيداً عن القاعات، في شق صخري، تحت شجرة عملاقة حيث يسكن مع بعض الرفاق، اقتربت بهدوء متجنبة الضجيج حريصة على عدم ازعاجهم فيجفلون، ومحاولة ايقاظهم بهدوء. كان ينام في مدخل السقيفة، يتوسد ذراعه مثل طفل. أثارت انتباهي فوضى الكتب والدفاتر والأوراق المكومة والمتناثرة الى جانب فراشه. كان واضحاً انه قضى الليل ساهراً كعادته، يقرأ ويكتب، وما أن هممت بأيقاظه حتى لمحت على ظهر أحد الكتب، محفظة نقوده الجلدية الصغيرة، التي ذكر انه يحتفظ بها منذ سنين طويلة، كانت مفتوحة. ومن بين اطارها الداخلي تلوح صورة؟ صورة فوتوغرافية جمدتني في مكاني وعقدت لساني. اقتربت مثل سنجاب، وبفضول قوي لم استطع كبحه لأتبين ملامح الصورة جيداً، ولأحصل على جواب محدد واضح لأسئلة كثيرة كنت أدور بينها حائرة ولتجعلني الصورة أشعر بتعاطف شديد معه، ويجتاحني شعور من المودة والألم، تراجعت قليلاً و...

- رفيق!

- نـ.. نعم؟

- صباح الخير!

فتح عينين وسنانتين، ومد ذراعاً متكاسلاً ليمسد شعر رأسه، رفع جذعه قليلاً.

- صباح.. النور، رفيقة!

- نهوض!

قبل ان أستدير لأنصرف لحظت كيف غزا الاضطراب وجهه كمن بوغت برؤيتي، مد ذراعه بتوتر نحو المحفظة الجلدية وأغلقها، وعيناه تطلقان عتاباً واستنكاراً، وشفتاه تغالبان الأمر بابتسامة. كان عليّ ان اخرج نفسي من هذه اللحظة الحرجة التي زججت نفسي بها. فقلت بذات الروح التي احسها تتملكني وأنا اتجاهل اضطرابه:

- يبدو أنكم بحاجة الى أم كي تنظم لكم كل هذه الفوضى في السقيفة؟

ما ان ابتعدت عن السقيفة مخلفة في الفضاء صدى ساحراً لضحكة جذلة.. جذلة، حتى تملكتني مشاعر جمة لا أعرف من أين تأتي. تأكد لي انها رأت الصورة، وأنها استوعبت جيداً هذا التشابه الكبير بينها وصاحبة الصورة، وكيف بسببها تداهمني امرأة الذكرى كل لحظة. تداهمني بالملامح، بالايماءات، بالابتسامة، بالتسريحة، فأجد نفسي أسير الذكرى، محاصراً بها. وهذا الصباح شعرت بشيء يتدفق في عروقي، يتفجر في كل كياني، يدفعني خارج الحصار. خارج الذكرى، يداهمني بالحياة، فأجد نفسي متلبساً بالمياه والأغصان والكبرياء، فنهضت بحيوية وأنا أحس ان هذا الصباح واحد من الصباحات المشرقة.. المشرقة. ناديت بقية

الرفاق في السقيفة:

- رفاق...

- نـ.. نعم!

- صباح الـ.. ورد والـ.. حياة!

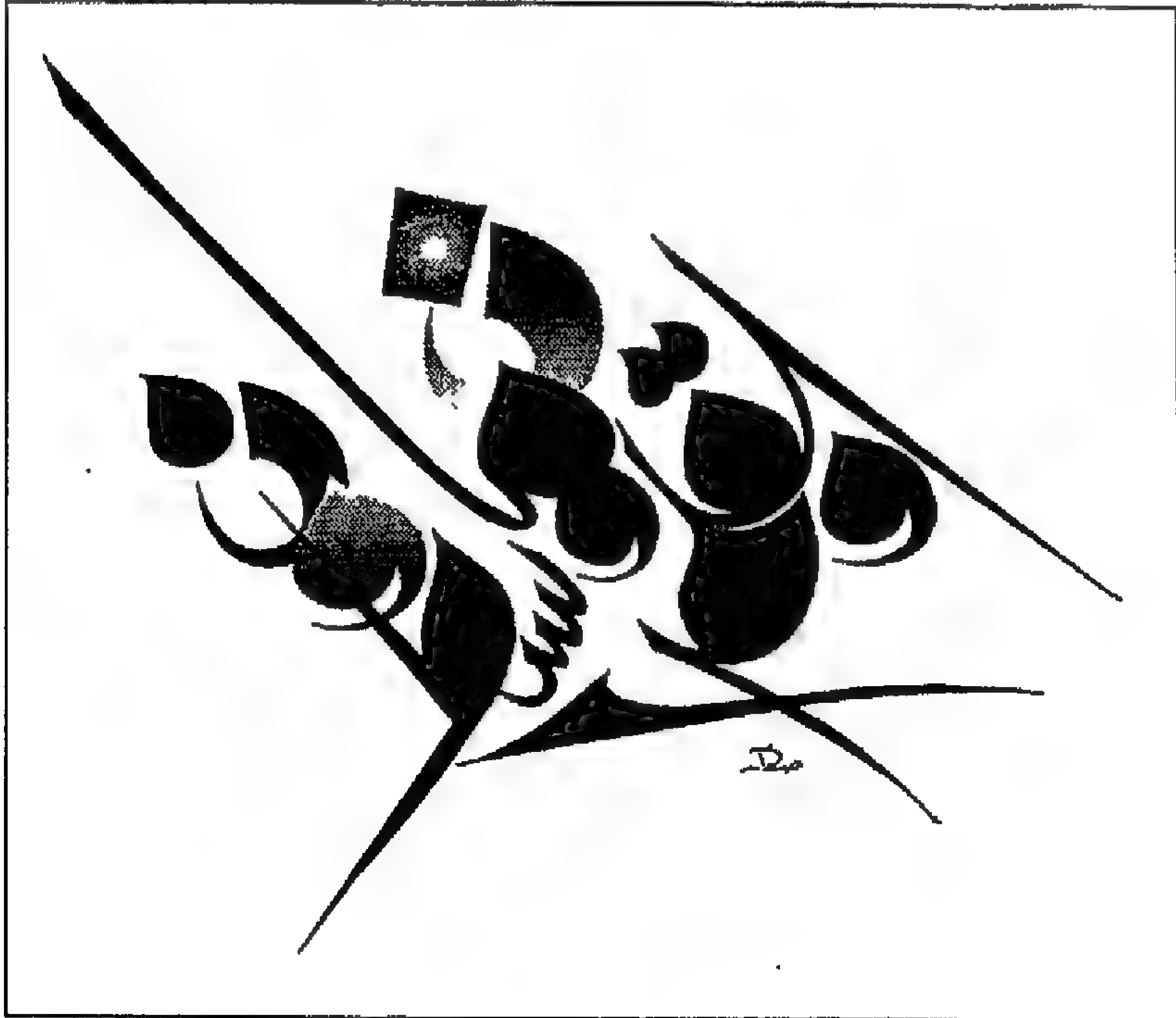
- صباح النور.

- نهوض!

......

عند قرية مه راني، بكردستان العراق، كتب يوسف ابو الفوز هذه القصة في تموز ١٩٨٧ ، واهداها الى الانصار في حضيرة الاسناد من سرية الشهيد أمين الذين طالبوه ان يكتب «قصة انصارية بدون طلقات ودم، love story». وحين رشحنا قصته للنشر كان الكاتب، مع العشرات من العراقيين، محتجزين في واحد من سجون استونيا. اما تهمتهم فهي دخول البلاد «بصورة غير مشروعة..» ترى اية طريقة مشروعة تتوفر امام ضحايا دكتاتورية بلادنا؟!

ث ج تموز ١٩٩٤



الخط البصري ـــ من وضع الصكار

صراع الحضارات...
بمنظار النظام العالمي الجديد...

سلام صادق

يقدم صموئيل هانتنجتون لآرائه*، بأن الصراعات التي اعقبت الحرب العالمية الثانية، والتي كان من محصلتها تقسيم العالم الى مناطق نفوذ، كانت قد تسببت فيما اصطلح على تسميته الحرب الباردة، والتي بدورها كانت محصلة للتصادم بين ايديولوجيات الأنظمة المختلفة، وقد حسمت هذه الصراعات الآن وحل محلها، كبديل سيئ، نمط من الحروب نموذجه العملي الحرب القائمة في البوسنة والهرسك. هذا النمط سيصبح مألوفاً وطبيعياً جداً في المستقبل، ذلك لأن الهوية القومية تستقر بعمق أكبر في ضمير الانسان مما هي في وعيه السياسي حسب رأيه. لذا نراه يقسم العالم الى ثماني حضارات مختلفة، أو مجموعات ثقافية متباينة ويؤكد ان الفوارق، وعلى كل الأصعدة، بين هذه الحضارات حاسمة وجذرية. ولهذا فستكون الصراعات المستقبلية حتمية، كما يعتقد، إن عاجلاً أو آجلاً. ويحذر بشكل أساسي وبالدرجة الأولى من سيناريو الحرب المتوقعة بين العالم الغربي والعالم الاسلامي. ولكن هل ان نبوءات هانتنجتون المستقبلية لها نصيبها من الصحة على أرض الواقع؟ دعونا نرى...

ابتداءً، ان أطروحاته تنطوي على قدر كبير من الاستفزاز، لذلك لا يمكن المرور بها مرور

* الآراء الواردة في كتابه «انطلوجيا صراع الحضارات»، الذي صدر حديثاً عن منشورات «تمبرو» السويدية.

العابرين دون الاشارة الى ما توقظه في الذهن من تساؤلات تتخذ تشكل تحديات ماثلة تواجه عالم اليوم، على الرغم من ان نقاط الضعف واضحة في أغلب هذه الطروحات. وما قائمة تقسيم العالم الى حضارات إلا مثال على ذلك العمى التاريخي الذي ينطوي على جهل بالشروط الأثنية والثقافية للشعوب. لذا نراه يضع حدوداً لبعض الحضارات بالاعتماد على شروط دينية وثقافية، بينما يتم تصنيفه لحضارات أخرى على شروط جغرافية.

هنا أتساءل: ما هو الفرق، مثلاً، بين الحضارة الامريكية اللاتينية والحضارة الغربية (الأوربية). فكلا الامريكيتين الشمالية والجنوبية يقطنها سكان أوربيو الأصول هاجروا الى هذه الأصقاع (العالم الجديد) مع القيم والتقاليد التي كانت سائدة والتي ما زالوا يحافظون عليها ويعتبرونها ارثاً تقع على عاتقهم مهمة الحفاظ عليه وتطويره

ان شيلي وكوستاريكا والارجنتين اكثر اوربية وأشد تمثيلاً للتقاليد الأوربية والتصاقاً بها من الولايات المتحدة الامريكية نفسها، والتي تتم (أسبنتها) عن طريق الهجرة الواسعة التي تجري بسرعة تفوق التصور. هذا عدا عن الأرث الافريقي الضارب اطنابه في قلب الولايات المتحدة بعمق أشدمما في أغلب دول امريكا اللاتينية مع استثناء واضح يظهر في كوبا والبرازيل

لقد سفسط هانتنجتون كثيراً من أجل الوصول الى هذه الخلاصات المليئة بالشوائب. وقد تطلب منه ذلك أيضاً القفز على الكثير من حقائق التاريخ، من اجل حشر الولايات المتحدة تحت راية الحضارة الغربية ومنع هذا الحق عن امريكا اللاتينية وامريكا الوسطى، ليس على أسس غير واضحة فقط، وانما بدون أمانة علمية، بقصد تشويه حقائق الواقع والتاريخ لرغبة في نفس يعقوب.

ثم انه اعتمد سحب خطوط مستقيمة في تصنيفه للحضارات، حيث تبدأ وتزدهر حضارة ما، بينما تذبل وتموت أخرى، دون اعارة اهتمام لتفصيلات مهمة لا يمكن اغفالها تحكم علاقة الحضارات فيما بينها وتأثيراتها المتبادلة على بعضها، لا بل قد أهمل علاقات الدول – كوحدات سياسية – التي تضمها الدائرة الحضارية نفسها. فلو أخذنا، مثلاً، طروحاته عن العالم الكونفوشيوسي، الذي يتحدث عنه وكأنه وحدة حضارية، فالعلاقات بين الصين وفيتنام ما انطبعت يوماً، وسوف لن تنطبع في المستقبل بطروحات وتعاليم كونفوشيوسية مشتركة. فعلى الرغم من الأرث الثقافي المشترك فإن هاتين الأمتين كانتا وما زالتا عدوتين تقليديتين، فعدم ثقة فيتنام بنوايا الصين تضرب بجذورها في الأعماق ولا يغير من الأمر شيئاً من يقود الدفة في بكين او هانوي، والأمر نفسه بالنسبة للصين ونظرتها الى فيتنام وعلى الدوام كمنطقة تابعة للصين تاريخياً وواقعة ضمن مجالها الحيوي سياسياً واقتصادياً وستراتيجياً على المدى البعيد.

يلاحظ هانتنجتون بأن رقعة الثقافة الاسلامية واسعة جداً وتشتمل على ثقافات محلية واقليمية، لكنه يتجاهل التباين المتميز والتعدد الواضح، الذي هو السر في غناها، بين هذه المجموعات التي تضمنها الدائرة الحضارية نفسها حسب تصنيفه. فهو لا يفرق، مثلاً، بين الاسلام الافريقي واسلام جزر الهند الشرقية. رغم ان الفروق واضحة بين نمطين من الحياة

يختلفان تماماً عن بعضهما وما يستتبع ذلك من أعراف وتقاليد وسائر الركائز الأثنية الأخرى، ما عدا فروض العبادة التي تكاد تكون واحدة. ويتجاهل ايضاً حقيقية تاريخية مهمة وهي ان الوحدة الاسلامية لم تكن حقيقة وإن كانت فلم تدم لأكثر من أربعين عاماً فقط في القرن الأول الهجري على التحديد.

فالاسلام على هذا التأسيس ليس حضارة واحدة موحدة وانما خليط من الثقافات واللغات والتقاليد، وبوتقة تجمع آراء تختلف الى حدكبير عن بعضها وتتراوح بين نوستالجية ماضوية تعتمد مبدأ الخلاص وهوية ثقافية ذات طابع دنيوي.

وعلى الرغم من هذا كله فإن هانتنجتون يود التأكيد على فكرة «الاسلام العالمي» في اكثر من موضع ن أجل القول بوحدة «سياسية بالدرجة الأولى» تشبه الى حد كبير «الشيوعية العالمية» او «الكومنترن» في حينه، والذي كانت تحكمه استراتجية واضحة وموحدة، وهذا غير ممكن أساساً ولا يمكن سحبه على الاسلام والحضارة الاسلامية، اذ انه غير صالح لعقد مقارنة موضوعية وعقلانية.

لقد اصبحت الكلمة لعليا لمصالح الدول، اكثر من أي وقت مضى على الرغم من كونها منتمية الى مجموعات حضارية في الوقت نفسه. وهذا ما ظهر جلياً في حرب الخليج الأخيرة، حيث تأكد على الأرض بأن الدول العربية المختلفة تتحكم بها مصالحها القطرية، على الرغم من انحدارها الاثني العربي الموحد. هذا في حين ان المعارضة الشعبية - التقافية لا يربطهاأي رابط بالخيار الاستراتيجي للدول وكما ظهر واضحاً ايضاً اثناء هذه الحرب وعقبها.

تجدر الاشارة الى ان بعض الدول التي تجمع ما بينها خيارات استراتيجية، رغم انتمائها لحضارات مختلفة، يكون لديها الاستعداد للتفريط ببعض شروط وجودها الحضاري من اجل مصالحها. خذوا مثلاً على وجه الخصوص امريكا والعربية السعودية التي لا ولن تسمح لحد هذه اللحظة باقامة الكنائس على أراضيها، ولن تسمح للأديان الأخرى، المسيحية بالتحديد، بممارسة طقوسها رغم انها الحليف القوي للغرب وامريكا في المنطقة عسكرياً.

يجانب هانتنجتون الحقيقة حين يتذرع «بأن للاسلام حدوداً دموية» ويقوم بتبسيط فج ويعمد الى تسفيه متعمد لحقائق التاريخ وسيرورة الاحداث الكبرى في تاريخ الانسانية، حتى ليظن المرء بأن القائم بهذا العمل أحد عناصر كاخ او كاهانا. فنراه يعرض لصورة الاسلام بالتشويه وللحضارة الاسلامية كحضارة «انتشرت بالعنف، وامتلكت مقوماتها بالاكراه»، والانكى من هذا كله انه لم يورد تأكيداً لما يقول او تبريراً على الأقل لأحكامه تلك، وكأن هذا الأمر لا يصح الا مع الحضارة الاسلامية، وهدفه الأخير في هذا يكمن في اضفاء صفة من الرقي والسموّ والانسانية على الحضارات الأخرى، حضارة الغرب بالأخص، وسلب ذلك من الحضارة الاسلامية، واصلاً الى هدفه هذا بالقفز على حقائق التاريخ ببهلوانية منقطعة النظير.

يحذر هانتنجتون من بعبع الخطر الاسلامي الداهم جاهلاً بأن هذا المدّ الاصولي، الذي يغمر بقاع الاسلام اليوم من كازاخستان وحتى تونس والجزائر وماليزيا على شكل مثلث عملاق، ليس

بالضرورة دليل قوة وانبعاث، قد يستخدم مستقبلاً للقيام بتهديد الحضارات الأخرى، وانما وهو الأصح دليل غلواء وتطرف سيكون احد اهم مفرزاته الضعف في شتى المجالات، لا سيما اذا عرفنا بأن حرمات الاسلام تنتهك كل يوم في فلسطين والبوسنة والهرسك وفي بقاع أخرى.

ان ما يريد ان يعكسه هانتجتون والذين يحذون حذوه لا يعدو كونه تخويف وترهيب موجه بقصد صرف أنظار الشعوب عن مكامن الخطر الحقيقي الذي يتهدد حرياتها ومصالحها جراء سياسات النظام العالمي الجديد بزعامة الولايات المتحدة الامريكية وحلفائها، ذلك النظام الجديد الذي جاءت آراء وتنظيرات وطروحات هانتنجتون مواكبة له تماماً ومدافعة عنه وكأحد أهم مفرزاته على صعيد الثقافة.

ان هانتنجتون وفي كل مناسبة يحاول استبعاد الشروط الأخرى لمكونات الحضارة وحالات الصراع التي تنشأ نتيجة تصادمها، على شكل مصالح، ويصب جل اهتمامه على دور الخلافات الأثنية في قيام حروب وصراعات من النمط الحضاري الذي يتحدث عنه والذي يستخدمه كفزاعة للأمم. ان الدافع العنصري الذي يتستر وراءه لا غبار عليه.. لنتأمل ما يلي:

فمنذ ١٤٠٠ عام وحتى يومنا هذا عاشت الديانتان الاسلامية والمسيحية جنباً الى جنب، وعلى الأغلب في حالة صراع. لكن هذا لا يمنع من ان يكونا ديانتين شقيقتين. فكلاهما ينهلان من الثقافة الهيلينية (اليونانية - الرومانية) ويتقاسمان الأرث الشرقي القديم . لهذا فإن الثقافة الاسلامية ليست بغريبة عن الغرب، الأوروبي بشكل خاص، وانما هي غريبة بالطريقة التي تطرح فيها من خلال أحكام وشعارات الغرب الرسمي والاعلامي.

فواحدة من هذه الخرافات التي تم الترويج لها طويلاً وما زالت تنطبع في اذهان الكثيرين حتى اليوم القول بأن كارل مارتيل ومن خلال انتصاره في معركة بواتييه العام ٧٣٢م انقذ العالم الغربي من السقوط والاضمحلال، وكسر شوكة المسلمين بتقهقرهم ثانية الى جنوب اسبانيا، غافلين عن ان الدولة الاسلامية التي انوجدت هنالك ما يقرب من ٨٠٠ عام كانت لها اليد الطولى في الرقي الحضاري الذي تشهده أوربا الآن. حيث كان التلاقح الثقافي على أشده بين الاسلام والمسيحية. ان المسلمين كانوا حاملي الأرث الحقيقيين للثقافة الهيلينية، التي تشكل القاعدة الأساسية الي تمخضت عنها الحضارة الغربية الماثلة للعيان هذا اليوم. فمن خلال الجهد اليقافي الجبار المتمثل بأنقاذ واعادة الاعتبار الى وترجمة الارث الانساني في العلوم والثقافة وثم الحفاظ على هذا الأرث ونقله وتداوله، قدم المسلمون الى البشرية جميلاً ليس من السهولة انكاره. ولهذا يمكن القول بأن التعاليم الاسلامية، الخاصة بمجال الثقافة والحياة الثقافية والفكرية، كانت الحاضنات الانسانية التي فقست فيها ثقافة أوربا الغربية ورأت النور من خلال فتح عيونها على العلوم والفلسفة الكلاسيكية الذي قامت به الحضارة الاسلامية. واستمرت هذه الظاهرة لعدة قرون، بلغت فيها الحضارة الاسلامية من الرقي الحضاري والثقافي ما يؤهلها لكي تكون الطرف الذي يعطي وأوربا هي الطرف المتلقي. يقول الباحث والمؤرخ السويدي انجمار كارلسون في احدى محاضراته «يمكنني القول بأن اوربا الحديثة لها جذور اسلامية تفوق في

اهميتها وقوتها ما نعتقده نحن الأوربيين هذا اليوم». ويؤكد ايضاً على ان حضارة اوربا المعاصرة ما هي الا خليط شرقي - غربي، ذلك لأن اسلام آخر القرون الوسطى هو المنبع الرئيسي الذي استمدت منه الآراء الأوربية الدستورية اللاحقة وحضارتها التي ازدهرت فيما بعد وترسخت أسسها الديموقراطية.

وعلى الرغم من كون الحضارة الاسلامية غريبة عنا سايكولوجياً بفعل الاعلام الرسمي المضاد، يقول كارلسون، الا ان الهجرة المتنامية الآن تعد مصدراً جديداً لبناء اوربا جديدة متعددة الثقافات من خلال وفود أجناس بشرية أخرى اليها من العالم من شتى أصقاعه. وهي ضرورة حضارية كما يرى.

ان عدد المسلمين في اوربا يزداد بشكل مضطرد، فلحد الآن يوجد فيها اكثر من ١٠ ملايين مسلم، حسب آخر التقديرات. وتقول التكهنات بأن هذا لعدد سوف يترفع خلال ربع القرن الأول من القرن الحادي والعشرين الى ما بين ٤٠ - ٦٠ مليون نسمة، وبغض النظر عن صحة هذه الأرقام او خطلها يكون المهم الاشارة الى ان الاتحاد الأوبي الذي تتم محاولات حثيقة لتكريسه على أرض الواقع، يجب ان يُعير اهتماماً متزايداً لهذه الظاهرة الملفتة للانظار وأخذ «اللون الأخضر» بنظر الأعتبار. ثم انه من الاصلح لنا ان يُشاد البيت الأوربي على غرار قصر الحمراء في غرناطة، المثال الساطع لأسبانيا المورسكية ذات الثقافات المتعددة، كما يقول الجمار كارلسون في المحاضرة المذكورة رداً على صموئيل هامنتنجتون وآرائه .

على أية حال فإن هذا السؤال هو الأكثر اهمية بالنسبة لأوربا القرن الحادي والعشرين من اسئلة أخرى تتعلق بفاعلية ونشاط السوق المحلي، او القلق المتأتي من الدوران حول قطب البنك المركزي الأوربي الموحد او تدمير البيئة.

وفيما اذا اخفق الأوربيون في استثمار عملية التعايش تلك مع المسلمين الذين تنمو اعدادهم باضطراد وفي كل العواصم الأوربية تقريباً، سيكون لنبؤات وأطروحات هانتنجتون حول «صراع الحضارات» و«حدود الاسلام الدموية» نصيب كبير من الواقع، ليس فقط بالاعتماد على أحجام القوى العسكرية المسلحة بين الغرب وبقية العالم حسب منطقه، وإنما على شكل حرب عصابات طاحنة تشمل الأزقة والحارات وضواحي المدن التي نسكنها، على حد تعبير الباحث السويدي.

أخيراً فإن طروحات من هذا القبيل تحمل في طياتها ليس تحاملاً او تشهيراً او تصعيداً للصراع بصب الماء في طاحونة العنصرية الجديدة والمشاعر القومية الشوفينية الصاعدة في اوربا الآن، وانما خطورة أعم وأشمل يصعب التكهن بنتائجها المستقبلية بين دول الشمال ودول الجنوب او الدول الغنية والدول الفقرة مثلاً... وقد يتعدى اللهيب حدود هذا كله!!

السويد - نيسان ١٩٩٤

اشارات:

بواتييه: ٧٣٢ المعركة التي خسرها العرب في جنوب فرنسا اقتصر الزحف العربي على الجزء الجنوبي من اسبانيا فقط، وتم ايقافه باتجاه الشمال.

كارل مارتيل: ٦٨٨ - ٧٤١م القائد الذي اوقف الزحف العربي الاسلامي باتجاه فرنسا، وقصره على جنوب اسبانيا.

الكومنتيرن: الأممية الثالثة تأسست في ٤ آذار ١٩١٩. مركزها في موسكو وكان لها فروع في عدة أقطار هي المانيا، فرنسا، ايطاليا، تشيكوسلوفاكيا، السويد والنروج...

المورسكيون: أقوام العرب والبربر الذين دخلوا الى اسبانيا في ٨٠٠م وحتى سقوط آخر العواصم العربية في اسبانيا، غرناطة عام ١٤٩٢م.

الهيلينية: الثقافة اليونانية واليونانية - الرومانية والتي ترافقت تاريخياً مع بدء فتوحات الأسكندر الكبير (٣٥٦ - ٣٢٣م) وكانت مدينة الاسكندرية أحد أهم مراكز الاشعاع فيها.

انجمار كارلسون: باحث ومؤرخ سويدي ومن المهتمين بموضوعة الاسلام وأوربا. ومحاضرته المشار اليها القاها في ABF تحت عنوان «التهديد الأخضر» وقد تم توسيع هذه المحاضرة وتطويرها فيما بعد. ونشرت في الملحق الأدبي - الثقافي لصحيفة «Afton Bladet» في اوائل هذا العام.

تصويب

في تنفيذ العدد الماضي وقعت اخطاء مؤسفة. ونحن إذ نعتذر للكتاب والقراء الافاضل، ندرج ادناه ابرزها:

- في عنوان مساهمة كامل شياع (ص٩٨) وردت كلمة باديء بدل بأدنى.

- مقالة الرفيق عزيز محمد (ص ١٠١) تفتتح بفقرة من النداء الذي وجهه المؤتمر الخامس للحزب الشيوعي الى مثقفي شعبنا. وهي فقرة مستقلة عن المقالة.

- مساهمة الرفيق زكي خيري عانت الخطأ الافدح إذ سقط جزء اساسي فيها بين ص٧٨-٨٢. واننا ننشر ذلك الجزء في العدد الحالي آملين اعتماده في قراءة المساهمة مجددا.
وجدير بالتصويب في المساهمة نفسها ايضاً العنوان الفرعي الاول (ص٧٢) إذ وردت كلمة اللين بل اللينينية.

الصفحات ٧٨-٨٢ التي سقطت من العدد الماضي(٢٥٩)

في الميدان الأول وهوحسب تعبير الاستاذ «ميدان روسي...» وحصر أهميته بالاطلاع فقط وضع دكتاتورية البروليتاريا والحزب من طراز جديد وحلف العمال والفلاحين في حين وضع عمل لينين «الدولة والثورة» في الميدان الثاني وحسب تعريفه «ميدان يعدّ دفاعاً عن أفكار ماركس وانجلس وتوضيحها». فكل من أطلع على كتاب لينين هذا يرى ان محوره هو دكتاتورية البروليتاريا وكل من له المام بهذا الموضوع يعرف ان المرجع الرئيسي لدراستها هو كتاب لينين «الدولة والثورة». فما الداعي لهذا التوزيع المفتعل للشيء نفسه؟

في الحقيقة ان تبويت الاستاذ لنشاط لينين الفكري تبويب مصطنع. فقد اخذ لينين حتى في أعماله الفلسفية بعين الاعتبار «ظروف روسيا وخصائها» اي التيارات الفلسفية في روسيا وليس فقط فيما يتعلق بروسيا حصراً. هذا أولاً، وثانياً، دافع لينين في جميع أعماله عن أفكار ماركس وانجلس وأوضحها، بما في ذلك ما كان خاصاً بروسيا، وبما في ذلك دكتاتورية البروليتاريا والحزب الشيوعي من طراز جديد وتحالف العمال والفلاحين. ويجد المتتبع اصول هذه الأفكار في أعمال ماركس وانجلس. وثالثاً، طور لينين أفكار ماركس وانجلس واستكملها في جميع أعماله بناء على تطور الواقع في زمانه. ولم ينم على الماركسية كما قالت روزا لوكسمبرغ بحق زعماء الأممة الثانية الآخرين. وتتجلى امانة لينين للماركسية في تطويره اياها.

وقد طورها فعلاً في كل اتجاه وفي كل ركن من أركانها، ولا سيما الفلسفي. فبعد اندحار الثورة الروسية الأولى (١٩٠٥ - ١٩٠٧) تفشت الأزمة والتفسخ في الصف الماركسي ولا سيما في الميدان الفلسفي حيث طرحت الماخية كبديل للماركسية. وشخص لينين الحلقة الرئيسية في النضال ضد الأزمة: هي الدفاع عن أهم مبادئ الماركسية وفلسفتها المادية الديالكتيكية. ولم يكن كتابه «المادية والنقد التجريبي» محض دفاع عن الفلسفة الماركسة بل تطويراً واستكمالاً لها. وفي الأزمة الراهنة، وهي أعمق بما لا يقاس جراء السقوط من ارتفاع اعلى بما لا يقاس، يجب ان يكون المنطلق في تجديد الماركسية - اللينينية على أساسها الفلسفي وإلا كان «التجديد» مسخاً، او سكب الطفل مع ماء الغسيل حسب التعبير المجازي الشائع في يومنا هذا

ومن بين أفكار لينين التي وضعها «وفق ظروف روسيا وخصائصها» والتي يقول عنها الاستاذ «لا تهمنا نحن غير الروس الا من الزاوية التراثية، من زاوية الاطلاع على تجربة الحركة الثورية في مختلف البلدان» ويخص منها «تصوراته - يعني لينين - حول طريق بناء الاشتراكية»... وهكذا يعطنا الاستاذ ازاء محض «تصوات حول طريق بناء الاشتراكية». بمثل هذا الاختزال يقُيّم الفكر الذي قاد أعظم تجربة اجتماعية في تاريخ العالم، تجربة بناء مجمع جديد بلا مستثمرين، ودولة جديدة للعمال والفلاحين بدون مثال سابق يحتذى، وفي بلد كان في مؤخرةالبلدان الرأسمالية الكبيرة، وقد خربت الحرب، ثمانون بالمئة من سكانه فلاحون أميون، محاط بحصار عالمي ضربته الامبريالية. أكان وراء ذلك الانجاز التاريخي الفريد محض «تصورات» أم فكرعبقري خلاق؟!

ان الاستاذ مسوح لا يختزل فقط أفكار لينين العبقرية، بل الأسوأ من ذلك هو انه ينفي كون الثورة الروسية مدرسة للجميع ليس فقط في هدم القديم البالي بل في بناء الجديد ايضاً، اي سواء كان في ايجابياتها او سلبياتها... وكان لينين قائد الثورة بحق، سواء الثورة بمعنى الهدم او بمعنى البناء. وقد تعلم من لينين، بهذا المعنى او ذاك، الى هذا الحد او ذاك، زعماء من أمثال صن يان صن وماوتسي تونغ في الصين، وهو شي منه في فيتنام، ونهرو في الهند، ومصطفى كمال في تركيا، وجمال عبدالناصر في مصر... والخ محاولين قيادة بلدانهم للحاق بركب التقدم على أقصر الطرق رغم اختلاف مذاهبهم الاجتماعية.

لم يترك ماركس وانجلس منهجاً لعملية الانتقال من الرأسمالية الى الاشتراكية لأنهما كانا اشتراكيين علميين وليس طوباويين. فلم يضعا سوى المبادئ العامة للاشتراكية والشيوعية دون ان يدخلا في التفاصيل. وكذلك فعل لينين اذ استكمل المبادئ العامة هذه وعللها في كتابه الدولة والثورة قبيل ثورة اكتوبر بحوالي ثلاثة أشهر. وفي الوقت نفسه في «الكارثة المحدقة وكيف نحاربها» وضع فقط الخطوات الأولى التي يجب اتخاذها لتنظيم الانتاج الاشتراكي: تأميم البنوك، تأميم السنديكات (الاحتكارات الرأسمالية) الغاء السر التجاري، ربط المشاريع الرأسمالية في اتحادات اجبارية، ضبط الاستهلاك... الخ. وقال ان هذه الاجراءات بحد ذاتها لا

تؤدي الى الاشتراكية بل الى مركزة الانتاج، وتستطيع الامبريالية ايضاً ان تتخذها... والشائع اليوم هو ان افضلية الاشتراكية على الرأسمالية تكمن في التخطيط المركزي، ويختزل التناقض بينهما الى: التخطيط المركزي ام السوق الحرة؟! والحال ان لينين اظهر ان التخطيط المركزي بدأته رأسمالية الدولة الاحتكارية للامبريالية الالمانية في الحرب العالمية الأولى واتبعته ايضاً فرنسا وروسيا القيصرية.. ولا شك في ان الاشتراكية تمتاز على الرأسمالية في التخطيط المركزي بفضل الملكية الجماعية لوسائل الانتاج. ولكن افضلية الاشتراكية على الرأسمالية ليست هنا بل في صعيد آخر وهو، حسب رأي لينين، ادارك العامل في الاشتراكية لأول مرة منذ ان انقسم الناس الى مستثمرين ومستثمرين، ادراكه انه يعمل لنفسه. ولم يكن هذا محض تصور من تصورات لينين حول طريق بناء الاشتراكية في روسيا بل كان أهم مبدأ لينيني، لبناء الاشتراكية في أي قطر من أقطار العالم. وقد كتشفه لينين وطوره بوضعه موضع الممارسة. ومن الاخلال بهذاالمبدأ على وجه التعيين نشأت جذور الأزمة تاريخيا في النظام الاشتراكي.

فلكي يلمس العامل انه يعمل لنفسه حقاً وليس للغير لا يكفي ان يكون المشروع او جميع المشاريع، مؤمماً، لا تكفي «جتمعَة» جميع وسائل الانتاج، أي جعلها اجتماعية. لا يكفي ان يكون مدراء المشاريع عمالاً، ولا يكفي حتى كون السلطة السياسية في الدولة محصورة بيد العمال والفلاحين – «دكتاتورية البروليتاريا» – بل يجب ان يكون للعامل مصلحة مباشرة في نجاح المشروع اقتصادياً والعكس بالعكس، لا ن تذهب ارباح المشروع الى خزينة الدولة ولا ان تسدد هذه خسائره. وقد صاغ لينين فكرته هذه في ظل السياسة الاقتصادية الجديدة: الـ «نيب» في اوائل ١٩٢٢ في طروحاته عن نقابات العمال، باسم «خوزرشوت» وقد ترجمت الى «الحساب الاقتصادي» او «حسابات الكلفة» او «قاعدة الربح». وأصبح وفقها للعامل نصيب في الربح وفي الخسارة تبعا لذلك. وهكذا تحقق «اعظم تبدل في تاريخ الانسان من العمل بالاكراه الى العمل للنفس» (لينين: كيف ننظم المباراة؟).

ان غياب هذه الصفات بعد ان أهمل الحساب الاقتصادي هو الذي أدى الى الجمود والركود الاقتصادي ثم الى الأزمةالخانقة.

طبقت هذه السياسة الاقتصادية في السنوات الأولى فاقترنت مصلحة العمال بمصلحة المشروع وجدواه الاقتصادية وعلى أساس هذه الشراكة المادية قامت شراكة بين العمال والدولة في ادارة المشروع وتخطيط الانتاج. ولأول مرة في التاريخ وجدت الديموقراطية الصناعية، الديموقراطية على مستوى الانتاج في ظل الديموقراطية السوفياتية، الديموقراطية على مستوى جماهير العمال والفلاحين. وعندئذ لم يكن العامل يشعر بالغربة عن المشروع بل يلمس لمس اليد انه يعمل لنفسه، وأن المشروع مشروعه والدولة دولته. وهكذا كان المنهج اللينيني في بناء الاشتراكية.

ولكن كان ما يقض مضاجع ستالين، الذي تولى دفة القيادة بعد لينين، ليس القلق على بناء الاشتراكية بقدر ما هو الخوف من حرب تشنها الامبريالية على الاتحاد السوفييتي الذي كان

حتى ١٩٢٨ لا يزال في مؤخرة الدول الصناعية الكبيرة. وقد قال مرة ان روسيا المتخلفة هزمت مرة بعد أخرى على ايدي التتار والسويديين والبولونيين وغيرهم، فإما ان تلحق بالدول المتقدمة او تهلك. فكان همه الأول تحويل الاتحاد السوفييتي الى دولة صناعية عظمى إن لم يكن اعظم دولة صناعية، ربما اكبر من همه في انجاز البناء الاشتراكي. لولا ان المهمتين قد اقترنتا تاريخياً.

ولهذا وضعت الخطة الخمسية الأولى (١٩٢٨ – ١٩٣٢) للتصنيع السريع. ونظراً لشحة الموارد المالية وانعدام اي مساعدة خارجية وضع «الحساب الاقتصادي» على الرف ونبعته ايضاً الديمقراطية الصناعية على مستوى الادارة والتخطيط لتحلقها فيما بعد الديمقراطية على المستوى السياسي للدولة. وبقيت لفترة ما الحماسة التي خلفتها الثورة لدى الجماهير لانجاز التصنيع الاشتراكي السريع واللحاق بالدول الصناعية المتقدمة واستكمال أسباب الدفاع عن الوطن. وقدكان ذلك. بيد ان الثمن كان باهضاً... فقد زحفت البيروقراطية زحفاً حثيثاً وتسللت الى مراكز السلطة الاقتصادية والسياسية واستولت على أجهزة الدولية واعادت خلقها على صورتها. وقد تم كل ذلك تلقائياً، لأن ديموقراطية لينين السوفييتية لم تكن قد تصلب عودها او ترسخت... وغدا ستالين نفسه، الذي كان رأس تلك البيروقراطية ورمزاً لها ،أسيراً لها... ويروى عن خروشوف عن أحد المقربين لستالين انه صرح له في لحظة من وخز الضمير وقد بلغ به الكبر عتياً: «لقد ترك لنا لينين دولة بروليتارية حقاً فما كان منا الا ان شلحنا سراويلنا وكشفنا عجزنا لنشخ عليها».

وتحت قيادة ستالين أصبح الاتحاد السوفيتي خلال بضع سنوات ثاني أكبر دولة صناعية في العالم واستطاع خلال الحرب العالمية الثانية (١٩٤١ – ١٩٤٥) ان يصمد بوجه كل الصناعة الحربية في القارة الأوروبية باستثناء الجزر البريطانية وحتى نهاية الاربعينات انهمك الشعب السوفييتي في اعادة بناء ما خربته الحرب في بلاده... وبعد ان انجز ذلك أخذ معين الحماسة الثورية الجماهيرية بالنضوب. لقد نضبت الموارد الطبيعية الغزيرة قليلة الكلفة نسبياً كما استخدمت في المدن احتياطات اليد العاملة من سكان الريف عن آخرها. ولم يعد التوسع الاقتصادي بالتكنولوجيا الموروثة مجدياً. وكان لا بد من ادخال الثورة العلمية التكنولوجية على أوسع نطاق. ولكن القيادة السوفييتية كانت قد تحجرت بعد ان غابت الديمقراطية وتحصنت البيروقراطية على صعيد الحزب والدولة.

وجاء سباق التلسح، الذي فرضته الولايات المتحدة منذ بداية الستينات والمقاطعة الاقتصادية منذ نهاية الحرب، ضغثاً على ابالة. فخصص الاتحاد السوفييتي خمسة اثمان طاقته الانتاجية للدفاع عن نفسه وعن حلفائه، والقليل من الموارد لادخال الثورة العلمية التكنولوجية للاغراض السلمية.

وتحطمت اول محاولة للاصلاح الاقتصادي في النصف الثاني من الستينات على صخرة البيروقراطية والتحجر وغياب الديموقراطية. وفي السبعينات بدأت في الاتحاد السوفييتي أزمة

الركود الاقتصادي وهطبت وتيرة الزيادة بالنسبة للفردة من السكان الى ١.٠٪ خلال الفترة ١٩٧٥ - ١٩٨٥.

واليكم الفكرة المحورية حول الأزمة في الاتحاد السوفياتي كما تصورها الاقتصادي السوفييتي اوتو لاسيس في كتابه القيم Beyond Squaqre وهو من أنصار التجديد الملتزمين بالماركسية - اللينينية: «بما انه من الصعب جداً اقامة علاقة مباشرة بين المصلحة الشخصية والمصلحة العامة لدولة الشعب في المجتمع الاشتراكي، فالشيء الذي ينبغي عمله هو اقامة حلقة وسطية على صورة المصلحة الجماعية، أي اعطاء الشغيلة نصيباً من ثمرات المشروع العامل حسب مبدأ «الحساب الاقتصادي» اي المشروع الذي يسدد نفقاته من دخله ولا تتحمل الدولة العجز في ميزانيته. ان المدلول السياسي لكون الشغيل سيد بلاده يتعين بمدلول كونه سيد مشروعه يمارسه في حياته اليومية خاصة عندما تعتمد مستويات الحياة المادية مباشرة على نتائج عمل كان عامل وعمل الجماعة كلها. وقد استكملت آلية تحقيق هذه ... ة العامة، بالتفصيل في النصف الأول من العشرينات. وكان أهم وأصعب شيء لبناء تلك ... هو ايجاد ادوات اقامة الرابطة بين مصالح الجماعة العاملة ومصالح الدولة العامة سواء مباشرة (عن طريق الخطة الاقتصادية) او التغذية المرتدة Feedback (بواسطة السوق) ومن تلك الأدوات الأساسية السنديكا او منظومة السنديكات وهي جمعيات مساهمة طوعية بين المشاريع تربطها بالسوق، وقد تم تشكيلها بصورة رئيسية عام ١٩٢٦ بقيادة جرجنسكي».

ولكن بضع كلمات من ستالين في السنة التالية الغت جميع تلك الأدوات تدريجياً وكان ذلك يعني العودة الى الوراء الى عام ١٩١٩ وحتى عام ١٩١٧. ففي اجتماع مع وفد من عمال امريكا في ٩ ايلول ١٩٢٧ وجه سؤال الى ستالين عن البديل السوفييتي لأمل الربح كحافز لتطوير الانتاج في كنف الرأسمالية. وكان رد ستالين ان الربح لم يكن الهدف ولا الحافز للصناعة السوفييتية وانما حافزها هو ان المعامل والمصانع تعود للشعب جميعاً، «يديرها ممثلو الطبقة العامة. وأن وعي العمال بأنهم يعملون لدولتهم هو القوة المحركة للصناعة». وفسر ستالين جذر ذلك الوعي فقال: «ان معظم رؤساء المشاريع هم من العمال الذين يعينهم المجلس الاقتصادي الأعلى بالاتفاق مع اتحادات العمال (النقابات). وللمشاريع لجانها المعملية ومؤتمراتها الانتاجية». وكانت القوة المحركة الأخرى بنظر ستالين هي ان مدخولات الصناعة لم تكن تعمل على اثراء الأفراد بل لتوسيع الانتاج الصناعي ولتحسين مستويات الطبقة العامة المادية والثقافية. وكان الشيء الثالث بنظره هو ان واقع تأميم الصناعة قد يسّر تخطيط النشاط الاقتصادي.

وأول شيء يفقأ العين في تصريحات ستالين التناقض الغريب عن الواقع، وهو ان السياسة الاقتصادية الجديدة التي صاغها لينين، وشرّعت الربح كهدف لنشاط المشروع، كانت لا تزال نافذة في حين صرح ستالين ان الربح لا هو هدف الصناعة ولا هو قوتها المحركة.. والملاحظة الأخرى هي ان ستالين لم يقل كلمة واحدة عن «الحساب الاقتصادي» باعتباره الحلقة الرئيسية

الموصلة بين الحوافز الشخصية والاجتماعية، كما شرحه لينين في سنة ١٩٢١... ولم يقل كلمة واحدة عن مصالح المشروع او مصالح جماعته العاملة. ولكن ما عناه هو ان مصالح الدولة ككل مرتبطة بمصالح العامل الفرد بدون اية حلقات وسطية بمجرد وعي العامل بنصيبه المشترك مع الشعب جميعاً في تطوير الاقتصاد الاشتراكي.

ان تفسير ستالين لمعنى السيادة، أصولها وتكوينها، ينفي في واقع الأمر اي دور حقيقي للعامل كسيد لمشروع معين وينفي ايضاً كل رقابة اجتماعية على كفاءة نشاط أولئك الذين دعاهم ستالين «ممثلي الطبقة العاملة، رؤساء المشاريع» دع عنك الهيئات التنفيذية العليا. وكان اهمال حوافز «الحساب الاقتصادي» وروابطه لا بد وأن يبطل آلية لا غنى عنها في الاقتصاد، آلية السوق، باعتبارها فحص السوق لفائدة المنتوج ولجودته ولسعره. ومن حيث النتيجة خطا ستالين الى الوراء، الى الآراء السائدة في أيام شيوعية الحرب وإن لم يعترف بذلك. وكان لتلك الخطوة الى الوراء عواقب بعيدة الاثر. (Otto Laccis: Beyond the Square. . Moscow 1988)

هكذا خرق ستالين مبادئ لينين لبناء الاشتراكية، او هكذا استلب المشروع من عماله وجعل هؤلاء يشعرون بالغربة في مشروع هو ملك طبقتهم من الناحية الشرعية، وكأنهم ايتام في دار ابيهم يقيم عليهم ولي امر بيروقراطياً معيناً من قبل مديرية أموال القاصرين – ولا مناقشة في الامثال. وهكذا لعشرات السنين اغترب العمال عن نظام اقاموه «مدكاً مدكاً» على حد تعبير الاستاذ مسوح البليغ الدلالة.

ولكن مهلاً فكل مؤرخ منصف يعرف ان الانظمة الاشتراكية المنهارة، رغم كل اخطائها الفادحة المبينة اعلان، قدمت لشعوبها من الخدمات الاجتماعية ما أصبح مثلاً يحتذى بالنسبة لاغنى البلدان الرأسمالية: في الاسكان والصحة والتعليم والثقافة والرياضة والخ. لقد زار الأديب الانكليزي ايج. جي. ويلز لينين ووصفه برجل الاحلام الكبير في الكرملين حيث تحدث له لينين عن حلمه في تغطية الاتحاد السوفييتي بشبكة من الخطوط الكهربائية، أي تغطية سدس اليابسة على سطح كوكبنا. واعتبر ويلز، الذي تنبأ عن أول رحلة الى القمر، أمنية لينين مجرد حلم. لكن هذا الحلم يكاد يتحقق. ولم يكن لينين يحلم

اصدارات

* عن «دار المدى للثقافة والنشر» في دمشق صدر للباحث هادي العلوي كتاب جديد عنوانه «المستطرف الصيني». والمؤلف يتناول جوانب من تراث الصين، لاسيما الفلسفي الذي يحتل نصف عدد صفحات الكتاب تقريباً. اما الابواب الاخرى التي تناولها فتشمل تاريخ وجغرافيا الصين، ونصوصا ادبية صينية قديمة ويختتم بباب «الصين والاسلام».

* وعن الدار نفسها صدر للباحث علي الشوك كتاب جديد عنوانه «جولة في اقاليم اللغة والاسطورة». وهو يتألف من الفصول الاتية: رمز الخصب في الاسطورة واللغة، الاشجار في عالمي اللغة والاسطورة، مفردات رعوية، الطبيعة بين الاسطورة واللغة،وشيء عن الزمن.

* عن «دار الثقافة الجديدة» في القاهرة صدرت للكاتب ابراهيم الحريري رواية قصيرة عنوانها «بارا – طقس الدم».

* عن «دار النبوغ» في بيروت صدر كتاب «مذهب المعتزلة من الكلام الى الفلسفة» لمؤلفه د. رشيد البندر وهو يتناول نشأة هذا المذهب ومبادئه ونظرياته في الوجود.

* عن «دار الحكمة» في لندن صدر كتاب «تلخيص البيان في ذكر فرق اهل الاديان» الذي ألفه علي بن محمد بن عبدالله الفخري في القرن التاسع الهجري. وقد حقق الكتاب وقدم له د. رشيد البندر.

* عن «الشركة السعودية للابحاث» صدر للكاتب عامر بدر حسون «كتاب القسوة» وهو يسجل وقائع التعذيب الرهيب الذي تعرضت اليه الاستاذة «ليلى» على يد جلادي نظام صدام.

* عن «معهد الدراسات الكردية» في برلين صدر ديوان للشاعر الكردي فرياد فاضل بعنوان «قصائد الغربة» وقد ترجمه عن الكردية القاص زهدي الداوودي.

* في الدنمارك صدر ديوان للشاعر العراقي قيس المالكي بعنوان «رؤى في مملكة الغياب».

* عن «دار الكنوز الادبية» في بيروت صدر كتاب «عاصفة على بلاد الشمس» لمؤلفه د. عبدالحسين شعبان. وهو يتناول حرب الخليج الثانية، من حيث جذورها وابعادها وعواقبها والمواقف المختلفة منها.

* عن «دار سعاد الصباح» في القاهرة صدر ديوان للشاعر عبداللطيف اطيمش بعنوان «جمرة على حافة القلب.

* عن «دار لارماتان» وضمن سلسلة «شعراء من القارات الخمس» صدرت في باريس مجموعة من القصائد لشاع العراقي عدنان محسن تحت عنوان «ذاكرة الصمت» ساهم الشاعر نفسه في ترجمتها الى الفرنسية ورسم لها الفنان العراقي علي فنجان طائفة من اللوحات.

الاشتراك السنوي

50 دولاراً أو ما يعادلها
يدفع مقدماً بشيك او حوالة مصرفية
الى رقم الحساب 42 - 467127
ANI HAMED AYOUB
Banque Libano - Francaise
Bar Elias, Lebanon
أو يدفع الى رئيس التحرير

المراسلات

الثقافة الجديدة
سوريا – دمشق
ص. ب 7122
تليفون: 449724
فاكس: 449724



فكر علمي
ثقافة تقدمية

السعر خمسة دنانير